وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

البنى النحوية وأثرها في

المعنى

أطروحة تقدم بها
أحمد عبد الله حمود العاني

إلى مجلس كلية الآداب جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها

إشراف الدكتورة
هدى محمد صالح الحديثي

1423هـ
2003م

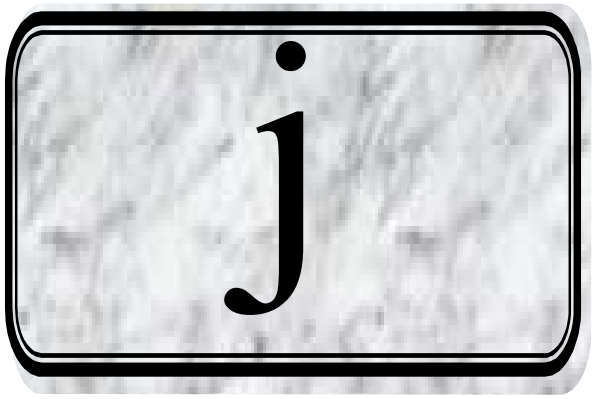

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۞ خَلَقَ الإِنسَانَ
مِنْ عَلَقٍ ۞ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ۞ الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ ۞ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

العلق : 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5

الإهداء

إلى 000

اللَّذين كان جُلُّ هَمّهما ومنتهى سعادتِهما أن يظفرَ أبناؤُهما بالنَّجاح، أبي العزيز وأمي الغالية الحنون.

إلى 000

الذين علموني ناشئاً ويافعاً وفي سن الراشدين .

إلى 000

كلّ من أحبني صادقاً ، فدعا لي بالتوفيق والتيسير والسداد .

أحمد العاني

ـ إقرار المشرف ـ

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة (**البنى النحوية وأثرها في المعنى**) قد جرى تحت إشرافي في كلية الآداب – جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها .

التوقيع :

الاسم : أ. م. د. هدى محمد صالح الحديثي

المشرف

التأريخ : / 1 / 2003م

بناء على التوصيات أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع :

الاسم : أ.مد. أيهم عباس القيسي

رئيس قسم اللغة العربية

التأريخ : / 1 / 2003

ـ إقرار لجنة المناقشة ـ

نحن أعضاء لجنة المناقشة ، نشهد أننا قد اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة (**البنى النحوية وأثرها في المعنى**) وقد ناقشنا الطالب (**أحمد عبد الله حمود العاني**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها بتقدير (**امتياز**) .

التوقيع :
الاسم : أ. د. **عبد الجبار علوان النايلة**
رئيسا

التوقيع :
الاسم : أ. م. د. **هدى محمد صالح الحديثي**
مشرفا

التوقيع :
الاسم : أ. د. **فائز طه العمر**
عضوا

التوقيع :
الاسم : أ. م. د. **خولة تقي الدين الهلالي**
عضوا

التوقيع :
الاسم : أ. م. د. **مهدي صالح الشمري**
عضوا

التوقيع :
الاسم : أ. م. د. **نهاد حسوبي صالح**
عضوا

صدقت من قبل مجلس كلية الآداب – جامعة بغداد

التوقيع :
الاسم : أ. د. **بهجت كامل عبد اللطيف**
عميد كلية الآداب
التاريخ : / 7 / 2003

شكر وتقدير

إن واجب الوفاء يدعوني إلى أن أتقدم بالشكر الجزيل وفائق التقدير إلى الأستاذة الفاضلة الكريمة (**الدكتورة هدى محمد صالح الحديثي**) لتفضلها بالإشراف على هذه الأطروحة ، ومتابعة خطواتها إجمالا وتفصيلا ، وقد كان لها فيها رأي سديد وتوجيه قويم .

ولا أنسى فضلها أيضا بما أتاحته لي من سعة في استعمال مصادر مكتبتها ، فجزاها الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء .

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل القائمين على المكتبة المركزية ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب – جامعة بغداد ، وإلى القائمين على المكتبة المركزية في بغداد والمكتبة المركزية في جامعة الأنبار .

وأخيرا 00 نسأل الله التوفيق للجميع .

أحمد العاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

البنى النحوية وأثرها في المعنى

أطروحة تقدم بها
أحمد عبد الله حمود العاني

إلى مجلس كلية الآداب جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها

إشراف الدكتورة

هدى محمد صالح الحديثي

1423هـ
2003م

استمارة معلومات عن المناقشة لأطروحة الدكتوراه

الجامعة : **بغداد**

الكلية : **الآداب**

اسم الطالب الرباعي واللقب : **أحمد عبد الله حمود المظهور العاني** القسم : **اللغة العربية**

عنوان الأطروحة : ((**البنى النحوية وأثرها في المعنى**)) المشرف : **أ. م. د. هدى محمد صالح الحديثي**

الاختصاص الدقيق لموضوع الأطروحة : **النحو**

مكان وتاريخ المناقشة :

اليوم : **الخميس** التاريخ : 2003/4/3 الساعة : **التاسعة صباحا** قاعة المناقشة : **الدراسات العليا**

أعضاء لجنة المناقشة :

ت	الاسم الثلاثي للمناقش	اللقب العلمي	التخصص العام	التخصص الدقيق	الكلية أو الدائرة التي ينسب إليها المناقش
1	**د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي**	أستاذ	اللغة	النحو	عميد كلية المعارف / الأنبار
2	**د. عبد الجبار علوان النايله**	أستاذ	اللغة	النحو والصرف	جامعة بغداد / كلية الآداب
3	**د. خولة تقي الدين عبد القادر الهلالي**	أستاذ مساعد	اللغة	اللغة	جامعة بغداد / كلية الآداب
4	**د. نهاد حسوبي صالح**	أستاذ مساعد	اللغة	النحو	جامعة بغداد / كلية الآداب
5	**د. مهدي صالح سلطان الشمري**	أستاذ مساعد	اللغة	النحو	كلية المعلمين / الجامعة المستنصرية
6	**د. هدى محمد صالح الحديثي**	أستاذ مساعد	اللغة	النحو والبلاغة	جامعة بغداد / كلية الآداب

ـ إقرار لجنة المناقشة ـ

نحن أعضاء لجنة المناقشة ، نشهد أننا قد اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة (**البنى النحوية وأثرها في المعنى**) وقد ناقشنا الطالب (**أحمد عبد الله حمود العاني**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بدرجة (امتياز) .

التوقيع :
الاسم : عبد الجبار علوان النايلو
رئيسا

التوقيع :
الاسم : أ. د. فائز طه العمر
عضوا

التوقيع :
الاسم :

التوقيع :
الاسم :

التوقيع :
الاسم :

التوقيع :
الاسم :

صدقت من قبل مجلس كلية الآداب – جامعة بغداد

التوقيع :
الاسم : بهجت كامل عبد اللطيف
عميد كلية الآداب

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

ملخص أطروحة الدكتوراه الموسومة

البنـــى النحويـــة وأثرهـــا فـــي المعنـى

رسالة تقدم بها
أحمد عبد الله حمود العاني

إلى مجلس كلية الآداب جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

إشراف الدكتورة
هدى محمد صالح الحديثي

1423هـ
2003م

ملخص أطروحة الدكتوراه الموسومة
((البنى النحوية وأثرها في المعنى))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله منتهى العلم ومبلغ الرضا ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى ، وعلى آله وصحبه أعلام الهدى والتقى .

وبعد :

لم يكن النحو العربي علما يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب ، بل هو علم يهتم أيضا بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين ، ولعل الدليل على ذلك ما نجده منذ أول نشأته من إشارات ومحاور تهتم بالمعنى وتؤدي إليه ، فالكلام عند سيبويه ينقسم من حيث المعنى على خمسة أقسام ((فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب)) وكل ذلك قائم على أساس من النحو إسنادا وتعليقا ، وهذا إنما يثبت للنحو غاية ووظيفة هي أوسع مما عليه الآن ، إذ تشير هذه الأقسام إلى المعنى ، ولا تقف عند سلامة النطق لما في أواخر الألفاظ من علامات .

إن ما تقدم من كلام هو تمهيد لفكرة الرسالة وأهدافها ، فلقد كان أمامنا هدفان رئيسان :

الهدف الأول : هو الوصل بين النحو والمعنى ، فبينهما صلة وأسباب ، بيد أن هذا الأمر يكاد يكون معدوما عند جل الدارسين أو الباحثين المحدثين ، وإنما الالتفات والتأكيد مقتصر في غالب الأحيان على جانب النطق الصحيح لما في أواخر الألفاظ من علامات ، في حين إن مسألة المعنى التي نجد أساسها عند النحاة القدماء من جهة وعند البلاغيين الذين تبنوا قسما منها من جهة أخرى ، هي قمة ما يجب أن يصل إليه النحو العربي ؛ ليتحقق فيه هدفه الرئيس وغايته الحقة المتمثلة في مراعاة المعنى صحة وبيانا ، وليتحقق فيه شيء من التجديد .

الهدف الآخر : هو الكشف عن المعنى في تراثنا النحوي ، وبيان اهتمام أئمة النحاة به .

وقبل الوقوف على مضمون الرسالة ، يجب الوقوف عند عنوانها ، فهو الإشارة الأولى إلى ذلك المضمون ، فالعنوان هو ((البنى النحوية وأثرها في المعنى)) وإنما قلنا (البنى النحوية) دون النحو بوجه عام ؛ احترازا من دراسة أبوابه كلا على انفراد ، وتقييدا في الوقت نفسه بما يحصل فيه من متغيرات ، فإن في النحو أصولا وفروعا . فأما الأصول ، فهو الوضع الأول للألفاظ إسنادا وتعليقا ، وينتج عنه الجملة الأولى في الكلام ، وأما الفروع ، فهو الخروج عن ذلك الوضع بإحداث تغيير فيه ، وهذا هو ما نعنيه بـ(بنية النحو) أو المتغيرات فيه .

فدراستنا إذن مختصة فيما تعلق من الألفاظ بعضها ببعض ، وهذه فكرة مركزية ورئيسة في النحو العربي ، بناء على أنه لا يعطي اللفظة حكما ما لم تتميز طبيعة تعلقها بغيرها من الألفاظ ، ولكن دراستنا اقتصرت – كما ذكرنا – على ما يحصل في ذلك التعليق من تغيير ، فإسناد الفعل إلى فاعله ، والصلة بين الفعل والمفعول لا تدخل في دراستنا إلا بحدوث تغيير بينهما ، كحذف أحدهما ، أو تبادل مواضعهما تقديما وتأخيرا 000

وإنه لمن البديهي ، أن يؤدي هذا الخروج أو التغيير معنى ذا غرض مزيد على المعنى الوظيفي الأول والأساسي ؛ لأن المعنى يختلف باختلاف بنى النحو أو صيغ الكلام ، فوضع الألفاظ على أصلها إسنادا وتعليقا لا يستلزم التعليل أكثر من الفهم والإفهام ، بخلاف خروجه عن ذلك الأصل ، فإنه يستلزم التعليل والتأويل وبيان ما فيه من معنى مقصود وغرض مراد ، ومن هنا تبين ما نعنيه بقولنا (وأثرها في المعنى) فهو التناسب مع الموقف أو المقام أو السياق ، وبعبارة أخرى ، هو (وضع الكلام موافقا لمقتضى الحال) .

ومع أن هذا المعنى ينسب إلى البلاغة كثيرا ، بيد أن نسبته إلى النحو هي الأولى ، فكما أن المعنى الوظيفي الناشئ عن إسناد الألفاظ أو تعلقها فيما بينها منسوب إلى النحو بلا خلاف ، فكذلك هذا المعنى الموافق لمقتضى الحال ، فإنه معنى نحوي أيضا ؛ وذاك لقيامه على تغيير ذلك الإسناد أو التعليق .

فكلا المعنيين إذن قائم على أساس من النحو ، سوى أن الأول قائم على ثوابته ، والآخر قائم على متغيراته ، وما نسبة هذا الأخير إلى البلاغة – في تقديري – إلا لبلوغه الفائدة المقصودة التي لم يضطلع بتأديتها المعنى الوظيفي أو الأول أو الأساسي .

وبعد هذا نستطيع أن نفصح عن مضامين هذه الرسالة من أبواب وفصول ، فقد اشتملت على بابين ، وفي كل باب عدد من الفصول .

فأما **الباب الأول** ، فكان عنوانه (**أحوال البنى النحوية**) وقد انقسم على خمسة فصول :

- **الفصل الأول : التقديم والتأخير .**
- **الفصل الثاني : الحذف والتقدير .**
- **الفصل الثالث : التعريف والتنكير .**
- **الفصل الرابع : الحصر والقصر .**
- **الفصل الخامس : الفصل والوصل .**

ومن قراءة أولى لهذه العناوين ، قد يتراءى أنها درست كثيرا ، ولا سيما فيما تناوله البلاغيون ، ولكن من قراءة أخرى – وهي قراءة ما ورد فيها قراءة مفصلة – سوف يتبين المستوى الذي درست عليه ، فهدف الرسالة الرئيس – كما ذكرنا – هو الوصل بين النحو والمعنى ، وهذا يعني أن اهتمامنا كان بالنحو ، وما يحصل فيه من متغيرات ، ولم نغفل في الوقت نفسه عن المعاني الناشئة عنها ، بخلاف البلاغيين ، فإن اهتمامهم كان بالنتائج أو المعاني من دون النظر في أصولها كثيرا ، ومن دون استقصاء تلك المتغيرات جميعا ، فلم نر عندهم – على سبيل المثال – ذكرا لمواضع الوجوب في دراستهم التقديم والتأخير والحذف والتقدير ، حكما منهم – على ما أرى – بأن هذه المواضع خاضعة لأمر الصنعة والإعراب ، وليس لها من المعنى شيء ، بيد أن هذا الحكم ليس على إطلاقه ، فإن من مواضع الوجوب ما هي خاضعة للمعنى بشكل مباشر ورئيس .

وكذلك الأمر في دراستهم الظواهر التي تضمنتها الفصول الأخرى من (تعريف وتنكير ، وحصر وقصر ، وفصل ووصل) فهي وإن غلبت عليها سمة البلاغة ، بيد أن الكشف عن جانب النحو فيها ذو أثر مهم في الكشف عن المعنى وتشكيل البنية والسياق .

فللنكرة موقع يخالف موقع المعرفة في الكلام ، وذلك بحكم دلالتهما وعلاقتهما نحويا بما يساندهما أو يتعلق بهما من ألفاظ .

وللحصر والقصر ، والفصل والوصل أساس نحوي يقومان عليه ، ولولا ذاك الأساس ما كان ثمة وجود لهما ، ثم إن تبني جانب النحو فيهما من رتب وصيغ وأدوات قد يكشف عن المعنى الكثير .

وفضلا عن هذا وذاك ، فإن هناك ظاهرتين يقوم النحو العربي عليهما ، وهما ظاهرة التلازم بين الألفاظ ، وظاهرة الإعراب ، فقد جعلنا منهما عنصرين مهمين في تشكيل البنية وتوخي الدقة في المعنى كلما استدعى الأمر ذلك ، وهذا كله لم يفصل البلاغيون قولا فيه .

وأما **الباب الثاني** ، فكان عنوانه (**التناوب في البنى النحوية**) وهو نمط آخر من أنماط التغيير ، فإذا كان التغيير في الباب الأول قائما على أساس تغير مواضع الألفاظ ، أو حذفها ، أو تنكيرها ، أو تعريفها 000 ، فإن التغيير هنا يكون عن طريق استبدال لفظ بلفظ أو وقوع لفظ مكان لفظ آخر على سبيل النيابة سواء أكانت النيابة بمعناها الاصطلاحي أم بمعناها اللغوي العام ، ولكن بشرط أن يكون لذاك الاستبدال صلة بالألفاظ الأخرى ، وتغيير للبنية لكي يصدق علم النحو عليه ؛ لأن النحو كما هو معلوم لا يعنى باللفظة إلا من خلال إسنادها أو تعلقها بغيرها من الألفاظ .

وقد قام هذا الباب على أربعة فصول :

الفصل الأول : نيابة الاسم عن الفعل .

الفصل الثاني : التناوب بين الأسماء .

الفصل الثالث : التناوب بين حروف المعاني .

الفصل الرابع : انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ .

وقد اشتملت الفصول في كلا البابين على مباحث عدة تهتم بالنحو والمعنى ، ولا يسع المجال لذكرها ، ولعل بعضها يتبين مما سنذكره من نتائج الأطروحة .

k k k

وفي نهاية هذا الدراسة توصلنا إلى نتائج عدة ، منها ما اتسمت بالعموم ، إذ جاءت في عموم الأطروحة ، ومنها ما اتسمت بالخصوص ، إذ جاءت في المادة المدروسة في المباحث أو الفقرات .

فمن النتائج العامة ما يأتي :

– إن بين النحو والمعنى صلة وأسبابا ، ولم يكن النحو مقتصرا على ما في أواخر الألفاظ من علامات .

– إن للنحاة اهتماما بالمعنى إلى جانب اهتمامهم بصنعة النحو والإعراب .

– إن البنى النحوية أساس في أداء المعنى الموافق للموقف أو المقام أو مقتضى الحال .

– إن معاني النحو تنقسم على قسمين رئيسين : أحدهما وظيفي ، قائم على الوضع الأول للألفاظ إسنادا وتعليقا ، والآخر ، معنى مزيد على الأول يتناسب مع الموقف والسياق ، وإنما جعلناه معنى نحويا ـ مع أنه منسوب إلى البلاغة كثيرا ـ لقيامه على تغير ذلك الإسناد والتعليق .

– هناك صلة بين المتغيرات النحوية وما ينشأ عنها من معنى بوجه عام ، وهناك وحدة معنوية بين شواهد القرآن القائمة عليها .

– إن تعليل المتغيرات النحوية ضمن المعنى والسياق هو الأوفق لها .

ومن النتائج الخاصة ما يأتي :

– إن التقديم والتأخير ينقسم من حيث اقترانه بالحكم النحوي ثباتا وتغيرا على قسمين : أحدهما ، يبقى اللفظ المقدم فيه على حكمه النحوي الذي كان عليه ، والآخر ، يتغير معه ذلك الحكم من باب إلى باب .

– إن جواز التقديم قد يكون نظيرا لوجوبه إن حصل في تأخير اللفظ لبس في المعنى ومشكل فيه .

– إن الحذف الواجب ينتهي إلى الرفض أو القبول ، تبعا لقيامه على الصنعة فحسب ، أو مراعاة المعنى معها . وهذا إنما يثبت للنحو اهتماما بالمعنى في الحكم على بعض مواضع الحذف بالوجوب .

– إن النكرة والمعرفة لا يتفاضلان في الاستعمال خفة وثقلا ، بل يتفاضلان في تكوين البنية شكلا ومعنى ، تبعا لاختلافهما في الدلالة والصفات .

– إن للقصر أساسا نحويا يقوم عليه ، وذاك يتمثل في وجود رتبتين متلازمتين منه إسنادا وتعليقا ، فضلا عن وجود أداة أو صيغة تجمع بينهما .

– إن الفصل والوصل عند البلاغيين صلة وامتداد لباب العطف عند النحاة ؛ وذاك لقيامهما على أساس واحد ، سوى أن الباب الأول مختص بين الجمل ، والآخر بين المفردات .

– إن لنيابة الاسم عن الفعل دلالة عامة ، تتمثل في أنها لا تتحدد في أداء الاسم عمل الفعل وإجرائه مجراه فحسب ، بل إن فيها زيادة معنى ، لاختلاف الدلالة بينهما من تجدد إلى ثبوت ، ومن حدوث إلى استمرار .

– إن لنيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح دلالات عدة ، تنشأ من الأداة المصدرية أو الفعل المقترن بها .

– إن نيابة بعض الأسماء عن المفعول المطلق لا تكون من قبيل الحذف والإحلال على نحو ما ذهب بعض النحاة ، بل هي نيابة تكون بوقوع لفظ مكان لفظ ؛ لأن غرض النيابة يتحدد باللفظ النائب دون إرادة ما ناب عنه من مصدر أو مفعول .

– لا يكون التناوب بين المشتقات طريقا إلى المجاز فحسب ، بل قد تراد الحقيقة من اللفظ نفسه أيضا ، وبعبارة أخرى ، فإن الحقيقة والمجاز قد يجتمعان في لفظ واحد طلبا للمعنى ومناسبة للسياق .

– إن في الحروف دلالة ناقصة قبل دخولها البنية أو التركيب ، وإن هذا هو السبب في حصول التناوب بينها ، بحسب الأحوال الداعية إليه .

– ليس بمستنكر في النحو العربي أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع - وكذلك الشأن بين الصيغ العددية الأخرى - ولكنه خروج عن الأصل لانعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ فيه .

– وليس بمستنكر أيضا أن يكون اللفظ بصيغة التذكير بدلا من التأنيث ، وكذلك العكس يجوز .

– إن الالتفات مقيس على انعدام المطابقة بين الألفاظ إفرادا وتثنية وجمعا ، وتذكيرا وتأنيثا ؛ وذلك لانعدام المطابقة فيه غيبة وتكلما وخطابا ، وهو بذلك ينتقل من علم البديع إلى علم المعنى والبيان .

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم وتمهيد .	11-1
الباب الأول : أحوال البنى النحوية .	231-12
الفصل الأول : التقديم والتأخير .	58-12
المبحث الأول : تقديم على نية التأخير .	42-14
تقديم العمدة (تقديم الخبر) .	14
تقديم الخبر وجوبا .	15
تقديم الخبر جوازا .	17
أثر المعنى في التميز بين الرتبتين المتكافئتين (المبتدأ والخبر) وصلته بـ(التقديم والتأخير) .	19
تقديم الفضلة .	25
تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا .	25
تقديم المفعول به على الفاعل جوازا .	28
تقديم المفعول به على الفعل وجوبا .	30
تقديم المفعول به على الفعل جوازا .	32
تقديم المفعول الثاني على الأول .	36
تقديم الحال .	39
تقديم الظرف أو الجار والمجرور .	41
المبحث الثاني : تقديم لا على نية التأخير .	58-43
المبتدأ والخبر .	44
الفعل والفاعل .	47
الفعل والمفعول .	54
الفصل الثاني : الحذف والتقدير .	120-59
المبحث الأول : حذف العمدة .	99-62
حذف المبتدأ وجوبا .	62

الموضوع	الصفحة
حذف المبتدأ جوازا .	63
حذف الخبر وجوبا .	68
حذف الخبر جوازا .	73
جواز الأمرين (حذف المبتدأ أو الخبر) عند النحاة والترجيح بينهما .	77
حذف الفعل وجوبا .	82
حذف الفعل جوازا .	95
حذف الفاعل .	97
المبحث الثاني : حذف بعض العناصر المتلازمة .	115-100
حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .	100
حذف الموصوف .	105
حذف الصفة .	108
حذف جملة جواب الشرط .	110
حذفها وجوبا	111
حذفها جوازا	112
المبحث الثالث : حذف الفضلة .	120-115
حذف المفعول به .	115
حذف الحال .	119
حذف التوكيد .	120
الفصل الثالث : التعريف والتنكير .	159-121
المبحث الأول : النكرة وأثرها في البنية النحوية شكلا ومعنى .	128-122
المبحث الثاني : المعرفة وأثرها في البنية النحوية شكلا ومعنى .	159-129
الضمير .	129
العلم .	135
اسم الإشارة .	136
الاسم الموصول .	139
التعريف بـ(الألف واللام) .	144

الموضوع	الصفحة
التعريف بـ(الإضافة) .	152
الفرق بين صيغ المعارف وأشكالها	157
الفرق بين النكرة والمعرفة .	158
الفصل الرابع : الحصر والقصر .	190-160
المبحث الأول : طرق القصر .	178-162
القصر بـ(إنما) .	162
القصر بـ(النفي والاستثناء) .	163
القصر بـ(العطف) .	163
القصر بـ(التقديم والتأخير) .	165
القصر بـ(تعريف الجزأين) .	166
القصر بـ(ضمير الفصل) .	166
التمييز بين طرق القصر نحوا ومعنى .	178-167
التمييز بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ(النفي والاستثناء) .	167
التمييز بين القصر بـ(النفي والاستثناء) والقصر بـ(حرفي العطف بل ولكن) .	173
التمييز بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ(حرف العطف لا) .	175
التمييز بين القصر بـ(تعريف الجزأين) والقصر بـ(ضمير الفصل) .	175
المبحث الثالث : أقسام القصر .	190-179
تقسيمه على أساس طرفيه .	179
تقسيمه على أساس الواقع .	186
تقسيمه على أساس المخاطبين .	188
الفصل الخامس : الفصل والوصل .	231-191
المبحث الأول : مواضع الفصل .	208-193
كمال الاتصال .	193
شبه كمال الاتصال .	197
كمال الانقطاع	203
المبحث الثاني : مواضع الوصل .	218-209

الموضوع	الصفحة
إشراك الجملتين في الحكم الإعرابي	210
اتفاق الجملتين خبرا وإنشاء مع المناسبة في المعنى .	212
المبحث الثالث : الجملة الحالية بين الفصل والوصل .	231-219
الفصل والوصل عند النحاة .	219
الفصل والوصل عند البلاغيين .	222
موضع الفصل .	224
موضع وجوب الواو .	225
ترجيح وجود الواو .	227
تساوي الأمرين من غير ترجيح .	228
أثر الواو في تغيير أحكام الجمل نحوا ومعنى .	230
الباب الثاني : التناوب في البنى النحوية .	373-232
الفصل الأول : نيابة الاسم عن الفعل .	262-233
المبحث الأول : نيابة اسم الفاعل .	244-235
معاني اسم الفاعل في وقوعه موقع الفعل .	235
التنوين في اسم الفاعل .	238
أثر اسم الفاعل في تشكيل بنية جديدة .	242
المبحث الثاني : نيابة اسم المفعول .	250-245
معاني اسم المفعول في وقوعه موقع الفعل .	245
أثر اسم المفعول في تشكيل بنية جديدة .	248
المبحث الثالث : نيابة اسم الفعل .	254-251
معاني اسم الفعل في وقوعه موقع الفعل .	252
المبحث الرابع : نيابة المصدر .	262-255
وقوع المصدر موقع الفعل المضارع .	255
معاني المصدر في وقوعه موقع الفعل المضارع .	257
نيابة المصدر مناب فعله في باب المفعول المطلق .	259

الموضوع	الصفحة
معاني المصدر في إنابته مناب المفعول المطلق .	259
الفصل الثاني : التناوب بين الأسماء .	297-263
المبحث الأول : نيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح .	272-264
معاني المصدر المؤول في إنابته مناب المصدر الصريح .	265
الخصائص التركيبية والإعرابية والدلالية في المصدر المؤول .	269
المبحث الثاني : النيابة عن المفعول المطلق .	284-273
توجيه النحاة نيابة هذا الباب ومناقشته .	274
أغراض النيابة عن المفعول المطلق .	280
المبحث الثالث : التناوب بين المشتقات .	291-285
نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل .	286
نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول .	289
المبحث الرابع : نيابة المصدر عن المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال) .	294-292
معاني المصدر في موقع المشتق .	293
المبحث الخامس : نيابة المفعول به عن الفاعل .	297-295
الفصل الثالث : التناوب بين حروف المعاني .	338-298
المبحث الأول : التناوب بين حروف الجر .	316-300
التضمين النحوي .	304
التضمين البياني .	306
تطبيقات نيابة حروف الجر .	309
نيابة (إلى) .	307
نيابة (حتى) .	308
نيابة (على) .	308
نيابة (في) .	310
نيابة (اللام) .	312
نيابة (من) .	314
المبحث الثاني : التناوب بين حروف المعاني الأخرى .	338-317

الموضوع	الصفحة
حرفا الاستفهام (الهمزة وهل) .	317
حرفا الاستقبال (السين وسوف) .	323
حرفا الشرط (إن وإذا) .	325
حروف العطف (الواو وثم والفاء) .	329
حروف النفي .	333
الفصل الرابع : انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ .	373-339
المبحث الأول : التناوب بين المفرد والمثنى والجمع .	353-340
نيابة المفرد عن الجمع .	340
نيابة الجمع عن المفرد .	344
نيابة المفرد عن المثنى .	347
نيابة المثنى عن الجمع .	351
نيابة الجمع عن المثنى .	351
المبحث الثاني : التناوب بين التذكير والتأنيث .	365-354
التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الفعل والفاعل .	354
التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع المبتدأ والخبر .	357
التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الصفة والموصوف .	361
التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الضمير وما يعود عليه .	361
التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع العدد والمعدود .	364
المبحث الثالث : التناوب بين صيغ التكلم والغيبة والخطاب (الالتفات) .	373-366
التناوب بين صيغتي الخطاب والغيبة .	367
التناوب بين صيغتي الغيبة والخطاب .	370
التناوب بين صيغتي التكلم والغيبة .	371
التناوب بين صيغتي الغيبة والتكلم .	372
النتائج .	378-374
المصادر والمراجع .	406-379
ملخص الأطروحة باللغة الإنكليزية .	1-3

تقديم وتمهيد

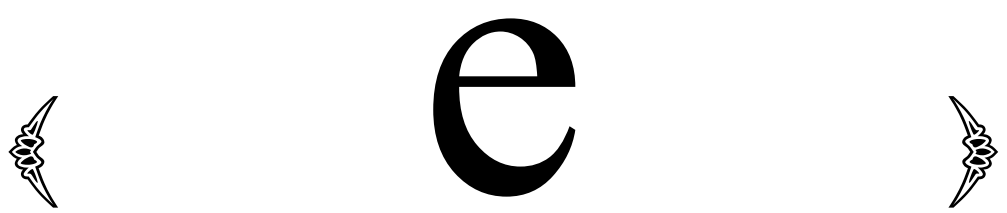

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ [1]

الحمد لله منتهى العلم ومبلغ الرضا ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى ، وعلى آله وصحبه أعلام الهدى والتقى .

وبعد :

لم يكن النحو العربي علما يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب ، بل هو علم يهتم أيضا بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين ، ولعل الدليل على ذلك ما نجده في أول كتاب نحوي يصل إلينا من إشارات تهتم بالمعنى وتؤدي إليه ، فالكلام عند سيبويه ينقسم من حيث المعنى على خمسة أقسام ((فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب)) [2] وكل ذلك قائم على أساس من النحو إسنادا وتعليقا ، وهذا إنما يثبت للنحو غاية ووظيفة أوسع مما هي عليه الآن ، إذ تشير هذه الأقسام إلى المعنى ، ولا تقف عند سلامة النطق لما في أواخر الألفاظ من علامات .

إن ما تقدم من كلام تمهيد لفكرة الأطروحة وأهدافها ، فلقد كان أمامنا هدفان رئيسان :

الهدف الأول : هو الوصل بين النحو والمعنى ، فبينهما صلة وأسباب ، بيد أن هذا الأمر يكاد يكون معدوما عند جل الدارسين أو الباحثين المحدثين ، وإنما الالتفات والتأكيد مقتصر

---

(1) النمل : 19 .

(2) الكتاب : 25/1 .

في غالب الأحيان على جانب النطق الصحيح لما في أواخر الألفاظ من علامات ، يقول الأستاذ الدكتور مصطفى ناصف : ((ما يزال تصور النحو العربي لمسألة المعنى من الأمور المهملة التي عزف عنها الدارسون المحدثون لصعوبتها ، وحاجتها إلى دراسات كثيرة متفرقة في الفلسفة واللغة وفروع أخرى كثيرة من الثقافة العربية ، وقد اكتفى الدارسون المحدثون بترديد بعض القضايا ، من بينها ، أن النحو العربي عامة يدرس اللغة على أساس منهج غير سليم وأن النحو لا يكتفي بوصف الظاهرة ، بل يروح يبحث عن تعليلها ، وكثرت الاعتراضات الموجهة إلى المنهج ، أما وصف هذا المنهج نفسه أو تفسيره ، وبعبارة أخرى ، تصور الباحثين المتقدمين لمسألة المعنى ، فقد أهمل – فيما أعرف – إهمالا لا يمكن الدفاع عنه بسهولة 000)) [1] في حين إن هذه المسألة التي نجد أساسها عند النحاة القدماء من جهة وعند البلاغيين الذين تبنوا قسما منها من جهة أخرى ، هي قمة ما يجب أن يصل إليه النحو العربي ؛ ليتحقق فيه هدفه الرئيس وغايته المثلى المتمثلة في مراعاة المعنى صحة وبيانا ، وليتحقق فيه شيء من التجديد .

الهدف الآخر : هو الكشف عن المعنى في تراثنا النحوي ، وبيان اهتمام أئمة النحاة به .

وفضلا عن هذين الهدفين الرئيسين ، فثمة أهداف فرعية أخرى ، منها مثلا ، الرد على المنكرين لبعض بنى النحو وأساليب الكلام ، فإن دراستنا من مصادر النحو تنظيرا ، ومن القرآن الكريم تطبيقا وتبيينا .

k k k

وقبل الوقوف على مضمون الأطروحة ، يجب الوقوف عند عنوانها ، فهو الإشارة الأولى إلى ذلك المضمون ، فالعنوان هو ((البنى النحوية وأثرها في المعنى)) وإنما قلنا (البنى النحوية) دون النحو بوجه عام ؛ احترازا من دراسة أبوابه كلا على انفراد * ، وتقييدا في الوقت نفسه بما يحصل فيه من متغيرات ، فإن في النحو أصولا وفروعا . فأما الأصول ، فهي الوضع الأول للألفاظ إسنادا وتعليقا ، وينتج عنه الجملة الأولى في الكلام ، وأما الفروع ، فهي الخروج عن ذلك الوضع بإحداث تغيير فيه ، وهذا هو ما نعنيه بـ(بنية النحو) أو المتغيرات فيه .

---

(1) نظرية المعنى في النقد العربي : 7 .

* لأن ذلك مما عني به الأستاذ الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (معاني النحو) وهو من مصادر هذه الرسالة .

فدراستنا إذن مختصة فيما تعلق من الألفاظ بعضها ببعض ، وهذه فكرة مركزية ورئيسة في النحو العربي ، بناء على أنه لا يعطي اللفظة حكما ما لم تتميز طبيعة تعلقها بغيرها من الألفاظ ، ولكن دراستنا اقتصرت –كما ذكرنا – على ما يحصل في ذلك التعليق من تغيير ، فإسناد الفعل إلى فاعله ، والصلة بين الفعل والمفعول لا تدخل في دراستنا إلا بحدوث تغيير بينهما ، كحذف أحدهما ، أو تبادل مواضعهما تقديما وتأخيرا 000

وإنه لمن البديهي ، أن يؤدي هذا الخروج أو التغيير معنى ذا غرض مزيد على المعنى الوظيفي الأول والأساسي ؛ لأن المعنى يختلف باختلاف بنى النحو أو صيغ الكلام ، فوضع الألفاظ على أصلها إسنادا وتعليقا لا يستلزم التعليل أكثر من الفهم والإفهام ، بخلاف خروجه عن ذلك الأصل ، فإنه يستلزم التعليل والتأويل وبيان ما فيه من معنى مقصود وغرض مراد ، ومن هنا تبين ما نعنيه بقولنا (وأثرها في المعنى) فهو التناسب مع الموقف أو المقام أو السياق ، وبعبارة أخرى ، هو (وضع الكلام موافقا لمقتضى الحال) .

ومع أن هذا المعنى ينسب إلى البلاغة كثيرا ، بيد أن نسبته إلى النحو هي الأولى ، فكما أن المعنى الوظيفي الناشئ عن إسناد الألفاظ أو تعلق بعضها ببعض منسوب إلى النحو بلا خلاف ، فكذلك هذا المعنى الموافق لمقتضى الحال ، فإنه معنى نحوي أيضا ؛ وذاك لقيامه على تغيير ذلك الإسناد أو التعليق .

فكلا المعنيين إذن قائم على أساس من النحو ، سوى أن الأول قائم على ثوابته ، والآخر قائم على متغيراته ، وما نسبة هذا الأخير إلى البلاغة – في تقديري – إلا لبلوغه الفائدة المقصودة التي لم يضطلع بتأديتها المعنى الوظيفي أو الأول أو الأساسي .

وفضلا عن ذلك فإن تعيين المعنى المراد ، وبيان وضوحه وعدم حدوث اللبس فيه ، هو من المعنى الذي تعنى به دراستنا أيضا ؛ ذلك أن من متغيرات النحو ما يكون غرضها وضع المعنى بوضوح لا لبس فيه .

k k k

وبعد هذا نستطيع أن نفصح عن مضامين هذه الأطروحة من أبواب وفصول ، فقد اشتملت على بابين ، وفي كل باب عدد من الفصول .

فأما **الباب الأول** ، فكان عنوانه (**أحوال البنى النحوية**) وقد انقسم على خمسة فصول :

– الفصل الأول : التقديم والتأخير .

– الفصل الثاني : الحذف والتقدير .

– الفصل الثالث : التعريف والتنكير .

– الفصل الرابع : الحصر والقصر .

– الفصل الخامس : الفصل والوصل .

ومن قراءة أولى لهذه العنوانات ، قد يتراءى أنها درست كثيرا ، ولا سيما فيما تناوله البلاغيون ، ولكن من قراءة أخرى – وهي قراءة ما ورد فيها قراءة مفصلة – سوف يتبين المستوى الذي درست فيه ، فهدف الأطروحة الرئيس – كما ذكرنا – هو الوصل بين النحو والمعنى ، وهذا يعني أن اهتمامنا كان بالنحو ، وما يحصل فيه من متغيرات ، ولم نغفل في الوقت نفسه عن المعاني الناشئة عنها ، بخلاف البلاغيين ، فإن اهتمامهم كان بالنتائج أو المعاني من دون النظر في أصولها كثيرا ، ومن دون استقصاء تلك المتغيرات جميعا ، فلم نر عندهم – على سبيل المثال – ذكرا لمواضع الوجوب في دراستهم التقديم والتأخير والحذف والتقدير ، حكما منهم – على ما أرى – بأن هذه المواضع خاضعة لأمر الصنعة والإعراب ، وليس لها من المعنى شيء ، بيد أن هذا الحكم ليس على إطلاقه ، فإن من مواضع الوجوب ما هي خاضعة للمعنى بشكل مباشر ورئيس .

وكذلك الأمر في دراستهم الظواهر التي تضمنتها الفصول الأخرى من (تعريف وتنكير ، وحصر وقصر ، وفصل ووصل) فهي وإن غلبت عليها سمة البلاغة ، بيد أن الكشف عن جانب النحو فيها ذو أثر مهم في الكشف عن المعنى وتشكيل البنية والسياق .

فللنكرة موقع يخالف موقع المعرفة في الكلام ، وذلك بحكم دلالتهما وعلاقتهما نحويا بما يساندهما أو يتعلق بهما من ألفاظ .

وللحصر والقصر ، والفصل والوصل أساس نحوي يقومان عليه ، ولولا ذاك الأساس ما كان ثمة وجود لهما ، ثم إن تبني جانب النحو فيهما من رتب وصيغ وأدوات قد يكشف عن المعنى الكثير .

وفضلا عن هذا وذاك ، فإن هناك ظاهرتين يقوم النحو العربي عليهما ، وهما ظاهرة التلازم بين الألفاظ ، وظاهرة الإعراب ، فقد جعلنا منهما عنصرين مهمين في تشكيل البنية

وتوخي الدقة في المعنى على وفق استدعاء الأمر ذلك ، وهذا كله لم يفصل البلاغيون قولا فيه .

أما من حيث الخصوص في تقسيم الفصول ، فقد اشتمل كل فصل على عدد من المباحث فـ(**الفصل الأول**) ، اشتمل على مبحثين رئيسين :

المبحث الأول : تقديم على نية التأخير .

المبحث الثاني : تقديم لا على نية التأخير .

وقد تضمن كل من المبحثين تقديم العمدة أو الفضلة ، غير أن الاهتمام في المبحث الأول كان بالتقديم بين الوجوب والجواز ، فضلا عن تبيين أثر المعنى في التمييز بين الرتبتين المتكافئتين ، في حين كان الاهتمام في المبحث الثاني بما يحدثه هذا النمط من التقديم من انتقال بين رتب النحو والإعراب ، ومن تغير واسع في نمط البنية والمضمون .

أما **الفصل الثاني** ، فقد اشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حذف العمدة .

المبحث الثاني : حذف بعض العناصر المتلازمة .

المبحث الثالث : حذف الفضلة .

وقد تضمن المبحث الأول حذف المبتدأ والخبر من الجملة الاسمية ، وحذف الفعل والفاعل من الجملة الفعلية سواء أكان الحذف واجبا أم جائزا ، وكذلك تضمن المبحث بعض مسائل الخلاف في تعيين نوع المحذوف بين المبتدأ والخبر ، أو الخلاف في تقدير محذوف أو عدم تقديره إن كان هناك ما يغني عنه في الكلام ، وجعلنا الترجيح في ذلك قائما على موافقة المعنى ، من دون مخالفة حكم النحو والإعراب .

أما المبحث الثاني ، فقد تضمن ثلاثة أنواع من الحذف ، وهي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وحذف الموصوف أو صفته ، وحذف جواب الشرط ، بناء على أن هذه الألفاظ من العناصر المتلازمة التي لا يقوم أحدها من دون الآخر ، فصار على هذا تقديرها أو تتبعها لازما عند النحاة .

وأما المبحث الثالث ، فقد تضمن حذف المفعول به والحال والتأكيد ، مراعين في ذلك أمرا مهما ، وهو أن هذا الحذف قد يستلزم التقدير على الرغم من كون المحذوف فضلة ، وذاك لحاجة المعنى إليه .

وقد أشرنا في مواضع عدة من هذا الفصل إلى أن تقدير المحذوف قد يختلف لفظه أو موضعه بين النحاة ؛ ذلك أن من البنى النحوية ما يحتمل ظاهرها أكثر من لفظ أحيانا ، وأكثر من موضع أحيانا أخرى ، بيد أن للمعنى أساسا في الاختيار بينهما ، لتوخي الدقة فيه . وقد يكون كل تقدير مقصودا وصحيحا إذا كان غرض الحذف هو العموم والإطلاق .

وأما **الفصل الثالث** ، فقد اشتمل على مبحثين رئيسين :

المبحث الأول : النكرة وأثرها في البنية شكلا ومعنى .

المبحث الثاني : المعرفة وأثرها في البنية شكلا ومعنى .

ونعني بالشكل الصيغة التي تكون عليها البنية من حيث تعلق الألفاظ فيما بينها ، وإنما وقفنا عند هذا الأمر في دراسة هذين القسمين ؛ لتأكيد ما لهما من وظيفة في تشكيل البنية وليس الأمر مقتصرا عليهما منفردين ، وأما المعنى ، فنعني به ما يحصل من صلة الألفاظ فيما بينها أو من خلال طبيعة اللفظين بحد ذاتهما وتباينهما تنكيرا وتعريفا .

وأما **الفصل الرابع** ، فقد اشتمل على مبحثين أيضا :

المبحث الأول : طرق القصر .

المبحث الثاني : تقسيم القصر .

وقد تناولنا في المبحث الأول طرق القصر ، وما بينها من فروق على مستوى الشكل والمضمون . وأما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه تقسيم القصر على أسس مختلفة بحسب ما نظر البلاغيون ، إذ نظروا إلى طرفيه بين الصفة والذات فقسموه على أساسهما على قسمين : قصر موصوف على صفة ، وقصر صفة على موصوف ، ونظروا كذلك إلى مطابقته الواقع فقسموا القصر على أساسه على قسمين أيضا : قصر حقيقي وآخر إضافي . ونظروا أخيرا إلى حال المخاطب ، فقسموا القصر على أساسه على ثلاثة أقسام : قصر قلب وإفراد وتعيين .

ومع أن هذه التقسيمات كانت من عند البلاغيين ، إلا أن بعضها قائم على أساس نحوي ولا سيما القسم الأول منها ؛ وقد اهتممنا به لاجتماع أكثر من متغير نحوي فيه .

وأما **الفصل الخامس** ، فقد اشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مواضع الفصل .

المبحث الثاني : مواضع الوصل .

المبحث الثالث : الجملة الحالية بين الفصل والوصل .

وكان اهتمامنا في هذه المباحث جميعها بالنحو والإعراب ؛ لما في ذلك من أثر في المعنى كبير .

وأما **الباب الثاني** ، فكان عنوانه (**التناوب في البنى النحوية**) وهو نمط آخر من أنماط التغيير ، فإذا كان التغيير في الباب الأول قائما على أساس تغير مواضع الألفاظ ، أو حذفها ، أو تنكيرها ، أو تعريفها 000 ، فإن التغيير هنا يكون عن طريق استبدال لفظ بلفظ أو وقوع لفظ مكان لفظ آخر على سبيل النيابة سواء أكانت النيابة بمعناها الاصطلاحي أم بمعناها اللغوي العام ، ولكن بشرط أن يكون لذاك الاستبدال صلة بالألفاظ الأخرى ، وتغيير للبنية لكي يصدق علم النحو عليه ؛ لأن النحو كما هو معلوم لا يعنى باللفظة إلا من خلال إسنادها أو تعلقها بغيرها من الألفاظ .

وقد قام هذا الباب على أربعة فصول :

الفصل الأول : نيابة الاسم عن الفعل .

الفصل الثاني : التناوب بين الأسماء .

الفصل الثالث : التناوب بين حروف المعاني .

الفصل الرابع : انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ .

وقد اشتملت هذه الفصول على مباحث أيضا .

ف(**الفصل الأول**) ، اشتمل على أربعة مباحث .

المبحث الأول : نيابة اسم الفاعل .

المبحث الثاني : نيابة اسم المفعول .

المبحث الثالث : نيابة اسم الفعل .

المبحث الرابع : نيابة المصدر .

ومن أدلة النيابة هنا هو العمل النحوي ، إذ الأصل فيه للفعل والاسم فرع عليه . وقد جعلنا من هذا العمل عنصرا مهما في تعلق هذه النيابة بالنحو ، وذلك من حيث صلة الأسماء النائبة بغيرها من الألفاظ .

بيد أن هذا لا يعني أننا اقتصرنا على هذا العمل فحسب ، بل تناولنا النيابة من جهتين : الجهة الأولى ، هو ما تؤديه الأسماء من دلالة مخالفة لدلالة الأفعال ، والجهة الأخرى ، هي ما تؤديه الأسماء للبنية من شكل لا يكون بغيرها .

وكذلك تحدثنا عن ظاهرة مختصة بالأسماء دون الأفعال وهي التنوين ؛ لنرى أثرها في المعنى ولا سيما أنها عنصر بارز في متغيرات البنية النحوية ؛ لوجودها في الأسماء تارة ، وزوالها عنها تارة أخرى .

أما **الفصل الثاني** ، فقد اشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : نيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح .

المبحث الثاني : النيابة عن المفعول المطلق .

المبحث الثالث : التناوب بين المشتقات .

المبحث الرابع : نيابة المصدر عن المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال) .

المبحث الخامس : نيابة المفعول به عن الفاعل .

وواضح دليل النيابة هنا ، إذ الأصل في اللفظ أو الرتبة عند النحاة أن يكون بصيغة معينة ، ولكنه قد يأتي بصيغة أخرى ، فهو على سبيل النيابة ، ولعل ذلك يبرز – بالمعنى الاصطلاحي لها – في المبحثين الأول والأخير ، إذ يرد عند النحاة مصطلح النيابة فيها ، وأيا كان شكل النيابة ، فإنها تحقق معاني أخرى فوق المعاني الأصول .

وأما **الفصل الثالث** ، فقد اشتمل على مبحثين رئيسين :

المبحث الأول : التناوب بين حروف الجر .

المبحث الثاني : التناوب بين حروف المعاني الأخرى .

ودليل النيابة في المبحث الأول يعود إلى نوع الفعل تعدية ولزوما ، أو إلى تعدي الفعل بحرف دون غيره ، بناء على أن هذه الحروف غالبا ما تكون صلة بين الفعل والمفعول .

وأما المبحث الثاني ، فيمكن القول ، إن مصطلح الإيثار يصدق عليه أحيانا ، ومصطلح التناوب يصدق عليه أحيانا أخرى . فأما المصطلح الأول ، فيتحقق من خلال إيثار حرف على حرف يشابهه في المعنى العام مع وجود اختلاف جزئي في الدلالة بينهما كـ(حروف النفي) مثلا ، وإنما قلنا (إيثارا) ؛ لأن الحرف لم يكن ذا دلالة مخالفة لما عليه الصلة بين الألفاظ من معنى كما هو الشأن بين حروف الجر آنفا . وأما المصطلح الآخر ، فيتحقق من خلال وقوع الحرف خلافا لأصل دلالته المشهور بها ، ومع أن المصطلح الأول هو الشائع في هذا المبحث ، غير أن صلته بهذا الفصل قوية أيضا ، ويمكن إطلاق مصطلح النيابة عليه مجازا ، ولا سيما في البنى المتشابهات إلا من الحروف فيها .

أما **الفصل الرابع** ، فقد اشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التناوب بين المفرد والمثنى والجمع .

المبحث الثاني : التناوب بين التذكير والتأنيث .

المبحث الثالث : التناوب بين صيغ الغيبة والتكلم والخطاب (الالتفات) .

ودليل التناوب في المبحثين الأول والثاني هو النحو ، تبعا لوجوب التطابق بين المتلازم من الألفاظ فيه إفرادا وتثنية وجمعا ، وتذكيرا وتأنيثا ، إلا أن بعض الألفاظ قد يأتي بصيغة مخالفة للواجب فيه على سبيل النيابة – لغة – بين هذه الصيغ أو الألفاظ .

أما المبحث الثالث ، فمقيس على ما ورد في المبحثين الأول والثاني من ظاهرة انعدام المطابقة بين الألفاظ ؛ وذاك لقيام الالتفات على انعدام المطابقة بين الجمل تكلما وغيبة وخطابا .

k k k

ومن حيث المنهج ، فيحسن الحديث عن ملامحه الرئيسة التي وسم البحث بها ، سواء أكانت تلك الملامح في المنهج العلمي أم المنهج الشكلي بوجه عام .

فمن **ملامح المنهج العلمي** ما يأتي :

– جاء المنهجان الوصفي والتحليلي مقترنين ، تبعا لما قام عليه البحث من تنظير وتطبيق ، فالمنهج الوصفي يعنى بجانب التنظير في إثبات أحكام النحو أو المتغيرات فيه ، والمنهج

التحليلي يعنى بأثر هذه المتغيرات في المعنى ، وإنما اقترن المنهجان لتحقيق هدف البحث في الوصل بين النحو والمعنى ، ولا شك في أن ذلك لا يكون إلا من خلال هذين المنهجين .

– جاءت جل شواهد البحث من القرآن الكريم ؛ لأنه الكتاب الأسمى الذي نزل بلغة العرب ، ولأنه الكتاب الذي بلغ الإعجاز بكلامه ، فلا تعبير فيه إلا لمعنى مقصود .

– سعيت إلى إيجاد العلاقة أو الوحدة المعنوية بين المتغيرات النحوية ، متى ما وجدت إلى ذلك سبيلا ، سواء كان ذلك على مستوى التنظير أو التطبيق .

– بينت في مواضع أثر المتغيرات في البنية شكلا ومضمونا ، ولعل ذلك يكون مطردا مع المتغيرات التي تحمل – ظاهرا – سمة الانفراد ، كـ(التنكير والتعريف ، واسم الفاعل والمفعول) ؛ وذلك تبيانا لصلتها وعلاقتها بغيرها من الألفاظ ، موافقة لبحثنا المعني ببنية النحو وليس بالإفراد .

– هناك موازنات يسيرة بين مذاهب النحاة أنفسهم ، أو بينهم وبين أصحاب المعاني من البلاغيين ولا سيما في المسائل المهمة التي تتطلب الترجيح والاختيار لموافقة المعنى والسياق.

– وهناك أيضا تقديم لآراء النحاة على البلاغيين إذا كان بينهم اشتراك في بيان المعنى ؛ إشارة إلى أنهم لم يغفلوه ، بل تنبهوا له فكانوا هم أصحاب الشأن فيه .

– وتبعا لذلك تنوعت مصادر البحث بين النحو والبلاغة والتفسير ، غير أن مصادر النحو هي الغالبة على المصادر الأخرى على وفق عناية البحث بالنحو بشكل رئيس وحاجته إلى مصادره تنظيرا وتطبيقا ، وما وجود المصادر الأخرى إلا لعنايتها ببعض جوانب المعنى فيه.

– وكان الاهتمام بالمصادر القديمة ؛ لتأكيد أصول النحو العربي القديم وبيان ما فيه من ثروة في المعنى ، فضلا عن قيامها أصلا خدمة للقرآن الكريم ، بخلاف المراجع القائمة على النظريات الحديثة ، كـ(التحويلية والتوليدية والأسلوبية) ، فإنها للأدب أقرب منها للقرآن .

ومن **ملامح المنهج الشكلي** ما يأتي :

– الفصل بين المتغيرات النحوية على شكل بابين يرجع إلى الاختلاف البارز بين طبيعتها وصيغتها .

– الترتيب الشكلي بين بابي البحث وفصوله ومباحثه وفقراته تقديما وتأخيرا مبني على شيئين رئيسين بوجه عام هما : موافقة ترتيبه عند النحاة ، أو عناية بأهمية المادة فيها ، فمن موافقة الترتيب عند النحاة جاء تقديم مادة الباب الأول على الثاني ؛ وذاك لما ورد فيها من ذكر المبتدأ والخبر والفعل والفاعل فضلا عن ذكر الفضلات بوجه عام سواء أكان ذلك تقديما وتأخيرا أم حذفا وتقديرا أم تنكيرا وتعريفا 000 فإنها أسبق عند النحاة من مادة الباب الثاني الذي اشتمل – مثلا – على اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر المؤول والصريح وحروف المعاني .

وكذلك جاء تقديم مواضع الوجوب على مواضع الجواز في الفصلين الأولين ؛ مراعاة لتقديمها عند النحاة ، فضلا عن الاهتمام بها .

ومن التقديم عناية واهتماما ورد تقديم الفصلين الأولين على الفصل الثالث في الباب الأول ، فمع أن النكرة والمعرفة هما المتصدرتان كتب النحاة ، غير أن ظاهرتي التقديم والتأخير ، والحذف والتقدير أهم منها شكلا ومعنى .

وكذلك شأن فصول الباب الثاني ، فإن ترتيبها جاء موافقا للعناية والاهتمام ؛ فنيابة الاسم عن الفعل أهم من التناوب بين الأسماء ، والتناوب بين الأسماء أهم أيضا من التناوب بين الحروف ، وإن كانت جميعها مهمة ، إلا أن هناك نوعا من التفاضل بينها سواء أكان ذلك على مستوى الشكل أم المضمون .

k k k

وبعد هذا كله ، فلا أدعي لهذا البحث الكمال ، فلقد أبى الله – جل في علاه – أن يكون الكمال إلا لكتابه العظيم ، وحسبي أنني أنفقت جل وقتي ، متابعة وبحثا وتدقيقا واجتهادا ؛ رغبة مخلصة في إخراج البحث إخراجا علميا دقيقا متقنا ، فإن وفقت فإنه { لا يتوفق عبد حتى يوفقه الله } ، وإن أخطأت فمن نفسي ﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ .

وأسأل الله أخيرا أن أكون موفقا فيه وفيما بعده ، وأن يكون هذا العلم نافعا وخادما للعلم والدين ، إنه سميع مجيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

أحمد عبد الله حمود

الباب

أحوال البنى النحوية

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : التقديم والتأخير .

الفصل الثاني : الحذف والتقدير .

الفصل الثالث : التعريف والتنكير .

الفصل الرابع : الحصر والقصر .

الفصل الخامس : الفصل والوصل .

الفصل الأول

التقديم والتأخير

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تقديم على نية التأخير .

المبحث الثاني : تقديم لا على نية التأخير .

تمهيد .

إن التقديم والتأخير ظاهرة نجد قضاياها ودلائلها منتشرة عند النحويين وعند البلاغيين ، فهي من حيث الأصول ظاهرة نحوية ، ومن حيث الدلائل ظاهرة بلاغية ، ولكننا لم نجدها في بحث قائم بنفسه يجمع بين أثنائه أصولها ومعانيها ، فالنحاة درسوا مواضعها على اختلاف أبواب النحو ، وقسموها بين الوجوب والجواز ، ولم يشيروا إلى دلائلها إلا قليلا .

أما البلاغيون ، فاقتصروا في دراسته على بعض صيغه وأشكاله وظيفة ومعنى ، من غير أن يقفوا على مواضع الوجوب والجواز ، أو يستقصوا المواضع عند النحاة تفصيلا .

وكذلك تبع الباحثون المحدثون قدماء البلاغيين ، فلم يستوفوا الوصل بين العلمين فيه ، بل عدوه بحثا بلاغيا صرفا من غير النظر في الأصول كثيرا .

ولكن الحقيقة هي أن التقديم والتأخير ظاهرة ذات أثر واسع وكبير في إثراء اللغة وإنماء عناصرها ، حتى عدت لونا من ألوان حريتها ، وخصيصة من خصائصها ؛ لما بينها وبين المعنى من صلة وأسباب .

ولذا صار لزاما – ونحن معنيون بالبحث بين النحو والمعنى – أن نبدأ من مواضع التقديم والتأخير عند النحاة أنفسهم ، لنرى السر في ذلك التقسيم بين الوجوب والجواز ، فضلا عن فاعلية كل منهما في المعنى والبيان ، وسنتناول أيضا مواضع التقديم في العمد والفضلات ، وبيان أثر هذه الظاهرة في البنية وما تتطلبه من نظام أو إيقاع أو معنى واضح لا لبس فيه ولا انفصام .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا ، هو القرائن الدالة على التقديم والتأخير ، ويمكن القول ، إن علامة الإعراب هي أهم قرينة دالة عليه ، بل هي سبب من أسباب نشوئه ؛ ذلك أنها علم على الرتب النحوية وفاصل بينها ، مما يجعلها دليلا عليها حيثما كان موضعها في السياق .

أما إذا تكافأت الرتبتان في تلك العلامة كـ(المبتدأ والخبر) فإن هناك قرائن أخرى تفصل بينهما كـ(التعريف والتنكير) ، فإن تكافآ في هذه القرينة أيضا فإن المعنى هو القرينة في الفصل والتمييز ، ولا يجوز أن نلغي التقديم في مثل هذه الحال ، ونعد المقدم مبتدأ أبدا ؛

لأن ذلك قد يحيل البنية إلى كلم لا فائدة فيه ولا بيان ، وهذا إنما يؤكد أهمية التقديم والتأخير في الكلام .

ومن أهداف الفصل هو الرد على منكري هذه الظاهرة ، أو المنكرين أثرها في المعنى والبيان ، إذ لم يجزها بعضهم إلا في ضرورة شعر كأن يكون في وزن وقافية [1] ، وعدها بعض آخر سببا إلى سوء نظم وتعبير [2] ، وأنها لا مسوغ لها من أسلوب صحيح ، ولا يعدو الأمر فيها أن تكون رخصة منّ بها النحاة علينا من دون حاجة ملحة إليها [3] .

نقول : إن هذه الظاهرة لها ما يسندها من أقوى دعائم اللغة ، وأعلى نصوصها ، وهو القرآن الكريم ، ولا شك في أن غرضها فيه غرض بليغ ، ولعل هؤلاء المنكرين نظروا في شاهد ، وأغفلوا شواهد أخرى ، ثم إن هذه الظاهرة ليست من صنع النحاة ، فهم لم يوجبوا التقديم أو يجيزوه إلا بناء على ما استقروه من شواهد عربية ، قرآنا وشعرا ونثرا .

وأخيرا فقد انقسم هذا الفصل على مبحثين رئيسين :

المبحث الأول : تقديم على نية التأخير .

المبحث الثاني : تقديم لا على نية التأخير .

وقد اشتمل كل مبحث على تقديم العمدة أو الفضلة بوجه عام ، سواء أكان التقديم واجبا أم جائزا .

---

(1) ينظر : الرسالة العذراء : 19 .

(2) ينظر : عيار الشعر : 43 ، العمدة : 260 .

(3) ينظر : من أسرار اللغة : 230 .

المبحث الأول
تقديم على نية التأخير

تقديم العمدة

تقديم الخبر

يمكن القول ابتداء ، إن الخبر هو العمدة الوحيدة التي يجوز فيها التقديم مع بقاء حكمه على نية التأخير ؛ وذاك لأن الأصل في العمد الأخرى هو التقديم إلا الفاعل أو ما ناب عنه ، فإن رتبته هي التأخير ، بيد أنه لا يجوز تقديمه على فعله إلا على تغير في حكمه النحوي بنقله من باب إلى باب * .

فلا تقديم بين العمد هنا إلا تقديم الخبر على المبتدأ ، وتجدر الإشارة أولا إلى الأصل بين الرتبتين والعلة فيه ، فالأصل هو أن يتقدم المبتدأ ؛ لأنه المسند إليه والمحكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته ، فصار لزاما تأخير الخبر ؛ لأنه وصف للمبتدأ ومحكوم به ، فحقه التأخير لفظا كما هو متأخر معنى [1] .

ولقد ذهب أصحاب المعاني من البلاغيين إلى ذلك أيضا ، فقال الجرجاني : ((لم يكن المبتدأ مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ ؛ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى ، والخبر خبرا ؛ لأنه مسند ومثبت به المعنى 000 ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : (منطلق زيد) ، ولوجب أن يكون قولهم : (إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير) محالا)) [2] .

ومهما يكن من أمر ، فقد ثبت هذا الحكم عند أصحاب المعاني نحاة وبلاغيين ، وهو حكم يضع للغة نظامها ، وللرتبة النحوية مكانتها وأهميتها ؛ وذلك من حيث التزام التحديد لكل من الرتبتين بغض النظر عن موضعهما في الكلام ، وهذا هو الذي يؤدي إلى نقل

---

* ينظر : المبحث الثاني من هذا الفصل : 47 .

(1) ينظر : الأصول في النحو : 62/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 184/1 .

(2) دلائل الإعجاز : 97 .

الكلام من مجرد الإخبار إلى معان وأغراض أخرى ، من خلال التصرف فيهما تقديما وتأخيرا .

ثم إن النحاة نظروا في ذلك التقديم فرأوه منقسما بين الوجوب والجواز ، وإذا ما أردنا تبيين أثر ذلك في المعنى صار لزاما الوقوف عند مواضع كل من القسمين .

تقديم الخبر وجوبا .

يتقدم الخبر وجوبا في مواضع عدة ، هي [1] :

– أن يكون الخبر له الصدارة في الكلام ، كأن يقع اسم شرط أو استفهام . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ ﴾ [2] فـ(أين) خبر مقدم وجوبا ؛ لأنه اسم استفهام وله الصدارة في الكلام .

– أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ في الابتداء إلا تقديم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو قولنا : (عندك رجل ، وفي الدار امرأة) فتقديم الخبر هنا واجب ولا يصح فيه التأخير .

– أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء من الخبر ، نحو قولنا : (في الدار صاحبها) فـ(صاحبها) مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ، فلا يجوز تأخير الخبر فنقول : (صاحبها في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

– أن يكون المبتدأ محصورا ، نحو قولنا : (إنما القائم زيد) و (وما القائم إلا زيد) .

ويمكن تقسيم هذه المواضع على قسمين بحسب تأديتها المعنى المقصود والغرض المراد :

القسم الأول : هو ما كان الوجوب فيه أصالة ، وذلك بأن يكون لفظ الخبر هو الموجب في التقديم ، وهذا ينطبق على الموضع الأول ، فإن وقوع الخبر اسم استفهام هو الذي أوجب تقديمه لعلة نحوية تتمثل في تصدر هذه الألفاظ الكلام .

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 240/1 – 243 .

(2) النحل : من الآية 27 .

أو أن يكون لفظ المبتدأ ونوعه هو الموجب في تقديم الخبر عليه ، وهذا ينطبق على الموضع الثاني ، فإن كون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا تقديم الخبر عليه ، هو الذي أوجب التقديم .

ويمكن القول ، إن هذا القسم من التقديم لا يحقق زيادة في المعنى من اختصاص أو عناية واهتمام ؛ لأنه تقديم لا خيار للمتكلم فيه بل هو تقديم يفرضه واقع اللغة وعناصر الكلام.

القسم الثاني : هو ما كان الوجوب فيه فرعا وليس أصالة ، وذلك بأن يكون موجب التقديم عارضا لفظيا أو معنويا . وإنما جعلناه فرعا ؛ لأن ذلك العارض قد يزول ، فيكون تأخير الخبر جائزا ، ولعل هذا القسم هو الذي يحقق للمعنى غرضه المتناسب مع الموقف أو المقام ، بحسب طبيعة العارض ، لفظيا كان أو معنويا .

فأما العارض اللفظي ، فيتبين من الموضع الثالث ، إذ إن اتصال ضمير بالمبتدأ يعود على الخبر هو الذي أوجب التقديم ، فلو عدل عن الضمير إلى ذكر الاسم صريحا لجاز في الخبر الحالتان من تقديم وتأخير .

وواضح ، أن أبرز ما يؤديه هذا العارض من سمة هي الإيجاز ، فقولنا مثلا : (في الدار صاحبها) ليس بمقام قولنا : (صاحب الدار في الدار) ؛ وذاك لأن الجملة الأولى قائمة على الإيجاز بخلاف الجملة الأخرى فليس فيها من الإيجاز شيء . والعلة في ذلك هو الضمير ، فأنه مقصود إيجازا واختصارا ، ومن ثم فإن هذا الغرض هو الموجب في التقديم .

وأما العارض المعنوي ، فيتمثل في الموضع الأخير ، فإن قصر الصفة على الذات هو الذي أوجب التقديم وإنما جعلناه فرعا ؛ لأن تأخير الخبر يصح نحوا ، بيد أنه لا يصح معنى ؛ لما فيه من تغيير كثير ، فوجب على أساسه التقديم .

ثم إننا نجد موضعا آخر وجب فيه تأخير الخبر إذا كان محصورا [1] طلبا وتحقيقا للمعنى المراد ، وهذا إنما يؤكد اهتمام النحاة بالمعنى ولم يجعلوا وجوب التقديم مقصورا على صنعة الإعراب .

وبيان ذلك ، أن قولنا : (إنما القائم زيد) يختلف عن قولنا : (إنما زيد قائم) فقد قصرنا في البنية الأولى (القيام) على (زيد) قصر صفة على ذات ، فليس من قائم غيره

---

(1) ينظر : شرح الأشموني : 99/1 .

، في حين قصرنا في البنية الأخرى (زيدا) على (القيام) قصر ذات على صفة ، فهو قائم لا غير .

إذن ، فالبنيتان صحيحتان لغة ونحوا ، بيد أن إرادة معنى بعينه لا يصح إلا بإحداهما وجوبا ، وليس على سبيل الجواز ، ومن هنا ثبت أن من مواضع الوجوب ما يرجع سببه إلى المعنى بشكل أساسي .

تقديم الخبر جوازا .

أما تقديم الخبر جوازا ؛ فيكون إذا خلا من مواضع الوجوب تقديما وتأخيرا . ومن ذلك أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا مع صحة وقوع المبتدأ أولا في الكلام ، كأن يكون معرفة أو نكرة موصوفة ، فإنه والحال هذه يجوز فيه الأمران من تقديم وتأخير [1] ، وقد ورد عليهما قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [2] فبسبب من كون المبتدأ معرفة جاز في الخبر الأمران تقديما وتأخيرا ، إذ ورد في أول الآية على أصله ، وورد في آخرها مقدما .

وإنه مما لا شك فيه ؛ أن يكون لتغاير المبنى أثر في اختلاف المعنى ، فلقد ذكر النحاة والبلاغيون أن هذا النمط من التقديم يفيد الاختصاص [3] ، وهذا ينطبق على ما ورد في الآية من تعبير ، فلما كان (الحمد) في أول الآية يشمل الحمد في الدنيا والآخرة ورد الخبر مؤخرا ؛ لأن (الحمد) يكون لله وغيره ، فلا تخصيص فيه ، ولما كان (الحمد) في آخر الآية مقيدا بالآخرة ، ورد التعبير بصيغة التخصيص ؛ لأن (الحمد) لا يكون فيها إلا لله .

وقد يشترك مع الاختصاص غرض لفظي هو مناسبة رؤوس الآي ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ۞ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾ [4] فواضح أن تقديم الخبر حقق فائدتين : الأولى ، معنوية ، تتمثل في إفادة الاختصاص ، بمعنى أن المساق يكون إلى الله دون سواه ، والأخرى ، لفظية ، تتمثل في المناسبة بين رؤوس الآي .

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 240/1 .

(2) سبأ : 1 .

(3) ينظر : المثل السائر : 38/2 ، الطراز : 31/2 ، معاني النحو : 166/1 .

(4) القيامة : 29 ، 30 .

وأرى أن للتقديم الجائز أثرا في رفع اللبس وإلغائه ، ووضع الكلام على نحو من السلاسة والوضوح ، مما يجعله شبيها بالتقديم الواجب من حيث لزومه ، وعدم جواز التأخير فيه ، وهذا الحكم وإن لم ينص النحاة عليه ، إلا أن المعنى يطلبه والسياق يقتضيه ، ومن ذلك مثلا ، الإخبار بالجملة ذات الخبر الظرف أو الجار والمجرور ، فإنه لو وقع الكلام فيها على أصله لأوهم أن يكون مبتدؤها خبرا عن المبتدأ الأساسي من حيث تجاورهما وافتقار ذلك المبتدأ إلى خبر عنه ، غير أن تقديم خبرها يرفع اللبس ويدل ابتداء على كون الخبر جملة ، من حيث اتصال الضمير الرابط به ، فهو لا يصلح أن يكون خبرا عن ذلك الابتداء .

وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ [1] فجملة (عنده حسن الثواب) خبر عن المبتدأ – لفظ الجلالة (الله) – وقد دل تقديم الخبر فيها على أن الخبر عنه تعالى سيكون جملة ، بدليل إضافته إلى الضمير العائد عليه ؛ لأن عناصر الكلام تفتقر إلى ما يتمها من لفظ ومعنى ، بخلاف ما لو قيل : (والله حسن الثواب عنده) فإنه قد يوهم أولا أن يكون (حسن الثواب) خبرا عن لفظ الجلالة ؛ لتتابعهما من جهة ، ولصحة الإخبار بالمصدر عن الذات من جهة أخرى ، وهذا هو الوهم الذي نعنيه ؛ لأن المعنى لا يتضح إلا بالوقوف على عناصر الكلام جميعا .

ومن ذلك أيضا ، أن تأخير الخبر – إن كان جارا ومجرورا – قد يثير لبسا إذا ما احتمل كونه متعلقا من متعلقات الأفعال ، فلا يدل شيء على كونه خبرا إلا التقديم ، إذ يقع رفعا لذاك اللبس والإبهام ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾ [2] فتقديم الخبر في قوله (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) وضع اللفظ والمعنى بوضوح وبيان ؛ وذاك لأن تأخيره يوهم تعلقه بالفعل (يتطهروا) وهذا ما يثير لبسا ، ولا يحقق ما في الآية من معنى مراد .

أثر المعنى في التمييز بين الرتبتين المتكافئتين (المبتدأ والخبر) وصلته بـ(التقديم والتأخير)

---

(1) آل عمران : من الآية 195 .

(2) التوبة : من الآية 108 .

لم تكن هاتان الرتبتان (المبتدأ والخبر) على نسق واحد في الكلام ، إذ تردان تارة مختلفتين تعريفا وتنكيرا ، وتردان تارة أخرى متكافئتين في التعريف ، ولقد أوجب النحاة في الحالة الأولى كون المعرفة مبتدأ والنكرة خبرا [1] ، بيد أن خلافا وقع بينهم في الحالة الأخرى لتكافؤ الرتبتين تعريفا ، فضلا عن تكافئهما أيضا في علامة الإعراب .

فقد ذهب نحاة إلى ترجيح الخيار في الإعراب ، فجوزوا كون إحدى الرتبتين مبتدأ والأخرى خبرا [2] ، وذهب آخرون إلى أن الرتبة الأعرف مبتدأ [3] ، ومنهم من ذهب إلى جعل السابقة مبتدأ واللاحقة خبرا [4] ، وذهب بعضهم إلى أن اللفظ المشتق هو الخبر وإن كان مقدما [5] ، في حين منع بعض آخر تقديم الخبر – والحالة هذه – وجعل المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا [6] .

غير أن هناك من نظر في المعنى ، وجعل الفصل والتمييز بين الرتبتين قائما عليه ، سواء أكان الخبر مقدما أم بقي على أصله من التأخير [7] .

ولعل الحق مع هذا المذهب الأخير ، فإنه في ذلك يجعل الصلة قوية بين النحو والمعنى ، وإن أي خيار أو ترجيح لا يقوم على هذا الأساس قد يفوت كثيرا من الفوائد ، ويلغي جانبا من المعنى ، يقول الجرجاني : ((واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين ، فيجعلهما مبتدأ وخبرا ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه ، فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر)) [8] نحو قول أبي تمام [9] :

لُعــابُ الأَفــاعي القــاتلاتِ لُعابُــهُ وأَرْيُ الجَــنَى اشْــتارَتْهُ أَيْــدٍ عَواسِــلُ

---

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 168/1 ، همع الهوامع : 27/2 .
(2) ينظر : الكتاب : 27/1 .
(3) ينظر : مغني اللبيب : 451/2 .
(4) ينظر : شرح المفصل : 99/1 .
(5) ينظر : مغني اللبيب : 451/2 .
(6) ينظر : المفصل في علم العربية : 79/1 .
(7) ينظر : دلائل الإعجاز : 347 .
(8) م . ن : 347 .
(9) ديوانه : 123/3 .

فلو قدرت ((أن (لعاب الأفاعي) مبتدأ و(لعابه) خبر ، كما يوهمه الظاهر أفسدت عليه كلامه ، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه ؛ وذلك أن الغرض أن يشبه مداد قلمه بـ(لعاب الأفاعي) على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس ، وكذلك الغرض أن يشبه مداده بـ (أري الجنى) على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها ، وأدخل السرور واللذة عليها ، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ و (لعاب الأفاعي) خبرا .

فأما تقديرك أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبرا ، فيبطل ذلك ويمنع منه البتة ، ويخرج بالكلام إلى مالا يجوز أن يكون مرادا في مثل غرض أبي تمام ، وهو أن يكون أراد أن يشبه (لعاب الأفاعي) بـ(المداد) ويشبه كذلك (الأري) به)) [1] .

ومن ذلك أيضا ما جاء في قول الفرزدق [2] :

بَنُـــونا بَنـــو أبنائِنـــا وبناتُنـــا بَنُـــوهُنَّ أَبنـــاءُ الرجـــالِ الأَباعِـــدِ

فإن فيه قرينة معنوية تلزم كون (بنونا) هو الخبر مقدما على المبتدأ المؤخر (بنو أبنائنا) ، على الرغم من تساويهما في التعريف وعلامة الإعراب ، هذه القرينة هي التشبيه الحقيقي الذي يقضي بأن (بني الأبناء) مشبهون بـ(الأبناء) والمعنى في ذلك (بنو أبنائنا مثل بنينا) ، وهو معرفة ، ولولا المعنى لكانت المعرفة إذا تقدمت هي المبتدأ لتقدمها في الكلام [3] .

فالجرجاني هنا يخالف النحاة في خيارهم في الإعراب والتمييز بين هاتين الرتبتين ، وكذلك يخالفهم في منع تقديم الخبر حال تساوي الرتبتين تعريفا ؛ وذلك اعتمادا على المعنى الذي جعل منه أساسا في ذلك التمييز والإعراب ، وهو بهذا إنما يؤكد الصلة بين موضع الرتبة والمعنى .

---

(1) دلائل الإعجاز : 346 .

(2) شرح ديوان الفرزدق : 217 .

(3) ينظر : دلائل الإعجاز : 348 .

ولذا ، لم يجد من جاء بعده من النحاة بدا من الأخذ بمذهبه ؛ وذاك لوروده عند فصحاء العرب من جهة ، ولتوقف المعنى عليه من جهة أخرى ، فابن يعيش – مثلا – قيد حكمه الخاص بمنع التقديم إذا تساوى الطرفان في التعريف بحال وجود ما يدل من المعنى عليه إذ قال : ((وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر ؛ لأنه مما يشكل ويلتبس ، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه ، فأيهما قدمت كان المبتدأ 000 اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما)) [1] .

وكذلك ذهب ابن هشام إلى وجوب الحكم على المؤخر بالابتداء في نحو : (أبو حنيفة أبو يوسف) وفي نحو قول الفرزدق نفسه المذكور آنفا ؛ وذلك مراعاة للمعنى [2] .

وهذا الكلام ينطبق أيضا على الرتبتين إن كانت إحداهما معرفة ، والأخرى نكرة موصوفة ؛ لأن وصف النكرة مسوغ من مسوغات الابتداء بها [3] ، مما يجعلها متكافئة مع المعرفة في هذا الباب ، ولذا صار للمعنى أثر في التمييز بينهما ، ولم يكن الأمر متروكا للخيار في التمييز ، أو اختيار السابقة مبتدأ واللاحقة خبرا 000 .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبّاً فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴾ [4] فبسبب من صلاح الرتبتين لأن يكونا مبتدأ وخبراً نشأ خلاف بين النحاة والبلاغيين ، فالنحاة نظروا هنا بحسب الصنعة فأعربوا السابقة – وهي آية – مبتدأ [5] على اختلاف في تحديد خبرها ، فقد ذهب الزجاج إلى أن (الأرض الميتة) مبتدأ ثان ، وأن (أحييناها) خبر عن المبتدأ الثاني ، لتكون الجملة خبرا عن المبتدأ الأول (آية) [6] .

في حين ذهب آخرون إلى إعراب الجار والمجرور (لهم) خبرا عنها ، والجملة بعدها مفسرة لـ(آية) [7] .

---

(1) شرح المفصل : 99/1 .
(2) ينظر : مغني اللبيب : 452/2 .
(3) ينظر : شرح الأشموني : 95/1 .
(4) يس : 33 .
(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 286/4 ، مشكل إعراب القرآن : 603 .
(6) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 286/4 .
(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 603 .

ولكن مذهب الزجاج أقرب إلى الصواب من حيث صنعة الإعراب ؛ وذاك لأن (آية) نكرة لا مسوغ للابتداء بها سوى وصفها ، وقرينة الوصف – هنا – هو الجار والمجرور ، إذ هو متعلق بوصف محذوف لـ(آية) ، فإذا ما جعل الجار والمجرور هو الخبر أو المتعلق به فستعدم النكرة – حينها – مسوغ الابتداء .

أما البلاغيون ، فلقد غيروا من الحكم النحوي الذي ذهب النحاة إليه ، إذ جعلوا (آية) خبرا مقدما ، وجعلوا (الأرض الميتة) مبتدأ مؤخراً لها [1] ، ليس لكون (الأرض) أعرف منها رتبة ، ولكن لكون المعنى يتطلبه ويقتضيه ؛ ((لأن مصب الفائدة هو كون الأرض آية لهم ، لا كون الآية هي الأرض)) [2] .

أما قوله (أحييناها) فقد جعلوها استئنافا بيانيا [3] ، لا نحويا ، فهو مبني على سؤال مقدر ، كأن يقال : ما شأن الأرض الميتة ؟ فيقال إجابة عنه (أحييناها) [4] فهذا الاستئناف من صلب الكلام الذي قبله إلى الحد الذي لم يحتج فيه إلى رابط بينهما ، بخلاف الاستئناف النحوي الذي يتصدره (واو) أو (فاء) للإنباء عن معنى جديد ومغاير لما كان عليه .

ولكن مع ذلك ، فلو جعلها البلاغيون حالا لكان أحسن ؛ لأن المعنى الذي عليه الآية هو الإخبار بأن إحياء الأرض بعد موتها آية لهم ، ولا يستلزم ذلك سؤالا مقدرا كما هو الحال في جعلها استئنافا .

– وفي تقديري – أن هذا الإعراب الأخير هو الصحيح ؛ وذاك لتوافر أدلة النحو والمعنى عليه .

ويمكن القول ، إن أثر المعنى في التمييز بين الرتبتين لم يكن مقتصرا على حال كونهما متكافئتين في التعريف أو شبهه فحسب ، بل قد يكون له أثر في التمييز بينهما تمييزا قد يخالف أحكام النحو وصنعة الإعراب في بعض الوجوه ، وإنما جعلناه هنا لصلته بالتقديم

---

(1) ينظر : الكشاف : 321/3 ، إرشاد العقل السليم : 252/4-253 .

(2) إرشاد العقل السليم : 252/4-253 .

(3) ينظر : الكشاف : 321/3 ، إرشاد العقل السليم : 252/4-253 .

(4) ينظر الاستئناف البياني في : مغني اللبيب : 383/2 .

والتأخير من حيث حكم النحاة على بعض الرتب أو عناصر الكلام بالخبر دائما دون الابتداء ، إلا أن للمعنى حكما قد يخالف ذلك ، فيجعل الخبر مبتدأ .

فلا يصح – مثلا – عند النحاة أن يكون (الجار والمجرور) مبتدأ أبدا ، غير أن من البلاغيين من رآه في مواضع مبتدأ ؛ لأنه لا يحقق فائدة في جعله خبرا ، ولكنهم مع ذلك أفادوا من حكم النحاة أنفسهم بأن الخبر هو محل الفائدة أو تمامها [1] ، وأفادوا من حكم النحاة أيضا على بعض المتغيرات النحوية بـ(التضمين) [2] – كما سنرى – ومن هنا ، فإن هذا التحديد ، وإن كان مخالفا لأحكام النحو وصنعة الإعراب في بعض الوجوه ، إلا أن أصوله وقواعده في النحو نفسه من وجوه أخرى .

وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [3] فثابت عند النحاة أن الجار والمجرور (من الناس) هو الخبر ، وأن مبتدأه هو الاسم الموصول بعده ، بيد أن من البلاغيين من خالف ذلك ، فجعل الطرفين على خلاف منه ، إذ جعل الجار والمجرور في محل رفع مبتدأ على أساس مضمونه ، والخبر هو الاسم الموصول ، على معنى أن (بعض الناس من يقول [4] 000) ولعل هذا الخلاف أتى من تعيين فائدة المعنى المقصود ، فإن إعرابه خبرا عارٍ من الفائدة ، يقول أبو السعود : ((وأما جعل الظرف خبرا كما هو الشائع في موارد الاستعمال فيأباه جزالة المعنى ؛ لأن كونهم من الناس ظاهر ، فالإخبار به عار عن الفائدة)) [5] .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [6] فالمعنى المقصود يتحقق بكون ((الجار والمجرور (منه) مبتدأ باعتبار مضمونه ، و(آيات) هي الخبر ، والتقدير (بعضه آيات أو قسم منه آيات

---

(1) ينظر : شرح الكافية في النحو : 7/1 .

(2) هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ، وفائدته ، أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين . (ينظر : مغني اللبيب : 685/2) .

(3) البقرة : 8 .

(4) ينظر : حاشية السيد الشريف على الكشاف : 167/1 ، إرشاد العقل السليم : 301/1 .

(5) إرشاد العقل السليم : 301/1 .

(6) آل عمران : من الآية 7 .

محكمات) ، وهذا الوجه أدخل في جزالة المعنى ، وإن كان العكس أوفق بقواعد الصناعة النحوية ، إذ المقصود الأصلي انقسام الكتاب إلى القسمين المعهودين ، لا كونهما من الكتاب)) [1] .

فواضح – إذن – أثر المعنى في هذا التمييز والتحديد من حيث حصول تمام الفائدة به ، وواضح أيضا أن جعل الجار والمجرور مبتدأ لم يكن إلا على أساس مضمونه ، فهو ليس غريبا على النحو العربي من جهة التضمين ، فمثلما يضمن النحاة الفعل الذي عدي بحرف لا يتعدى به غالبا معنى فعل آخر يتناسب والحرف المذكور فكذلك نظر البلاغيون هنا إلى هذا الحرف بما يحمله من دلالة ومضمون ليتأولوه باسم يصح وقوعه مبتدأً .

ثم إن لهذا الوجه من التمييز والتحديد تناسبا مع السياق ؛ ذلك أن مدار الحديث هو عن الكتاب بقوله تعالى : (هو الذي أنزل عليك الكتاب) والجملة التي نحن بصددها في محل نصب حال منه لتخبر عنه بفائدة أخرى ، ولا شك في أن جعل الجار والضمير المجرور – العائد على الكتاب – مبتدأ يجعل منه مدارا للحديث في هذه الجملة أيضا ، ومن ثم الإخبار عنه بصفة أو نوع منه ، وهذا ما يجعل صلة بين الحال وصاحبها ، بما تحمله له من نوع وبيان .

وهذه الصلة لا تتحقق فيما لو أخبر عن الآيات المحكمات بأنها منه ؛ لأن مدار الحديث في جملة الحال لا يكون عن الكتاب بحد ذاته ، بل يكون عن الآيات المحكمات والمتشابهات بأنها منه ، وهذا ما يتنافى وجملة الحال ؛ لأنها من حيث المعنى إخبار عن صاحبها بحد ذاته ، وليس عن أمر آخر ، ولأنها من حيث الصنعة النحوية لا يقع الضمير فيها – إن كانت جملة اسمية – إلا مبتدأ ، وهو وإن كان هنا ضميرا مجرورا ، إلا أنه بدلالته ومضمونه مع الحرف الجار له يكون ذا دلالة مشابهة للضمير المرتفع بالابتداء .

تقديم الفضلة

لم يكن التقديم منحصرا في العمدة أو عنصري الإسناد ، بل إن ذلك جائز في الفضلات أيضا على ((وفق مناسبات القول وحاجاته ومقتضى الكلام العربي

(1) إرشاد العقل السليم : 214/1 .

الفصيح)) [1] ولقد كان أساس النحاة في ذلك هو التزام الرتب النحوية معيارا لهذا التقديم .

وإنه مما لا شك فيه ، أن يكون لتقديم الفضلات فوائد وأغراض ، ذكر النحاة منها العناية والاهتمام [2] ، فضلا عن أغراض أخرى ، نتبينها من خلال الوقوف على بعض أشكال هذا التقديم .

تقديم المفعول به

الأصل في الرتب هو أن يتقدم الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به بناء على أن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزئه ، ثم يجيء المفعول بعدهما [3] ، ولرتبة المفعول هذه ، فإنه يحقق التقديم في حالتين : الحالة الأولى ، هي أن يتقدم على الفاعل ، والحالة الأخرى ، هي أن يتقدم على الفعل ، وهو في ذلك كله ينقسم بين الوجوب والجواز .

تقديم المفعول به على الفاعل

تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا

وذلك يكون في المواضع الآتية [4] :

– **أن يكون المفعول به ضميرا متصلا** ، نحو قولنا : (أكرمني محمد) .

– **أن يتصل ضمير بالفاعل يعود على المفعول** ، وإنما وجب التقديم هنا ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [5] .

– **أن يكون الفاعل مقصورا عليه** .

ويمكن تقسيم هذه المواضع على قسمين أيضا من حيث طبيعة المعنى الذي يمكن أن تؤديه .

---

(1) الألسنية العربية : 79/2 .

(2) ينظر : الكتاب : 80/1 .

(3) ينظر : شرح الكافية في النحو : 75/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 161/1 .

(4) ينظر : الجمل في النحو : 100 ، شرح المفصل : 76/1 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 86 .

(5) غافر : من الآية 52 .

القسم الأول : هو ما كان التقديم فيه أصالة ، بمعنى أنه لا يصح في اللفظ التأخير ، وهذا ينطبق على الموضع الأول ، فإن كون المفعول به ضميرا متصلا هو العلة في التقديم ، إذ لا يصح انفصاله ؛ لتعذر ذلك نطقا ولفظا .

ولذا ، لا يمكن أن يؤدي هذا القسم دلالة في المعنى من اختصاص أو عناية واهتمام ؛ لأنه لا خيار للمتكلم فيه ، بل هو تقديم يفرضه واقع اللغة وعناصر الكلام .

القسم الثاني : هو ما كان الوجوب فيه فرعا وليس أصالة ، وذلك بأن يكون موجب التقديم عارضا لفظيا أو معنويا ، ولعل هذا القسم هو الذي يؤدي تلك المعاني والدلالات .

فأما العارض اللفظي ، فينطبق عليه الموضع الثاني ، إذ إن اتصال ضمير بالفاعل يرجع إلى المفعول هو الموجب في هذا التقديم – عند بعض النحاة – ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وإنما ذهبنا إلى عد هذا الوجوب من قبيل الفرع دون الأصالة لأمرين :

الأمر الأول ، يعود إلى ما حدث من خلاف بين النحاة فيه ، إذ أجاز بعضهم تأخيره ولم يجعلوه تقديما واجبا ، ولهم في ذلك حجتان : أولاهما ، هي شدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل [1] والأخرى ، هي ورود ذلك في كلام العرب ، وقد جعلوا من قوله [2] :

جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّي عَـدِيَّ بْـنَ حـاتِمٍ جَـزاءَ الكِـلابِ العَـاوِياتِ وَقَـدْ فَعَـلْ

شاهدا لما ذهبوا إليه ، إذ اتصل بالفاعل ضمير عائد على المفعول ، بيد أن كلا من الرتبتين لزمت أصلها من التقديم والتأخير .

الأمر الآخر ، يعود إلى أن هذا التقديم – على رأي القائلين بوجوبه – جاء بسبب اختيار لفظة مضافة إلى الضمير ، فإذا ما عدل عنه لم يكن التقديم واجبا .

---

(1) ينظر : شرح الكافية في النحو : 72/1 .

(2) ينسب هذا البيت إلى قائلين هما : النابغة الذبياني . (ديوانه : 161) ، وأبو الأسود الدؤلي . (ديوانه : 237) ، وأيا كان القائل ، فلا مشكل فيه ضمن البحث هنا ؛ لأن كلا القائلين من الموثوق بعربيتهم ، وضمن عصر الاستشهاد .

وأما المعنى الذي يمكن أن يحققه هذا التقديم فهو في العارض نفسه من إضافة اللفظة (الفاعل) إلى ذلك الضمير ، فهو يحقق الإيجاز من خلال الاستغناء عن ذكر اللفظ صريحا مرتين ، ففرق كبير بين قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [1] وأن يعدل عن الضمير ويوضع المفعول على أصله من التأخير فيقال مثلا : (يوم لا ينفع معذرة الظالمين الظالمين) .

ثم إن هناك غرضا خاصا تضطلع بتأديته الإضافة بحد ذاتها ، وذلك من خلال فوائدها كـ(التشريف) – مثلا – نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنّ ﴾ [2] فبسبب من اتصال ضمير بالفاعل مرجعه إلى المفعول تقدم المفعول وجوبا على أحد الوجهين ، ويمكن القول ، إن اختيار كون الفاعل لفظة (ربه) مضافة إلى الضمير العائد على إبراهيم مقصود بحد ذاته ؛ لما فيه من معنى التكريم والتشريف ، سواء كان ذلك بمعنى اللفظة بحد ذاتها أو بإضافتها إلى ذلك الضمير ، فلفظة (الرب) تدل على أن الابتلاء هو تربية له وترشيحه لأمر عظيم ، وأما الإضافة فتدل على التشريف ؛ لأن الله – سبحانه – لا يضيف شيئا إلى نفسه إلا كان شريفا أو عظيما .

فتلك معان لا تضطلع بتأديتها أية لفظة أخرى ، وإن هذه اللفظة (ربه) هي الموجب في التقديم ، وهو دليل على وجود تلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية ، وإن هذا التلاحم ((هو تفاعل دلالي نحوي معا ، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر)) [3] .

وأما العارض المعنوي ، فيتمثل في الموضع الأخير ، فإن غاية القصر ومعناه هي التي أوجبت تقديم المفعول ؛ وذاك لأن تأخيره يجعل المعنى خلافا لما يراد ، وهذا هو علة حكمنا عليه بالوجوب فرعا وليس أصالة ، إذ لم يكن سبب التقديم هو اللفظ بحد ذاته وأنه لا يجوز التأخير أبدا ، بل هو جائز لغة ونحوا ، ولكن على تغير في المعنى كثير ، ولذا حكم النحاة – في مقابل ذلك – على المفعول بالتأخير وجوبا إذا كان مقصورا عليه [4] ، ولقد أصابوا في

---

(1) غافر : من الآية 52 .

(2) البقرة : من الآية 124 .

(3) النحو والدلالة : 166 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 101/2 .

حكمهم هذا ، فإن لكل من الحكمين معنى لا يكون بغيره ، وهو دليل أيضا على اهتمامهم بالمعنى ، ولم يجعلوا الوجوب قصرا على صنعة الإعراب .

وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [1] فقد نفت الآية عن المشركين زعمهم بأنهم عمروا المسجد الحرام ، وأثبتت في الوقت نفسه تلك العمارة للمؤمنين قصرا ، فلم يشاركهم فيها غيرهم ، ولعل في ذلك دليلا نحويا ومعنويا هو تأخر الفاعل وتقدم المفعول ، بخلاف ما لو وضع الكلام على أصله تقديما وتأخيرا وقيل (إنما يعمر المؤمنون مساجد الله) فإنها لا تدل على تلك المعاني أبدا ؛ لأنها قصرت عمارة المؤمنين على المساجد دون غيرها ، وأنها لم تمنع أن يكون لغيرهم فيها نصيب .

تقديم المفعول به على الفاعل جوازا

يتقدم المفعول به على الفاعل جوازا إن خلت البنية من مواضع الوجوب السابق ذكرها ، وأمن اللبس بين الرتبتين (الفاعل والمفعول) [2] ، ولا شك في أن لذلك أثرا في المعنى ، فلقد استقر في أذهاننا أن التغاير بين بنية وأخرى لا يكون إلا لغرض مقصود ومعنى مراد [3] .

ومن ذلك غرض (العناية والاهتمام) نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [4] فتقديم المفعول به – (اسم الإشارة الدال على القرية الميتة) – جاء نتيجة تعجب الذي مر عليها من إحيائها بعد موتها ، فقدمها على الفاعل (لفظ الجلالة) اهتماما بها .

وقد يكون الغرض لفظيا عند بعض أصحاب المعاني ، كأن يأتي التقديم لتناسب الفواصل أو رؤوس الآي [5] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [6] فقد

---

(1) التوبة : من الآية 18 .

(2) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 86/1 .

(3) ينظر : معاني الأبنية في العربية : 7 .

(4) البقرة : من الآية 259 .

(5) ينظر : المثل السائر : 43/2 ، الطراز : 71/2 .

(6) طه : 67 .

تقدم المفعول وتأخر الفاعل ؛ لمناسبة فاصلة الآية مع فواصل الآي الأخرى التي بنيت عليها السورة كلها .

والحق أن غرض التقديم في القرآن الكريم يشمل اللفظ والمعنى على حد سواء ، نحو ما جاء في قوله تعالى ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُه ﴾ [1] فقد تقدم المفعول به في جملة الجواب لغرضين : لفظي ومعنوي . فأما اللفظي ، فيتمثل في أن تقديم المفعول جاء لمناسبة جملة الجواب مع جملة الشرط التي تقدم فيها المفعول أيضا ، ثم إن الفاعل مؤخرا أحسنُ منه مقدما ؛ لما فيه من تناسب وتوحيد لنهاية كل من الجملتين لفظا فضلا عن تحقيقه لنهاية الشرط وقفة فاصلة – عما بعدها – لا يحققها تأخر المفعول ، ففرق لفظي كبير بين ما عليه الآية ، وأن يقال مثلا : (فقد مس قرح مثله القوم) .

وأما المعنوي ، فيرجع إلى أن تقديم المفعول به (القوم) الكافرين جاء تعجيلا بذكرهم ، وما مسهم من قرح وأذى ، وذلك مواساة للمؤمنين وتخفيفا عنهم عما مسهم ، وكأن الأمر بينهما سواء [2] .

وقد يكون غرض التقديم والتأخير هو تحقيق التناسق اللفظي والمعنوي بين الرتب النحوية بوجه عام ، وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ﴾ [3] فتقديم المفعول وتأخير الفاعل هنا منح الرتب النحوية في سياقها تتابعا سلسا ، لا يفصل بين تابعها ومتبوعها فاصل ؛ ذلك أن جملة (يضربون) في موضع الحال ، وصاحبها هو (الملائكة) ، فقصد تأخير الفاعل لتتابعهما ، وهذا ما يجعل الفكر منتظما غير مضطرب في تنقله بين الرتب ومعاني المفردات ، فالفهم الذي تحقق من بنية الآية لا يتحقق فيما لو قيل (يتوفى الملائكة الذين كفروا يضربون) ؛ وذاك لعدم التناسق اللفظي والمعنوي ، إذ وقع الفاصل بين الحال وصاحبها ، ثم إن هذه البنية الأخيرة تحمل من اللبس ما لا يخفى ؛ لما قد يحصل من توهم في أن جملة (يضربون) ستكون حالا من (الذين كفروا) وهو معنى لا يراد .

---

(1) آل عمران : من الآية 140 .

(2) ينظر : البحر المحيط : 62/3 ، روح المعاني : 67/4 - 68 .

(3) الأنفال : من الآية 50 .

تقديم المفعول به على الفعل

وتحت هذا التقديم قسمان ، هما : الوجوب والجواز .

تقديم المفعول به على الفعل وجوبا .

يتقدم المفعول به على الفعل وجوبا في مواضع عدة ، هي [1] :

– أن يكون المفعول به من الألفاظ التي يجب لها الصدارة في الكلام ، كأن يقع اسم شرط أو استفهام ، أو (كم) الخبرية ، أو مضافا إلى واحد منها ، ومن ذلك قولنا : (أيا ما تقرأ من كتب العلم فهو مفيد) فاسم الشرط (أيا) مفعول به ، وقد تقدم وجوبا لاستحقاقه الصدارة في الكلام .

– أن يكون المفعول ضميرا منفصلا ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [2].

– أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب (أما) وليس هناك ما يفصل بين (أما) و(الفعل) من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء كانت (أما) مذكورة أو مقدرة في الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾ [3] ونحو قوله أيضا : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [4] فإن وجد ما يكون فاصلا بين (أما) و(الفعل) سوى المفعول ، لم يجب التقديم إذ يجوز أن نقول : (أما اليوم فأد واجبك) .

ولعل ما أثبتناه آنفا بشأن تحقيق التقديم الواجب معاني ودلالات يتحقق هنا أيضا ، فإذا كان التقديم أصالة ، بأن يقع المفعول في شيء لا يحق معه التأخير ، ولا يجوز في البنية أن تتحول إلى بنية أخرى ، فلا يحقق ذلك إلا المعنى الوظيفي الأول أو الأساسي ؛ لأن علة التقديم مقصورة على طبيعة الألفاظ ، ولعل هذا ينطبق على الموضع الأول ؛ لأن علة التقديم واحدة هي استحقاق تلك الألفاظ الصدارة في الكلام .

وإذا كان ممكنا رجوع البنية إلى أصلها ، أو تحولها إلى بنية أخرى ، يجوز فيها التأخير ، فإن وجوب التقديم هو من قبيل الفرع وليس الأصالة ؛ لأنه جاء لعارض لفظي أو معنوي ، وهذا هو الذي يحقق للمعنى أغراضا مقصودة كـ (القصر والاختصاص) ، وذلك ينطبق

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 97/2 متنا وحاشية .

(2) الفاتحة : 5 .

(3) الضحى : 9 ، 10 .

(4) المدثر : 3 .

على الموضعين الآخرين فإن التقديم فيهما وإن كان واجبا ، غير أنه يحقق معنى جديدا ؛ لأن البنية فيهما منقولة عن أصل لو ردت إليه لجاز فيها تأخر المفعول .

فالموضع الثاني من المواضع المذكورة آنفا فيه عارض لفظي وآخر معنوي أوجبا تقدم المفعول ، فالعارض اللفظي ، هو عدم صحة وقوع الضمير المنفصل (المفعول به) إلا مقدما ، وأما العارض المعنوي ، فهو إفادة القصر والاختصاص ، وبيان ذلك أن رجوع البنية إلى أصلها يصح نحوا ، فيقال في (إياك نعبد) (نعبدك) ، ولكن على تغير في المعنى من الاختصاص إلى عدمه ، وتلك هي المزية التي حققها هذا الوجوب في التقديم .

ولقد كان البلاغيون يشيرون إلى ما في هذا التقديم من غرض الاختصاص [1] ، ويمكن القول ، إن ذلك مرتبط بصيغة القصر ولا سيما بطرفيه من مقصور ومقصور عليه ، فإن القصد في قصر العبادة على (الله سبحانه) هو الذي أوجب تقديم الضمير – العائد عليه سبحانه – على الفعل ؛ لأن المقصور عليه في صيغة (التقديم والتأخير) يكون مقدما .

والدليل على ذلك ، أن هذا الضمير المنفصل يجب فيه التأخير حال وضعه في بنية أخرى هي صيغة القصر بـ(النفي والاستثناء) نحو قوله تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [2] وهذا الموضع لم يشر إليه النحاة تفصيلا – أي وجوب تأخر الضمير المنفصل بعدما كان تقديمه واجبا – بل أشاروا إلى وجوب تأخر المفعول عامة إذا كان محصورا [3] وكان لا بد من أن يفصلوا ؛ لأنهم أوجبوا تقديم الضمير على فعله دون استثناء .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التأخير الواجب يفيد الاختصاص أيضا ؛ وذاك لأنه في موضع المقصور عليه ورتبته التأخر بعد (إلا) .

إذن فالذي أوجب التقديم في الآية الأولى ، والتأخير في الآية الأخرى إنما هو غرض الاختصاص .

أما الموضع الأخير من وجوب هذا التقديم ، فإنما حكمنا عليه بالفرع وليس بالأصالة ؛ لوجود عارض لفظي ومعنوي فيه ، وهذا يتمثل بدخول أداة التفصيل ، فهي التي أوجبت

---

(1) ينظر : الكشاف : 131/1 ، التحرير والتنوير : 454/1 .

(2) يوسف : من الآية 40 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 101/2 .

تقديم المفعول ، ودليل ذلك هو أن هذا الحكم لم يبق واجبا فيما لو رفعنا الأداة وأرجعنا البنية إلى أصلها ، فنقول – مثلا – : (فلا تقهر اليتيم) إذ يكون المفعول مؤخرا ، بيد أنه أوثر وضع الأداة ، وأوثر معها وجوب التقديم لأسباب معنوية تتصل بالبنية بحد ذاتها وبالسياق بوجه عام ؛ وذلك بما توجبه هذه الأداة من دلالة على الاستدعاء ، هذا الاستدعاء يكون في الجملة بانتظار جوابها ؛ لما تحمله من دلالة على الشرط والجزاء ، ويكون استدعاء في السياق أيضا ، وذلك بانتظار جملة مفصلة أخرى معطوفة عليها ؛ لما تحمله هذه الأداة من دلالة على التفصيل .

ثم إن هذه الأداة مقصودة في تقديم المفعول وجوبا لغرض التأكيد والعناية والاهتمام ؛ وذلك بجعله واقعا موقع جملة أشبه ما تكون بجملة الشرط لتستدعي الجواب حكما لها وجزاء ، ولعل ذلك كله لا يتحقق فيما لو رفعت الأداة وأخر المفعول .

تقديم المفعول به على الفعل جوازا .

يتقدم المفعول به جوازا إذا خلا من مواضع الوجوب [1] ، ويمكن القول ، إن في هذا التقديم حالتين :

الحالة الأولى : هو أن يتقدم المفعول على الفعل من دون اشتغال الفعل بضمير عائد على المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُون ﴾ [2] فالاسم المتقدم مفعول به للفعل المذكور باتفاق النحاة من دون خلاف ، وهو تقديم يفيد الاختصاص أو العناية والاهتمام أو مناسبة رؤوس الآي .

الحالة الأخرى : هو أن يشتغل الفعل عن الاسم المتقدم عليه بضميره أو ملابسه ، لو تفرغ له أو مناسبه لنصبه لفظا ومحلا [3] ، وهو ما يسمى في النحو بـ(باب الاشتغال) نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ [4] فقد توسط الفعل بين الاسم المتقدم ، والضمير العائد عليه ، وهذا ما كان سببا في خلاف بين النحاة .

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 98/2 .

(2) البقرة : من الآية 87 .

(3) ينظر : شرح الكافية في النحو : 75/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 296/1 ، حاشية الخضري : 177/1.

(4) النحل : من الآية 5 .

فقد ذهب الجمهور إلى أن هذا الضمير هو المفعول للفعل المذكور ، وأن الناصب للاسم المتقدم فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور [1] ؛ بناء على ((أنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره)) [2] .

وأما الكوفيون ، فقد ذهبوا إلى أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المذكور بعده ، غير أنهم اختلفوا فيما اتصل بهذا الفعل من ضمير ، فقال قوم : (إن الضمير ومرجعه معمولان للفعل معا) وقال آخرون : (إن الضمير ملغى ، وإن عمل الفعل متحدد في الاسم المقدم عليه [3]) .

غير أن كلا القولين مردود عند جمهور البصريين [4] ، فقد ردَّ القول الأول ((بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره)) [5] ورد القول الآخر ((بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل)) [6] .

ولكننا إذا شئنا الاختيار ، فإن المذهب الكوفي هو اختيارنا ، ولنا توجيه وقياس في كل ما ذهبوا إليه ، فإذا ما علمنا أن هذا الضمير ومرجعه شيء واحد ، وأن غرضه هو التوكيد أمكننا ذلك توجيهه وقياسه على أمرين :

الأمر الأول ، (وهو خاص بإعرابه ومرجعه معمولين للعامل المذكور) يعود إلى أن الضمير بمقام التوكيد في قولنا : (رأيتك إياك) * و(جاء زيد نفسه) فإنه ومتبوعه شيء واحد لا يحتاج إلى عامل مخصوص ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الضمير ومرجعه في باب الاشتغال .

---

(1) ينظر : الكتاب : 42/1 – 43 ، شرح الكافية في النحو : 176/1 ، شرح الأشموني : 187/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 7/1 .

(2) شرح ابن عقيل : 131/2 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 131/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 297/1 ، همع الهوامع : 114/2 .

(4) ينظر : م . ن : 131/2 ، 297/1 ، 114/2 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 131/2 .

(6) ينظر : م . ن : 131/2 .

* ذهب نحاة إلى أن الضمير المنفصل في هذه الجملة بدل من الضمير المتصل . (ينظر : الكتاب : 393/1 ، شرح المفصل : 69/3) . وذهب آخرون إلى أنه تأكيد له . (ينظر : شرح الكافية في النحو : 373/1) . والمذهب الأخير – في تقديري – هو الصواب ؛ لأن عده بدلا يجعله على نية إحلاله محل المبدل منه على تقدير (

الأمر الآخر ، (وهو خاص بإلغاء الضمير) ويمكن قياسه على (ضمير الفصل) فإنه ومرجعه شيء واحد أيضا ، إذ هو في حكم تكرير المبتدأ مرتين توكيدا ، بيد أنه لا محل له من الإعراب .

إذن ، فللمذهب الكوفي أساس يقوم عليه ، بخلاف المذهب البصري ، فإنه لا أساس له من فصيح الكلام ، وإن تقديره تكلف في الصنعة وإخلال بالبيان .

وإذا ثبت هذا ، فإن الحالتين سواء من حيث تقديم المفعول ، سوى أن في الحالة الثانية فضل تقوية وتأكيد ؛ لأن الضمير بمثابة ذكر الاسم مرتين ، وقد ذهب إلى ذلك صاحب الكشاف ، إذ جعل التقديم وذكر الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [1] أوكد في إفادة الاختصاص من مجرد التقديم [2] .

إذن ، فهذه الصيغة المزيدة على الأولى بذكر الضمير تفيد تقوية الغرض وتأكيده سواء أكان تأكيد الاختصاص أم تأكيد العناية والاهتمام .

فمما جاء لتقوية الاختصاص وتأكيده هو قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۞ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ [3] فتقدمُ المفعولِ وذكرُ ضميرِهِ في كل من الجملتين هو أوكد في الاختصاص من مجرد التقديم ، ونعني بهذا الاختصاص أن الله سبحانه هو الذي بنى السماء وفرش الأرض دون سواه .

أما ما ذهب إليه بعض النحاة المحدثين من أن هذه الصيغة لا تفيد تخصيصا ولا توكيدا ، بل هو أسلوب يفيد العناية والاهتمام ؛ لأنه ليس معنى (خالدا أكرمت) كمعنى (خالدا أكرمته) فمعنى الجملة الأولى خصصته بالكرم ، وأما الجملة الأخرى فتفيد إكرام خالد لا تخصيصه بالإكرام ؛ وقد قدمته للعناية [4] 000 ثم جاؤوا بشواهد أخرى أنكروا فيها

رأيت أياك) ، وذلك لا يجوز بناء على أن الضمير المنفصل واجب التقديم على الفعل ، فنقول : (إياك رأيت) ، بخلاف عده تأكيدا ، فليس فيه من هذا العارض شيء ، فضلا عن اتفاقه مع معنى وغرض التأكيد .

(1) البقرة : من الآية 40 .

(2) ينظر : الكشاف : 131/1 ، التحرير والتنوير : 454/1 .

(3) الذاريات : 47 ، 48 .

(4) ينظر : معاني النحو : 554/2 .

التخصيص ، فقالوا : ((وهل في قوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [1] وقوله : ﴿ وَلُوطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً ﴾ [2] تخصيص)) [3] .

فما ذهب إليه هؤلاء تعارضه بعض الأمور .

– منها ، ما ذكرناه آنفا من شواهد ، فإن فيها تأكيد الاختصاص .

– ومنها ، أن في مذهبهم نفيا لقيمة ذكر الضمير ؛ لأن العناية لا تتحقق بذكره فحسب ، بل تتحقق بمجرد التقديم أيضا بحسب طبيعة المعنى والسياق .

– ومنها كذلك ، أن ما ذكروه من شواهد أنكروا فيها الاختصاص يمكن أن يتحقق فيها قياسا على القصر الإضافي الذي لا يعنى به أن المقصور لا يتجاوز المقصور عليه ، بل يتجاوزه إلى غيره ، وإنما وقع بصيغة القصر مبالغة وتأكيدا .

وأعني بذلك أن اجتماع التقديم وذكر الضمير في الآيتين قد يفيد العناية والاختصاص ، بناء على أن الله عز وجل هو الذي خلق الأنعام ، وهو الذي آتى الحكم والعلم لنبيه لوط ، ولكن لا على أنه عز وجل لم يتجاوز هذا الخلق والعطاء ، بل يتجاوزهما ، وإنما ذكر ذلك بهذه الصيغة تأكيدا وتنبيه الذهن عليه .

ولا أعني بذلك رفض ما في هذا التقديم من عناية واهتمام ، بل هو يفيد ذلك – ولا شك – ويفيد الاختصاص أيضا ، وهذه هي المزية التي تمنحها البنية النحوية في القرآن الكريم ، فإن أسلوبا واحدا فيه كـ(التقديم) مثلا يكون وراءه المعنى الكثير .

ومما أفاد العناية بتأكيد أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ [4] فقد قيل إن في هذا التقديم مراعاة لنسق واحد في الكلام [5] ، إذ إن هذه الآية سبقت بآيات تضمنت مثل هذا التقديم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [6] .

---

(1) النحل : 5 .

(2) الأنبياء : من الآية 74 .

(3) معاني النحو : 554/2 .

(4) يس : 39 .

(5) ينظر : المثل السائر : 41/2 .

(6) يس : 38 .

ولكني أرى مع تلك المراعاة العناية والاهتمام بتأكيد ، فإن تقدير القمر منازل هو محط أنظار الناس ؛ لما له من شأن عندهم عبادةً وحياةً ، فتقدم ذكره عناية واهتماما ، وأعيد ذكره بضميره لتأكيد تلك العناية والاهتمام .

وتجدر الإشارة أخيرا ، إلى أن من البيانيين من أشار إلى غرض التوكيد والتخصيص في هذه البنية ، ولكن ليس كما ذكرنا ، بل هو قائم على تأثر بالمذهب البصري ، وزيادة فيه ، فإذا أوجب أولئك النحاة تقدم الفعل المحذوف على معموله فإن البيانيين أجازوا تقدير الفعل في موضعين : الموضع الأول قبل الاسم ، والموضع الآخر بعده [1] ؛ ليثبتوا بذلك غرض التوكيد في الأولى – أي إذا قدر المحذوف قبل الاسم – والتخصيص في الأخرى [2] – أي إذا قدر بعده – .

ولكني لا أرى ذلك التقدير ومعناه صوابا ، فهم يتصرفون في موضع فعل لا يبدو أبدا ، فمن أين الدليل على تقديمه وتأخيره ؟ ثم إن تلك الأحكام من توكيد وتخصيص تكون خاضعة للصنعة النحوية المفترضة من دون النظر في المعنى والبيان ، أو مراعاة غاية المتكلم نفسه وغرضه من الكلام .

تقديم المفعول الثاني على الأول

يتضح من هذا التقديم قيامه على أساس من الرتب النحوية للمفاعيل ، إذ لا يمكن القول بتقديم مفعول على مفعول من دون اعتماد على مذهب النحاة في ترتيب موضع كل منهما ، بناء على ما اعتمدوه في ذلك من أساس .

فقد نظر النحاة فيما تعدد من مفاعيل ، فوجدوا أن منها ما كان أصله مبتدأ وخبرا ، وإنما تحولا إلى مفعولين بحكم دخول الأفعال الناسخة عليها كـ(ظن وأخواتها) [3] ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ﴾ [4] فأصل المفعولين مبتدأ وخبر ، ولكنهما صارا مفعولين بحكم الفعل الداخل عليهما .

---

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 85 ، شرح المختصر على تلخيص المفتاح : 76 .

(2) ينظر : م . ن : 85 ، 76 .

(3) ينظر : الجامع الصغير في النحو : 90 ، شرح ابن عقيل : 148/2 .

(4) المعارج : 6 .

وكذلك وجدوا في قسم آخر ، أن أحد المفعولين هو فاعل في المعنى [1] كأن يكون هو القائم بالفعل ، نحو قولنا : (ألبست زيدا جبة) فإن (زيدا) وإن كان مفعولا لفظا غير أنه فاعل معنى ؛ لأنه هو اللابس [2] ، ويمكن القول ، إن من هذه المفاعيل ما كان أصلها فاعلا لفظا ومعنى ، لأن أصل الجملة هو (لبس زيد جبة) فـ(زيد) هو الفاعل ، وإنما صار إلى المفعول لفظا ؛ لدخول همزة النقل على فعله ، فجعلته متعديا إلى اثنين أحدهما هو ذلك الفاعل .

ومن هنا يتبين أن لترتيب المفاعيل أساسا يقوم عليه ، وهو أن الرتبة المقدمة تعطى السابق بحسب ما كان عليه أصلا ، فالمفعول الذي أصله مبتدأ تكون رتبته التقديم ، والمفعول الذي هو فاعل معنى تكون رتبته التقديم أيضا .

هذا هو الأصل ، ولكن يجوز مجيء الكلام خلافا له إذا لم يكن ثمة مانع فيه ، ولا شك في أن لذلك غرضا في المعنى ، فإنه لا يستوي التقديم وعدمه في الكلام .

فمما جاء على القسم الأول – أي ما كان أصل المفعولين مبتدأ وخبراً – قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنّ ﴾ [3] فلفظ الجلالة (لله) في موضع المفعول الثاني على أحد الوجوه ، وقد تقدم على المفعول الأول (شركاء) [4] والذي يتتبع سر ذلك وغايته يجد فائدة لا تتحقق فيما لو جاء المفعول الثاني على أصله من التأخير ، ففائدة هذا التقديم هي الزيادة في التوبيخ والسعة في الإنكار على من اتخذ مع الله شريكا ، سواء أكان الشريك جنا أم غيره ، فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقا [5] ، بخلاف ما لو أخر فإن الكلام لا يفيد حينها سوى الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله ، ولا يفيد أيضا إنكارا على اتخاذ غير الجن شركاء [6] .

---

(1) ينظر : الجامع الصغير في النحو : 90 ، شرح ابن عقيل : 153/2 .

(2) ينظر : م . ن : 90 ، 154/2 .

(3) الأنعام : من الآية 100 .

(4) ينظر : دلائل الإعجاز : 286 – 287 ، الكشاف : 41/2 .

(5) ينظر : دلائل الإعجاز : 280 .

(6) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 89 .

وقيل – على وجه آخر – إن المفعولين هما (شركاء الجن) وقد تقدم ثانيهما على الأول أيضا [1] ، وفائدة هذا التقديم مشابهة لفائدة الوجه المذكور آنفا ، إذ قال صاحب الإيضاح : ((وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ لله شريكا – ملكا كان أو جنيا أو غيرهما – ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ، ولو لم يبن الكلام على التقديم ، وقيل (وجعلوا الجن شركاء لله) لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء)) [2] .

وأيا كان المفعولان فقد حصل بتقديم ثانيهما على أولهما فوائد عدة ، من توبيخ وإنكار ونهي عن اتخاذ شريك مع الله أبدا .

ومن القسم الآخر – أي كون المفعول الأول فاعلا في المعنى – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا ﴾ [3] فقد تقدم (الكتاب) – وهو المفعول الثاني – على (الذين اصطفينا) – وهو المفعول الأول – تناسبا مع السياق ؛ لأن مدار الحديث منصب عليه إذ سبقت هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [4] فناسب ذلك تقديم (الكتاب) في الآية بعدها [5] .

ثم هو تقديم يفيد الاختصاص أيضا ، فالمعنى هو أننا خصصنا بهذا الفضل العظيم وهو القرآن الكريم أمة محمد ﷺ من دون سائر الأمم ، ولعل تفسير (الذين اصطفينا) بأنهم محمد ﷺ والصحابة والتابعون والمؤمنون إلى يوم القيامة [6] يزيد في ذلك الاختصاص ، بمعنى أنه لم يكن كتاب من بعده يورث لقوم آخرين .

ولذلك أتى المفعولان على أصلهما في آية أخرى هي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرائيلَ الْكِتَابَ ﴾ [7] ؛ لانعدام تلك المسوغات فيها .

---

(1) ينظر : م . ن : 89 ، المطول على تلخيص المفتاح : 99 .

(2) الإيضاح في علوم البلاغة : 89 .

(3) فاطر : من الآية 32 .

(4) فاطر : من الآية 31 .

(5) ينظر : معاني النحو : 513/2 .

(6) ينظر : الكشاف : 484/3 .

(7) غافر : من الآية 53 .

تقديم الحال

لقد أجاز النحاة تقديم الحال على العامل فيها ، وعلى صاحبها أيضا ، ووضعوا لذلك قاعدة نحوية تنص على أن العامل في الحال إن كان فعلا متصرفا جاز تقديمها وتأخيرها على صاحبها أو العامل فيها ، فنقول : (جاء زيد راكبا ، وجاء راكبا زيد ، وراكبا جاء زيد) [1] ثم إن لهذه القاعدة ما يساندها من أقوى دعائم النحو واللغة وهو القرآن الكريم والشعر العربي القديم .

أما ما ذهب إليه بعض المحدثين من استهجان تصرف النحاة في تقديم الحال ، وعده ضربا من الفوضى التي لا تقبلها لغة منظمة ، وأنه لم يرد في القرآن الكريم [2] فمردود بما ذهب إليه أئمة النحاة وقدماؤهم ، وأن قاعدتهم لم تكن بدعا ، بل هي مبنية على أشهر الكلام العربي الفصيح ، وهو القرآن الكريم .

وإذا ثبت هذا ، فلا شك في أنه يؤدي معاني ودلالات ترتبط بطبيعة المعنى والسياق ، فمن المعاني التي يؤديها تقديم الحال على العامل فيها هي العناية والاهتمام نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ﴾ [3] فتقديم الحال هنا [4] ليس لمجرد الجواز فحسب ، بل هو تقديم يؤكد حاسة الإبصار قبل كل شيء ؛ لأنها أولى الحواس تأثرا بالأمور ، فـ((ذلة الذليل وعزة العزيز تظهران في عيونهما)) [5] أكثر من الجوارح والحواس الأخرى .

ومن هنا ، فإن هذا التقديم أعطى المشركين صورة الخاسرين والخائبين ، أكثر ما يبرز فيها هو خشوع الأبصار وذلتها [6] .

---

(1) ينظر : المقتضب : 4/ 168-169 ، الإنصاف في مسائل الخلاف : 251/1 .

(2) ينظر : من أسرار اللغة : 334-335 .

(3) القمر : 7 .

(4) ينظر : المقتضب : 169/4 ، وفي هذا دليل على بطلان من منع تقديم الحال . (ينظر : البحر المحيط : 175/8) .

(5) الكشاف : 344/4 ، وينظر : البحر المحيط : 174/8 .

(6) ينظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم : 127 .

ومن المعاني التي يفيدها تقدم الحال على صاحبها هي (العناية والاهتمام) أيضا نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [1] فـ(كافة) حال ، صاحبها هو (الناس) وقد تقدمت عليه ؛ لإفادة العناية والاهتمام [2] ، فضلا عن المبالغة والتأكيد ، بمعنى أنه إرسال للناس كافة من دون تمييز أو استثناء .

وجدير بالذكر هنا ، أن تقديم الحال على صاحبها المجرور موضع خلاف بين النحاة ، فقد منعه البصريون وأكثر الكوفيين [3] ، في حين أجازه بعض النحاة مستدلين بالآية المذكورة آنفا ، إذ يرون أن الحال تقدمت على صاحبها المجرور [4] .

وأما المانعون ، فتأولوا للحال صاحبا غير الذي هي عليه ؛ ليضعوا بنية الآية على وفق مذهبهم ، إذ قالوا : (إن صاحب هذه الحال هو (الكاف) في (أرسلناك) [5]) .

ولكن الحق مع المجوزين ؛ لأن هذا المنع والتأويل تكلف ، لا موجب له ولا بيان ، بل هو إخلال بالمعنى المراد ، فمعنى الآية هو أنا أرسلناك للناس عموما ، وهناك قرينة تدل عليه ، هي ما وقع من استدراك بقوله (ولكن أكثر الناس لا يعملون) .

أما تأويلهم ، فلا يؤدي هذا المعنى أبدا ، بل يدل على أن الإرسال هو لكف الناس من دون الإشارة إلى عموم أو خصوص .

تقديم الظرف أو الجار والمجرور

وكذلك يجوز تقديم (الجار والمجرور) على الرتب التي تسبقه من فعل وفاعل ومفعول ولا شك في أن هذا التقديم يحقق أغراضا في المعنى كـ(العناية والاهتمام أو الاختصاص [1]) .

---

(1) سبأ : 28 .

(2) ينظر : البحر المحيط : 281/7 – 282 ، تفسير الجلالين : 569 .

(3) ينظر : الفرائد الجديدة : 441/1 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 264/2 .

(5) ينظر : الفرائد الجديدة : 441/1 .

فمن تقديم الظرف على الفعل لضرب من العناية والاهتمام ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىً لِلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [2] فتقديم الظرف (يوم القيامة) على الفعل (ترى) جاء لضرب من العناية والاهتمام [3] ، وذاك لما يكون فيه من خطب عظيم .

ومن تقديمه على الفاعل للغرض نفسه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ﴾ [4] فقد تقدم الظرف (بيننا) على الفاعل (ربنا) عناية واهتماماً ، إذ إن الحديث منصب عليه ، فقد سبقت هذه الآية الكريمة بالكلام على محاورة المشركين نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لا تُسْأَلونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [5] .

أما تقديم الجار والمجرور على الفعل فيفيد الاختصاص كثيرا ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [6] بمعنى أن الحشر يكون إلى الله اختصاصا من دون سواه .

ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [7] فتقديم الجار والمجرور على الفعل جاء ((ليخص المؤمنون ربهم بالتوكل والتفويض إليه ، لعلمهم أنه لا ناصر سواه ، ولأن إيمانهم يوجب ذلك ويقتضيه)) [8] .

وقد يكون للتقديم غرض التناسب مع السياق ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۞ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ 000 ﴾ [9] فموطن الشاهد هو تقدم جارين ومجرورين على الفاعل في قوله :

---

(1) ينظر : الأقصى القريب : 54 .
(2) الزمر : 60 .
(3) ينظر : الأقصى القريب : 54 .
(4) سبأ : 26 .
(5) سبأ : 25 .
(6) آل عمران : من الآية 158 .
(7) آل عمران : من الآية 160 .
(8) الكشاف : 333/1 .
(9) الأعراف : 70 ، 71 .

(قد وقع عليكم من ربكم رجس وغضب) وذلك بحسب الأهمية ومناسبة السياق ، فقد تقدم المتعلق (عليكم) ؛ لأنهم طلبوا ما يقع عليهم من العذاب قبل هذه الآية فكان هو الأولى بالتقديم ، ثم تلا (عليكم) متعلق آخر هو (من ربكم) لأنهم لا يريدون عبادة الله وحده ، فأخبر الله تعالى أن الذي سيوقع ذلك هو (ربكم) ، وفضلا عن ذلك ، فإن تأخير الفاعل (رجس) جاء ليعطف عليه (غضب) وليكون المتعاطفان محطة وقف ونهاية مطاف ، وهو أن الرجس والغضب واقع بهم لا محال ، ولعل هذه الوقفة لا تتحقق فيما لو وقع الكلام على أصله من التقديم والتأخير .

وقد يكون لهذا النمط من التقديم أثر في وضع المعنى بوضوح وبيان ، وذلك إذا كان في البنية فعلان يحتملان أن يكون ذلك المتعلق بهما ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [1] ((فإنه لو أخر (من آل فرعون) عن (يكتم إيمانه) لتوهم أن (من) متعلقة بـ(يكتم) فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون)) [2] .

ويكون التقديم أساسا أيضا في وضع العناصر المتلازمة كـ(الصفة والموصوف) بتتابع دون فاصل بينهما ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَماً مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾ [3] فقد تقدم الجار والمجرور على المفعول الثاني ليردف هذا الأخير ، بجملة هي صفة له ، فيكون بينهما تتابع لا فصل فيه .

المبحث الثاني
تقديم لا على نية التأخير

إن ما مر معنا من أشكال التقديم هو على نية التأخير ، بمعنى أن الرتبة المقدمة باقية على أصلها النحوي ، ولم يتغير من حكمها شيء سوى موضعها في الكلام .

---

(1) غافر : من الآية 28 .

(2) الإيضاح في علوم البلاغة : 118 .

(3) الأعراف : من الآية 168 .

أما هذا المبحث ، فيختص بالتقديم الذي ليس على نية التأخير ، بل على أن يكون للفظ المقدم حكم غير ما كان عليه ، بمعنى أن الرتبة المقدمة تنقل نحويا من باب إلى باب ومن إعراب إلى إعراب ، إذ تأخذ الحكم النحوي للموضع الذي نقلت إليه .

ولقد كان النحاة أول من أشاروا إلى هذه المسألة وبينوا دلالتها التي تخرج إليها [1] ، ثم اقتبسها الجرجاني ؛ لما رآه فيها من صلة بنظريته المهتمة بالنحو ومعانيه [2] .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأساس المعتمد في الوصول إلى هذا الشكل من التقديم شيئان :

أحدهما : هو المعنى ، فإنه قد يستلزم تحديدا للمسند والمسند إليه ، وهذا يكون في باب المبتدأ والخبر على وجه الخصوص ، ذلك أن لكل من هذين الطرفين وظيفة لا يضطلع بتأديتها إلا هو ، فالمبتدأ مسند إليه ومحكوم عليه ، والخبر مسند ووصف للمبتدأ ، فهو محل الفائدة التي يحصل تمام المعنى بها [3] .

والآخر : هو تغير الحكم النحوي للاسم المقدم تبعا لموضعه في الكلام ، وهذا يكون في تقدم الاسم على الفعل ، سواء أكان ذلك الاسم في المعنى فاعلا أم مفعولا

ولعل الدليل على ما ذهبنا إليه ، هو أن النحاة لم يقولوا بتقديم الفاعل على فعله ، ولا بتقديم المفعول على الفعل إن كان حكمه رفعا ، بل جعلوا الاسم في الحالتين مبتدأ [4] ، وبعبارة أخرى فقد نقل الاسم المقدم من حالة نحوية إلى أخرى .

ومن هنا يستبين أن هذا الشكل من التقديم يكون بين الرتب الآتية :

- **المبتدأ والخبر** .
- **الفعل والفاعل** .
- **الفعل والمفعول** .

وإنه لمن البديهي أن يكون لذلك الحكم أثر في المعنى ، فالتقديم الذي على نية التأخير له دلالة هي الاختصاص أو العناية والاهتمام ، أما هذا التقديم فله دلالة ووظيفة أخرى على

---

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 136 – 137 ، المحتسب : 65/1 .

(2) ينظر : دلائل الإعجاز : 137 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 49/1 ، شرح الكافية في النحو : 7/1 .

(4) ينظر : الكتاب : 81/1 ، شرح الأشموني : 169/1 .

مستوى الشكل والمضمون [1] ، فقد تنتقل الجملة معه من قسم إلى قسم ، وينتقل المضمون تبعا لذلك من حال إلى حال ، كالقصد إلى الاسم المقدم أو الثبوت أو تقوية الحكم والتأكيد .

ولعل ذلك يتبين بالوقوف بشيء من التفصيل على كل من الرتب المذكورة آنفا .

المبتدأ والخبر

لم يكن تقديم الخبر باقيا على رتبته دائما ، بل إن منه ما هو كذلك ، وإن منه ما يقترن تقديمه بتغير في حكمه النحوي ، إذ ينتقل من باب إلى باب ، ومن إعراب إلى إعراب ، ولا يتحقق ذلك للخبر إلا باشتماله على أمرين :

الأمر الأول : أن يكون الخبر مما يصح وقوعه مبتدأ غير مخالف لأحكام النحو وصنعة الإعراب ، وذلك بأن يكون معرفة ، أو لفظا مشتقا معتمدا على نفي أو استفهام [2] .

الأمر الآخر : أن يكون ذلك الحكم من التقديم مما يتطلبه المعنى ويقتضيه السياق ، بناء على أن كلا من المبتدأ والخبر يحقق فائدة في المعنى والكلام لا يضطلع بتأديتها إلا هو [3] .

ولعل الأمر الأول كان سببا في خلاف بين النحاة ، ولا سيما إذا كان اللفظ المشتق مقدما نحو قولنا : (المنطلق زيد) فقد ذهب نحاة إلى أن المشتق خبر [4] ، وذهب آخرون إلى أن الأسبق مبتدأ [5] .

غير أن الجرجاني جعل الأمر الثاني أساسا في التحديد – مع أخذه بالأمر الأول – فجعل اللفظ المشتق خبرا مقدما ، ولكن على نية التقديم ، وذلك بأن ينتقل حكمه من باب الخبر إلى باب الابتداء ؛ لأن وظيفة المبتدأ هي التي تتحقق فيه هنا ؛ استجابة للمعنى وموافقة للغة مع واقعها الخارجي العام .

---

(1) ينظر : النظم في المنظور النحوي والبلاغي : 99 . (رسالة دكتوراه) .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 198/1 .

(3) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 168/1 ، همع الهوامع : 27/2 .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 451/2 .

(5) ينظر : شرح المفصل : 99/1 .

يقول الجرجاني في هذا التقديم : ((000 وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعله بابا غير بابه ، وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين ، يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبرا له ، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا ، ومثاله ما تصنعه بـ(زيد) و (المنطلق) ، حيث تقول مرة : (زيد المنطلق) ، وأخرى : (المنطلق زيد) فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر (زيدا) على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً)) [1] وبيانه ((أنك إذا قلت : (زيد المنطلق) فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه ، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟ فإذا قلت : (زيد المنطلق) أزلت عنه الشك ، وجعلته يقطع بأنه كان من (زيد) بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز ، وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت : (المنطلق زيد) بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ؟ فقال لك صاحبك : (المنطلق زيد) أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد)) [2] ((فمتى رأيت الفاعل أو صفة من الصفات قد بدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبرا ، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا)) [3] .

فبسبب من اختلاف الغرض والمعنى اختلفت معه مواضع الألفاظ وأحكامها ، وهذا دليل على أن للنحو برتبه معاني تتفق والواقع الخارجي أو الاجتماعي العام .

ومن دواعي هذا الحكم أيضا – كما ذكرنا – هو كون المشتق معتمدا على نفي أو استفهام ، فهو في الأصل خبر لكونه مشتقا ، ولكن اختلف النحاة فيه لتقدمه ، إذ ذهب

---

(1) دلائل الإعجاز : 137 – 138 .

(2) م . ن : 203 .

(3) م . ن : 203 .

بعضهم إلى أنه خبر مقدم [1] ، وذهب آخرون إلى أنه مبتدأ ، والاسم بعده مرفوع به سد مسد الخبر [2] .

ولعل أصحاب الرأي الأول نظروا إلى أن المشتق محل الفائدة لاجتماع دلالة الذات والصفة به ، وتلك هي دلالة الخبر بوجه عام .

وأما أصحاب الرأي الآخر ، فنظروا إلى أصله رتبة وعملا ، فأصله هو الفعل ، وحق الفعل أن يكون مقدما ، وحق الضمير أن يكون مرفوعا به .

وما دام الأمر يحتمل الحكمين ، فإن للمعنى أثرا في اختيار أحدهما ، بمعنى أن يكون تقديم المشتق آخذا حكم اللفظ الذي وقع فيه ، وهو الابتداء .

وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً ﴾ [3] إذ وقع اللفظ المشتق (راغب) مقدما معتمدا على استفهام فاحتمل الحكمين خبرا مقدما [4] ، أو مبتدأ [5] .

وأما المعنى فمختلف أيضا تبعا لاختلاف الحكمين ، إذ يكون المعنى على الحكم الأول هو العناية والاهتمام نحو ما ذكره بعض البلاغيين ؛ ((لأنه كان أهم عنده ، وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها)) [6] وقد ذكر بعضهم أيضا أن الغرض هو (الاختصاص) [7] .

وأما الحكم الثاني ، فأكثر ما يشير إليه المعنى هو استفهام عن استمرار رغبة إبراهيم عن آلهة أبيه وإنكارها عليه – وذلك من حيث دلالة الفعل على التجدد والحدوث ، ودلالة الاسم على الاستمرار – ودليل ذلك ، قوله تعالى بعد هذه الجملة على لسان آزر : ﴿ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً ﴾ فهو يدل على استمرار الرغبة أيضا .

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 451/2 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 198/1 .
(3) مريم : 46 .
(4) ينظر : الكشاف : 20/3 ، الطراز : 68/1 .
(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 198/1 .
(6) الكشاف : 20/3 ، وينظر : الجامع الكبير : 110 ، صفاء الكلمة (من أسرار التعبير القرآني) : 196 .
(7) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 236/3 .

وإذن ، فهذا الحكم – في تقديري – أقرب إلى الصواب لتأييده بالمعنى والسياق ، بخلاف الحكم الأول ، فلا دليل عليه من المعنى سوى العناية والاهتمام أو الاختصاص – كما ذكروا – ولا أراها متحققة هنا بنحو دقيق .

الفعل والفاعل

لقد استقر في نظر النحاة أن الفعل هو الحدث ، وأن الفاعل هو القائم به ، فصار الطرفان جزأين لكلمة واحدة تبعا لتلك العلاقة بينهما ، واستقر عندهم أيضا أن الفعل هو العامل في فاعله وأنه أسند إليه ، ولذا حكم جمهورهم على الفاعل بالتأخر عن فعله ولم يجيزوا تقدمه عليه [1] ، وهذا شرط وضعوه في حدهم إياه إذ قالوا : ((هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه)) [2] أو ((هو ما قدم الفعل التام أو شبهه بالأصالة وأسند إليه على جهة قياسه أو وقوعه منه)) [3] .

فالأصل والأساس إذن هو أن يسبق الفعل فاعله ، وإذا وقع في القول ما ظاهره غير ذلك فهو عند جمهور النحاة انتقال من حكم إلى حكم ومن باب إلى باب ، إذ ليس هو تقديما على نية التأخير ، بل هو تقديم يستلزم نقل حكمه من باب الفاعل إلى باب الابتداء [4] .

ولكن الكوفيين خالفوا هذا الحكم ، إذ إنهم يجيزون في الفاعل التقديم مع بقاء حكمه الذي كان عليه [5] .

ولكن الحق مع جمهور النحاة ، ولهم في ذلك دليلان آخران :

---

(1) ينظر : المقتضب : 128/4 ، الأصول في النحو : 72/1 – 73 ، المقتصد في شرح الإيضاح : 327/1 ، المفصل في علم العربية : 51/1 ، أسرار العربية ، 79 – 87 .

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : 3/2 ، وينظر : المفصل في علم العربية : 51/1 ، الفوائد الضيائية : 253/1-254 .

(3) شرح الحدود النحوية : 94 .

(4) ينظر : المقتضب : 128/4 ، الأصول في النحو : 72/1 – 73 ، شرح المفصل : 74/1 ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 75 – 76 ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل : 412/1 .

(5) ينظر : الموفي في النحو الكوفي : 18 ، نحو الفعل : 82 ، إحياء النحو : 53-56 .

الدليل الأول ، صناعي ، يتمثل في ظهور الفاعل ضميرا متصلا بالفعل حال كون الاسم المتقدم بصيغة المثنى أو المجموع ، نحو قولنا : (الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون) ولا يجوز مجيء الفعل من دون هذا الضمير فثبت أنه هو الفاعل ليس غير [1] .

وفضلا عن ذلك ، فإن دخول فعل ناسخ على الاسم المتقدم يحقق كونه مبتدأ ، ويوجب في الوقت نفسه تقدير فاعل للفعل المذكور ؛ وذاك لبقائه خاليا من اسم يسند إليه ، نحو قولنا : (زيد قام) فلو احتمل كون (زيد) فاعلا ، فإن هذا الحكم يزول بدخول فعل ناسخ عليه فنقول مثلا : (ظننت زيدا قام) فيكون (زيد) معمولا لـ(ظننت) كما هو الشأن في أي ابتداء .

الدليل الآخر ، معنوي ، يتمثل في صلة الاسم المتقدم بالابتداء ، فهو وإن كان فاعلا في المعنى ، غير أن صلته بالابتداء تكون هي الأساس من حيث ذكره أولا وبناء الفعل عليه ، فصار قولنا : (زيد انطلق) موافقا لقولنا : (زيد المنطلق) ؛ لأن (زيدا) في كلتا العبارتين مثبت له المعنى وهو مدار الحديث ، وأن الفعل أو المشتق مثبت به المعنى ، وتلك هي وظيفة المبتدأ والخبر بوجه عام [2] .

وهناك دليل في المعنى أيضاً ، وهو أن علاقة الاسم بالفعل مؤخرا ، تختلف عما عليه مقدما ، فإنه في الحالة الأولى يكون اتصاف الاسم بالفعل اتصافا متجددا ، بخلاف الحالة الأخرى ، فإن الاتصاف به يكون ثابتا .

وهذا إنما يؤكد أن التمييز بين الرتبتين ليس لصنعة النحو فحسب ، بل هو من طرق الحصول على المعنى أيضا ، ثم إن التمييز بين الرتبتين مع اتفاقهما في حكم الإسناد ، إذ كلاهما مسند إليه ، يجعل للرتب النحوية وظيفة خاصة لا تكون بدونها ، وفي ذلك رد على من حاول الاستغناء عن تلك الرتب مكتفيا بنظرية الإسناد [3] .

ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك التمييز يتبعه تمييز آخر على مستوى البنية والمعنى ، فالفاعل مع فعله يكونان جملة فعلية ، بخلاف تقدمه ، وانتقال حكمه إلى الابتداء ، فإنه

---

(1) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 328/1 .

(2) ينظر : دلائل الإعجاز : 125 .

(3) ينظر : إحياء النحو : 53-56 ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 70-75 .

يكون مع خبره جملة اسمية اعتمادا على المذهب الذي يميز بين الجملتين بالنظر إلى ما يتصدرهما من أقسام الكلام [1] .

على أننا في ذلك لا نزعم أن الجملة الاسمية واحدة في صيغتها ودلالتها ، بل لها صيغتان ، فأما الأولى ، فيكون طرفاها اسمين ، وأما الأخرى ، فيكون طرفاها مختلفين ، إذ مبتدؤها اسم وخبرها فعل ، وقد اصطلح النحاة على الصيغة الأولى بـ(ذات الوجه) وعلى الأخرى بـ(ذات الوجهين) [2] .

وكذلك تختلف الجملة في دلالتها تبعا لاختلافها بين الصيغتين ، فإذا دلت الجملة الاسمية على ثبوت الحكم بين المسند والمسند إليه [3] ، وإذا دلت الجملة الفعلية على التجدد إن كان مسندها فعلا مضارعا [4] ، وعلى التحقيق إن كان مسندها فعلا ماضيا [5] ، فإن الجملة التي نحن بصددها قد أخذت دلالتها من كلتا الجملتين ، فهي تدل على الثبوت من جهة اسميتها ، وتدل كذلك على التجدد أو التحقيق من جهة فعليتها .

فالتباين الدلالي – إذن – متحقق من خلال تباين الجمل في أقسامها وصيغ إسنادها وما يتصدرها من كلمات ، ولذا صار لزاما تبيين اختلاف الدلالة ؛ لنرى سبب التقديم وتغيير الحكم النحوي من حال إلى حال .

فالفرق – مثلا – بين قولنا في الجملة الفعلية : (سافر زيد) أو (يسافر زيد) وقولنا في الجملة الاسمية : (زيد سافر أو يسافر) هو أن قولنا في الجملة الأولى يدل على التحقيق أو التجدد بحسب اختلاف زمن فعلها ، وأن قولنا في الجملة الثانية يدل على الثبوت ، وفضلا عن هذا وذاك ، فإن فرقا آخر يوجد بين الجملتين ، فالجملة الفعلية لا يدل القول فيها على أكثر من سفره ، بخلاف الجملة الاسمية ، فإن القول فيها ذو دلالة على تنبيه السامع على زيد نفسه أولا ، وأنه سافر ثانيا ، وكأن السفر كان بعيد الوقوع منه لسبب من

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 376/2 .

(2) ينظر : م . ن : 382/2 .

(3) ينظر : دلائل الإعجاز : 159 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 99 ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 41-44 .

(4) ينظر : م . ن : 159 ، 99 ، 41 – 44 .

(5) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : 204 – 205 .

الأسباب أو كان غير مظنون ، فتريد أن تقول إنه حدث فعلا ، ولذلك تقدم الاسم المرفوع على الفعل ، وتجعله مبتدأ الكلام ليكون هو الأساس [1] .

ويمكننا أن نتابع ذلك التمييز الدلالي لنفرق بين شكلي الجملة الاسمية ذات الوجه وذات الوجهين في نحو قولنا : (زيد مسافر) و(زيد يسافر) ، إذ ليس المعنى بينهما سواء ، فالجملة الأولى ذات غرض واضح في الثبوت ، وأما الجملة الأخرى فقد جرى تغيير فيها ، إذ قدم الاسم على الفعل ، مما جعلها تضم في ركنيها كلاً من الجملتين الاسمية والفعلية ، فهي اسمية من حيث صدرها ، وفعلية من حيث خبرها ، وعودا على بدء يمكن القول ، إن هذه الجملة أخذت دلالتها من دلالة كل من الجملتين ، فهي دلالة مشتركة بين التجدد والثبوت ، بمعنى أن إسناد السفر إلى زيد هنا محكوم عليه بالثبوت المتجدد ، أي ثبوت بتأكيد واستمرار ، بخلاف ما لو قلنا : (يسافر زيد) فإنه لا يدل سوى على التجدد أو الحال بحسب طبيعة السياق .

وقريب من غرض الثبوت غرض (القصد إلى الفاعل) الذي ذكره الجرجاني في قوله : ((فإذا قلت فلان قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل)) [2] ومن الأغراض أيضا غرض (التخصيص) ، وقد ذكره الجرجاني أيضا بقوله : ((أن تقول : أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا شفعت في بابه ، تريد أن تدعي الانفراد بذلك ، والاستبداد به ، وتزيل الانتباه فيه ، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت 00)) [3] .

ومما جاء على ذلك كله في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ [4] فهذه البنية النحوية القائمة على بناء الفعل على الاسم ذات دلالات معنوية عدة ، منها ، إثبات الخلق لله تعالى على سبيل التحقيق ، لما دل عليه الفعل الماضي (خلق) الواقع في جملة الإخبار ، ومنها أيضا (القصد إلى الفاعل) في المعنى ، وتخصيص ذلك

---

(1) ينظر : تجديد النحو : 254 .

(2) دلائل الإعجاز : 156 ، وينظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 213 .

(3) م . ن : 156 ، 213 .

(4) النور : من الآية 45 .

الخلق له على سبيل التخصيص ، وذلك من خلال ذكر لفظ الجلالة أولا ، ومن ثم بناء الفعل عليه .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [1] فهذه البنية متشابهة مع بنية الآية السابقة إلا من وقوع الفعل فيها ، إذ كان هناك ماضيا وهو هنا مضارع ؛ لتدل البنية به على الثبوت والتجدد في الوقت نفسه ، فالثبوت يأتي من دلالة الجملة الاسمية إذ ذكر الاسم أولا ، وأما التجدد فيأتي من دلالة الفعل المضارع عليه ، فالمعنى المقصود هو أن الرزق ثابت من الله ومتجدد منه أبدا .

ومن المفارقات في استخدام الجمل بين الفعلية والاسمية ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۞ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً ۞ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ [2] فلم تكن الجمل مختلفة والمعنى سواء في الآيات هنا ، بل إن لذلك التباين ما يتبعه من تباين دلالي ومعنوي لها ، فقد تباينت الجمل بين الاسمية والفعلية في أوائل الآيات مع تكرار فعل واحد معها هو الفعل (يريد) ، إذ وقعت الجملة في الآيتين الأولى والثالثة فعلية ، في حين وقعت الجملة في الآية الثانية اسمية ؛ ولعل في ذلك توخيا للدلالة وتوظيفا للمعنى ، إذ إن المعنى الذي تضمنته هذه الآية هو أشد ما يحتاج إلى الثبوت والتأكيد بتجدد واستمرار ، وهو إرادة التوبة على العباد ، ولذا تحول لفظ الجلالة من كونه فاعلا إلى باب الابتداء ؛ ليكون القصد إليه أولا ، وتنبيه الانتباه على ما سيكون الخبر عنه آخرا ، وما ذاك إلا لإثبات تلك الدلالة من الثبوت بتجدد واستمرار ، بمعنى أن إرادة الله التوبة على العباد ثابتة بتأكيد ومتجددة باستمرار ، ولا نزعم أن المعنى في الآيتين الأخريين لا يستوجب دلالة الثبوت والتأكيد ، بل هو يستوجبها أيضا ، ولكن لشأن التوبة وتعظيمها نزلت البنية النحوية معها مغايرة لما جاورها من بنى الآيات ؛ تأكيدا وتخصيصا لها وتنبيه الأذهان عليها .

---

(1) البقرة : من الآية 212 .

(2) النساء : 26 ، 27 ، 28 .

وقد وضع البلاغيون غرضا آخر لهذا التغيير والانتقال من باب إلى باب وهو غرض (تقوية الحكم وتأكيده) ، وقد عللوا لذاك بقولهم : ((لأنه لا يؤتى باسم معرى من العوامل إلا بحديث قد نوي إسناده إليه ، فإذا قلت : (عبد الله) فقد أشعرت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا ذكرت الحديث بعده فقلت : (قام) أو (قعد) أو نحو ذلك كنت ذاكرا له بعد تأنس به فيقبله القلب قبول المطمئن إليه ، وذلك أشد في الثبوت وأنفى للشك ، إذ لا يخفى عليك أن إعلامك بالشيء غفلا عن تقدم التنبيه ليس كإعلامك به بعد تقدم التنبيه عليه فجرى لذلك مجرى التوكيد في التقرير 000)) [1] ومما ضربوه لذلك شاهدا هو قوله [2] :

هُمُ يُفرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طَمِرَّةٍ وأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبُذُّ المُغالبا *

وقد وجهوا لهذا الغرض بقولهم : ((لم يرد أن يدعي لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها وينص عليهم فيها حتى كأنه يعرض بقوم آخرين ، فينفي أن يكونوا أصحابها ، هذا محال ، وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون الجياد منها وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم ، إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بديا قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ليمنعه بذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه))[3].

ويمكن القول ، إن هذا الغرض هو امتداد لغرض الثبوت ، فهم يعنون بتقوية الحكم وتأكيده شدة الثبوت ، وقد ذكروا السبب الذي يجعله مفيدا لذلك ، وهو الابتداء بالاسم

---

(1) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 214 ، وينظر : دلائل الإعجاز : 159 .

(2) نسب البيت إلى (المعذل بن عبد الله الليثي) في ديوان الحماسة برواية التبريزي : 359/1 ، ونسب إلى (المعذل) فحسب في ديوان الحماسة برواية الجواليقي : 582 .

* (يفرشون اللبد) : أي يجعلونه فراشا للظهرة ، و(الطمرة) : الفرس الكثيرة الجري ، و(الأجرد) : الفرس القصير الشعر ، و(البذ) : الغلب ، و(المغالب) : السهم . (ينظر : ديوان الحماسة برواية الجواليقي : 582) .

(3) دلائل الإعجاز : 129-130 .

للتنبيه على ما يدور حوله من كلام [1] ، بخلاف ما لو أتى الاسم فاعلا ، فإنه والحال تلك سيكون جزءاً من عامله ، وليس ثمة ما يدل فيه على تنبيه أو تأكيد أو ثبوت .

ويمكننا أن نزيد سببا آخر في جعل هذا التغيير ذا دلالة على تأكيد الحكم وتقويته ، ألا وهو تكرار الاسم مرتين : أولاهما ، بتقديم الاسم على فعله وبناء هذا الأخير عليه ، وأخراهما ، بذكر ضميره مع ذلك الفعل ، سواء أكان الضمير بارزا أم مستترا .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا الغرض مهم في توجيه المعنى ، سواء أكان في البنية نفسها أم في تركيبها ضمن السياق العام .

ولعل من أهم ذلك هو ورود هذا التقديم في جملة إثبات مسبوقة بجملة نفي ، فإن الإثبات في مثل هذا تأكيد للنفي وتحقيق ما له من نقيض ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُون ﴾ [2] فجملة الإثبات (وهم يخلقون) تأكيد لجملة النفي (لا يخلقون شيئا) وإنما تقدم الضمير فيها على الفعل ؛ زيادة في تقوية الحكم وإثباته من جهة ، وتأكيد للحكم المنفي في الجملة التي سبقته من جهة أخرى ، فإن كون (الأوثان) مخلوقة بتأكيد وإثبات يؤكد عدم خلقها أي شيء .

ومن هنا نفهم سر مجيء الجملة اسمية ، فهي أقوى تأكيدا من الجملة الفعلية من جهة ، وإن وقوع ضمير عائد على اسم أخبر عنه بعدم خلقه شيئا – وهو الأوثان – في صدر تلك الجملة ينبه الأذهان على ما سيخبر عنه ثانية من جهة أخرى .

وقد تكون هذه البنية معطوفة على جملة الحال ؛ لتقوية الحكم الذي تضمنته من جهة ، ولتقوية الحكم في السياق العام من جهة أخرى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [3] فجملة الحال هنا هي قوله : (وقد دخلوا بالكفر) ولكن البنية التي تقدم فيها الضمير على الفعل هي المعطوفة عليها (وهم قد خرجوا به) ؛ ولعل السبب في ذلك هو تقوية حكم المعنى الذي تضمنته ، فإن خروجهم بالكفر يحتاج إلى قوة تأكيد لتنفي عنهم خروجهم بشيء من الإيمان ، وهذا إنما يفيد تقوية

---

(1) ينظر : م . ن : 129 – 130 .

(2) الفرقان : من الآية 3 .

(3) المائدة : من الآية 61 .

حكم مضمون جملة الحال ؛ لأن تأكيد خروجهم بالكفر هو تأكيد لدخولهم به ، ولذا لم يقع الضمير مقدما في جملة الحال استغناء عنه بذكره في الجملة بعدها .

وفضلا عن ذلك ، فإن لتأكيد مضمون الجملتين صلة أخرى بالسياق ، وهي بيان حقيقة حالهم وتأسيس حكم مناقض لما ادعوه من إيمان في قولهم أولا ، ولا شك في أن هذا الحكم أو البيان يحتاج إلى تقوية وتأكيد .

الفعل والمفعول

لم يكن المفعول به ليلزم حالة واحدة من الإعراب ، بل هو يتحول من كونه فضلة إلى كونه عمدة ، مما يجعله واحدا من ركني الإسناد في الكلام ، وذلك يكون في موضعين :

الأول : هو إنابته عن الفاعل ، فيأخذ حكمه النحوي من الرفع والإسناد * .

الآخر : أن يسبق فعله ، مقترنا بنقل حكمه النحوي من باب المفعول إلى باب الابتداء .

فمن الأول ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ (1) فأصل الكلام يقدر بقولنا : (خلق الله الإنسان) ولكن حذف الفاعل (لفظ الجلالة) فحل محله المفعول به فصار نائبا عنه ومسندا إليه .

ومن الآخر ما جاء في قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَة ﴾ (2) فأصل البنية تقدر بقولنا : (اجلدوا الزانية والزاني) ولكن المعنى المراد فرض عليها تغييرا في وضع أطرافها ، إذ ذكر المفعول به أولا وصار عمدة في الكلام بعدما كان فضلة فيه .

ولقد كان ابن جني مفصلا هذا التغيير وانتقال الحكم فيه من باب إلى باب على وفق اختلاف المعنى فقال : ((إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كـ(ضرب زيد عمرا) فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا : (ضرب عمرا زيد) ، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا : (عمرا ضرب زيد) فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة ، وتجاوزوا به حد كونه فضلة فقالوا : (عمرو ضربه زيد

---

* ينظر تفصيل ذلك في المبحث الخامس من الفصل الثاني من الباب الثاني في هذه الأطروحة : 295 .

(1) النساء : من الآية 28 .

(2) النور : من الآية 2 .

) فجاؤوا به مجيئا ينافي كونه فضلة ، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : (عمرو ضرب زيد) فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره ؛ رغبة به عن صورة الفضلة ، وتحاميا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة ، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له ، وبنوه على أنه مخصوص به ، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرا فقالوا : (ضرب عمرو) فاطُّرح ذكر الفاعل البتة)) [1] .

وهذا إنما يؤكد أن البحث النحوي لم يذهب في ذلك مذهب الصنعة النحوية فحسب ، بل هو مذهب في تحديد طرق الحصول على المعنى ، فليس التركيب مختلفا والمعنى سواء بين قولهم : (ضرب زيد عمرا) وقولهم : (عمرو ضربه زيد) وقولهم أيضا : (ضرب عمرو) فصناعة النحو التي تجعل من الاسم الذي يقع عليه حدث الفعل مفعولا في الجملة الأولى ، ومبتدأ في الجملة الثانية ، ونائب فاعل في الجملة الثالثة ليس تمييزا بين رتب النحو فحسب ، بل هو تمييز بين رتب المعنى أيضا .

وفضلا عن ذلك ، فإننا إذا عدنا إلى ما فصله ابن جني فسنرى أن مقدار المعنى يتوقف على مقدار التغيير ، فالتغيير الذي لا يصحبه انتقال في الحكم النحوي له دلالة ، ولكنها لا ترقى في قوتها إلى ما يقع فيه تغيير مصحوب بانتقال في ذلك الحكم .

غير أن الملاحظ على النحاة هنا – في غالب الأحيان – شغلهم بصنعة النحو من دون البيان ، ولا سيما إذا كان هناك تغيير في الحكم النحوي بانتقال المفعول به لفظا وحكما إلى مبتدأ الكلام ، يقول سيبويه : ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : (زيد ضربته) فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت : (عبد الله منطلق) فهو في موضع هذا الذي بني على الأول ، وارتفع به فإنما قلت : (عبد الله) فنسبته له ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء ، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُم ﴾ [2] وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله بشيء)) [3] .

---

(1) المحتسب : 65/1 .

(2) فصلت : من الآية 17 .

(3) الكتاب : 81/1 .

فسيبويه يستحسن تلك البنية ، ولكن تعليله ذاك الاستحسان جاء محددا بالعمل النحوي فحسب ، إذ جعل الضمير المتصل بالفعل هو الذي شغله عن تسلطه على الاسم المقدم عليه ، وكذلك ذهب النحاة من بعده حينما اختاروا الرفع في الاسم المتقدم أو المشغول عنه ، إذ جعلوا العلة خاصة بصنعة الإعراب ، ومن ذلك مثلا قولهم في (وقوع الاسم المتقدم مجردا مما يوجب نصبه * ، ولا ما يوجب رفعه ** ، ولا ما يرجح نصبه *** ، ولا ما يجوِّزُ فيه الأمرين على السواء **** ، وذلك نحو : " زيد ضربته ") إن الرفع فيه هو المختار ؛ ((لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار)) [1] .

ولكننا – ونحن معنيون بوضع ذلك الحكم الجديد موافقا للمعنى – نفيد من حالات رفع الاسم المتقدم معنى جديدا ودلالة أخرى ، ولا نجعل ذلك قصرا على صنعة الإعراب ، فنصب الاسم لا يغير من رتبته أو حكمه شيئا ، وإنما التغيير يكون في موضعه فحسب ، ودلالته هي التخصيص أو العناية أو الاهتمام ، أما رفعه ، فيصحبه تغيير في حكمه النحوي ، وتغيير في نوع الجملة التي يقع فيها ، ومن ثم تغيير في الدلالة والمعنى ، واحسب ذلك من خصائص العربية التي تمتاز بها من غيرها من اللغات .

ويمكن القول ، إن الدلالات التي يحملها هذا التغيير هي الدلالات نفسها التي يحملها تغيير رتبة الفاعل إلى الابتداء ، وذاك لتشابههما في التقديم على الفعل ، ولتوحد إعرابهما ،

---

* وجوب النصب يكون إذا وقع الاسم بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط نحو قولنا (إن زيدا أكرمته أكرمك) .

** لوجوب الرفع حالات عدة . ومنها إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالابتداء . ك(إذا) التي للمفاجأة فتقول : (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) برفع (زيد) ولا يجوز نصبه ؛ لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا .

*** ولهذا الترجيح حالات عدة أيضا . ومنها وقوع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ك(همزة الاستفهام) نحو (أزيدا ضربته) بالنصب والرفع والمختار النصب .

**** وذلك إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو (زيد قام وعمرو أكرمته) فيجوز رفع (عمرو) مراعاة للصدر ، ونصبه مراعاة للعجز . (ينظر : شرح ابن عقيل : 2/132-139) وواضح من هذه الأحكام قيامها على أساس من صنعة الإعراب أيضا ولكن الحقيقة أن للمعنى أثرا في اختيار حالة نحوية دون أخرى ، فقد تأتي الحالة مخالفة لما رجح النحاة كما سنرى .

(1) شرح ابن عقيل : 2/140 ، وينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 2/5 .

إذ كلاهما مبتدأ ومسند إليه في الكلام ، وتلك الدلالات هي العناية والاهتمام والثبوت وتحول الجملة من الفعلية إلى الاسمية ، واستدعاء الفكر إلى تلقي المخبر به ، فضلا عن تقوية الحكم وتأكيده بما يكون من تكرار الاسم مرتين ظاهرا ومضمرا .

ومن البنى التي جمعت تلك الدلالات كلها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ [1] وموضع الشاهد هو قوله : (وكلمته ألقاها) إذ تقدم المفعول مصحوبا بتغير في حكمه النحوي لانتقاله إلى باب الابتداء ، ولذلك دلالات اشتملت عليها هذه البنية من عناية واهتمام بالمبتدأ واستدعاء الفكر إلى تلقي خبره ، ونقل الجملة من الفعلية إلى الاسمية لتفيد بذلك الثبوت ، فضلا عن تقوية الحكم وتأكيده في السياق .

ولعل هذه الدلالة الأخيرة هي الأهم من تلك الدلالات ؛ لأن الغرض من هذا الإخبار هو الرد على ظنون أهل الكتاب في شأن المسيح ، ولا بد لذلك الرد – إذن – من تقوية الحكم وتأكيدٍ في الإسناد ، فهناك فرق بين قوله تعالى (وكلمته ألقاها) وأن يقال مثلا (وألقى كلمته) ومما يعزز من ذلك كله هو اقتران هذه الجملة بجملة متضمنة للقصر والحصر ، وهي قوله (إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله) ولا شك في أنها تفيد تقوية الحكم وتأكيده أيضا .

وإن مما يؤكد أثر التغيير النحوي في المعنى هو إثبات الرفع للاسم المتقدم في حالة اختار النحاة فيها نصبه في عموم الكلام ، ومن ذلك قولهم : (يختار النصب إذا كان الفعل طلبا كالأمر نحو قولنا : " زيدا اضربه ") [2] بيد أنه ورد في القرآن خلاف ذلك نحو قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [3] فقد ثبت رفع الاسم المقدم على الفعل الطلبي باتفاق السبعة [4] ؛ لأن الرفع مقصود هنا في توخي المعنى الدقيق ، فقد نقل هذا الحكم الجملة من الفعلية إلى الاسمية لتفيد ثبوت الحكم وتقويته ، ثم إن في

---

(1) النساء : من الآية 171 .

(2) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 6/2 .

(3) النور : من الآية 2 .

(4) ينظر : السبعة في القراءات : 453 .

هذا الرفع استدعاء للفكر إلى تلقي الخبر بما له من خصوصية الابتداء ، بخلاف ما لو أتى منصوبا ، فإنه لم يفد حينها غير العناية والاختصاص ، وكلاهما غرض غير مقصود هنا .

أما ما ذهب إليه سيبويه من منع كون الخبر قوله : (فاجلدوا) وقدر الخبر بقوله : (فيما يتلى عليكم) بناء على أن الخبر لا تدخله الفاء [1] ، فقد خالفه بعض النحاة والمفسرين ، ورأوا أن قوله : (فاجلدوا) هو الخبر [2] لوضوح المعنى به ولسلامة البنية معه من التقدير ، فضلا عن أن هناك قرينة نحوية تعضد ما ذهبوا إليه ، هي كون (ال) موصولة مما يجعلها شبيهة باسم الشرط لتضمنها معناه [3] – وهو الصواب – لوروده في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ [4] إذ دخلت (الفاء) على الخبر (فآذوهما) لكون مبتدئه اسم موصول ، فهما شبيهان بأسلوب الشرط جملة وجوابا [5] .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى الآية هنا ، فإن (الألف واللام) في أولها اسم موصول ، والمعنى عليه يكون (التي زنت والذي زنى فاجلدوا كل واحد منهما) .

---

(1) ينظر : الكتاب : 142/1-143 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 508 ، الكشاف : 47/3 ، التفسير الكبير : 130/24 .

(3) ينظر : شرح الكافية في النحو : 109/1 ، مغني اللبيب : 49/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 174/1 .

(4) النساء : من الآية 16 .

(5) ينظر : معاني القرآن / للأخفش : 251/1 – 252 ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : 241 ، المغني في النحو : 368/2 .

الفصل الثاني

الحذف والتقدير

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حذف العمدة .

المبحث الثاني : حذف بعض العناصر المتلازمة.

المبحث الثالث : حذف الفضلة .

تمهيد .

يعد الحذف ظاهرة بارزة في اللغة العربية ، نحوا ومعنى ، وذاك لاقتضائه وتوقفه على أمرين :

الأمر الأول ، وجود قرينة تدل على المحذوف .

والأمر الآخر ، وجود المرجح له .

فأما الأمر الأول ، فمرجعه إلى علم النحو ، إذ لا يصح الحذف أبدا إلا بتوافر القرائن عليه ، وأما الأمر الآخر ، فمرجعه إلى المعنى ؛ لأنه لا يكون حذف من دون توافق معه [1] .

ولعل كلا الأمرين معتمد في البحث هنا ؛ لأننا بصدد توجيه المتغيرات النحوية نحو المعنى ، ويمكن القول ابتداء ، إننا لا ندرس الحذف مثلما ورد عند البلاغيين فحسب ، إذ درسوه بوجه عام ، بل ندرس المواضع التي نص النحاة على وجود حذف فيها دراسة معنوية ، سواء أكان الحذف واجبا أم جائزا ، وسواء أكان المحذوف عمدة أم فضلة في الكلام .

ومما تحسن الإشارة إليه أولا هو أن علامة الإعراب قد تكون قرينة مهمة على نوع المحذوف اسما كان أو فعلا ، فإن لكل ذلك صلة بالمعنى وأثرا في البيان ، فالاسم – مثلا – إن كانت علامته رفعا طلب تقديرا مختلفا عما يطلبه الاسم المنصوب ، وأعني بذلك أن تعيين المحذوف أمر تفرضه قرائن النحو ، ويطلبه المعنى والسياق .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [2] وقوله أيضا : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [3] فإن الآيتين متشابهتان من حيث البنى سوى من علامة الاسم بعد القول ، فإنه مرفوع في الآية الأولى ومنصوب في الآية الأخرى ، مما يستلزم لكلٍّ ضرباً من التقدير ليتفق مع المعنى المراد .

فالاسم في الآية الأولى خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي أساطير الأولين) وأما في الآية الأخرى فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره (أنزل خيرا) .

---

(1) ينظر : علم المعاني / د . عبد العزيز عتيق : 133 .

(2) النحل : 24 .

(3) النحل : من الآية 30 .

ولعل الفرق واضح بين التقديرين ، فإن السؤال في الآية الأولى كان موجها إلى الكافرين ، فجاء قولهم استئنافا ؛ لعدم اعترافهم بإنزال القرآن من الله ، فلو قدر أن جاءت العلامة نصبا لكان التقدير (أنزل أساطير الأولين) مما يجعله في تناف وما عندهم من معنى مراد [1] ؛ لأن ذلك اعتراف منهم بأنه منزل من عند الله .

أما في الآية الأخرى ، فإن تقدير المحذوف فعلا هو الأوفق للمعنى المراد ؛ لأن السؤال كان موجها إلى المتقين وهم معتقدون بإنزال الخير من عند الله ، بخلاف ما لو أتت العلامة رفعا ، وقدر المحذوف اسما ، فإنه – والحال تلك – سيحمل ضربا من الشك ؛ لأنه سيكون استئنافا كما هو الأمر في الآية المذكورة آنفا .

إذن ، فلكل قرينة وتقدير ضرب من المعنى ، وليس الأمر بينهما سواء .

ومما تحسن الإشارة إليه أيضا ، هو أن النحاة لم يفرقوا بين تقدير الاسم والفعل فحسب ، بل فرقوا أيضا بين فعل وفعل دلالة ومعنى ، فكان عندهم – مثلا – أن اختلفت مصطلحات النحو للمتشابه من المنصوبات في باب الاختصاص وباب المدح والتعظيم .

إن غايتنا من ذكر هذه الإشارات هي بيان ما في اللغة من نظام يقتضي في الأصل ذكر أطراف البنية النحوية ذكرا مفصلا ، فإذا ما سقط شيء منها فذلك اعتماد على دلائل الحال أو المقال .

وإنها إشارات أيضا ترد على المنكرين لفكرة الحذف عند النحاة ، وعدها فكرة خاطئة – ولا سيما فيما ذهبت إليه المدرسة البنيوية والمنهج الوصفي ومن تبعهم بوجه عام [2] – ومن ذلك ما قاله أحد الباحثين : ((والحق أن فكرة الحذف التي ادعاها النحاة هي فكرة خاطئة ، وقد قادهم إليها منهجهم الفلسفي وما زعموا أنه محذوف من الأفعال أو الأسماء أو الحروف هو افتئات على الجملة العربية وتحميل إياها ما ليس فيها من الكلمات ، وكان المنهج السليم يقتضيهم أن يحصروا عملهم في الصورة اللفظية المنطوقة لا في الألفاظ المتوهمة أو المتصورة 000)) [3] فما ذهب إليه هؤلاء مردود بتلك الإشارات النحوية التي لم تكن قائمة على التوهم –كما زعموا – بل هي قائمة على شيء ملموس من واقع اللغة نحوا ومعنى .

---

(1) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 94 .

(2) ينظر : الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين : 21 (بحث) .

(3) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : 159 (بحث) ، وينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : 162 .

ولو أنهم قيدوا رأيهم دون وضعه على الإطلاق لكان فيه شيء من القبول ، غير أنهم رفضوا من حيث المبدأ فكرة الحذف عند النحاة ، وأعني بذلك أن هناك من مواضع الحذف ما لا نرجحه لعدم وجود دليل من واقع اللغة عليه ، غير أننا لا نرفض الحذف بتلك الصيغة التي جاؤوا عليها من التعميم والإطلاق .

ومهما يكن من أمر ، فإننا سندرس الحذف دراسة بين النحو والمعنى مقسمين إياه على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حذف العمدة .

المبحث الثاني : حذف بعض العناصر المتلازمة .

المبحث الثالث : حذف الفضلة .

سواء أكان الحذف واجبا أم جائزا ، فضلا عن مراعاة قضايا أخرى قائمة على النحو والمعنى .

المبحث الأول
حذف العمدة

ويشتمل على :

– حذف المبتدأ .

– حذف الخبر .

– حذف الفعل .

– حذف الفاعل .

حذف المبتدأ

ذهب النحاة إلى عد المبتدأ عمدة لتوقف فائدة الجملة التامة عليه ؛ وذاك لكونه ركنا رئيسا فيها ، ولذا صار لزاما تقديره إن كان محذوفا ، ولقد تتبع النحاة مواضع حذفه فرأوها واجبة تارة ، وجائزة تارة أخرى .

حذف المبتدأ وجوبا .

يحذف المبتدأ وجوبا في مواضع عدة ، منها :

– النعت المقطوع إلى الرفع ، في مدح نحو : (مررت بزيد الكريمُ) أو ذم نحو : (مررت بزيد الخبيثُ) أو ترحم نحو : (مررت بزيد المسكينُ) فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبا ، تقديره (هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين) [1] .

ولعل هذا الموضع هو نظير النصب على المدح أو الذم أو الترحم –كما سنرى – من حيث اشتراكهما في المعنى سوى أن المحذوف هناك فعل ، والمحذوف هنا اسم فتغيرت العلامة بينهما .

ويمكن القول ، إن هذا القطع وتحول الإعراب ظاهرة بارزة في النحو العربي تنبه الأذهان ، وتستدعي اهتمامها ؛ لأنه تحول من دون سبب ظاهر فيه ، فلو ذكر الاسم المبتدأ ما بقي من تلك المزية شيء ؛ لأن الجملة بهما ستكون تامة الطرفين ، وليس فيهما ما يدعو إلى التنبيه ، بخلاف قطع النعت عن منعوته إلى الرفع من دون ذكر مبتدأ معه ، فإنه يستلزم الاهتمام به والتنبيه عليه بحد ذاته مع بقاء فائدته ودلالته السابقة أيضا .

وهناك في وجوب الحذف علة أخرى ، وهي أن ذكر المبتدأ يكَوِّن مع الخبر جملة تامة الطرفين ، فلا يصح وصف المعرفة بها إلا بواسطة الاسم الموصول ؛ لأن الجمل في الأصل نكرات ، فلا يصح القول : (مررت بزيد هو المسكين) بل يقال : (مررت بزيد الذي هو مسكين) ، وهذا ما يتنافى وفائدة الاهتمام بالنعت بحد ذاته ؛ بسبب ما في الكلام من

---

(1) ينظر : الكتاب : 62/2 – 63 ، شرح ابن عقيل : 255/1 .

إطناب ، بخلاف حذف المبتدأ والاقتصار على الخبر ، فلا مشكل في وقوعه بعد المعارف ، فضلا عما فيه من دلالة على أصله وهو النعت ثم التحول إلى الإخبار .

وهناك مواضع أخرى ، ذهب بعض النحاة إلى وجوب حذف المبتدأ فيها ، غير أن نحاة آخرين ذهبوا إلى خلاف ذلك فجعلوا المذكور مبتدأ والمحذوف خبرا ، ومن هذه المواضع :

– **أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب فعله** [1] نحو قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيل ﴾ [2] .

– **أن يكون الخبر مخصوص (نعم) أو (بئس)** نحو قولنا : (نعم الرجل محمد) [3] .

– **أن يكون الخبر صريحا في القسم** [4] نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [5] .

وسوف نفصل هذه المواضع في (جواز الأمرين) * وترجيح أحدهما لنتبين أهمية التقدير في النحو والمعنى .

حذف المبتدأ جوازا .

أما حذف المبتدأ جوازا ، فله مواضع عدة ، ولا خلاف بين النحاة فيها ، ويمكن القول ، إن في هذا النوع من الحذف علة نحوية رئيسة هي تقدم ما يدل على المحذوف ، مما أغنى عن ذكره إيجازا واختصارا ، فضلا عن علل معنوية أخرى نتبينها من خلال المواضع الآتية :

– في جواب الاستفهام .

يحذف المبتدأ من جملة جواب الاستفهام اعتمادا على الدليل اللفظي الذي تقدمه في جملة الاستفهام [6] ، فالعلة النحوية الرئيسة في حذفه هي تقدم ما يدل عليه ، أما العلة المعنوية فمختلفة حسب اختلاف المعنى والسياق ، ومما ورد على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ۞ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ ﴾ [7] فـ(نار الله) خبر لمبتدأ محذوف

---

(1) ينظر : الكتاب : 175/1 .

(2) يوسف : 18 ، 83 .

(3) ينظر : اللمع في العربية : 200- 201 .

(4) ينظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : 50 .

(5) الحجر : 72 .

* ينظر : (77) من هذه الفصل .

(6) ينظر : الكتاب : 499/3 ، الأصول في النحو : 70/1 ، شرح الكافية الشافية : 353/1 .

(7) الهمزة : 5 ، 6 .

تقديره (هي) وقد حذف للدلالة عليه في جملة الاستفهام ، فضلا عما فيه من دلالة على التفخيم والتهويل لما يستفهم عنه ، من حيث التعجيل بذكره وجعله أول ما يطرق الأسماع .

وقد يكون هناك مسوغ آخر يزيد من قوة الحذف وعلله وهو المسوغ اللفظي ، وأعني به وقوع اللفظ في جملة الاستفهام ضميرا لتقدم ما يعود عليه – مما يجعل ذكر المبتدأ ضميرا أيضا ، وهذا يؤدي إلى نوع من الثقل في نطقه ، فيحذف تخفيفاً ورفعا لهذا الثقل ، فضلا عن العلل الأخرى من نحو وبيان .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۞ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ۞ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [1] فوقوع المستفهم عنه ضميرا يعد مسوغا آخر من مسوغات حذف المبتدأ من جملة جواب الاستفهام ، ففرق كبير في النطق وجزالة التعبير بين ما عليه الآية وذكر المبتدأ فيقال – مثلا – (وما أدراك ما هي ، هي نار حامية) .

أما إن ذكر (المبتدأ) في جواب الاستفهام ؛ فيأتي على أصله لغة ونحوا ولكنه مع ذلك لا يخلو من دلالات وأغراض ، كـ(التأكيد والاهتمام) ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ۞ قَالَ هِيَ عَصَايَ 000 ﴾ [2] وإنما ذكر المبتدأ في جواب موسى عليه السلام لأن السؤال عن العصا كان من الله – سبحانه وتعالى – فعلم أن وراءها أمرا عظيما ، فذكر المبتدأ لتأكيدها .

– بعد فاء جواب الشرط .

يحذف المبتدأ كثيرا بعد فاء جواب الشرط [3] لتقدم ما يدل عليه في جملة الشرط ، فضلا عما يؤديه من معنى وبيان ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾ [4] فالمبتدأ محذوف بعد (الفاء) وتقدير الجملة عليه (فالعمل الصالح لنفسه) ولابد من ذلك ((ليلتئم به الكلام ، وليفيد معنى الاختصاص المناسب للمقام)) [5] .

---

(1) القارعة : 8 ، 9 ، 10 ، 11 .

(2) طه : 17 ، 18 .

(3) ينظر : همع الهوامع : 38/2 .

(4) فصلت : من الآية 46 .

(5) الفتوحات الإلهية : 47/4 .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ [1] أي فهم إخوانكم [2] .

أما مجيء الجواب والمبتدأ مذكور فعليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [3] ولعل ذكر المبتدأ هنا – وإن كان على أصله لغة ونحواً – جاء لتأكيد إخفاء الصدقات حال إعطائها الفقراء ، هذا التأكيد جاء من جهة إعادة الشيء مرتين ، مرة بلفظه صريحا ، ومرة بإعادة الضمير عليه .

ولعل ما يؤكد تلك الدلالات هو ورود الحالتين (حذف الضمير وذكره) في آية واحدة هي قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيباً فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [4] .

ففي الآية شاهدان أولهما ، حذف المبتدأ بعد فاء الجواب في قوله (فلا يصل إلى الله) والآخر ، ذكر المبتدأ بعد الفاء في الجملة الشرطية المعطوفة على الأولى ، وذلك في قوله (فهو يصل إلى شركائهم) ولا يخفى ما لذلك من أثر في المعنى ، فهو وإن قام على أساس من النحو ، إذ يجوز فيه الأمران ، بيد أنه لا يكون الحذف والذكر سواء ، فإن لهذا التباين أثرا في المعنى ، هذا الأثر قائم على العلاقة بين جملة الشرط وجملة جوابه في كل من الجملتين المتعاطفتين ، فالجملة الشرطية الأولى بينت أن ما كان لشركائهم لا يصل إلى الله ، فحذف الضمير (المبتدأ) ؛ لعدم حاجة هذا الأمر إلى تأكيد ، أما الجملة الشرطية الثانية فقد بينت أن ما كان لله – بزعمهم – فلا يصل إليه ، بل إلى شركائهم أيضا ، وهذا هو الذي يحتاج إلى التأكيد فذكر معه الضمير (المبتدأ) إذ إنهم نقضوا حكمهم الذي وضعوه ، ولذا ختمت الآية بقوله تعالى (ساء ما يحكمون) .

– بعد القول .

---

(1) البقرة : من الآية 220 .

(2) همع الهوامع : 38/2 .

(3) البقرة : من الآية 271 .

(4) الأنعام : 136 .

وكذلك يحذف المبتدأ بعد القول اعتمادا على ما تقدمه من دليل [1] ، فضلا عما يؤديه من معنى في السياق العام ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ 000 قَالُوا لا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلامٍ عَلِيمٍ ۞ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ [2] فقد حذف المبتدأ بعد هذا القول الأخير والتقدير (أنا عجوز) وإنما حذف لأمرين : الأول ، جوازه لغة ونحوا لوجود الدليل عليه ، والآخر ، يرجع إلى الغرض من قولها ، فامرأة إبراهيم لم تشأ بقولها الإخبار عن نفسها أو صفتها لكي تضع الكلام على أصل وضعه من مسند ومسند إليه ، بل هو قول يخرج إلى إنشاء التعجب من أمرها ، فاقتصرت على ذكر الخبر ؛ لأنه هو الأمر المتعجب منه ، إذ كيف يكون غلام لمن هي عجوز عقيم ؟ !

تلك هي أبرز المواضع التي نص النحاة على جواز الحذف فيها وروده فيها باطراد ؛ وذلك لتقدم ما يدل عليه ، غير أن تلك المواضع لم تكن هي الوحيدة فحسب ، بل هناك مواضع أخرى ورد فيها الحذف للعلة النحوية الرئيسة نفسها ، وهي تقدم ما يدل عليه ، فضلا عن فوائده الأخرى المتمثلة في مراعاة المعنى والسياق ، ولعل ما يميز هذه المواضع من تلك هي الكثرة والاطراد ، فالمواضع الأولى يكون الحذف فيها مطردا ، وأما المواضع التي سنذكرها فلا يرد الحذف فيها باطراد ، بل يأتي ضمن حدود لتأدية المعنى المراد ، ومن تلك المواضع :

– صدر صلة الموصول .

هذا الموضع منع فيه البصريون حذف المبتدأ منه والصلة قصيرة إلا إذا كان الموصول (أي) [3] نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ [4] أما إذا كان الموصول غير (أي) فلن يجيزوا الحذف إلا والصلة طويلة [5] .

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الحذف في هذا الموضع مطلقا ، سواء أكان الموصول (أيا) أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، مستدلين على ذلك بالسماع [1] نحو ما ورد

---

(1) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 1 /172 .

(2) الذاريات : 28 ، 29 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 165/1 .

(4) مريم : 69 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 165/1 .

في قوله تعالى : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [2] برفع (أحسنُ) على إحدى القراءات [3] وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً ﴾ [4] برفع (بعوضة) على إحدى القراءات أيضا [5] .

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون أجدر بالأخذ والقبول ؛ لما لديهم من شاهد من جهة ، ولصحة قولنا : (مررت بالذي قائم) من غير لبس وإبهام من جهة أخرى .

ثم إن لهذا الحذف عللا أخرى ، منها الإيجاز والاختصار ؛ استغناء عنه بما تقدم عليه من دليل ، ومنها أيضا العناية بالخبر وجعل الاهتمام منصبا عليه لكونه هو المذكور فحسب ، بخلاف ذكره – أي المبتدأ – فإنه يحول وتحقيق تلك العلل والسمات .

وقد يكون الضمير مذكورا إذا انتفت العلل الداعية إلى حذفه ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ ۞ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْساً بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّاراً فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [6] فقد ذكر الضمير المبتدأ في صدر صلة الموصول (بالذي هو عدو لهما) وذاك لعدم تقدم ما يدل عليه ، فضلا عن قيام هذه الآيات على التفصيل المنافي للإيجاز ، نحو قيامها على الحوار بين موسى وعدوه ، ونحو ورود ما يسمى بالأحرف الزائدة المفيدة للتأكيد بين أداة الشرط وفعله (فلما أن أراد أن يبطش) ، فتباين المعنى والسياق إذن بين كل من الآيات هو السبب في تباين المبتدأ حذفا وذكرا .

حذف الخبر

يشكل الخبر الركن الثاني في الجملة الاسمية ، ولذا يستدعي حذفُه تقديره لقيام الجملة عليه . وقد استقصى النحاة مواضع حذفه فرأوها واجبة تارة ، وجائزة تارة أخرى .

---

(1) ينظر : م . ن : 165/1 .

(2) الأنعام : من الآية 154 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 255/4 ، اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر : 220 .

(4) البقرة : من الآية 26 .

(5) ينظر : التفسير الكبير : 238/1 ، الجامع لأحكام القرآن : 243/1 .

(6) القصص : 18 ، 19 .

حذف الخبر وجوبا .

يحذف الخبر وجوبا في مواضع عدة ، هي :

– أن يكـــون الخـــبر كـــونا عامـــا بعـــد (لـــولا) ؛ لكونـــه معلومـــا بمقتضـــاها ، إذ هي دالة على امتناع لوجود [1] فقولنا : (لولا زيد لهلك عمرو) يعني أن وجود (زيد) هو المانع من هلاك (عمرو) ، فصار لزاما تقدير خبر عن (زيد) هو (موجود) وإنما حذف لدلالة أداة الشرط عليه ، فضلا عن كونه معلوما [2] ، هذا الخبر هو ما يطلق عليه النحاة (الكون العام) ، بيد أن هناك (كونا خاصا) في خبر الأداة نفسها جعل النحاة في خلاف ، فالبصريون يرون وجوب حذفه لعدم الحاجة إليه ، والاستغناء بمعرفته عن ذكره ؛ لأنه لا يجيء إلا كونا عاما عندهم ، فإذا أريد تقييده جعلوه مبتدأ نحو قولهم : (لولا قيام زيد لأكرمتك) ولا يجوز عندهم (لولا زيد قائم لأكرمتك) [3] .

في حين ذهب جماعة من البصريين مذهبا مفصلا إذ قالوا : إن حكم الخبر بعد (لولا) متعلق بمعنى الخبر نفسه ، جاعلين من ذلك أحوالا ثلاثا [4] :

– إذا كان الخبر كونا عاما على تقدير (موجود أو على كل حال من أحواله) نحو قولنا : (لولا القرآن لضاعت اللغة) وجب حذفه على أساس من معرفته وفهم معناه ؛ لأن المعنى (لولا القرآن على كل حال من أحواله دراسة وحفظا وتعلما لضاعت اللغة) فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها ، فصار الحذف لذلك لازما .

---

(1) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 220/1 – 222 ، شرح الأشموني : 403/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 178/1 ، همع الهوامع : 42/2 – 43 .

(2) ينظر : الكتاب : 79/1 ، المقتضب : 36/3 ، شرح الكافية في النحو : 104/1 ، وقد ذهب الزمخشري إلى أن لزوم حذفه كان بسبب سد جواب الشرط مسده . (ينظر : المفصل في علم العربية : 77/1) . ولكن الحق ما أثبتناه للنحاة في المتن ؛ لأن الشيء لا يسد مسد الشيء إلا إذا كان موافقا لمعناه ، وهنا لا يوافق (هلاك عمرو) وجود زيد ، وبعبارة أخرى فإنه لا يصح الإخبار بـ(هلاك عمرو) عن زيد ، بل الصحيح هو الإخبار عن زيد بأنه موجود .

(3) ينظر : المقتضب : 36/3 ، الإنصاف في مسائل الخلاف : 70/1 ، شرح الكافية في النحو : 89/1 .

(4) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : 120-121 ، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : 365/1 ، الجامع الصغير في النحو : 51 ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : 50.

– إذا كان الخبر كونا مقيدا ، لا يدرك معناه عند حذفه وجب ذكره ؛ لانتفاء الدليل عليه ، وذلك نحو قوله ﷺ : { لولا قَومُكِ حديثٌ عهدُهُم بكُفر لنقضْتُ الكَعْبَةَ وَجَعلتُ لها بابين } [1] فكون الخبر كونا خاصا هو الذي أوجب ذكره ؛ لأن حذفه وإرادة معناه لا يتعين أبدا ، ((فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد (لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة) وهو خلاف المقصود ؛ لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور)) [2] .

– إذا كان الخبر كونا خاصا يدرك معناه عند حذفه ، نحو قولنا : (لولا زيد ينصره لغلب ، ولولا عمرو يعينه لعجز) جاز فيه الأمران (حذفه وذكره) وذاك لوقوعه بين الحالين السابقتين ، فجاز فيه ما وجب فيهما من الحذف والثبوت ، وعلى هذا النمط من الخبر وجه بعض المعربين شواهده في القرآن على إضمار الخبر جوازا بعد (لولا) بأنه كون خاص وجد الدليل عليه [3] نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [4] فالخبر المقدر هو (تداركتني) بدليل قوله تعالى : ﴿ لَوْلا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ [5] .

وهذا مذهب حسن ، وهو أقرب قبولا من المذهب الأول الذي قال به البصريون عامة ؛ لما في مذهبهم من وصل بين صنعة النحو والمعنى ، أما البصريون – عامة – فلم يحيدوا عن وجوب الحذف لكون الخبر – عندهم – كونا عاما مطلقا ، ولم يجيزوا مجيئه كونا خاصا أو مقيدا إلا على تحول في حكمه النحوي بأن ينقل إلى الابتداء ، إذ يقال عندهم : (لولا قيام زيد) ولا يجوز أن يقال : (لولا زيد قائم) ولكن هذا يتنافى وبعض صيغ الإخبار ، فإذا جاز القول فيما ضربوه من مثال ، فإنه لا يجوز في نحو ما ورد من خبر في قوله ﷺ : { لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر 000 } وكذلك يتنافى ومجيء الخبر كونا خاصا محذوفا في القرآن الكريم ، ولعل الدليل على خصوصية الخبر وتقييده هو أن جعله كونا عاما لا يؤدي

---

(1) صحيح البخاري : 37/1 .

(2) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : 121 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 614/2 ، 643 ، 751 .

(4) الصافات : 57 .

(5) القلم : 49 .

المعنى المراد ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [1] فلو قدر الخبر كونا عاما لقيل : (لولا أنتم موجودون لكنا مؤمنين) ولا أرى هذا التقدير صوابا ؛ لأن مجرد وجودهم لا يؤدي بالضرورة إلى عدم الإيمان ، بل (إضلالهم إياهم) هو الذي أدى إليه ، إذن فالخبر كون خاص ، وتقدير الكلام عليه (لولا أنتم أضللتمونا لكنا مؤمنين) [2] ولعل المسوغ الذي جوز حذفه هو إدراك المعنى وفهمه من دون ذكره صريحا ، وهذه هي الحال الثالثة التي ذكرها جماعة من البصريين .

ويمكن القول ، إن فيه مسوغا آخر مرجعه إلى تأدية المعنى ببلاغة وبيان ، وذاك يتمثل في توجيه المتكلمين اللوم كله إلى المخاطبين (المتبوعين) من حيث الاقتصار على ذكر الضمير العائد عليهم (أنتم) من دون تحديد الخبر بلفظ خاص ، مما يجعله محتملا لكل دواعي نفي الإيمان من إضلال وإشراك وكل صد عن الإيمان ، بخلاف ما لو ذكر الخبر فقيل (أضللتمونا) أو (أشركتمونا) ، فإن المعنى سيتحدد في هذا اللفظ المذكور ، في حين إن هذا الحذف جعل كل ذلك مقصودا ومحتملا حتى صاروا بحد ذاتهم – أي المتبوعين – صدا عن الإيمان .

وفضلا عن هذا وذاك ، فإن في هذا الحذف دلالة على ما هم فيه من ضيق المقام .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ ۞ وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [3] فكذلك الأمر هنا ، فإن المحذوف يقدر بـ(الكون الخاص) لكي يتفق والمعنى المراد ، كأن يقال (تداركتني) أو (استنقذتني) أو (عليَّ) ، بخلاف ما لو قدر كونا عاما ، أي (موجودة) فإنه لا يكون فيه توخٍ للدقة في المعنى ؛ لأن نعمة الله موجودة في كل حال .

– يحذف الخبر وجوبا إذا كان بمعنى الكون العام أو الاستقرار المطلق ، وذلك في باب الإخبار بـ(الظرف أو الجار والمجرور) [4] وقد عبر عنه ابن مالك بقوله [5] :

---

(1) سبأ : من الآية 31 .

(2) ينظر : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : 365/1 .

(3) الصافات : 56 ، 57 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 210/1 .

(5) ألفية ابن مالك : 11 .

وَأَخْـــبَرُوا بِظَـــرْفٍ أَو بِجَـــرْفِ جَـــرٌّ نَاوِيـــنَ مَعْـــنى كـــائِنٍ أَو اسْـــتَقَرّْ

لأن الظرف أو الجار والمجرور ليسا من المخبر عنه في شيء حتى يصلح وقوعهما خبرا عنه ، بل إن الخبر في الحقيقة محذوف وجوبا تقديره (كائن) أو (استقر) وذلك إذا كان الكون عاما ، وما تسمية الظرف أو الجار والمجرور خبرا إلا من باب المجاز ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : ((إن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو (زيد في الدار) و(عمرو عندك) ليس الظرف بالخبر على الحقيقة ؛ لأن الدار ليس من زيد في شيء ، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه ، والتقدير (زيد استقر عندك أو حدث أو وقع) ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة ، لا خلاف بين البصريين ، إنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازا ؛ لما في الظرف من الدلالة عليها ، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص)) [1] .

أما إذا كان الخبر كونا خاصا ، كأن يراد بقولنا : (زيد عندك) ((أنه جالس أو قائم ، لم يجز الحذف ؛ لأن الظرف لا يدل عليه ؛ لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا أو قاعدا)) [2] .

ومن هنا نفهم سر العدول عن عد الظرف أو الجار والمجرور خبرا حقيقة ، واختيار أن يكون الخبر الحقيقي هو المحذوف وجوبا تقديره (كائن) أو (استقر) ؛ لأن لهذا ما يسوغه من جانبين : الأول ، هو أن الظرف أو الجار والمجرور ليسا من المخبر عنه في شيء –كما قالوا – والآخر ، هو أن لهذا الخبر المقدم حال كونه (كونا عاما) مقابلا هو الخبر المقيد أو الخاص ، فلما كان هذا المقابل واجب الذكر في نحو قولنا : (زيد يكتب في القاعة) وأنه هو الخبر ، لا المتعلق به ، صار لزاما تقدير خبر هناك .

ونفهم كذلك ، أن المذهب النحوي يراعي جانب المعنى هنا ، فإن أهم ما يحققه هذا الحذف من غرض هو الإيجاز فإن كون الخبر المحذوف معلوما وثابتا لا يستدعي ذكره ، بل إن حذفه هو الواجب لكي يحقق للبنية إيجازها وحسنها وجزالتها في السياق العام .

---

(1) شرح المفصل : 90/1 .

(2) م . ن : 90/1 .

ومما جاء على ذلك في القرآن الكريم كثير نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا ﴾ [1] فالخبر هنا محذوف وجوبا تقديره (كائنون أو مستقرون) وما الجار والمجرور إلا دال عليه ومتعلق به ، وتسميته بالخبر هو من باب المجاز .

أما ما ذهب إليه بعض النحاة من أن الجار والمجرور أو الظرف هو الخبر بحد ذاته ، وليس هناك من خبر محذوف ، بناء على تمام الفائدة به [2] ، فلا نرجحه ؛ لأن البنى النحوية ليست قائمة في كل أحوالها على تمام عناصرها لكي تتم الفائدة بها ، فهناك الكثير من البنى قائمة على الحذف ، ومع ذلك فالمعنى تام بالعنصر المذكور ، ومن ذلك مثلا باب (التحذير) فإن الاسم المنصوب واضح الدلالة عليه ، ولكن هذا لا يعني إلغاء تقدير الفعل الناصب له *.

– **أن يقع بعد المبتدأ (واو) هي نص في المعية** ، نحو قولنا (كل رجل وضيعته) فـ(كل) مبتدأ (وضيعته) معطوف على (كل) ، والخبر محذوف ، تقديره (كل رجل وضيعته مقترنان) [3] وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى (كل رجل وضيعته) كل رجل مع ضيعته [4] وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر – وفي تقديري – هو الصواب .

– **أن يكون المبتدأ مصدرا ، وبعده حال سدت مسد الخبر** ، وهي لا تصلح أن تكون خبرا ، فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده ، وذلك نحو (ضربي العبد مسيئا) فـ(ضربي) مبتدأ ، و (العبد) معمول له و (مسيئا) حال سدت مسد الخبر ، والخبر محذوف وجوبا ، تقديره (ضربي العبد إذا كان مسيئا) إذا أريد الاستقبال أو (ضربي العبد إذ كان مسيئا) إن أريد المضي ، فـ(مسيئا) حال من الضمير المستقر في (كان) المفسر بـ (العبد) و (إذا كان) أو (إذ كان) ظرف زمان نائب عن الخبر [5] .

---

(1) النمل : من الآية 66 .

(2) ينظر : شرح الكافية في النحو : 284/1 ، همع الهوامع : 21/2 .

* ينظر : حذف الفعل في هذا الفصل : 82 .

(3) ينظر : الكتاب : 154/1 ، الخصائص : 283/1 ، شرح الكافية الشافية : 357/1 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 224/1 .

(4) ينظر : همع الهوامع : 105/1 .

(5) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 146/1 ، شرح الكافية الشافية : 357/1 ، شرح جمل الزجاجي : 352 .

ويبدو من هذا الحذف الواجب الإيجاز والاختصار لقوة الدلالة عليه .

حذف الخبر جوازا .

وأما المواضع التي يحذف الخبر فيها جوازا فمتعددة أيضا ، ولا شك في أن هذا القسم من الحذف يحقق المعنى والبيان بصورة أوسع من الحذف الواجب ، لأنه خروج عن الأصل بجواز ، ولا موضع للصنعة النحوية فيه ، ولذا اعتمده البلاغيون من دون مواضع الوجوب ؛ بناء على أن حذف الخبر مع جواز ذكره لا يخلو من غاية ودلالة وبيان ، ولكنهم مع ذلك لم يقفوا على المواضع تفصيلا كما وردت عند النحاة ، بل تناولوها بوجه عام .

ومن تلك المواضع الواردة عند النحاة :

– إذا عطف مبتدأ على مبتدأ ذكر خبره ، يصح الإخبار عنه بالخبر السابق ، فيجوز حذف خبر المبتدأ الثاني لدلالة الأول عليه ، وكذلك يجوز الحذف من الأول إذا عطف عليه مبتدأ خبره مذكور [1] .

فمن الأول ما جاء في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [2] فـ(ظلها) مبتدأ حذف خبره جوازا بحسب ما قرره النحاة ، إذ إنه عطف على جملة ، ذكر ركناها من مبتدأ وخبر ، وإن ذلك الخبر المذكور هو الذي دل على الخبر المحذوف ، فتقدير الكلام عليه هو (وظلها دائم) ، وأما من جهة المعنى ، فإن هذا الحذف حقق للبنية سمتين : الأولى ، هي الإيجاز فإن ذكره يؤدي إلى تكرار من دون فائدة فيه ، فحذف إيجازا واختصارا . والأخرى ، تتعلق بتوسيع وصف الظل من خلال جعل خبره مطلقا تتصرف الأذهان في فهمه ، فلو ذكر الخبر (دائم) لانحصر الوصف في ديمومته ، ولكن حذفه حقق شمول الوصف من ديمومة وبرودة وطيب .

ومن هذا الحذف أيضا على اختلاف دلالته ومعناه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [3] فكذلك

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 2/389 – 390 .

(2) الرعد : من الآية 35 .

(3) المائدة : من الآية 5 .

حذف الخبر هنا للعلة النحوية نفسها من عطف المبتدأ على جملة ذكر فيها الطرفان ، وتقدير المحذوف في آخر ما ذكر من الآية (حل لكم) لدلالة المذكور عليه .

وأما من جهة المعنى ، فيختلف الأمر عما عليه الآية المذكورة آنفا ، فإذا دل الحذف هناك على الإطلاق والسعة في الوصف فإنه هنا يراد منه التحديد ، وأعني به عدم الترغيب في الزواج من أهل الكتاب ، بل هو من باب الترخيص ، وفرق كبير بين الترغيب والترخيص ، وهذا معتمد على قول بعض المفسرين : قد أكثر الله المسلمات وإنما رخص لهم يومئذ [1] ولعل المعنى والسياق هما الفصل في ذلك .

ومن الآخر – أي حذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ المعطوف عليه – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ [2] ففي البنية مبتدآن وخبر واحد إذ حذف أحدهما لدلالة الثاني عليه ، سواء أكان المحذوف خبراً عن الأول أم عن الثاني على اختلاف بين النحاة [3] .

غير أن هناك مذهبا لا يرى حذفا ، بل يرى صحة الإخبار بخبر واحد عن مبتدأين اثنين ، يقول صاحب مجاز القرآن : ((والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصروا فخبروا عن أحدهما استغناء بذلك وتخفيفا ؛ لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر)) [4] ولعل غاية المعنى منه في الآية المذكورة آنفا : ((هو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام)) [5] .

– إذا كان المبتدأ اسما موصولا واقعا بعد همزة استفهام إنكاري ، وكان الخبر على عكس المبتدأ في الصفة [6] ، وقد ورد في القرآن الكريم حذف الخبر في مواضع ، وصرح بذكره في مواضع أخرى .

---

(1) ينظر : البحر المحيط : 432/3 ، الدر المنثور في تفسير المأثور : 25/6 ، صفوة التفاسير : 328/1 .

(2) التوبة : من الآية 62 .

(3) ينظر : مغني اللبيب : 390/2 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 476/2 .

(4) مجاز القرآن : 258/1 .

(5) مغني اللبيب : 389/2 .

(6) ينظر : م . ن : 14/1 .

فمما جاء والخبر محذوف قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاء ﴾ [1] فالاسم الموصول بعد الاستفهام مبتدأ حذف خبره ، تقديره (كمن ليس كذلك) أو (كمن ليس بهذه الصفة) وإنما حذف لدلالة المعنى عليه ، وقد بينه بعد هذا بقوله (وجعلوا لله شركاء) كأنه قيل هل الله كشركائكم ؟ [2] .

وفضلا عن ذلك ، فإن في الحذف تنزيه الله عن أن يقرن به الشريك ، فهو تهكم واستهزاء بهم ، وإفراد هذه الصفة لله تعالى دون سواه .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [3] فالخبر محذوف تقديره (كمن ينعم في الجنة) ، وقد يراد منه تفخيم شأن المحذوف ، وعدم إقرانه بالمذكور لهول ما هو فيه ، ولعل ما يدل على ذلك هو ورود الخبر مذكورا والمبتدأ محذوف في قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيما ﴾ [4] فالمذكور هنا هو الخبر ، وأما المبتدأ فمحذوف تقديره (أفمن ينعم في الجنة) [5] وهذا يؤكد عدم القصد في الإقران تنزيها لأصحاب النعيم .

أما ما جاء والخبر مذكور فقوله تعالى : ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ [6] ولعل الموجب في ذكر الخبر هنا هو ما فيه من فائدة لا تستبين بحذفه ، هذه الفائدة هي نفي الخروج من الظلمات بتأكيد وذلك في قوله تعالى : (ليس بخارج منها) بخلاف ما لو حذف الخبر فلا يمكن ذكرها أو تقديرها .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [7] فالخبر هنا مذكورا أحسنُ منه محذوفا ؛ وذلك لغايات منها ، اختيار تحديد

---

(1) الرعد : من الآية 33 .
(2) ينظر : مغني اللبيب : 14/1 .
(3) الزمر : من الآية 24 .
(4) محمد : من الآية 15 .
(5) ينظر : مغني اللبيب : 14/1 .
(6) الأنعام : من الآية 122 .
(7) محمد : 14 .

الخبر بهذا اللفظ والمعنى ، وهو تزيين سوء العمل حتى يراه صاحبه حسنا ، ومنها كذلك ، إمكان عطف جملة (واتبعوا أهواءهم) عليه ، ولعل هذه الغايات لا تؤدى إذا كان الخبر محذوفا .

وقد يرد حذف الخبر في مواضع أخرى من دون اطراد أو شيوع ، بل هو حذف يتطلبه المعنى والسياق بغض النظر عن موضعه في الكلام ، ومن تلك المواضع :

– يحذف الخبر من جملة جواب الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاح ﴾ [1] فالخبر محذوف من جملة جواب الشرط تقديره (فنصف ما فرضتم لهن) وإذا ما علمنا ما اشتملت عليه هذه الجملة من حكم شرعي لا يوصف بالثبات بل بالتغيير ، بدليل ما ورد بعده من استثناء يتضمن إمكان عفو أحد الجانبين عن حقه ، فلا يكون هناك نصف ، بل تكون الفريضة كلها لأحدهما دون الآخر ، فإذا ما علمنا ذلك 000 أدركنا حينها سر هذا الحذف ؛ وذلك لما في الخبر (لهن) من معنى التملك أو التخصيص ، فلو ذكر لكان هناك تأكيد ووجوب على لزوم هذا المقدار ، في حين إنه متغير – كما ذكرنا – فحذف الخبر للدلالة على جواز هذا الحكم من دون الوجوب .

جواز الأمرين (حذف المبتدأ أو الخبر) عند النحاة والترجيح بينهما

هناك مواضع ذكر فيها عنصر واحد من العناصر الاسنادية للجملة ، هذا العنصر يحتمل كونه مبتدأ أو خبرا ، وقد أجاز بعض النحاة على أساسه الأمرين ، فإما أن يكون المذكور مبتدأ والمحذوف خبرا ، وإما أن يكون المذكور خبرا لمبتدأ محذوف ، غير أن هناك نحاة وبلاغيين اختلفوا في المحذوف على أساس من دلالة المعنى والبيان ، ولم يجعلوا الأمر قائما على الجواز فحسب .

ومن تلك المواضع :

---

(1) البقرة : من الآية 237 .

– **المصدر النائب مناب فعله** (إذا كان مرفوعا خاصة) [1] نحو قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [2] فلا بد من تقدير محذوف ؛ لأن الجملة لا تقوم على عنصر إسنادي واحد .

وقد ذهب سيبويه إلى جواز الأمرين في تقدير المحذوف ، فهو – عنده – إما مبتدأ وإما خبر لاحتمال المذكور كلا من العنصرين ، فتقديره في الحالة الأولى (الأمر صبر جميل) وتقديره في الحالة الأخرى (صبر جميل أمثل) [3] وقد تبعه في ذلك نحويون كثير من دون ترجيح [4] .

في حين ذهب نحاة وبلاغيون إلى ترجيح في التقدير على أساس من المعنى والبيان ، فقد رجح كثير منهم كون المحذوف مبتدأ تقديره (صبري صبر جميل) [5] ناظرين إلى ما في المذكور من فائدة محلها الخبر أبدا ، إذ قالوا : الأولى كونه المبتدأ ؛ لأن الخبر محل الفائدة [6] ، ونظر بعضهم أيضا في مناسبة القول والمقام فقالوا : ((وحذف الخبر وإن كان واردا على جهة الكثرة لكن حذف المبتدأ هاهنا يكون أبلغ ؛ لأن الآية وردت في شأن يعقوب فلا بد من أن يكون هناك اختصاص به ، فإذا كان تقديره (فأمري صبر جميل) كان أخص به وأدخل في احتماله للصبر واختصاصه به)) [7] .

ولعل هذا المذهب أولى بالقبول من المذهب الأول القائم على مجرد الجواز بين الأمرين ؛ ذاك لأنه مذهب يتوخى الدقة في المعنى ، ووضع الكلام موافقا لمقتضى الحال ، فغاية يعقوب

---

(1) ينظر : الكتاب : 72/1 ، 162 ، 175 .

(2) يوسف : من الآية 18 .

(3) ينظر : الكتاب : 72/1 ، 162 ، 175 .

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 300/1 ، المفصل في علم العربية : 77/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 137/2 .

(5) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 192/1 ، شرح الكافية الشافية : 362/1 ، الطراز : 118/2 ، شرح ابن عقيل : 256/1 .

(6) ينظر : شرح الكافية الشافية : 362/1 ، مغني اللبيب : 619/2 ، شرح ابن عقيل : 256/1 .

(7) الطراز : 118/2 .

عليه السلام من قوله هي الإخبار عن صبره بأنه صبر جميل * ، فكان هذا هو دأبه الذي دأب فيه ، وهذا على تقدير المحذوف مبتدأ ، أما إن كان المقدر خبرا أي (صبر جميل أمثل) فلم تكن تلك الفائدة فيه ؛ لأن كون الصبر الجميل أمثل من غيره أمر ثابت لا ريب فيه ، فهو معلوم ولا كبير فائدة في مثل هذا الإخبار .

ويمكن القول ، إن هذه المصادر إن كانت نكرة وليس لها مسوغ في الابتداء ، فالأولى كونها أخبارا ؛ مراعاة لأحكام النحو التي لا تجيز الابتداء بالنكرة إلا بشروط .

ثم إن لهذا الحذف عللا وغايات ، وهي تختلف تبعا لاختلاف الحكم عليه بين الوجوب والجواز ، فإذا كان المصدر نائبا عن فعله حكم على حذف المبتدأ معه بالوجوب ؛ وذاك لأنه ((في معنى الفعل ، وكما حذف الفعل وجوبا في هذه المصادر حذف المبتدأ وجوبا في هذا الخبر الذي هو يشبه الفعل .

فإن لم يكن المصدر المخبر به نائبا مناب فعله لم يحذف مبتدؤه وجوبا ، تقول مثلا : (صبري صبر جميل) إذا قصدت الإخبار عن صبرك بأنه صبر جميل ، لا بقصد النيابة عن الفعل)) [1] فإذا ما حذف المبتدأ منه فهو على سبيل الجواز ، ولعل أوضح ما يقال في علته هو ضيق المقام .

– **مخصوص نعم وبئس** ، نحو قولنا : (نعم الطالب محمد) و(بئس المرء زيد) فالمخصوص هو (محمد) في الجملة الأولى و(زيد) في الجملة الأخرى ، وقد اختلف النحاة في إعرابه بين كونه خبراً لمبتدأ محذوف ، وبين كونه هو المبتدأ وخبره محذوف .

فابن جني [2] والزمخشري [3] وابن الشجري [4] ذهبوا إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو محمد) .

---

* ذهب بعض النحاة إلى أن غاية يعقوب عليه السلام ليس الإخبار ، بل الأمر ، أي أمر نفسه بالصبر الجميل (ينظر : معاني النحو : 213/1) ولكني أرى أن الأخبار هو المراد بدليل رفع المصدر دون نصبه . فلو أراد الأمر لوقع المصدر منصوبا نائبا عن فعله . وهذا هو المشهور نحو قوله تعالى ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾ . (البقرة : من الآية 83) .

(1) ينظر : معاني النحو : 213/1 .

(2) اللمع في العربية : 200 – 201 .

(3) الكشاف : 167/2 .

(4) الأمالي الشجرية : 55/1 . وينظر : شرح المفصل : 135/7 ، شرح الكافية الشافية : 362/1 .

في حين ذهب ابن عصفور إلى أن هذا المخصوص مبتدأ خبره محذوف تقديره (محمد الممدوح) [1] .

غير أن هناك مذهبا لا يرى حذفا ، بل يرى أن المخصوص مبتدأ مؤخر وخبره الجملة قبله [2] ، ولعل ما يؤكد ذلك أن تقديم المخصوص وجعله أولا لا يصح فيه غير الابتداء والجملة بعده خبر عنه [3] وذلك نحو قولنا : (عبد الله نعم الرجل) فـ(عبد الله) مبتدأ و(نعم الرجل) خبره .

ويمكن القول ، إن هذا المذهب جدير بالأخذ والقبول ؛ وذاك لسلامة البنية من التقدير أولا ، وموافقة الأحكام النحوية ووضوح المعنى ثانيا ، وحذف المفرد أقرب من حذف الجملة ثالثا .

وبيان هذه العلة الأخيرة هو أن المخصوص قد يحذف من الجملة إذا ما دل عليه دليل ، فإذا ما حذف فيكون من باب حذف المفرد ، بخلاف تقديره على المذهبين الأولين فإنه يكون من باب حذف الجملة ، ولا شك في أن تقدير حذف المفرد أقرب من تقدير حذف الجملة ، أو أن حذف المفرد أيسر لغة ونحواً من حذف عدد من الألفاظ .

ولعل ما يدل على ذلك ويؤكده هو ما ورد من شواهده في القرآن الكريم ، فإن المخصوص محذوف أبدا ؛ لوجود دليل الحال أو المقال عليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ [4] وقوله ﴿ نِعْمَ الْعَبْد ﴾ [5] وقوله كذلك ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [6] فالمخصوص (المبتدأ) محذوف تقديره في الآية الأولى لفظ الجلالة (الله) وفي الآية الثانية (أيوب) وفي الآية الثالثة (الجنة) ، وهذا إنما يؤكد أن جملة المدح جملة واحدة حذف مبتدؤها وبقي خبرها دليلا عليه .

---

(1) ينظر : المقرب : 73 .

(2) ينظر : الكتاب : 300/1 .

(3) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 182/2 - 183 .

(4) الحج : من الآية 78 .

(5) ص : من الآية 44 .

(6) النحل : من الآية 30 .

وبناء على هذا ؛ يمكننا أن نعد هذا الموضع من المواضع التي يحذف فيها المبتدأ جوازا بكثرة واطراد إذا ما دل عليه الدليل .

– **في صريح القسم** ، نحو قولنا : (لعمرك لأفعلن) وقد اختلف النحاة في الاسم المقسم به بين كونه مبتدأ أو خبرا . فقال بعضهم : إنه مبتدأ خبره محذوف وجوبا تقديره (لعمرك ما أقسم به) [1] أو (لعمرك قسمي) [2] وقد أوجب بعض النحاة هذا الحكم والتقدير ؛ لدخول (اللام) على اللفظ المذكور ، فهي لا تدخل إلا على المبتدأ [3] ، في حين ذهب بعض آخر إلى كون المذكور خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (لقسمي عمرك) [4] .

ولعل المذهب الأول أولى بالقبول ؛ لأن عد المذكور مبتدأ حذف خبره وجوبا يجعل جملة الجواب خبرا معنويا عن ذاك الابتداء ، وإنما جعلناه خبرا معنويا لا نحويا ؛ تخلصا من صنعة النحو التي لا تتفق فيها كل من جملة الخبر النحوي وجملة جواب القسم من حيث المحل من الإعراب ؛ لأن الجملة الأولى لها محل منه ، بخلاف الأخرى ، فليس لها محل .

أما الذي نريده من ذلك الإخبار ، فهو قياسه على الإخبار النحوي من حيث حصول تمام الفائدة به بغض النظر عن محله من الإعراب ، بمعنى أن يكون المقسم به وجوابه أشبه ما يكونان بجملة واحدة ، من حيث حصول تمام الفائدة بهما جميعا من دون الحاجة إلى الخبر المحذوف من جملة القسم ، ولذا جعلوه حذفا واجبا .

أما إن كان المذكور هو الخبر فذاك يؤدي إلى اجتماع خبرين من دون وجود مبتدأ مذكور .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [5] فإن قوله (لعمرك) مبتدأ يستدعي خبرا ، غير أن خبره الحقيقي والأصلي محذوف وجوبا ، فسدت جملة الجواب (إنهم 000) مسدَّه لحصول تمام الفائدة بها ، وهذه هي غاية أي خبر بوجه عام .

---

(1) ينظر : الجمل في النحو : 74 ، الجامع الصغير في النحو : 51 .

(2) ينظر : الأمالي الشجرية : 348/1 ، همع الهوامع : 43/2 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 252/1 – 253 .

(4) ينظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : 50 .

(5) الحجر : 72 .

– أن يكون اللفظ المذكور معرفة ، إذ يحتمل كونه مبتدأ أو خبرا ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [1] فـ(الحق) إما أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره (فالحق مني) وإما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (أنا الحق) [2] وكلا التقديرين سائغ وصحيح .

وكذلك يجوز في النكرة الموصوفة كلا الأمرين ، ولذا جاء تقدير المحذوف معها مبتدأ أو خبرا في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ [3] فقد قيل إن التقدير : (فالذي يستوثق به رهان مقبوضة) فيكون اللفظ بعد فاء الجواب خبرا لمبتدأ محذوف ، وقيل أيضا : إن التقدير (فعليكم رهان مقبوضة) فالمذكور مبتدأ والخبر محذوف [4] .

والذي أراه في هذا النمط من الحذف هو التوسع في المعنى وإطلاقه من دون تحديد ، تأكيدا ومبالغة فيه .

حذف الفعل

يعد حذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي ، وقد اهتم النحاة به ؛ لأمرين : **الأمر الأول** ، هو كونه عمدة أو مسندا في الكلام ، فلا بد من تقديره لتوقف مبنى الجملة الفعلية عليه .

والأمر الآخر ، هو كونه عاملا تحتاجه صناعة النحو من تعليل وقياس ، فلا بد من تقديره أيضا على هذا الأساس .

ولذا وقف النحاة على مواضع حذفه كثيرا ، فرأوها منقسمة بين الوجوب والجواز ، غير أن من المواضع ما اختلف النحاة فيها بين تقدير فعل محذوف وعدم تقديره ؛ بحسب نظر النحاة إلى الصنعة وما فيها من تعليل وقياس فحسب أو مراعاة صحة المعنى معها .

---

(1) ص : 84 .

(2) ينظر : المكتفى في الوقف والابتدا : 486 .

(3) البقرة : من الآية 283 .

(4) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان : 105/3 .

ويمكن القول ، إن للمعنى حكما في ذلك ؛ لأن علاقة النحو باللغة قائمة على وضع المعاني بسلاسة وجزالة ووضوح ، ولعلنا نتبين ذلك من خلال الوقوف على مواضع الحذف ، وآراء النحاة فيها .

حذف الفعل وجوبا .

يحذف الفعل وجوبا عند جمهور النحاة في مواضع عدة ، ومنها :

– إذا كان الفعل مفسرا بفعل مذكور يدل عليه ، وذلك إذا سبق الاسم الفعل بعد أداة الشرط [1] نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [2] والتقدير (وإن استجارك أحد استجارك) وهذا هو مذهب الجمهور [3] ، وإنما ذهبوا هذا المذهب ؛ مراعاة لقياسهم النحوي الذي يمنع دخول أداة الشرط على الأسماء من جهة [4] ويمنع تقديم الفاعل على فعله من جهة أخرى [5] .

ولقد أخذ بهذا المذهب بعض أصحاب الإعجاز فقالوا : ((إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار ، ألا ترى أنك تجد اهتزازا في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ 000 لا تجد مثله إذا قلت : (وإن استجارك أحد من المشركين فأجره) إذ الفعل المفسر في تقدير المذكور مرتين)) [6].

وأما الكوفيون ، فلا يرون حذفا ولا تقديرا ، بل يرون الأمر قائما على أساس من التقديم والتأخير ، فالمقدم فاعل تقدم على فعله [7] ، وهناك مذهب آخر هو للأخفش ، يرى فيه أن المقدم مبتدأ والجملة بعده خبر له [8] .

---

(1) ينظر : المقتضب : 74/2 .

(2) التوبة : من الآية 6 .

(3) ينظر : المقتضب : 74/2 ، شرح الكافية في النحو : 283/2 ، همع الهوامع : 66/2 .

(4) ينظر : م . ن : 74/2 ، 283/2 ، 66/2 .

(5) ينظر : المقتضب : 128/4 ، الأصول في النحو : 72/1-73 ، المقتصد في شرح الإيضاح : 327/1 ، المفصل في علم العربية : 51/1 ، شرح المفصل : 50/1 .

(6) البرهان في علوم القرآن : 90/3 ، وينظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 241 .

(7) ينظر : شرح الكافية في النحو : 283/2 .

(8) ينظر : شرح ابن عقيل : 11/2 ، حاشية الصبان : 59/2 .

ويمكن القول ، إن الحق مع هذا المذهب الأخير ؛ وذاك لسلامة البنية فيه من التقدير مع وضوح المعنى وجزالة التعبير ، ولقد رفض صاحب معاني النحو تقدير الجمهور ورآه بعيدا عن المعنى ومفسدا لصحة الكلام ومؤديا إلى ركة بالغة فيه ، وقد بين ذلك قائلا : ((إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه ، لا يزيده إيضاحا ولا بيانا ولا تفسيرا ؟ فلو كان المفسَّر يعطينا معنى زائدا على المفسِّر وإيضاحا لم يكن فيه لكان مقبولا ، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف ، فما الغرض إذن من الذكر والحذف .

إن (التفسير) مقبول في نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ [1] فإنه فسر النجوى ووضحها بقوله (هل هذا إلا بشر مثلكم) 000 ولكن أين الإيضاح في قولنا : (إذا جاءك محمد جاءك فأكرمه) ؟ .

كان ينبغي للنحاة أن يقولوا : إنه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب 000 وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط 000 والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا ، وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ، ويضيعه ، ويذهب بجمال الكلام وفصاحته)) [2] .

ويمكنني أن أضع أدلة أخرى ترد المذهب الأول وتدعم المذهب الأخير ، وهي أن قياس الجمهور أو البصريين عدم مباشرة أدوات الشرط أسماء تنقضه شواهد كثيرة مطردة نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۞ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ۞ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۞ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۞ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴾ [3] ولا شك في أن القرآن هو الحجة في الاستشهاد ، وأعني بذلك أن النحاة بنوا قواعدهم على أساس من الشواهد العربية قرآنا وشعرا ونثرا ، فكان عليهم أن يجعلوا الحكم جائزا ما دامت الشواهد كثيرة وباطراد ، فضلا عما هي عليه من جزالة في التعبير .

أما منعهم تقدم الفاعل على فعله فأقرب رد عليهم ما ذهب إليه الأخفش من كون المقدم مبتدأ لا فاعلا .

---

(1) الأنبياء : من الآية 3 .

(2) معاني النحو : 480/4 .

(3) التكوير : 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 .

وأما ما ذهب إليه أصحاب الإعجاز من استحسان فإنما هو ينطبق – في رأيي – على التقديم والتأخير لا على الحذف والتقدير ؛ لأنهم حين أظهروا الفعل المحذوف حذفوا الفعل المذكور ، وكأنهم قدموا الفعل بعدما كان مؤخرا ، في حين كان عليهم أن يظهروا الفعلين كليهما ليروا المبنى والمعنى عليه ، فلو قدرنا ظهور الفعلين فقيل (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) لم يكن مقبولا ، ولا أعني بذلك نفي ظهور فعلين متشابهين في النحو والكلام ، بل هو ظاهر في نحو قوله [1] :

فَـــأَينَ إلى أَيـــنَ النَّجَـــاةُ بِبَغلَـــتي أَتاكَ أَتاكَ اللاّحِقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

ولكنهما هنا متتابعان لإفادة التأكيد فوجب الإظهار ، بخلاف الأمر هناك ، فإنه فعل استوجبه القياس فافترق عن الفعل المفسر ووجب حذفه ، مما يجعله بمنأى عن التأكيد ، وهذا هو سر رفضنا إياه .

ثم إن ذهاب أصحاب الإعجاز إلى أن الإضمار أولا ثم التفسير ثانيا مؤد إلى التفخيم ، إنما ينطبق على ضمير الشأن وما يفسره بعده من كلام نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [2] وذاك لأن الضمير ظاهر مبهم ؛ لعدم وجود ما يرجع إليه ، ثم تأتي الجملة بعده تفسيرا له وتبيينا [3] ، بخلاف الفعل هنا ، فإنه غير ظاهر من جهة ؛ وإن تفسير اللفظ بنفسه لا يكون تفسيرا .

إذن ، فالذي نخلص إليه من هذا كله هو عدم وجود حذف في هذا الموضع ، بل الأمر فيه قائم على التقديم والتأخير .

---

(1) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها ، وهو من الشواهد البارزة عند النحاة . ينظر : الأمالي الشجرية : 243/1 ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : 9/3 ، همع الهوامع : 111/2 ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : 353/2 ، الدرر اللوامع : 145/2 ، 158 .

(2) المؤمنون : من الآية 117 .

(3) ينظر في ماهية ضمير الشأن : شرح المفصل : 114/3 ، شرح الكافية في النحو : 27/2 ، الطراز : 142/2 .

– **يحذف الفعل وجوبا في باب النداء** [1] ، وفي ذلك يقول سيبويه : ((اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب)) [2] .

والحق أن تقدير الفعل في مثل هذا إنما هو تعليل النصب وتقريب المعنى إلى الإفهام ، وإلا فإن هذا التقدير ينقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب ؛ ومن معنى إلى معنى وهو غير مراد ، وهذا ما تنبه إليه ابن جني فقال : ((ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره – أي الفعل – فقيل : (أدعو زيدا ، وأنادي زيدا) لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب)) [3] .

وفضلا عن ذلك ، فإن التغاير الحركي بين قسم وآخر في باب النداء نفسه ينقض القول بتقدير فعل فيه ، فالمضاف وشبهه منصوبان ، ولكن المفرد مرفوع ، فلو كان التقدير صحيحا لانتصب جميع أقسام هذا الباب .

– **حذف الفعل في باب الاشتغال** ، والاشتغال ((أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببيه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق –)) [4] لو تسلط عليه لنصبه [5] ((فمثال المشتغل بالضمير (زيدا ضربته) 000 ومثال المشتغل بالسببي (زيدا ضربت غلامه))) [6] .

وعلى هذا الأساس ، يمكننا تقسيم الاشتغال على قسمين :

القسم الأول ، هو أن الضمير المتصل بالفعل عين الاسم المتقدم عليه .

القسم الآخر ، هو أن معمول الفعل من سبب الاسم المتقدم عليه .

---

(1) ينظر : الكتاب : 182/2 .

(2) م . ن : 182/2 .

(3) الخصائص : 186/1 .

(4) شرح ابن عقيل : 129/2 .

(5) ينظر : شرح الكافية في النحو : 175/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 296/1 ، حاشية الخضري : 177/1 .

(6) شرح ابن عقيل : 129/2 .

وفي كلا القسمين يقدر النحاة فعلا محذوفا وجوبا ناصبا الاسم المتقدم على الفعل المذكور [1] ، وقد ذكروا وجوب مطابقة الفعل المقدر للفعل المذكور لفظا ومعنى في القسم الأول ، إن كان ذلك الفعل فيه متعديا على وجه الخصوص ، نحو (ضربت زيدا ضربته) .

وأما القسم الآخر ، أو إن كان الفعل في القسم الأول لازما ، فالفعل المقدر معهما من معنى الفعل المذكور دون لفظه نحو : (جاوزت زيدا مررت به) أو (أهنت زيدا ضربت غلامه) [2] .

ولقد رفضنا تقدير الفعل في القسم الأول – إن كان متعديا – آخذين بمذهب الكوفيين ، وجعلنا الأمر قائما على أساس من التقديم والتأخير * .

وأما القسم الآخر ، – وصيغة الفعل اللازم من الأول – فنرفض تقدير الفعل فيه أيضا للأسباب الآتية :

– إنه من صنع النحاة أو من تمارينهم العقلية للمتعلمين ؛ لأنه لم يقع في كلام فصيح أبدا ، إذ لم يضعوا له شاهدا ، بل اقتصروا فيه على المثال .

– إن النحاة خرجوا بهذا القسم عما وضعوه من شرط للاشتغال ، وهو أنه لو تسلط الفعل على الاسم المتقدم لنصبه ، فكيف يصح التسلط في نحو قولهم : (زيدا هدمت داره ، وخالدا خطت قميصا له ؟) ، فإنه لا يصح تسلط الفعل على الاسم المنصوب قبله .

– إن تقدير الفعل موافق للصنعة ، مخالف للمعنى في أغلب الأحوال ، فإذا صح تقدير الفعل معنى في نحو : (زيدا سلمت عليه) بـ(حييت زيدا سلمت عليه) فإنه لا يصح في كل تقدير ؛ ذلك أن النحاة يقدرون في نحو قولهم : (زيدا ضربت غلامه) فعلا هو (أهنت زيدا ضربت غلامه) .

ولكن من أين الدليل على أن غرض الضرب كان إهانة ؟ فقد يكون الغرض هو التأديب ، وإذا كان الغرض كذلك فهل يصح تقدير الفعل (أدبت زيدا ضربت غلامه) ؟ إن هذا مؤد إلى لبس في المعنى ومشكل فيه ، وفضلا عن

---

(1) ينظر : الكتاب : 42/1 – 43 ، شرح الأشموني : 73/2 .

(2) ينظر : الكتاب : 42/1 – 43 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 13/2 .

* ينظر : فصل التقديم والتأخير (تقديم المفعول به) : 33 .

ذلك ، فإن هذا التقدير لا يجعل غرض الفعل واقعا على معموله ، بل يكون واقعا على اسم غدا معمولا لفعل آخر ، وهو الاسم المتقدم عليه .

ويمكن القول ، إن هناك أساليب تضطلع بتأدية هذه المعاني ، وهي لا تحتاج إلى مثل هذا التقدير ، ومن تلك الأساليب هي ورود المفعول لأجله مبينا لغرض الفعل ، نحو قولنا : (سلمت على محمد إكراما له) و(ضربت زيدا إهانة لأخيه) فذلك أفضل من صيغ الاشتغال ؛ لأن لهذا المفعول حقيقة بينة ، وهو يضع المعنى بوضوح ، لا لبس فيه .

وإن كان لا بد من صيغ الاشتغال ، فإن رفع الاسم المتقدم – في تقديري – هو الواجب فيه ؛ وذلك تخلصا من هذا التقدير الوهمي الذي لا حقيقة له أصلا ، فإن رفعه – أي الاسم المتقدم – يجعله في محل الابتداء ، والجملة بعده خبر عنه ، إذ تكون الصيغة جملة واحدة (مبتدأ وخبرا) ، وهي بذلك تعبر عن المعنى بوضوح ومبالغة وتأكيد ، ولكنها بذلك تخرج من باب الاشتغال .

فهذا أحسن من نصب الاسم وتقدير فعل وهمي معه ؛ لأنه يجعل من الكلام جملتين : ابتدائية وتفسيرية ، وأن هذا التفسير خارج عن المفهوم النحوي ، ولا صلة بينهما أبدا * .

– حذف الفعل مع المنصوبات في الأبواب الآتية .

– باب الاختصاص .

– باب التحذير .

– باب الإغراء .

– باب المدح والتعظيم .

– باب الذم والشتم .

–باب الترحم .

---

* وذاك لأن الجملة التفسيرية في اصطلاح النحاة ((هي الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليه)) . (مغني اللبيب : 399/2) ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (آل عمران : 59) ((فـ(خلقه) وما بعده تفسير لـ(مثل آدم) لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كوّن ، بل باعتبار المعنى ، أي أن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين)) (مغني اللبيب : 399/2) ، وينظر لمثال آخر : معاني القرآن / للفراء : 230/2 .

ففي هذه الأبواب يقدر جمهور النحاة فعلا ناصبا لما انتصب فيها من أسماء [1] ولعل هذا التقدير على حد كبير من القبول ؛ وذاك لوجود قرائن من النحو والمعنى عليه ، فقرائن النحو هي علامة النصب في تلك الأسماء فهي الدليل على وجود ناصب لها ، وفضلا عن ذلك فإن الجملة العربية لا يصح فيها أن تقوم على لفظة فضلة من دون أن يكون لها فعل تتعلق به أو تتصل فيه .

وأما قرينة المعنى ، فإن هذا التقدير لا يؤدي إلى مشكل فيه ، بل هو من جنسه ويدل عليه – كما سنرى – .

ولكن هناك من المحدثين من ذهب إلى رفض هذا التقديم ، وجعل من العلامة – بحد ذاتها – عنصر التحويل ، ويعني بذلك ، أن تحول العلامة من الضم إلى الفتح هو الذي منح السياق معنى الاختصاص أو الإغراء أو التحذير من دون موجب في تقدير فعل معها [2] .

بيد أن الحق مع المذهب النحوي القديم ؛ ذلك أن علامة الإعراب لا تحمل معنى ذاتيا – بحد ذاتها – وأن اتفاق أبواب عدة في علامة واحدة لا يجعل من وظيفتها خصوصا وثبوتا ، فتحول العلامة مقترنا بتقدير فعل مخصوص معها هو الذي يمنح البنية النحوية نظامها ودلالتها .

وإذا ما أردنا تفصيلا بعد إجمال وجب علينا الوقوف على كل من هذه الأبواب لنتبين حكم الحذف فيها بين الوجوب والجواز ، وصلة ذلك بالمعنى .

باب الاختصاص .

ويعنى بـ(الاختصاص) ((تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة)) [3] هذا الاسم الظاهر المعرفة يكون معمولا لفعل محذوف وجوبا تقديره (أخص [4]) نحو قوله ﷺ : { نحن معاشِرَ الأنبياءِ لا نُوَرَّثُ } [1] فـ(معاشر الأنبياء) معمول لفعل محذوف تقديره (أخص) وقد حذف وجوبا .

---

(1) ينظر : الكتاب : 138/1 – 139 ، 328 ، شرح المفصل : 19/2 ، شرح الكافية في النحو : 175/1 .

(2) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : 162 ، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : 92 .

(3) شرح التصريح على التوضيح : 190/2 .

(4) ينظر : الكتاب : 233/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 190/2 ، الأساليب الإنشائية : 133 .

وواضح من هذا التقدير ، عدم تنافيه مع المعنى ، بل هو من جنسه ويدل عليه ، إذ كلاهما في الاختصاص ، وإنما حكم النحاة على هذا الحذف بالوجوب ؛ لأنهم لم يروا – حين الاستقراء – ذلك الفعل ظاهرا أبدا ؛ ولعل السر في ذلك هو قوة الدلالة عليه وعدم الحاجة إلى ذكره إيجازا واختصارا .

باب التحذير .

ويعنى بـ(التحذير) ((تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه)) [2] وله صيغ عدة منها :

– ذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً عليه ، نحو قولنا محذرين : (الأسدَ الأسدَ) و(الكذبَ والخيانةَ) .

– ذكر المحذر والمحذر منه متعاطفين ، نحو قولنا محذرين : (إياك والظالمين) وقد يكون التحذير بتكرار المحذر نحو قولنا : (إياك إياك) وقد يكون ذكره مجردا من العطف والتكرار [3] .

فالفعل المقدر (أحذر) ، وهو محذوف وجوبا – في هذه الحالات – عند جمهور النحاة [4] ، ومحذوف جوازا عند نحاة آخرين [5] ، ولعل كلا المذهبين نظر في المعنى والسياق ، ولكن من جهتين مختلفتين .

فالمذهب الأول وصل بين علة الحذف وواقع اللغة الخارجي والاجتماعي بوجه عام ؛ ذلك أن التحذير لا يكون إلا في ضيق الزمان ، فلا سعة لذكر الكلام مفصلا ، بل الاستغناء عما تقوى الدلائل والقرائن عليه .

---

(1) تتمة الحديث هي قوله ﷺ : { ما تركناه فهو صدقة } . زاد المسير : 209/5 ، البداية والنهاية : 154/2 ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري : 8/12 .

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 112/3 .

(3) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 112/3 .

(4) ينظر : الكتاب : 138/1 – 139 ، شرح ابن عقيل : 87/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 192/2 ، حاشية الخضري : 88/2 .

(5) ينظر : شرح الكافية في النحو : 196/1 ، همع الهوامع : 169/1 .

قال الرضي : ((وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر ، كون تكريره دالا على مقاربة (المحذر منه للمحذر) بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر (المحذر منه) على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر ، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا)) [1] وقال أيضا : ((وإنما وجب الحذف في الأول والثاني * ؛ لأن القصد 000 أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور ؛ وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق)) [2] فوجوب حذف الفعل كان لضيق الوقت عن ذكره ، وللوصول إلى المحذر منه بأوجز ما يكون .

أما وجوب الحذف مع الضمير (إياك) فله علة خاصة موصولة بالمعنى أيضا ؛ ذلك أن هذا الضمير بدل من اللفظ بالفعل ونائب عنه [3] ، فلو ذكر الفعل معه لتغير المعنى عما هو عليه ؛ لأن الفعل – حينها – هو الذي يؤدي معنى التحذير من دون هذا الضمير ، فقولنا : (إياك والكذب) جاء التحذير فيه بصيغة الضمير ، بخلاف ما لو ذكر الفعل وقيل : (إياك احذر من الكذب) فإن الضمير لا يفيد إلا الاختصاص – بما يدل عليه تقديم المفعول على فاعله – وإن الفعل المذكور هو الذي أدى معنى التحذير .

ثم إن التحذير بالضمير أبلغ من التحذير بالفعل ؛ وذاك لما فيه من معنى الإطلاق والتبعيد ، بخلاف الفعل ، فإن دلالة التحذير فيه مقصورة على دلالة الفعل المذكور دون سواه ، فلو اختير ذكر الفعل فقيل : (احذر) أو (اتق) أو (باعد) لكان معنى التحذير محصورا في دلالة الفعل المذكور ، بخلاف (إياك) فإن ذكرها قد يجمع تلك المعاني جميعها [4] فضلا عن زيادة معنى التهديد والوعيد .

---

(1) شرح الكافية في النحو : 196/1 ، وينظر : الفوائد الضيائية : 365/1 .

* المقصود بالأول والثاني هما ذكر (المحذر منه) مكررا أو معطوفا عليه ، أو ذكر المحذر والمحذر منه متعاطفين . وهما الصيغتان اللتان أثبتناهما في أول هذا الباب .

(2) شرح الكافية في النحو : 197/1 .

(3) ينظر : الكتاب : 139/1 ، لسان العرب : 323/20 .

(4) ينظر : معاني النحو : 534/2 .

وبهذا ثبت أن وجوب الحذف عند النحاة كان لقصد المعنى ، وليس لصنعة النحو والإعراب .

أما المذهب الآخر – وهم المجوزون – فقد نظر أصحابه إلى أن تكرير المحذر منه هو لغرض التأكيد وهذا لا يوجب حذف العامل فيه [1] ، ولعلهم نظروا أيضا إلى أن تقدير الفعل لا يؤدي إلى مشكل في المعنى ، لصحة أن يقال مثلا : (احذر الأسد الأسد) ، ولكن المذهب الأول أولى بالقبول ؛ لمراعاته المعنى من جهة الواقع والمقام .

وتجدر الإشارة هنا ؛ إلى أن من صيغ التحذير ما حكم النحاة فيها اتفاقا على حذف الفعل جوازا دون الوجوب ، وذلك إذا كان المحذر منه مفردا من غير عطف وتكرار [2] نحو قولنا : (الأسدَ) أو (احذر الأسدَ) فكلاهما جائز وصحيح .

ولعل الفرق بين هذين الحكمين – الوجوب والجواز – متصل بالمعنى أيضا ، فإن تكرار (المحذر منه) دليل على شدة التحذير ، وأنه قد بلغ منتهاه ، فلا سعة لذكر الفعل ، فوجب حذفه هناك ، بخلاف ذكر (المحذر منه) مفردا هنا ، فإنه لا دليل على شدة التحذير فيه ، وإن في الوقت سعة لذكر الفعل ، فإذا ما حذف فهو على سبيل الجواز .

وهذا إنما يؤكد على أن الحذف كان لغرض في المعنى ، سواء أكان واجبا أم جائزا .

باب الإغراء .

ويعنى بـ(الإغراء) ((تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله)) [3] فهو نقيض التحذير من حيث معناه ، ولكنه يشابهه في بعض صيغه ، وفي الحكم النحوي القائم عليه .

فمن صيغ الإغراء ، هي ذكر (المغرى به) مكررا أو معطوفا عليه ، أو ذكره مفردا من دون عطف وتكرار [4] . وأما حكمه النحوي ، فهو منصوب بفعل محذوف وجوبا في الصيغتين الأوليين [5] ، ومنصوب بفعل محذوف جوازا في الصيغة الأخرى [6] .

---

(1) ينظر : شرح الكافية في النحو : 196/1 ، شرح الأشموني : 191/3 .

(2) ينظر : الكتاب : 139/1 ، شرح الكافية في النحو : 196/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 195/2 .

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 114/3 .

(4) ينظر : م . ن : 114/3 .

(5) ينظر : شرح الكافية في النحو : 198/1 ، شرح ابن عقيل : 89/2 .

(6) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 114/3 .

ولعل فائدة الحذف هنا هي نفسها مع التحذير ولذا جعلها السيوطي واحدة في كلا البابين فقال : هي ((التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم ، فهذه هي فائدة الحذف في باب الإغراء والتحذير)) [1].

القطع إلى النصب .

وتشتمل هذه الظاهرة على ثلاثة أبواب ، هي :

– باب النصب على المدح والتعظيم .

– باب النصب على الذم والشتم .

– باب النصب على الترحم .

ففي هذه الظاهرة ينتصب الاسم أو الصفة بفعل محذوف وجوبا تقديره (أمدح أو أعظم) أو (أذم أو أشتم) أو (أترحم) كل في بابه [2] المذكورة آنفا ، ولعل إظهار هذه الأفعال لا يؤدي إلى مشكل في المعنى ؛ لأنه من جنسه ويدل عليه ، وإنما وجب الحذف لما في الدلالة والصيغة من قوة عليه ؛ ذلك أن هذه الظاهرة تقوم على قطع الصفة وتحول إعرابها إلى النصب بعدما كان حكمها رفعا أو جرا ، فصار هذا التحول دليلا قويا على الفعل المحذوف حتى استغني عن ذكره إيجازا واختصارا .

ثم هناك علة أخرى ، وهي أن هذا القطع وتحول الإعراب ظاهرة بارزة في النحو العربي تنبه الأذهان ، وتستدعي اهتمامها ؛ لأنه قطع وتحول من دون سبب ظاهر فيه ، فلو ذكر الفعل ما بقي من تلك المزية شيء .

وهذا الأمر يعود – في تقديري – إلى أن هذا الفعل مقصود إعمالا ومعنى ، ولكنه أضمر وجوبا للعلم به ولتنبيه الأذهان على ما يحدث معه من تغيير ؛ وذاك لإيصال المعنى المهم – من تعظيم أو شتم – بتدبر وخفاء ، فهناك فرق عظيم بين قوله تعالى ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [3] وأن يقال على سبيل الافتراض : (وأمدح المقيمين الصلاة)

---

(1) الإتقان في علوم القرآن : 57/2 ، معترك الأقران في إعجاز القرآن : 305/1 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 19/2 ، شرح الكافية في النحو : 175/1 .

(3) النساء : من الآية 162 .

، فإن قطع الصفة (المقيمين) – في الآية – وتحول إعرابها إلى النصب من دون ذكر الفعل معها نبه الأذهان عليها ، فضلا عن تحقيق معنى المدح والتعظيم فيها ، بخلاف ذكر الفعل في العبارة المفترضة ، فإنه لم يحمل من تنبيه الذهن شيئا ؛ لأن سبب النصب واضح ، لا خفاء فيه .

وقد يكون الفعل ظاهرا في نشأة اللغة ، ولكنه حذف بتطورها ، فلم يعد يذكر أبدا لقوة الدلالة عليه ، حتى أصبح حذفه – عند النحاة – لازما ، ومهما يكن من أمر ، فإن تقدير الفعل أمر ثابت في النحو العربي ، وإن حذفه وجوبا متصل بالمعنى بشكل رئيس .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن للفعل المقدر أهمية في وضع المعنى ، وتحديده بين كل من الأبواب ؛ ذلك أن خلطا قد يقع بين هذه الظاهرة بكل أبوابها ، وباب الاختصاص ، فيكون التقدير في الجميع هو الفعل (أخص) .

غير أن التحقيق عند النحاة هو الفصل بينهما ؛ بناء على اختلاف المعنى ، فالنصب على التعظيم – مثلا – لا يكون إلا على وفق معان وشروط نحو ما أخبر سيبويه إذ قال : ((واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها ، لو قلت : (مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزازَ) لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به ، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم ، ثم تعظمه كما تعظم النبيه ، وذلك قولك : (مررت بعبد الله الصالح) فإن قلت : (مررت بقومك الكرامَ الصالحين) ثم قلت : (المطعمين في المحل) جاز 000)) [1] .

وقد عني السيرافي بهذا الأمر فقال معقبا : ((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم : أحدهما ، أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة ، والآخر ، أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به ، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم)) [2] فإن ورد

---

(1) الكتاب : 69/2 .

(2) نقول من شرح السيرافي على كتاب سيبويه (مطبوع في حاشية الكتاب) : 69/2 .

الاسم منصوبا وهو ليس من التعظيم – كما مثل سيبويه – فتقدير الفعل معه هو (أعني أو أريد) [1] .

وكذلك صرح الرضي بهذا الفصل والتمييز فقال في شرحه : ((قالوا وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو : (مررت به الفاسقَ) أو بعد الظاهر نحو : (الحمد لله الحميدَ) أو كان المختص منكرا فليس من هذا الباب ، بل هو منصوب إما على المدح نحو : (الحمد لله الحميد) أو الذم نحو [قوله تعالى] : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [2] أو الترحم نحو قوله [3] :

وَيأوي إلى نِسْـــــــوةٍ عُطَّـــــــلٍ وَشُـــعْثاً مَراضـــيعَ مثـــلَ السَّـــعالي

بفعل لا يظهر وهو (أعني) أو (أخص) في الجميع أو (أمدح) أو (أذم) أو (أترحم) كل في موضعه)) [4] .

حذف الفعل جوازا .

هناك مواضع عدة يحذف الفعل فيها جوازا ، ولعل العلة الرئيسة فيها هي العلم به لقوة الدلالة عليه فحذف إيجازا واختصارا ، وقد تزاد على ذلك معان أخرى يحددها المعنى والسياق .

فمن مواضع الحذف جوازا .

– **الفعل العامل في المصدر** [1] ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ [2] فـ(صُنْعَ) مصدر لفعل محذوف جوازا تقديره (صَنَعَ)

---

(1) ينظر : شرح الكافية في النحو : 175/1 .

(2) المسد : 4 .

(3) نسب البيت إلى (أمية بن أبي عائذ) في ديوان الهذليين : 184/2 ، ولكن على اختلاف في روايته مع النحاة إذ ورد فيه :

لهُ نسوةٌ عاطلاتُ الصُّدو (م) رِ عوجٌ مَراضيعُ مثلُ السَّعالي

ومعنى (عاطلات) أي ليس عليهن حلي ، ومعنى (عوج) هو المهازيل . وأما الشاعر أمية بن أبي عائذ العمري ، فهو ((أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية)) . (الأغاني : 10/24) .

(4) شرح الكافية في النحو : 175/1 .

؛ وذاك لأنه لما قال جل ثناؤه : (مر السحاب) علم أنه خلق وصنع ولكنه وكد وثبت للعباد ؛ لأن الذي قبله (صُنْعٌ) فكأنه قال : (صنعا) [3] وهذا يفيد الإيجاز والاختصار .

– الفعل العامل في الحال [4] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ [5] فعامل الحال محذوف جوازا تقديره (صلوا) ، وإنما حذف لغايات منها ، العلم به لدلالة الحال عليه ، ومنها مراعاة ضيق المقام ؛ لأنهم في حال خوف ، ومنها كذلك ، الاهتمام بهذه الهيأة من الصلاة ؛ لأن اللفظ حين يكون منفردا ينصب الاهتمام عليه ، ثم هو يفيد في الوقت نفسه عدم العذر في ترك الصلاة أبدا .

– الفعل الواقع في جواب الاستفهام [6] ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [7] فـ(لفظ الجلالة) فاعل لفعل محذوف جوازا تقديره (خلقهن) وقد حذف إيجازا واختصارا لتقدم الدليل عليه ، فضلا عن أن فيه تقليلا من الكفار لشأن الله ورسوله ، إذ لا يريدون إطلاق مزيد من العناية والاهتمام به ، والدليل على ذلك هو ظهور الفعل في جوابهم عن سؤال نبيهم عن عبادتهم الأصنام ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ۞ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾ [8] فقد ذكروا الفعل (نعبد) في جوابهم ؛ عناية وتأكيدا واهتماما – بحسب معتقدهم – بالأصنام التي يعبدونها .

– عطف اسم على اسم ولا يتناسب الفعل المذكور إلا مع أولهما [9] ، فيقدر الجمهور فعلا محذوفا يتناسب مع الاسم الثاني ، ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ

---

(1) ينظر : الكتاب : 380/1 .
(2) النمل : من الآية 88 .
(3) ينظر : الكتاب : 380/1 .
(4) ينظر : م . ن : 346/1 .
(5) البقرة : 239 .
(6) ينظر : مغني اللبيب : 632/2 .
(7) لقمان : من الآية 25 .
(8) الشعراء : 70 ، 71 .
(9) ينظر : الخصائص : 433/2 ، الأمالي الشجرية : 321/2 – 322 ، شرح الكافية الشافية : 1270/3 ، ارتشاف الضرب : 635/2 ، همع الهوامع : 131/2 .

تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [1] فالتقدير عندهم (واعتقدوا الإيمان) بناء على أن الفعل المذكور (تبوؤا) خاص بالمحسوسات أو الماديات فناسب (الدار) ، وأن الفعل المقدر (اعتقد) خاص بالروحيات ليتناسب مع (الإيمان) .

بيد أن في هذا الموضع خلافا ، فقد وجه بعض النحاة المعنى على أساس هذا التقدير في حين وجه نحاة آخرون المعنى على أساس من التضمين ، أي تضمين الفعل المذكور معنى فعل آخر يتناسب مع الاسم الثاني ، فيكون الفعل (تبوؤا) بمعنى الفعل (اعتقدوا) ليصح التشريك بين الاسمين [2] ، وفضلا عن هذا الخلاف بين النحاة ، فإن هناك مذهبا آخر مرجعه إلى البيانيين ، إذ يرون أن الفعل المذكور يصح في الاسمين المتعاطفين على أساس من المجاز [3] ، فهم يقولون فيما جاء في الآية المذكورة آنفا : ((وجعلوا الإيمان مستقرا ومستوطنا لهم لتمكنهم منه واستقامتهم عليه كما جعلوا المدينة كذلك)) [4] .

ويمكن القول – إذن – إن النحاة نظروا في الحقيقة ، وإن البيانيين نظروا في المجاز ، ولكل وجهة من القبول بيد أن المذهب النحوي القائل بالحذف هو الأشمل ؛ لكونه يصدق على كل شاهد في هذا الباب ، بخلاف المذهب الآخر – مذهب البيانيين – فإنه لا يصدق على كل شاهد فيه ، فإذا صح تطبيقه على ما جاء في قوله تعالى فإنه لا يصدق على قول الشاعر [5] :

إذا مـــا الغانِـــيَاتُ بَـــرَزْنَ يومـــاً وَزَجَّجْـــنَ الحَواجِـــبَ والعُيـــونَا *

---

(1) الحشر : من الآية 9 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 635/2 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 445/2-446 .

(3) ينظر : الكشاف : 505/4 .

(4) الكشاف : 505/4 .

(5) هو الراعي النميري . (شعر الراعي النميري : 150) ، وفيه تختلف الرواية عما رواه النحاة ، إذ ورد الصدر فيه

*** وهَزةُ نَشوَةٍ مِنْ حَيّ صِدْقِ ***

ومن وروده على الرواية أعلاه عند النحاة ما جاء في المصادر الآتية : الإنصاف في مسائل الخلاف : 610/2 ، شرح الكافية الشافية : 1265/3 ، شرح شذور الذهب : 243 ، المقاصد النحوية : 91/3 .

* زج الحاجب ، رق في طول ، وزججت المرأة حاجبها ، رققته وطولته . ينظر : (لسان العرب : 287/2) .

إذ لا أساس للمجاز بين التزجيج والعيون ، فوجب تقدير فعل مناسب معها لكي يصح المعنى ويستقيم والتقدير (وكحلن العيونا) .

وكذلك القول بالحذف أحسن من القول بالتضمين للعلة نفسها ، فإن الحذف أسلوب ظاهر وباب واسع لوروده في أبواب النحو كثيرا ، بخلاف التضمين ، فإنه لا يقع إلا في حدود ، فضلا عن اشتراط مقاربة المعنى بين الفعل المضمن والفعل المذكور .

حذف الفاعل

يعد الفاعل عمدة رئيسة في الجملة الفعلية ، ويزيد في ذلك قوة شدة التلازم بينه وبين الفعل ، فالفعل حدث والفاعل صاحب ذلك الحدث [1] ، حتى أصبحا بمثابة الجزأين للكلمة الواحدة التي لا يستغنى بأحدهما عن الآخر [2] .

ولذا منع الجمهور حذفه ، وإذا ما انعدم لفظه ظاهرا فهو من قبيل الاستتار [3] سوى في موضع واحد ، هو بناء الفعل للمفعول ، فإن الفاعل لا يقدر حينها ، بل ينوب عنه غيره فيأخذ حكمه من رفع وإسناد ، وهذا هو مذهب سيبويه ، إذ قال في حد الفعل المبني للمفعول : ((هو ما حذف فاعله ، ولا يجوز في غيره)) [4] .

أما ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز حذف الفاعل مطلقا إن وجد الدليل عليه [5] نحو قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ [6] أي الروح ، وقوله كذلك : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [7] أي الشمس ، فهو في الحقيقة مضمر لا محذوف [8] ، وإذا رفض بعضهم هذا الإضمار ((لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره)) [9] فليس هو بدليل ؛ وذاك لعدم اشتراط

---

(1) ينظر : المقتضب : 19/1 .

(2) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 327/1 – 328 ، أسرار العربية : 81 ، الأشباه والنظائر : 64/2 .

(3) ينظر : الكتاب : 14/1 ، 20 ، المقتضب : 19/1 ، همع الهوامع : 255/2 .

(4) الكتاب : 14/1 ، 20 .

(5) ينظر : نتائج الفكر في النحو : 164 ، الرد على النحاة : 108 .

(6) القيامة : 26 .

(7) ص : من الآية 32 .

(8) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 226 ، البرهان في علوم القرآن : 144/3 .

(9) الطراز : 103/2 .

مرجع سابق للضمير يعود عليه ، فإن من الضمائر ما ترد وليس لها من التفسير إلا دلالة الحال ، وإن منها ما يختلف الأصل فيها ، فتقع هي أولا ثم يأتي بعدها التفسير [1] .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [2] فليس هناك مرجع يعود عليه الضمير ، بل الذي فسره هو العلم به ودلالة الحال عليه ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الآيتين المذكورتين آنفا فإن العلم بالفاعل ودلالة الحال والمعنى عليه هما اللذان يفسران ما عليه من إضمار .

فلا حذف للفاعل إذن إلا في موضع بناء الفعل للمفعول ، ولقد ذكر النحاة لذلك فوائد وأغراضا ، ومنها ، العلم الواضح بالمحذوف أو الجهل به أو التفخيم والتعظيم أو التحقير أو صيانته عن الذكر تشريفا له وتنزيها أو المحافظة على الفواصل أو القوافي والأسجاع [3] .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ [4] فقد حذف الفاعل وبني فعله للمفعول ، وذلك للعلم الواضح به ، فهو الله .

ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً ﴾ [5] فقد حذف الفاعل لفظ الجلالة (الله) من الفعل الأول دون الثاني ؛ وذلك تنزيها له وتشريفا ؛ لأنه أريد الشر فيه ، ومما يؤكد ذلك هو ورود ذكره مع الفعل الثاني ؛ لأنه أريد الخير فيه .

---

(1) ينظر : الفرائد الجديدة : 142/1 - 143 .

(2) القدر : 1 .

(3) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 107/2 (رسالة دكتوراه) ، شرح المفصل : 69/7 ، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 534/1 - 535 ، البسيط في شرح الجمل : 962/2 ، همع الهوامع : 161/1 - 162 ، أسرار النحو : 101 ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : 94 - 100 .

(4) النساء : من الآية 28 .

(5) الجن : 10 .

المبحث الثاني
حذف بعض العناصر المتلازمة

لم تكن العمدة هي العنصر الوحيد الذي يستلزم التقدير عند حذفه ، بل هناك عناصر أخرى تستلزم ذلك أيضا . وتلك هي الألفاظ المتلازمة التي لا يقوم أحدها من دون الآخر ، نحو : المضاف والمضاف إليه ، والموصوف والصفة ، وجملة الشرط وجوابه ، بصرف النظر عن كونها عمدة أو فضلة في الكلام .

ولذا ، اهتم النحاة بتلك الألفاظ فلم يجيزوا حذفها إلا بشروط وحدود ، وإن حذفت صار لزاما تقديرها ولعلنا نتبين ذلك بالوقوف على تلك الألفاظ أو العناصر المحذوفة بشيء من التفصيل .

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

يعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من أهم أنواع الحذف التي يدل عليها المعنى ، ليس لكونه من الألفاظ المتلازمة فحسب ، بل لما يترتب عليه من تغير في الحكم النحوي الذي يجعل المعنى بين نسبة الألفاظ خارجا عن الحقيقة والمألوف .

هذا الخروج في المعنى هو الأساس في تقدير اللفظ المضاف ؛ ذلك أن التغير النحوي القائم على أخذ المضاف إليه حكم المضاف لا يؤدي إلى خروج الألفاظ عن صنعة النحو بين العامل والمعمول ، فلا يستلزم الأمر فيها أي تقدير ، ثم إن الصنعة لا يشترط فيها أن يكون اللفظ مضافا لكي يقدر إذا حذف من الكلام ، بخلاف حذف الفعل – مثلا – وإبقاء معموله (المفعول به) منصوبا ، فإن العمل النحوي يستلزم تقديره لحاجة

الصنعة إليه ، وبيان ذلك ، أن دليل الحذف في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَة ﴾ [1] هو المعنى وليس صنعة الإعراب ؛ لأن القرية – من حيث الصنعة – مفعول به ، ولا مشكل فيه ، بل المشكل يتمثل في أن القرية لا تسأل بل يسأل أهلها ، ولولا هذا المعنى ما كان ثمة دليل على حذف المضاف ، ولذلك فإن قولنا : (ضربت زيدا) – ونحن نقصد أخاه أو أباه – لا يجوز ؛ لأن وقوع الضرب بـ(زيد) ممكن ، وليس فيه شيء من المجاز ، ولأن هذا الحذف يؤدي إلى لبس في الكلام لعدم العلم بالمعنى الحقيقي فيه * .

ومن هنا ، صار اهتمام النحاة بمواضع هذا الحذف اهتماما بالمعنى بشكل رئيس ، ولعلنا نجد إشاراته الأولى عند سيبويه ، إذ ذكر أن التوسع هو معنى هذا الحذف ، وقال معقبا على قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَة ﴾ إن الفعل قد استعمل في اللفظ لا في المعنى ، أي أن (القرية) مفعول به لفظا ، وقد نصب بالفعل (اسأل) ، ولكن المفعول به الحقيقي هو المضاف المحذوف (أهل) [2] .

وكان ابن جني واقفا عند هذا الحذف ومعانيه بصورة أوسع ، إذ فسر الحال التي يفضي فيها إلى المجاز ، وذلك من خلال تبيان ثلاثة معان فيه ، هي الاتساع والتشبيه والتوكيد فقال : ((ألا ترى أنك إذا قلت : (بنو فلان يطؤهم الطريقُ) ففيه من السعة إخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه فتقول على هذا : (أخذنا على الطريق

---

(1) يوسف : من الآية 82 .

* في هذه المسألة خلاف بين النحاة . فقد ذهب ابن جني إلى جواز القياس مطلقا على هذا الحذف بشرط وضوح الدليل على المحذوف ، فيجوز عنده أن نقول : (ضربت زيدا) ونحن نقصد غلامه أو ولده ، بشرط أن يفهم السامع ذلك . (ينظر : الخصائص : 2/452-453) .

ولكن التحقيق عند جمهور النحاة عدم القياس مطلقا ، بل القياس يكون في عدم استبداد الثاني بحكم الأول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَة ﴾ أي أهلها ، فإن صح استبداده اقتصر فيه على السماع ولم يقس عليه . (ينظر : همع الهوامع : 2/51) ، نحو قول ذي الرمة : (ديوانه : 322) .

عَشِـيَّةَ فَـرَّ الحَـارِثِيُّون بعـدَمَا قَضَـى نَحْبَـهُ في مُلْتَقَـى القَـومِ هَـوبَرُ

يقصد (ابن هوبرٍ) ، ولعل سبب ذلك هو الضرورة الشعرية ؛ رصدا لآخر تفعيلة في البيت ، ويمكن القول ، إن الحق مع المذهب الأخير ، فإن التوسع في الحذف لا يؤمن لبسه في غالب الأحيان ، ثم إنه لا بد من غرض للحذف يرجع إلى المعنى والبيان ، ولا أرى في قولهم : (ضربت زيدا) وهم يعنون (أخاه) من ذاك القبيل شيئا .

(2) ينظر : الكتاب : 1/212 .

الواطئ لبني فلان ، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق) 000 ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه فشبهته بهم ، إذ كان هو المؤدي لهم ، فكأنه هم .

وأما التوكيد ؛ فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم ، وذلك أن الطريق مقيم ملازم ، فأفعاله مقيمة معه ، وثابتة بثباته ، وليس كذلك أهل الطريق ؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه)) [1] .

وعلى أساس من هذه المعاني الثلاثة وجه ما جاء من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ فقال : ((أما الاتساع ؛ فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله ، وهذا نحو ما مضى ، ألا تراك تقول : (وكم من قرية مسؤولة) وتقول : (القرى وتسآلك) كقولك : (أنت وشأنك) فهذا ونحوه اتساع .

وأما التشبيه ؛ فلأنها شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفا لها .

وأما التوكيد ؛ فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة ، فكأنهم تضمنوا لأبيهم – عليه السلام – أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم ، وهذا تناه في تصحيح الخبر 000 وكيف تصرفت الحال ، فالاتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية)) [2] .

وبهذا التفسير يتبين أن معنى هذا الحذف لم يكن بسيطا ، بل هو معنى مركب ، وقد تشكل منه ضرب من المجاز أطلق عليه البلاغيون مجاز الحذف لقيامه على حذف وإحلال ، ومن ثم خروج في المعنى لاختلاف التعليق بين الألفاظ .

ومن شواهد هذا المجاز أيضا – وقد اشترك مع الاستعارة في جملة واحدة لتحقيق المعنى ببلاغة وبيان – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [3] ففي الآية شاهدان : أحدهما ، هو مجاز الحذف في قوله (العجل) ؛ لأن المقصود هو (حب عبادة العجل) [4] وليس العجل بحد ذاته ، فحذف مضافان وأقيم المضاف إليه الأخير مقامهما ، وأما الآخر فهو الاستعارة ؛ وذاك لوجود لازمة من لوازمها وهي الإشراب ، فإنه

---

(1) الخصائص : 446/2 .

(2) م . ن : 447/2 .

(3) البقرة : من الآية 93 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 17/2 .

تعالى شبه حب عبادة العجل بمشروب سائغ يمازج القلوب ، غير أنه طوى ذكر المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه ، وهو الإشراب على سبيل الاستعارة المكنية [1] .

وما هذا التوافق بين الشكلين البيانيين إلا لوصف قلوبهم وعبادتهم العجل بمبالغة وتأكيد .

ومما يجب التنبيه عليه من مجاز هذا الباب هو ما ذهب إليه الجرجاني ، إذ ذكر مجازا خاصا يتصل بتغير الحكم النحوي للمضاف إليه بعد اكتسابه إعرابا غير ما كان عليه ، فقال : ((واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى ، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو [قوله تعالى] * : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [2] والأصل : (واسأل أهل القرية) فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر ، والنصب فيها مجاز ، وهكذا قولهم : (بنو فلان تطؤهم الطريق) يريدون (أهل الطريق) ، فالرفع في (الطريق) مجاز ؛ لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو (الأهل) ، والذي يستحقه في أصله هو الجر ، ولا ينبغي أن يقال : إن وجه المجاز في هذا ، الحذفُ ، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازا)) [3] .

والذي يبدو لي مما ذهب إليه الجرجاني هو أنه لم يعن بالمجاز هنا سوى معناه اللغوي المتمثل في نقل الشيء من موضع إلى آخر ، فهو يعني أن النصب في (القرية) ، والرفع في (الطريق) لم يكونا أصلين بحد ذاتهما ، بل كانا من حق لفظين آخرين حذفا فحل محلهما ما كانا مضافين إليهما رتبة وحكما .

ولذا لا يشترك هذا المجاز مع مجاز البيان ؛ لأنه خاص بنقل علامات الإعراب من حال إلى أخرى ، ولا يؤدي من معنى البيان شيئا .

---

(1) ينظر : تلخيص البيان : 9 .

* ليس من النص فيما بين القوسين .

(2) يوسف : 82 .

(3) أسرار البلاغة : 416 .

ولعل ما يؤكد ذلك ، أن الجرجاني نفسه لم يجعل هذا المجاز ضمن مجاز البيان حين قسمه على قسمين ، لا ثالث لهما . القسم الأول ، مجاز في المثبت ، والقسم الآخر ، مجاز في الإثبات [1] .

ومما تحسن الإشارة إليه ، أن هذا الحذف لا يقع في المفعول به فحسب ، بل يقع بين المبتدأ والخبر أيضا ، والدليل عليه هنا ليس تحول العلامات ؛ لأنهما متكافئان فيها ، بل تدل عليه قرائن أخرى نحو تباينهما في المصدر والذات ، إذ لا يجوز ذلك عند بعض النحاة ، وخرجوا ما وقع منه على حذف مضاف [2] .

وبسبب من كون الطرفين اسمين يحتمل كل منهما أن يكون في الأصل مضافا إليه نشأ خلاف أحيانا بين النحاة في موضع الحذف والتقدير [3] .

ويمكن القول ، إن للمعنى والسياق أثرا بارزا في الترجيح بينهما ، ولا يكون الأمر متروكا للخيار ، ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [4] فبسبب من تباين (اسم لكن) وخبرها بين المصدر والذات ، وخروج الكلام على أساس ذلك من الحقيقة إلى المجاز ، ذهب نحاة إلى تقدير محذوف بينهما ليضعوا الكلام على أصله ، وليفسروا ذاك التباين والاختلاف ، بيد أنهم اختلفوا في موضع التقدير ، إذ ذهب سيبويه إلى الخيار فيه بين كونه مضافا إلى البر تقديره (ذا البر) أو كونه مضافا إلى الاسم الموصول تقديره (بر من آمن

---

(1) ينظر : أسرار البلاغة : 535 . ويعني بالمثبت ((ما كان سبيله اللغة بحد ذاتها ، وذلك في نقل اللفظة من معنى إلى آخر ، كقولنا (اليد) مجاز في النعمة ، و (الأسد) مجاز في (الإنسان) . وأما مجاز الإثبات ، فيكون عن طريق إسناد اللفظ إلى ما ليس له حقيقة وأصلا)) نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُم ﴾ البقرة : 16 وشاهدنا من ذلك أن ليس في هذين القسمين البيانيين إشارة إلى المجاز الذي ذكره بخصوص تحول علامات الإعراب .

(2) ينظر : الكتاب : 108/1 . إذ ذهب سيبويه إلى تقدير محذوف ، وذهب آخرون إلى جواز ذلك على سبيل المجاز . (ينظر : الخصائص : 203/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 113/2) . ولا أرى خلافا كبيرا بين المذهبين ؛ لأن المذهب الأول نظر في أصل الكلام ، وأن غرض الحذف هو المبالغة والمجاز ، وأما المذهب الآخر ، فنظر في المجاز وجعل الكلام مبنيا عليه .

(3) ينظر : الكتاب : 108/1 ، مغني اللبيب : 624/2 .

(4) البقرة : من الآية 177 .

) [1] ، في حين اختار ابن هشام التقدير الثاني رادا ذلك إلى صنعة النحو فقال : (((والبر بر من آمن) أولى من أن يقدر 000 وذا البر من آمن ؛ لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير ، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى)) [2] .

ويمكن القول ، إن التقدير الثاني يطلبه المعنى أيضا ، موافقة مع السياق العام ؛ لأن الحديث فيه منصب على البر بحد ذاته ، فقد نفت الآية أولا أن يكون البر بتولي الوجوه قبل المشرق والمغرب ، ثم استدرك على ذلك بالحديث عنه أيضا ببيان حقيقته ومعناه ، وهذا ما يجعل الحديث قبل الاستدراك وبعده جزءا واحدا وكلا متكاملا في اللفظ والمعنى ، بخلاف التقدير الأول ، فإنه أشبه ما يكون بالفاصل اللفظي والمعنوي بين الجملتين (النفي والاستدراك) ؛ لأن المستدرك لا يكون من جنس المستدرك عليه ، وبمعنى آخر ، فإن الوصل بينهما يكون ضعيفا ؛ لأن الآية نفت أولا عن البر شيئا ، ثم جاء الاستدراك على صاحب البر ، لا على البر نفسه .

وفضلا عن هذا وذاك ، فإن في بنية الآية مجازا عقليا ؛ وذاك لتباين الطرفين بين المصدر والذات ، إذ جعل البر هو المؤمن بالله على سبيل المبالغة والمجاز.

حذف الموصوف

حذف الموصوف من المسائل التي أفاض النحاة في الحديث عنها [3] ، ولهم فيها شروط وحدود ؛ وذاك لما في الصفة والموصوف من تلازم ، فهما ((كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما)) [4] ومن هنا ((كان القياس أن لا يحذف واحد منهما ؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه ، فالموصوف ، القياس يأبى حذفه لما ذكرناه ؛ ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ، ألا ترى أنك إذا قلت : (مررت بطويل

---

(1) ينظر : الكتاب : 108/1 .

(2) مغني اللبيب : 624/2 .

(3) ينظر : الكتاب : 116/1 – 117 ، المقتضب : 135/2 – 137 ، الخصائص : 368/2 – 372 ، نتائج الفكر في النحو : 208 – 210 ، شرح عمدة الحافظ : 546 – 550 ، ارتشاف الضرب : 600/2 – 603 ، حاشية الصبان : 70/3 – 71 .

(4) شرح المفصل : 59/3 .

) لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول)) [1] .

ويرى ابن جني أن حذف الموصوف أكثر ما يقع في الشعر ، معللا ذلك بقوله : ((وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره ؛ وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما (للتخليص والتخصيص) وإما (للمدح والثناء) وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان الأمر كذلك لم يَلِقِ الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه)) [2] .

ولذا ، اشترط النحاة لحذف الموصوف قيام الدليل وشهود الحال عليه ، ((فكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث)) [3] ؛ لأنه غير معروف ولا معهود فوجب ذكره لعدم وجود دليل عليه .

أما إن كانت الصفة مما اختصت بالموصوف واقتصرت عليه ، أو أن الموصوف ظهر أمره من السياق وقويت الدلالة عليه ، فعند ذاك يجوز حذفه [4] .

وهذا كله مرجعه إلى النحو ، أما ما يرجع إلى المعنى ، فإن له أثرا فيه ، وذاك يتمثل بالاهتمام بالصفة وإبرازها وتأكيدها ، فضلا عما يحققه –كأي حذف آخر – من إيجاز واختصار .

فمن حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه من حيث اختصاصها به وثباتها له ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ [5] أي في السفينة الجارية ، وقد حذف الموصوف لوجود قرينة دالة عليه ، فلا يحمل في الماء إلا السفن ، وفضلا عن ذلك ، فإن شيوع هذا الوصف صار بمنزلة الاسم [6] للموصوف فأغنى عن ذكره إيجازا واختصارا .

---

(1) شرح المفصل : 59/3 .
(2) الخصائص : 366/2 .
(3) م . ن : 366/2 .
(4) ينظر : م . ن : 366/2 .
(5) الحاقة : 11 .
(6) ينظر : التحرير والتنوير : 103/27 .

أما الموصوف المحذوف الذي تدل عليه القرائن النحوية أو اللفظية ضمن السياق العام فمتعددة ، فقد يدل الفعل على المحذوف ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ ﴾ [1] فـ(واحدة) صفة لموصوف محذوف تقديره (موعظة) دل عليه الفعل (أعظكم) ، وقد يكون المسوغ في ذلك الحذف هو تقريب الموعظة إلى الإفهام واختصار في الاستدلال وإيجاز في نظم الكلام واستنزال لطائر نفورهم وإعراضهم [2] .

وقد يأتي الحذف بهذه القرينة مطردا في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً ﴾ [3] فـ(كثيرا) صفة لموصوف محذوف تقديره (ذكرا) لدلالة الفعل عليه . أما ما قدره بعض الباحثين بـ(زمنا) [4] فليس بصحيح ؛ لأن الزمن لا يوصف بالكثرة بل يوصف بالطول .

وقد تدل الصفة نفسها على موصوفها المحذوف من خلال صيغتها ودلالتها ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾ [5] وقوله كذلك ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ [6] فـ(قاصرات) صفة لموصوف محذوف تقديره (حور) وقد دلت عليه الصفة نفسها من خلال معناها ، فضلا عما فيها من قرينة نحوية هي إضافتها إلى الطرف بعد جمعها جمع تأنيث ، مما يدل على اختصاص هذه الصفة بالحور فأغنت هذه القرينة عن ذكره .

ولا شك في أن لهذا الحذف أثرا في المعنى ، وذاك يتمثل في الاهتمام بهذه الصفة وإبرازها وتأكيدها ، فهي الصفة الرفيعة في الحور ، ومما يزيد في ذلك قوة مجيئها على زنة اسم الفاعل الدال على أن القصر منهن طوع .

وهناك من الموصوف ما تكون صفته جملة وقد منع حذفه بعض النحاة ، وفي ذلك يقول ابن جني : إن ((من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ، وذلك أن تكون الصفة

---

(1) سبأ : من الآية 46 .

(2) ينظر : التحرير والتنوير : 232/22 .

(3) آل عمران : من الآية 41 .

(4) ينظر : ظاهرة النيابة في العربية : 212 – 213 . (رسالة دكتوراه) .

(5) الصافات : 48 .

(6) الرحمن : من الآية 56 .

جملة نحو : (مررت برجل قام أخوه ، ولقيت غلاما وجهه حسن) ألا تراك لو قلت : (مررت بقام أخوه ، ولقيت وجهه حسن) لم يحسن)) [1] .

ولكني أرى أن الجملة شأنها شأن المفرد في حذف موصوفها من حيث توافر القرائن الحالية واللفظية عليه ، فإن في القرآن الكريم من الجمل الصفات ما حذف موصوفها وبقيت هي دالة عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ [2]وقد عقب أبو علي الفارسي على هذه الآية قائلا : ((وأجازوا أن يكون المعنى على (من الذين هادوا فريق يحرفون أو قوم يحرفون) ، ونحو ذلك ، فإن قلت : أفيجوز على هذا (من القوم يأكل) تريد (رجل يأكل) وهلا جاز على هذا : (مررت بيقوم) تريد : (برجل يقوم) ؟ قيل له : أما الآية فهذا التقدير فيها سائغ كأنه قيل : (من الذين هادوا فريق) فحذف بعض اللفظ والمراد إثباته ، وعلى هذه الشريطة حذف)) [3] .

وكذلك يكون لهذا الحذف أثر في المعنى ، ولعله في هذه الآية تأكيد الصفة وإبرازها ؛ لما لها من شأن كبير عند الله – جل في علاه – .

حذف الصفة

لم يكن حذف الصفة ظاهرة واسعة في النحو واللغة ؛ ولعل كونها تابعا مكملا لمتبوعها ((ببيان صفة من صفاته)) [4] أو كون غرضها المتمثل في التخصيص أو المدح أو الذم أو الترحم أو التأكيد [5] هو الذي جعل قصدها واجب الذكر ، وإلا فإن حذفها لا يلتفت إليه ؛ لأنها لا تعرف أمقصودة من المتكلم أم لا ؟ إلا اللهم إن دل عليها دليل من حال أو مقال ، فعند ذاك يجوز حذفها [6] .

---

(1) الخصائص : 368/2 .

(2) النساء : 46 .

(3) المسائل المشكلة (البغداديات) : 565 – 566 .

(4) شرح ابن عقيل : 191/3 ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : 108/2 .

(5) ينظر : شرح اللمع : 205/1 ، شرح المفصل : 247/3 ، شرح الكافية في النحو : 331/1 ، همع الهوامع : 116/2 .

(6) ينظر : مغني اللبيب : 627/2 .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾ [1] أي كل سفينة صالحة ، بدليل ورود قراءة عليها [2] ، ((وإن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة ، فلا فائدة فيه حينئذ)) [3] .

ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ [4] أي قومك الكافرون تخصيصا لهم ، ولا بد من هذا التقدير لتخصيص الكذب بهم دون خاصة رسول الله ﷺ [5] ، وقد يراد من ذلك التغليب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۞ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [6] أي كل شيء سلطت عليه [7] أو أتت عليه ، ولا بد من هذا التقدير أيضا ؛ لأن لفظة (شيء) غارقة في التنكير ، وإضافتها إلى (كل) يجعلها شاملة لكل ما في الوجود ، في حين إن هذه الريح جاءت على قوم مخصوصين ، هم قوم عاد ، فوجب هذا التقدير ، وإنما حذفت الصفة تأكيدا لشمول هذا الدمار وهوله .

ولعل ما يؤكد هذا الغرض هو ورود الصفة مذكورة في آية مشابهة ، هي قوله تعالى : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ۞ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴾ [8] وإنما هذا تابع لاختلاف السياق الذي وردت فيه كل من الآيتين ، فالآية الأولى وردت في سياق تضمن جدلا كبيرا وتحديا بالغا بين النبي وقومه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ

---

(1) الكهف : 79 .

(2) أي قرئت (سفينة صالحة) ، وقد نسبت هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود في : (جامع البيان : 2/16) ، ونسبت كذلك إلى ابن عباس وعثمان بن عفان – رضي الله عنهم جميعا – في : (الجامع لأحكام القرآن : 34/11) .

(3) مغني اللبيب : 627/2 .

(4) الأنعام : 66 .

(5) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 783/3 .

(6) الأحقاف : من الآيتين 24 ، 25 .

(7) ينظر : مغني اللبيب : 627/2 .

(8) الذاريات : 41 ، 42 .

إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۞ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۞ قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْماً تَجْهَلُونَ ۞ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۞ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [1] فقصد لذلك تهويل العذاب عن طريق حذف الصفة بعد (كل شيء) – كما ذكرنا – بخلاف الآية الثانية فلم يرد معها من هذا القبيل شيء ، فوقع الكلام على أصله – في ذكر الصفة – تناسبا مع السياق ، إذ لم يرد فيه موجب لمبالغة وتهويل .

وقد تحدث ابن جني عن نوع ثان من حذف الصفة ، يستدل عليه بقرينة الصوت حركة ونغما إذ يقول : ومن ذلك ((قولهم : (سير عليه ليل) وهم يريدون (ليل طويل) ، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ؛ وذلك أنك تحس أن في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : (طويل) أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : (كان والله رجلا) ، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة ، ولتمكن في تمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها وعليها ، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك)) [2] فابن جني هنا يبين ما للنغمة الصوتية والدلالة الحركية من أثر في الإغناء عن بعض القول ، بيد أن هذا لا يتبين إلا والكلام مشافهة ، إذ الدليل يتمثل في نطق ألفاظه بحد ذاته ، من دون النظر فيما بين تلك الألفاظ من نسبة أو تعليق .

حذف جملة جواب الشرط

يعد الشرط بنية قائمة ((على تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط ، بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط)) [3] فهو إذن مبني على تآلف جملتين بعلاقة إسنادية مركبة . ومن هنا ، فإن حذف جملة الجواب يستدعي تقديرها ؛ وذاك لما بينها وبين جملة الشرط من تلازم في التركيب .

ولقد وقف النحاة على تلك الجملة فرأوا حذفها واجبا مرة وجائزا مرة أخرى .

---

(1) الأحقاف : 21 ، 22 ، 23 ، 24 ، 25 .

(2) الخصائص : 373/2 .

(3) التعريفات : 73 .

حذفها وجوبا .

ويكـون ذلـك إذا تقـدم مـا يـدل عليهـا ، وكـان فعـل الشـرط ماضـيا ، نحـو قولـه تعالى : ﴿ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [1] وهـذا مـا اختص به البصريون [2] ، فهم يذهبون إلى تقدير جواب ، ولا يجيزون جعل الدليل المتقدم جوابا بحسب قياسهم النحوي ؛ لأن المتقدم إذا كان جملة اسمية فلا تدخل الفاء عليه ، وإذا كان فعلا مضارعا لم يلحقه الجزم ، والجواب يجب أن يخضع لتلك القيود [3] .

وقد بين ابن السراج هذا الحذف وعلة وجوبه فقال : ((فأما قولهم : (أجيئك إن جئتني) و(آتيك إن تأتني) فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم ، وإنما يستعمل هذا على جهتين :

– إما أن يضطر إليه شاعر ، فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير .

– وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول : (أجيئك) فيعدك بذلك على كل حال ، ثم يبدو لك ألا يجيئك بسبب فتقول : (إن جئتني) ، ويستغني عن الجواب بما قدم)) [4] .

وأما الكوفيون ، فيرون أن المتقدم هو الجواب ، ولا موجب لمثل هذا التقدير [5] .

ويمكن القول ، إن لكل مذهب جهة من القبول ، من حيث انسجام اللغة مع واقعها الخارجي العام ، فقد يكون قصد المتكلم هو الإخبار مجردا من القيود ، ثم يبدو له أن يضع شرطا ، فيذكر جملته الأولى ، ويدع الأخرى ؛ استغناء بما تقدمها من دليل – على مذهب البصريين – .

وقد يكون قصد المتكلم هو تقديم جواب الشرط على جملته عناية وتأكيدا واهتماما – على مذهب الكوفيين – .

حذفها جوازا .

---

(1) البقرة : من الآية 172 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 196/2 ، شرح المفصل : 7/9 ، مغني اللبيب : 647/2 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 7/9 .

(4) الأصول في النحو : 196/2 .

(5) ينظر : شرح الأشموني : 15/4 .

وتحذف جملة الجواب جوازا أيضا ، ولا خلاف بين النحاة فيه إن علم المخاطب بها أو وجد الدليل عليها [1] ، ولا شك في أن لذلك فوائد ذكر النحاة منها التعظيم والتفخيم [2] ؛ ذلك أن ((حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره ، ألا ترى أنك إذا قلت لعبدك : (والله لئن قمت إليك) وسكت عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر ، فإذا تمثلت في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ، ولم يعلم أيها يتقي ، فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يكره منه ، ولو قلت : (والله لئن قمت إليك لأضربنك) وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى أنواع من المكروه سوى الضرب فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ؛ لأنه قد وطن له نفسه ، فيسهل ذلك عليه)) [3] .

وذكر أصحاب المعاني من البلاغيين أيضا فائدة أخرى هي قصد الإطلاق وعدم التحديد ، فقد جاء في الإتقان : ((إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسآمة فيحذف ويكتفى بدلالة الحال ، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها)) [4] .

ولعل هذه الفائدة بيان للفائدة الأولى ؛ لأن التعظيم والتفخيم إنما تحقق من أن السكوت عن الجواب دلالة على أنه أمر لا يحيط به وصف ، فمهما قدر من جواب بقي في الذهن أبعاد من خيال عليه ، ولذا نرى المفسرين متباينين في التقدير في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [5] فمن قائل تقديره (لعاجلكم بالعقوبة) [6] ومن قائل تقديره (لهلكتم ، أو لم يبق لكم باقية ، أو لم يصلح أمركم) ، ونحوه من الوعيد والتهديد [7] .

---

(1) ينظر : الكتاب : 103/3 ، المقتضب : 81/2 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 461/2 - 462 ، شرح المفصل : 9/9 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف : 461/2-462 ، وينظر : شرح المفصل : 9/9 .

(4) الإتقان في علوم القرآن : 57/2 .

(5) النور : 10 .

(6) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 187/3 .

(7) ينظر : التفسير الكبير : 435/6 .

على أن هاتين الفائدتين لم تكونا مطردتين في كل حذف ، بل هناك فوائد أخرى مخصوصة في بعض السياقات ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [1] فجواب الشرط هنا محذوف تقديره (فليأكل) وأرى في حذفه إشارة إلى أن هذا الحكم مقتصر على الترخيص والجواز ، بخلاف ما لو ذكر الجواب ، فإن هذا الحكم قد يحتمل الوجوب ؛ لما في الذكر من دلالة على التأكيد ، وهو غير مراد .

وقد يحذف جواب الشرط فيقع موقعه جملة شبيهة به لفظا ومعنى ، بيد أن التحقيق عند النحاة هو تقدير جواب غيره ؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط [2] ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ﴾ [3] فلم تكن الجملة المقترنة بـ(الفاء) هي الجواب ، بل الجواب محذوف تقديره (فليبادر بالعمل) [4] تناسبا مع جملة الشرط نفسها .

وهذا ما حدا أحد الباحثين المحدثين على إنكار هذا التقدير ، وجعل المذكور هو الجواب ، فقال : ((بل قد يكون الجواب مذكورا في الجملة القرآنية ، فيتدخل النحاة بميلهم الفطري إلى التقدير من أجل وصل المطلق بالثابت ، فيقدرون شرطا آخر يرونه أنسب ؛ لأن الجواب في زعمهم لا بد أن يكون مسببا عن الشرط ، فهذه العلاقة السببية هي النمط الوحيد للتعبير الشرطي عندهم ، ولذلك فإنهم يلتمسونها فيما يصادفهم من أساليب ، فإذا عز عليهم ذلك فليس ما يمنع من تقدير لمحذوف يكتمل به نمط الجملة كما هي في أصلها الثابت عندهم من حيث أن السبب أصل فيها)) [5] .

ولكن الحق مع المذهب النحوي القديم ، فإنه في ذلك يتوخى الدقة في المعنى وليس لمجرد صنعة النحو والإعراب ، فهو في تقديره جوابا لقوله تعالى : ﴿ من كان يرجو لقاء الله ﴾ (فليبادر بالعمل) إنما هو مقصود ومراد ؛ ((لأن أجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم

---

(1) المائدة : من الآية 3 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 648/2 .

(3) العنكبوت : من الآية 5 .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 648/2 .

(5) بلاغة العطف في القرآن الكريم ، دراسة أسلوبية : 73 .

يوجد)) [1] فلم يكف عن جواب الشرط ، ولم يغن عنه ، ثم إن هناك دليلا آخر ، هو ورود الجواب صريحا في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾ [2] .

ومما هو على صلة بهذا ؛ هو وجوب الاهتمام بالجواب المقدر ، بأن يكون مناسبا للمعنى والمقام ، فقد يبدو لبعض النحاة ظاهرا أن الجواب متناسب لفظا مع جملة الشرط ، غير أن هناك من النحاة من حقق الجواب ليجعله متناسبا مع المعنى والمقام .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً ﴾ [3] فجواب الشرط محذوف تقديره عند بعض النحاة (لكان هذا القرآن) [4] بناء على ورود لفظه في جملة الشرط ، غير أن بعضا آخر قدره (لما آمنوا) [5] وما قدره هؤلاء أظهر ؛ على وفق ما في الشرط من غاية ، هي نفي الإيمان عن الكافرين ، ولعل ما يؤكد ذلك هو ما ورد في الآية من سبب نزول ، فإن ((الكفار قالوا للنبي ﷺ سير جبلي مكة ، فقد ضيقا علينا ، واجعل لنا أرضا قطفا غراسه ، وأحي لنا آباءنا وأجدادنا وفلانا وفلانا ، فنزلت معلمة أنهم لا يؤمنون ولو كان ذلك كله)) [6] فهم لم يطلبوا إثبات تسيير الجبال بالقرآن حتى يكون هو الجواب – كما هو التقدير الأول – بل طلبوا ذلك لأجل الإيمان فقرر الشرط نفيه عنهم – كما هو التقدير الثاني – وهو الصواب ، وإنما ذكر القرآن تعظيما له ، وأنه هو أساس الإيمان .

---

(1) مغني اللبيب : 648/2 .

(2) الكهف : من الآية 110 .

(3) الرعد : من الآية 31 .

(4) ينظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 242 ، مغني اللبيب : 647/2 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 647/2 ، مواهب الرحمن في تفسير القرآن : 30/5 .

(6) النهر الماد : 171/2 .

المبحث الثالث
حذف الفضلة

لم يكن حذف الفضلة بمقام حذف العمدة عند النحاة ، إذ لم نشهد لهم خلافا كبيرا في جوازه ، بل وعدم تقديره في غالب الأحيان ، وربما كونه فضلة لا يقوم ركنا رئيسا في الجملة هو العلة في ذلك .

غير أن هناك من الفضلات ما تستلزم الذكر أو التقدير إذا كانت مقصودة في المعنى والسياق ، بل إن المعنى ينتقض بحذفها أو عدم تقديرها ، فالحال مع كونها فضلة ، بيد أنها في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ ﴾ [1] واجبة ومقصودة في ذكرها ؛ لتوقف المعنى عليها وعدم استغنائه عنها .

وبمثل هذا الفهم ، يمكننا أن نقف على حذف الفضلة ، لنرى كيف يستلزم المعنى تقديرها أحيانا ، ولا يستلزمها أحيانا أخرى .

حذف المفعول به

يجوز حذف المفعول به عند النحاة إن دل الدليل عليه ، (ولم يضر حذفه) [2] ، فإن ضر امتنع . وقد قسموا هذا الحذف على قسمين : قسم يكون الحذف فيه اختصارا ، وقسم يكون الحذف فيه اقتصارا [3] .

فأما الاختصار ، فهو ((أن يحذف من الكلام لفظا ، لكنه مراد معنى وتقديرا)) [4] ولا يكون ذلك إلا إذا استوجبه الحال بدليل من الصنعة أو المعنى ، فأما دليل الصنعة ، فيتمثل في حذف الضمير (المفعول به) من جملة صلة الموصول ، إذ لا بد من تقديره لكونه

---

(1) الأنبياء : 16 .

(2) وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله : (ألفية ابن مالك : 20) .

وحَـذْفَ فَضْـلَةٍ أَجِـزْ إنْ لَمْ يَضُـرْ كَحَذفِ مَا سِيقَ جَوابَاً أو حُصِرْ

أي إن وقع المفعول في جواب لسؤال نحو أن يقال : (من ضربت ؟) فيجاب : (ضربت زيدا) أو إن وقع محصورا في نحو قولنا : (ما ضربت إلا زيدا) فلا يجوز حذف المفعول في كلا الموضعين ؛ لعدم حصول الفائدة من دونه . (ينظر : شرح ابن عقيل : 155/2 - 156) .

(3) ينظر : مغني اللبيب : 611/2-612 ، شرح الأشموني : 198/1 - 199 .

(4) معاني النحو : 514/2 .

رابطا بين الصلة والموصول [1] ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ [2] فقد حذف المفعول به من جملة الصلة ، والتقدير (ومن خلقته) .

وأما دليل المعنى ، فهو أن يدل معنى الكلام عليه ، كأن يتقدم ذكره نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴾ [3] فمقول القول الثاني (أتقولون) محذوف تقديره (هو سحر) وقد جعل ابن هشام هذا الحذف غريبا [4] ، ولكن الحق أنه ليس بغريب ؛ وذاك لتقدم ذكره في قولهم قبل هذه الآية مباشرة ، وهو في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ [5] فلم يشأ أن يكرر اللفظ كثيرا ما دام هناك دليل عليه ، ولا سيما أن هذه اللفظة وقعت في كلامه وإنكاره عليهم أيضا .

وقد يقع الحذف بهذه القرينة مطردا بعد فعل المشيئة [6] ، سوى أن الدليل هناك متقدم ، وهنا متأخر ، إذ يقع في جواب الشرط ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ﴾ [7] فإن مفعول الفعل (شاء) محذوف أغنى عنه جواب الشرط نفسه إيجازا واختصارا .

ثم إن لهذا الحذف عللا وأغراضا ، ذكر النحاة منها (التحقير) [8] نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنّ ﴾ [9] أي الكافرين ، وقد حذف تحقيرا لهم .

---

(1) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 288 ، شرح قطر الندى وبل الصدى : 124 ، الفرائد الجديدة : 187/1 .

(2) المدثر : 11 .

(3) يونس : 77 .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 633 .

(5) يونس : 76 .

(6) ينظر : مغني اللبيب : 633/2 .

(7) الأنعام : من الآية 35 .

(8) ينظر : شرح الأشموني : 199/1 ، همع الهوامع : 167/1 .

(9) المجادلة : من الآية 21 .

ومما ذكروه من غرض أيضا هو (مراعاة الفاصلة) [1] نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾ [2] إذ حذف مفعول الفعل (يخشى) ؛ ليكون هذا الفعل فاصلة ؛ تناسبا مع فواصل الآي الأخرى .

ومن الأغراض أيضا غرض (العموم والإطلاق) وقد عقب على هذا الدكتور الجواري موضحا فقال : ((والحق أن ورود الفعل المستحق للمفعول بلا مفعول إنما يكون مقصودا به إطلاق الفعل في كل ما يسمح المقام بتصوره مفعولا لذلك الفعل دون النص على اسم بعينه)) [3] ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِم ﴾ [4] فالأظهر أن مفعول (يخش) محذوف ؛ ((لتذهب نفس السامع في تقديره كل مذهب محتمل ، فينظر كل سامع بحسب الأهم عنده مما يخشاه أن يصيب ذريته)) [5] .

ومن الأغراض غرض (الإيجاز) نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَإِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لا أَشْهَدُ ﴾ [6] فقد حذف مفعول (أشهد) لدلالة المفعول السابق عليه من حيث الصنعة ، وإن في ذلك إهانة وتحقيرا لشهادتهم التي يشهدونها من حيث المعنى .

وقد يكون الغرض مخصوصا في السياق نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ [7] فقد قال أهل العربية : معناه يخوفكم أولياءه ، أي من أوليائه [8] بدليل قوله عز وجل بعد ذلك : ﴿ فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [9]

---

(1) ينظر : شرح الأشموني : 199/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 314/1 .

(2) طه : 3 .

(3) نحو القرآن : 36 .

(4) النساء : من الآية 9 .

(5) فتح القدير : 429/1 .

(6) الأنعام : من الآية 19 .

(7) آل عمران : من الآية 175 .

(8) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 248/1 ، معاني القرآن / للأخفش : 428/1 ، تأويل مشكل القرآن : 222 ، معاني القرآن وإعرابه : 490/1 .

(9) آل عمران : من الآية 175 .

وبدليل ورود قراءة عليها ، أي (يُخَوِفُكُمْ أَوْلِيَاءَهُ) [1] فالمفعول الحقيقي للفعل (يخوف) محذوف ، ولا بد من تقديره لكي يتضح المعنى ويستبين .

وقد وجه بعض المفسرين هذا الحذف إلى ((أن تخويفه يؤول إلى خوف أوليائه ؛ لأن أولياء الرحمن إذا ثبتوا لأجله أنجز لهم ما وعدهم من النصرة على أولياء الشيطان)) [2] .

وقد يحذف المفعول الثاني ويبقى مرادا لفظا ومعنى ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُم ﴾ [3] أي (باتخاذكم العجل إلها) فَحَذْفُ المفعول الثاني – لدلالة الحال عليه – ((لا بد من إضماره لأنهم عوتبوا بذلك ولا يعاتب أحد باتخاذ صورة العجل)) [4] إلها .

وأما الاقتصار – وهو القسم الثاني من حذف المفعول – فيكون في حذف المفعول إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل من دون أن ينوي ذكر المفعول ، فيكون الفعل المتعدي كاللازم ولا يقدر المفعول به لفظا أو معنى [5] .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ ﴾ [6] فـ((المفعول الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك المطروح الذي لا يلتفت إلى إحضاره بالبال ، لا من قبيل المقدر المنوي ، كأنَّ الفعل غير متعد أصلا نحو (يعمهون) في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [7])) [8] .

---

(1) وهي قراءة ابن عباس وابن مسعود وعكرمة وعطاء . (ينظر : المحتسب : 177/1 ، الكشاف : 418/1 ، البحر المحيط : 120/3 ، جواهر الحسان في تفسير القرآن : 334/1) .

(2) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : 132/5 .

(3) البقرة : 54 .

(4) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 413/2 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 611/2 – 612 .

(6) البقرة : من الآية 17 .

(7) الأعراف : 186 .

(8) الكشاف : 155/1 .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ۞ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ [1] وكذلك قوله : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى ﴾ [2] فلم يذكر المفعول به مع هذه الأفعال على الرغم من تعديتها بهمزة النقل ؛ لأن المقصود نسبة هذه الأفعال إلى الله تعالى واختصاصه بها دون سواه .

حذف الحال

أجاز النحاة حذف الحال إذا دل عليها الدليل ، وذكروا أن ذلك يطرد إذا كانت قولا أغنى عنه المقول [3] نحو قوله تعالى : ﴿ 000 وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۞ سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [4] فالحال محذوفة تقديرها (يقولون أو قائلين) [5] .

وقد تكون هناك قرائن معنوية تثبت تقدير حال محذوفة ، ومن تلك القرائن هي الأحكام الشرعية في القرآن الكريم ، فإن الفعل فيها أحيانا – يستلزم حالا تقيده – ظاهرة أو مقدرة – لكي يكون الحكم متفقا مع ما يراد به من قيد وشروط ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُم ﴾ [6] فهناك حال محذوفة تقديرها ((وأنتم على غير طهر الصلاة)) [7] أو ((وأنتم محدثون)) [8] بحسب ما يقتضيه الحكم الشرعي في الوضوء ، وقد يكون لهذا الحذف غرض ، هو تأكيد الوضوء سواء أكان من حدث – وهو واجب حينئذ – أم من غير حدث – وهو مندوب – وبعبارة أخرى ، فإن الحذف حقق إطلاق الوضوء وأمر به عند القيام إلى الصلاة .

---

(1) النجم : 43 ، 44 .
(2) النجم : 48 .
(3) ينظر : شرح الأشموني : 260/1 .
(4) الرعد : 23 ، 24 .
(5) ينظر : شرح الأشموني : 260/1 .
(6) المائدة : 6 .
(7) جامع البيان : 110/6 .
(8) تفسير القرآن العظيم : 329/1 .

حذف التوكيد

لم أحسب أحدا من النحاة وقف عند حذف التوكيد ، ولعل غرضه المتمثل ((في رفع توهم عدم إرادة الشمول)) [1] هو الذي جعل قصده وذكره واجبا وليس ثمة داع إلى تقديره إن عدم ذكره من الكلام ، ولكن هناك من المفسرين النحاة من يشير إليه ضمنا وعرضا ، إذا تطلبه المعنى وما استقام من دونه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِب ﴾ [2] فقال الزجاج : ((المعنى ، ليس البر كله في الصلاة)) [3] فلا بد من هذا التقدير لئلا تخرج الصلاة من مفهوم البر ، فهي بهذا التقدير ليست كله ، بل هي قسم منه .

وربما كان لهذا الحذف ما يسوغه من حيث المعنى ، فقد يدل على أن الصلاة إذا لم تفض إلى الإيمان كله وإلى عمل وجوه الخير فإنها لا تعد من البر في شيء ، ولا سيما أن الآية جاءت ردا على اليهود والنصارى في إدعاء كل منهم أن ((الهدى مقصور على قبلته ، فرد الله عليهم ، وبيَّن أن العبادة الحقة وعمل البر ليس بتوجه الإنسان جهة المشرق والمغرب)) [4] ولكن بالإيمان الصادق والتام وما يتبعه من استقامة وعمل الخير .

---

(1) شرح ابن عقيل : 207/3 .

(2) البقرة : من الآية 177 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 26/1 .

(4) صفوة التفاسير : 117/1 .

الفصل الثالث

التعريف والتنكير

وفيه مبحثان :
المبحث الأول : النكرة وأثرها في البنية النحوية شكلا ومعنى .
المبحث الثاني : المعرفة وأثرها في البنية النحوية شكلا ومعنى .

تمهيد .

يقول سيبويه : ((واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنا ؛ لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تُعَرَّفُ به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة)) [1] ومن هذا النص يتبين أن النكرة والمعرفة عنصران مهمان في بنى النحو وتركيب الكلام ، إذ هناك تفاضل في الاستعمال بينهما تبعا لما بينهما من فروق كـ(الخفة والتمكن في النكرة دون المعرفة) على نحو ما ذكر سيبويه .

ثم إن هناك فروقا أخر بين هذين العنصرين يجري على أساسهما الاختيار ، ومن تلك الفروق ، اختلاف العنصرين في علاقتهما نحويا بما يساندهما أو يتعلق بهما من ألفاظ ، فضلا عن اختلافهما فيما يحملانه من معان ودلالات ، فـ(النكرة) بحكم إبهامها وشيوعها وعدم دلالتها على شيء بعينه تحقق المعاني الأضداد كـ(التعظيم والتحقير والتقليل والتكثير والتخصيص والإطلاق) و(المعرفة) بحكم دلالتها على شيء بعينه قد تحقق (المدح أو الذم أو استغراق جنس الأفراد) كل في موضعه وبابه .

ومما هو جدير بالذكر ، أن المعرفة لا يقف أثرها في المعنى عند نمطها الخاص بـ(الألف واللام) فحسب ، بل إن لها – على اختلاف أنواعها – أثرا في تشكيل البنية ومعنى الكلام .

ولهذا كله ، انقسم هذا الفصل على مبحثين رئيسين :

المبحث الأول : النكرة وأثرها في البنية النحوية شكلا ومعنى .

المبحث الثاني : المعرفة وأثرها في البنية النحوية شكلا ومعنى .

ونعني بالشكل ، الصيغة التي تكون عليها البنية من حيث تعلق الألفاظ بعضها ببعض ، وإنما وقفنا عند هذا الأمر في دراسة هذين القسمين ؛ لتأكيد ما لهما من وظيفة في تشكيل البنية ، وليس الأمر مقتصرا عليهما منفردين .

وأما المعنى ، فنعني به ما يحصل فيه من خلال صلة الألفاظ بعضها ببعض ، أو من خلال طبيعة اللفظين بحد ذاتهما وتباينهما تنكيراً وتعريفا .

---

(1) الكتاب : 22/1 .

المبحث الأول
النكرة وأثرها في البنية النحوية شكلا ومعنى

النكرة ، هي ((ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده ، أو مقدر وجود تعدده فيه)) [1] فهي لفظة مبهمة شائعة لا تدل على شيء بعينه [2] ، وقد وضع النحاة لها ضابطا هو قبولها (الألف واللام) مؤثرة فيها التعريف ، نحو لفظة (رجل) فهي نكرة ، وتقبل الألف واللام فتصير إلى التعريف (الرجل) وهي معرفة [3] .

ثم النكرة ذات موقع خاص في الكلام ، وتفيد معاني مختلفة قد لا تحققها المعرفة ، ولكن قبل الوقوف على تلك المعاني تجدر الإشارة إلى أن النكرة قد تحقق إيجازا في بنية النحو مع المعنى الذي هي فيه ، وذلك إذا ما وصفت بجملة ، فإنها تتلوها مباشرة ، من دون واسطة بينهما ؛ لأن الجمل في الأصل نكرات ، بخلاف المعرفة فلا يجوز وصفها بالجملة إلا بواسطة الاسم الموصول مما يجعلها بنية لا سبيل فيها إلى الإيجاز .

وبهذا الفهم يمكننا أن نفسر إيثار النكرة على المعرفة حال كونها موصوفة بجملة ، فإن الإيجاز هو أهم مقصد وغرض تحققه تلك النكرة ، وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [4] فلو قدر مجيء (مغفرة وجنة) معرفتين للزمتا الاسم الموصول بينها وبين صفتها مع زيادة نحوية في الصفة تتمثل في الضمير العائد على الاسم الموصول ، فيكون الكلام (وسارعوا إلى المغفرة التي هي من ربكم والجنة التي عرضها السماوات والأرض) بيد أن النكرة أغنت عن هذا الإطناب ، وحققت الإيجاز في بنية الآية ، ولا سيما أنها بنيت من أول لفظ عليه ، وهو قوله : (وسارعوا) .

وفضلا عن ذلك ، فإن المعنى مختلف بين كل من البنيتين ، فالذي في الآية تقريب مغفرة الله وجنته من العباد من خلال تتابع الصفة والموصوف دون ذكر واسطة بينهما ، ولعل هذا هو المراد ، إذ بدأت الآية بالأمر بالمسارعة إليها والترغيب فيها .

---

(1) شرح الحدود النحوية : 64 .

(2) ينظر : الطراز : 11/2 ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : 282/2 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 86/1 .

(4) آل عمران : 133 .

ومما حققته النكرة من إيجاز فضلا عن المعنى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلا تَنْتَصِرَانِ ﴾ [1] فقد حققت النكرة إيجازا متناسبا مع الآية والسورة كلها ، إذ بنيتا على الإيجاز أيضا ، فإيجاز الآية يتبين ابتداء من حذف الفاعل وبناء فعله للمفعول ، وإيجاز السورة مبني على قصر آياتها ، وإن هذا التنكير أيضا إيحاء بسرعة إرسال الشواظ ، فضلا عن كثرته ، وهذا كله لا يتحقق بوقوعه معرفة ، فيقال على سبيل المثال : (يرسل عليكما الشواظ الذي هو من نار والنحاس 000) ، فواضح منها عدم اشتمالها على الإيجاز ، ولذا فإنها لا تحقق تناسبا مع السياق العام ؛ لأنه مبني على الإيجاز – كما ذكرنا – ثم إنها لا تحقق المعنى نفسه في الآية ؛ لأن التعريف لا يوحي بسرعة أو تكثير .

ومما حققته النكرة من إيجاز يتناسب وإيجاز الآيات ضمن سياقها العام ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَالطُّورِ ۞ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ۞ فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ ﴾ [2] فالآيات موجزة ؛ وذات إيقاع سريع ، ولا شك في أن تنكير الكتاب هو المؤدي إليه ، بخلاف ما لو أتى معرفة ، فإنه سيحول دون وقوع الآية بعده بهذا الإيجاز ؛ لأنها جملة صفة له ، فلا يجوز أن تأتي إلا والاسم الموصول في صدرها ، فيقال مثلا : (والكتاب المسطور الذي في رق منشور) وهذا مختلف إيجازا وإيقاعا ، عما عليه الآيات من إيجاز وإيقاع .

ومن حيث الإعراب أيضا ، فالنكرة تحقق إيجازا وفهم المعنى إذا وقعت مفردة بعد كلام في الإخبار ، إذ تثبت أنها خبر مبتدؤه محذوف يعود على ذلك الإخبار ، فتحقق بذلك الإيجاز وفهم المعنى ، بخلاف وقوع المعرفة ، فلا يتعين كونها خبرا إلا بمجيء المبتدأ معها ، إذ يجوز وقوعها مبتدأ أيضا ، فلا يعرف حكمها إذا وقعت مفردة ، مما يجعلها تثير لبسا في المعنى ، وإذا أريد تعيين حكمها خبرا وجب ذكر المبتدأ معها ، فلا يتحقق منها – عند ذاك – الإيجاز ، ويمكن تبيين ذلك من خلال قوله تعالى : ﴿ لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلادِ ۞ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [3] فوقوع (متاع) نكرة جعل حكمها خبرا ، مبتدؤه محذوف ، تقديره (ذلك) إشارة إلى ما سبق من كلام ، إذ إن رتبة النكرة الإخبار ، ولا يجوز الابتداء بها إلا بشروط ، ولذلك كان الخلاف بين النحاة في تعيين

---

(1) الرحمن : 35 .

(2) الطور : 1 ، 2 ، 3 .

(3) آل عمران : 196 ، 197 .

الخبر من المبتدأ إذا كانا معرفتين [1] ، ولم نشهد لهم خلافا إذا كان أحدهما نكرة والآخر معرفة .

أما المعاني المحضة التي تدل عليها طبيعة اللفظة – بحد ذاتها – فمتعددة ومتباينة ، ولعل معظمها مستمد من تعريفها المتمثل في عدم دلالتها على شيء بعينه ، ولذا نجدها تحقق المعاني الأضداد في الكلام ، كـ(التكثير والتقليل ، والتعظيم والتحقير ، والعموم والنوعية [2]) ، وإنما الذي يحدد المعنى إحدى قرينتين : أولاهما ، خاصة تتمثل في وقوع النكرة ضمن لفظ معين خاص ، وأخراهما ، عامة تتمثل في وقوعها – أي النكرة – ضمن السياق بوجه عام .

فمما أفادته النكرة تكثيرا مجيئها غالبا في الأسماء الدالة على الجمع ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۞ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾ [3] فـ(جنات وعيون وزروع) نكرات أفدن معنى التكثير ، وفي ذلك توبيخ لهم لتركهم هذه الكثرة من الأشياء .

وقد تقترن النكرة بلفظة ذات دلالة على الزيادة مما يجعلها تفيد المبالغة في دلالتها ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ [4] فاختيار التنكير مع لفظة (مزيد) يكشف عن معنى التكثير بصورة بالغة لإفادة الترهيب .

وأما ما أفادته النكرة من معنى التقليل ، فيكون غالبا في اقترانها باللفظة الدالة على الإفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ [5] وموطن الشاهد هو قوله (ليلا) بصيغة التنكير ؛ وذاك لـ((تقليل مدة الإسراء وأنه أسرى به بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة)) [6]

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 99/1 ، مغني اللبيب : 451/2 .

(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 50 - 51 .

(3) الدخان : 25 ، 26 .

(4) ق : 30 .

(5) الإسراء : من الآية 1 .

(6) الكشاف : 436/2 .

ومما يحقق ذلك أن (ليلا) في اللغة لا تطلق على جميع الليلة ، ((بل إن كل جزء من أجزائها يسمى ليلا)) [1] وهذا تأكيد لحقيقة الإسراء .

ومن الإفادة نفسها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [2] فإفراد (نفحة) وتنكيرها جعلها غاية في القلة ؛ ولعل لذلك أثرا في المعنى والسياق ، إذ إن هذا الإفراد والتنكير وصف بليغ للعذاب الشديد ، من حيث أن قليله جعلهم في حسرة واعتراف بظلمهم ، فمن باب أولى أن كثيره أشد وأقوى ، ويمكن القول ، إن مجيء (نفحة) مستعارة من نفح الطيب أو الريح هو مبالغة في ذلك الوصف أيضا ، بمعنى أن هذه النفحة مع كونها واحدة وهادئة ولكن فعلها فعل شديد .

ومن المعاني معنى (التعظيم) وهو ليس كمعنى (التكثير) نحو ما ذهب إليه بعض البلاغيين [3] فهناك فرق بين وصف الشيء بالعظمة ووصفه بالكثرة ، ويتضح ذلك من خلال قوله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۞ رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ [4] ففي الآيتين نكرات أفدن معنى التعظيم وهن : (بيوت ورجال ويوما) وتوجيه ذلك مع المعنى ، هو أن (بيوت الله) عظيمة وواجب تعظيمها وإعلاء شأنها وعبادة الله فيها ، و(رجالها) ذوو شأن عظيم أيضا ، إذ انتهوا عن التجارة والبيع حين الصلاة تعظيما لها ولبيوت الله ، وخوفا من ذلك (اليوم العظيم) .

وهناك نكرتان أفادتا معنى التكثير ، وهما (تجارة وبيع) ولعل هذا المعنى يزيد في وصف أولئك الرجال ، من حيث إنها مع كثرتها لا تلهيهم عن ذكر الله ، ولذا أفرد كلمة (بيع) من باب عطف الخاص على العام ؛ لتأكيد هذا الشيء .

فواضح إذن ، أن تحديدنا معنى التعظيم جاء مستمدا من صفات تلك النكرات ، وأن معنى التكثير جاء من دلالة النكرة ضمن السياق ، ونزيد أيضا في بيان الفرق بين هذين

---

(1) الإتقان في علوم القرآن : 191/1 .

(2) الأنبياء : 46 .

(3) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 52 .

(4) النور : 36 ، 37 .

المعنيين أن التعظيم في النكرات الأولى دعوة لتعظيم بيوت الله واقتفاء أثر رجالها ، وأما التكثير ، فلا يدل سوى على الإخبار بكثرتهم دون العناية بصفتهم .

ومن إفادة النكرة معنى التعظيم أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [1] فمع أن (قوما) تدل على أناس معروفين – وهم الذين آمنوا – بيد أن وقوعها نكرة يبرز فيها معنى التعظيم ، أي تعظيم شأنهم فكأنه قيل : (ليجزي قوما ، وأي قوم من شأنهم الصفح عن السيئات والتجاوز عن المؤذيات وتحمل الوحشة وتجرع المكروه) [2] .

ونقيض (التعظيم) هو (التحقير) ، وهو غير التقليل نحو ما ذهب إليه بعض البلاغيين أيضا [3] ؛ للسبب نفسه – الذي ذكرناه آنفا – ومما جاء عليه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى ۞ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى ﴾ [4] فتنكير (نطفة وعلقة) دل على تحقيرها ، وهي موافقة لمعنى الآية التي ابتدأ سياقها بتهكم واستهزاء ، فتبين أن التنكير هنا لم يقصد منه التقليل ؛ لأن التهكم ما كان من خلقهم من شيء قليل ، بل كان من خلقهم من شيء مهين .

ومن المعاني معنى (التخصيص) ، وهو تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال [5] ؛ لتأكيد شيء مخصوص وإرادة نوع بعينه ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ [6] فتنكير (حياة) دل على كونها من نوع خاص ، وهي الحياة المتطاولة التي يعمر فيها الشخص آلاف السنين ، وفي ذلك ذم لهم ، إذ يعلمون سوء مصيرهم بعد الموت [7] .

---

(1) الجاثية : 14 .

(2) ينظر : الكشاف : 288/4 ، التفسير الكبير : 263/27 .

(3) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 52 .

(4) القيامة : 37 ، 38 .

(5) ينظر : مختصر المعاني : 77/1 .

(6) البقرة : من الآية 96 .

(7) ينظر : الكشاف : 298/1 .

ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [1] فقد نكر (ليالٍ) لتفيد معنى التخصيص في أكثر من جانب ، فقد قيل : لأنها ليال مخصوصة من بين جنس الليالي ، ولا سيما أنها وصفت بـ(عشر) ، وقيل أيضا : لأنها مخصوصة بفضيلة ليست لغيرها [2] .

وقرين (التخصيص وإرادة النوع) هو (العموم والإطلاق) إذ قد تدل النكرة على شيء مطلق لا يراد منه تعيين أو تخصيص ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [3] فتنكير (بقرة) دلالة على مطلق الاختيار لهم إذ لم يحددها بنوع أو يخصصها بوصف ، ولا شك في أن النكرة هي الدليل عليه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [4] فلفظة (شيء) موغلة في العموم والإطلاق ، وتنكيرها زادها إيغالا [5] ليرد أي شيء متنازع فيه إلى الله والرسول .

وقد تحقق النكرة معنى (الإبهام) نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ﴾ [6] أي إلى أمر فظيع هائل [7] ، ومنه قوله أيضا : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ [8] فتنكير (ساق) دلالة على أنه أمر مبهم في الشدة خارج عن المألوف [9] .

وأخيرا ، فقد تدل النكرة على أكثر من معنى في اللفظ نفسه بحسب وقوعها في السياق ، ومن ذلك مجيئها دالة على (التعظيم والتكثير) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [10] ((أي رسل ذوو عدد كثير ؛ وآيات عظام)) [1] .

---

(1) الفجر : 1 ، 2 .
(2) ينظر : الكشاف : 746/4 .
(3) البقرة : من الآية 67 .
(4) النساء : من الآية 59 .
(5) ينظر : التحرير والتنوير : 99/5 .
(6) القمر : 6 .
(7) ينظر : الكشاف : 594/4 ، البحر المحيط : 316/8 .
(8) القلم : من الآية 42 .
(9) ينظر : الكشاف : 594/4 ، البحر المحيط : 316/8 .
(10) فاطر : من الآية 4 .

وقد تدل على (التقليل والتعظيم) في الآن نفسه ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [2] فإذا كان أصحاب المعاني مختلفين في توجيه معنى هذا التنكير بين أن يكون للتقليل ، أي وشيء من رضوان الله أكبر [3] ، أو أن يكون للتعظيم ، أي لهم رضوان من الله عظيم [4] ، فإني لا أرى تناقضا بين المعنيين ، بل كلاهما مقصود من حيث إن الرضوان على قلته فهو أكبر وأعظم من تلك الجنات ، فكيف بالكثير منه ، ومن هنا تتبين أهمية قصد المعنيين ، إذ إن قصد التقليل يزيد في معنى التعظيم ، بخلاف ما لو اقتصرنا على أحد المعنيين ، فإنه لا يؤدي تلك الدلالة القائمة على أساس من التشريك بينهما .

وقد تفيد النكرة (التعظيم والنوعية) نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَاب لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [5] ففي تنكير (حياة) إيجاز قصر ؛ لقلة لفظه وسعة دلالاته ومعانيه ، فهو ذو دلالة على التعظيم والنوعية ، فأما التعظيم فـ((لأن المعنى ، ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص آيات عظيمة ؛ وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة 000 فلما جاء الإسلام بشرع القصاص كانت فيه حياة أي حياة)) [6] وأما النوعية فلأنها ((الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل ؛ لأنه إذا همَّ بالقتل فعلم أنه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل ، وسلم هو من القود ، فكان القصاص سبب حياة نفسين)) [7] .

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 52 .

(2) التوبة : من الآية 72 .

(3) ينظر : الكشاف : 290/2 ، شرح التلخيص : 69 ، جواهر البلاغة : 111 ، لغة القرآن الكريم : 341 .

(4) ينظر : تهذيب الإيضاح : 158/3 ، البلاغة العربية في ثوبها الجديد : 145 .

(5) البقرة : 179 .

(6) الكشاف : 222/1 .

(7) م . ن : 222/1 .

المبحث الثاني
المعرفة وأثرها في البنية النحوية شكلا ومعنى

المعرفة هي ((كل لفظة وضعت لتستعمل في معين)) [1] ، أو لتدل على شيء بعينه [2] ، وقد حددها النحاة بستة أنواع هي [3] :

- **الضمير .**
- **العلم .**
- **اسم الإشارة .**
- **الاسم الموصول .**
- **التعريف بـ(الألف واللام) .**
- **التعريف بـ(الإضافة) .**

وسنقف عند هذه الأنواع بحسب ترتيبها عند النحاة [4] كما هو مثبت آنفا .

الضمير

لعل اتفاق جمهور النحاة على كون الضمير أعرف المعارف [5] حقيقة لا شك فيها ؛ وذاك لوروده دالا على معين ، إذ هو إما أن يكون للمتكلم أو الخطاب ، وكلاهما معلوم ، وإما أن يكون ضمير غيبة ، فلا بد من ورود مرجعه بلفظ صريح .

أما إن كان مرجع الضمير نكرة فقد اختلف النحاة فيه ، بين كونه نكرة أو معرفة [6] ، ولكن الرأي الراجح هو كونه معرفة [7] ؛ لدلالة الضمير على مذكور في الكلام ، فهو نظير العهد الذكري في التعريف بـ(الألف واللام) .

---

(1) شرح الحدود النحوية : 65 .

(2) ينظر : الطراز : 11/2 ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : 282/2 .

(3) ينظر : المقرب : 241 - 250 ، شرح ابن عقيل : 87/1 .

(4) ينظر : الجامع الصغير في النحو : 18 ، شرح ابن عقيل : 87/1 ، الفرائد الجديدة : 127/1 .

(5) ينظر : المقرب : 243 ، الفرائد الجديدة : 127/1 .

(6) ينظر : الفرائد الجديدة : 127/1 .

(7) ينظر : م . ن : 127/1- 129 .

ومهما يكن من أمر ، فإن الضمير عنصر بارز من عناصر البنية النحوية ، سواء كان ذلك في عملية الإسناد وتشكيلها أم في توجيه معانيها .

أما الإسناد فيتضح من وقوعه مبتدأ خاصة ؛ فإنه يؤذن بمجيء خبر مهم بعده ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [1] فالضمير (هو) – العائد على (الله) سبحانه وتعالى – الذي تصدر الجملتين بكونه مبتدأ أعطى أهمية لشأن الخبر بعده في كونه عظيما ولا يقدر عليه إلا هو .

وأما من حيث تشكيل البنية وتوجيه معانيها بشكل عام ، فإن الإيجاز أهم سمة يحققها الضمير بما يغنيه عن ذكر الاسم الصريح ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [2] فواضح ما حققه الضمير من إيجاز ، وذلك بإغنائه عن إعادة اللفظ الصريح في غير موضع من السياق .

ومن هذا القبيل أيضا ، هو عود الضمير على اسمين ، فيغني عن ذكرهما ظاهرا نحو قوله تعالى : ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴾ [3] فقد أغنى الضمير الدال على المثنى في قوله (وجنودهما) عن تكرار (فرعون وهامان) بلفظيهما ، وهو من الإيجاز أيضا .

ولا يقتصر إيجاز الضمير على إغنائه عن ذكر مرجعه بلفظه الصريح فحسب ، بل إن الأمر يتعدى ذلك ليشمل الضمير المستتر في أسلوب الخطاب ، بيد أنه – والحال هذه – قد يحقق الإيجاز والعموم في الآن نفسه ، وذلك في ورود الخطاب بصيغة الإفراد من دون اختصاص معين به ، ليدخل كل مستمع فيه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِم ﴾ [4] فقد ورد العموم في الخطاب ؛ قصدا إلى تفظيع حالهم ، فلا تختص بها رؤية راء مختص ، بل كل من يتأتى منه رؤية داخل في هذا الخطاب [5] .

---

(1) الشورى : 28 .

(2) التحريم : من الآية 8 .

(3) القصص : 6 .

(4) السجدة : من الآية 12 .

(5) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 42 .

ولعل هذا هو ما نعنيه بالإيجاز والعموم في الآن نفسه ، فإن الإيجاز تحقق من كون المخاطب ضميرا مستترا ، وإن العموم تحقق من إطلاق وتعميم ذلك الخطاب دون تقييد وتحديد .

ومما يحققه الضمير من إيجاز أيضا ، هو وجوده دالا على معنى أو لفظ غير موجود في السياق ، إلا أن هناك قرينة لفظية تدل عليه [1] ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [2] أي العدل أقرب للتقوى ، ولكن الضمير أغنى عن ذكر الاسم صريحا ، وحقق بنية لا تكون بغيره .

وكذلك يساعد إيجاز لفظ الضمير على تكراره – إذا تطلبه المعنى – من دون سأم أو ثقل ، نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ لا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [3] فلا شك في أن تكرار الضمير حقق للمعنى تأكيدا وإثباتا بأوجز أسلوب .

ومن صيغ تكرار الضمير لإفادة التوكيد هو اتصال ضميري خطاب بالفعل ، أحدهما ، له محل من الإعراب ولا بد من ذكره لتوقف المعنى عليه ، والآخر ، لا محل له من الإعراب ، بل هو زيادة في بيان الخطاب [4] ، وتأكيده والاهتمام به ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [5] وموطن الشاهد هو الضميران المتصلان بالفعل (أرأيتكم) فالأول له محل من الإعراب ؛ لأنه في موضع رفع فاعل ، والآخر ، لا محل له من الإعراب ، بل هو زائد لتوكيد الخطاب ، ولعل الذي حسن موقعه هو إرادة التعجب من الاستفهام ، وطلب الإخبار * من المخاطبين إن أتاهم العذاب ، من يدعون غير الله ؟ ولا بد والأمر كذلك أن يزيد في قوة الخطاب وتأكيده ؛ استدعاء لتنبيه الأذهان عليه .

---

(1) ينظر : شرح الكافية في النحو : 5/2 .

(2) المائدة : من الآية 8 .

(3) فصلت : 7 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 246/2 .

(5) الأنعام : 40 .

* التعجب وطلب الإخبار واقعان في الفعل (أرأيت) وكلاهما مجاز ، قال الشهاب : ((استعمال (أرأيت) بمعنى (أخبرني) مجاز ، ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشيء وإبصاره سببا للإخبار عنه استعمل (رأى) التي بمعنى (علم

ويمكن القول ، إن من الضمائر ما يفيد في الإسناد ؛ وفي توجيه المعنى على حد سواء ، ومنها (ضمير الشأن) * .

فهو من حيث الإسناد (مبتدأ) يستدعي جملة تفسره ، فتكون خبرا له ، مما يكون بنية نحوية لا تكون في كل خبر وابتداء ، وأما من حيث المعنى ، فيرتبط بتلك البنية الجديدة ، إذ إنها لا تأتي إلا في موضع التعظيم والتفخيم ؛ وذاك لما لهذا الضمير من صدارة لما يفسره ، فهو يذكر من دون عائد يعود عليه ، وهذا يعني إبهامه أولا ثم يأتي بعده التفسير ، قصدا لتعظيم الشأن وتفخيم المعنى [1] ؛ ((لأن الشيء إذا كان مبهما فالنفوس متطلعة إلى فهمه ، ولها تشوق إليه)) [2] فعلى هذا لا بد ((أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما 000)) [3] .

وقد فصل بعض النحاة قولا في هذا الضمير ، سواء أكان ذلك في عملية الإسناد أم في توجيه المعنى ، فقد قال ابن يعيش : ((اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له ، ويوحدون الضمير ؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث ؛ لأن كل جملة شأن وحديث ، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم ، وذلك قولك : (هو زيد قائم) فـ(هو) ضمير لم يتقدمه ظاهر ، إنما هو ضمير الشأن والحديث ، وفسره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ ؛ لأنها هو في المعنى ، ولذلك كانت مفسرة له 000)) [4] .

) ، وأبصر في الإخبار ، و(الهمزة) التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الإخبار ؛ لاشتراكهما في مطلق الطلب ، ففيه مجازان)) . (حاشية الشهاب : 28/2) .

* قد يظن أن ضمير الشأن نكرة ؛ لعدم تقدم ما يعود عليه ، ولأن تفسيره يأتي بعده لا قبله ، ولكن الحق أنه معرفة ؛ قياسا على الاسم الموصول من حيث إبهامه وافتقاره إلى جملة تفسره ، تكون بعده أيضا .

(1) ينظر : شرح المفصل : 114/3 ، شرح الكافية في النحو : 27/2 .

(2) الطراز : 142/2 ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : 410/2 .

(3) شرح الكافية في النحو : 27/2 .

(4) شرح المفصل : 114/3 ، وينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 281-282 .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [1] ((إذا قدر (هو) ضمير شأن فهو مبتدأ وجملة (الله أحد) خبره ، وهي عينه في المعنى ؛ لأنها مفسرة له ، والمفسر عين المفسر ، أي ، الشأن الله أحد)) [2] ولا يخفى ما لهذا الضمير من تعظيم وتفخيم يتناسب وما للسورة من مناسبة وأسباب ، إذ إنها نزلت ردا على المشركين الذين طلبوا من الرسول ﷺ أن يصف لهم الله فقالوا : (يا محمد ، صف لنا ربك ؟ أمن ذهب هو ؟ أم من فضة ؟ أم من زبرجد ؟ أم من ياقوت ؟) فنزلت هذه السورة [3] ؛ تفخيما لشأن الله وتعظيما .

ومما يحققه هذا الضمير من بنية جديدة ، فضلا عما فيه من معان ودلالات هو دخول العوامل الناسخة عليه [4] ، فأما تحقيقه بنية جديدة فيتمثل في إمكان دخول (إن) على ما لا يصح دخولها عليه ، وهي الأفعال ، ولقد حسب بعض المستشرقين ذلك مزية خاصة تتميز بها العربية من غيرها من اللغات السامية ، فهي وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية بدون تغيير تركيبها ، فضلا عن إلحاق (إن وأخواتها) بالجملة الفعلية بواسطة لا مباشرة [5] .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطاً ﴾ [6] فضمير الشأن المتصل بـ(إن) هو الذي هيأها لمباشرة تلك الجملة الفعلية ؛ تأكيدا وتهويلا لأمر ما كانوا يقولون 000 .

وأما تحقيقه المعاني والدلالات ، فيتمثل في أن دخول (إن) على هذا الضمير ، وائتلافها معه يمنح التعبير قوة وجزالة لا نكاد نحسها إذا هي لم تدخل عليه [7] ، فإذا كان يؤدي بمفرده دلالة التعظيم والتفخيم فإن هذا الاتصال يزيد تلك الدلالة مبالغة وتأكيدا ، مما يرشحه لأن يقع في مواضع التهويل .

---

(1) الإخلاص : 1 .

(2) شرح التصريح على التوضيح : 162/1 - 163 ، وينظر : التبصرة والتذكرة : 206/1 .

(3) ينظر : التفسير الكبير : 175/32 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 114/3 .

(5) ينظر : التطور النحوي : 91 .

(6) الجن : 4 .

(7) ينظر : دلائل الإعجاز : 317 .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾ [1] فما من شك في أن ما تضمنته الآية من دلالة على التهويل هو الذي استدعى أن يتصدرها ضمير الشأن متصلا بحرف التأكيد (إن) ، فضلا عن الاستفهام الذي يراد منه الإنكار والتوبيخ ، إذ إن مضمون الآية هو الإخبار عما يؤول إليه المحاددون لله ورسوله من جزاء وعقاب ، وما كان لدلالة التهويل أن تتحقق فيها لولا اعتماد ذلك الإخبار بطرفيه على ضمير الشأن بكونه تفسيرا وخبرا له ، فضلا عن الاتصال بين (إن) وهذا الضمير .

وقد يقع الضمير مكررا إذا كان في الموضع زيادة تهويل وتعظيم ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ [2] فقد قالها يوسف عليه السلام حين تعرض لأمر هائل وكبير ؛ ولعل استعماله الضمير مكررا يوحي بشدة وقع ذلك الأمر عليه مما يدل على ما عنده من عصمة الأنبياء .

ومن تلك الضمائر (ضمير الفصل) فإنه يفيد في الإسناد وفي المعنى أيضا ، فأما إفادة الإسناد ؛ فلأنه لا يكون إلا بين مبتدأ وخبر معرفتين ؛ ليثبت خبرية الثاني ويرفع كونه بدلا أو عطف بيان [3] ، وهو بذلك حقق إسناد الخبر إلى المبتدأ ، وأما من حيث المعنى ؛ فإنه رفع ما فيه من لبس ، فضلا عمّا أفاده فيه من قصر وتأكيد [4] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيّ ﴾ [5] فقد وقع الضمير بين المبتدأ وخبره ؛ ليثبت للجملة تمامها ، وعدم حاجتها إلى ما يتممها من كلام ، ثم إنه أفاد غرض القصر والتأكيد ؛ لأنه من حيث المعنى إعادة الاسم الظاهر مرتين .

---

(1) التوبة : 63 .

(2) يوسف : من الآية 23 .

(3) ينظر : الكتاب : 392/2 ، مغني اللبيب : 494/2 - 495 .

(4) ينظر : الكشاف : 112/1 ، شرح الوافية نظم الكافية : 281-282 ، شرح المختصر على تلخيص المفتاح : 41 .

(5) الشورى : من الآية 9 .

العلم

العلم هو ((الاسم الذي يعين مسماه مطلقا ، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة)) [1] ، ثم هو ينقسم على ثلاثة أقسام : اسم وكنية ولقب .

فأما الاسم ، فهو (ما ليس بكنية ولا لقب) وأما الكنية ، فـ(ما كان في أوله أب أو أم كأبي عبد الله وأم الخير) وأما اللقب ، فهو (ما أشعر بمدح أو ذم) فالمدح ، نحو : (زين العابدين) والذم ، نحو : (أنف الناقة) [2] .

وبعد هذا التقديم ، يمكن القول إن للعلم أثرا في البنية النحوية إسنادا ومعنى ، فأما الإسناد ، فيكمن في وقوع العلم مبتدأ خاصة ، فإنه في ذلك يستدعي خبرا ، ويثير عنصر التشويق نحوه ، لما يتضمنه من معنى الذات ، فإن هذا يحتاج إلى خبر متضمن معنى الصفة له .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [3] فوقوع اسم الجلالة مبتدأ نوه ببناء الخبر عليه ؛ وذاك لتضمنه معنى الذات الذي يحتاج إلى خبر – كما ذكرنا – ولا شك في أن ذلك قد أثار عنصر التشويق إلى تلقي الخبر لما فيه من معنى عظيم .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [4] فواضح أن وقوع اسم النبي ﷺ مبتدأ هو لتشويق الأسماع إلى تلقي الخبر عنه لتضمنه معنى عظيما .

وأما المعنى ، فواضح مما أثبتناه أولا من أن قسميه (الكنية واللقب) قد يؤديان معنى المدح أو الذم ، ولعل ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [5] من لقب خير دليل عليه ، إذ إنه مقصود في إفادة الذم ، وليس لمجرد التعيين ، ومما ينسجم مع ذلك ويؤكده هو انتصاب اللقب نفسه على الذم أيضا .

---

(1) شرح ابن عقيل : 118/1 .

(2) ينظر : م . ن : 118/1 ، حاشية الصبان : 128/1 .

(3) البقرة : من الآية 255 .

(4) الفتح : من الآية 29 .

(5) المسد : 4 .

اسم الإشارة

اسم الإشارة هو ((ما دل على مسمى وإشارة إليه)) [1] ومن هذا المفهوم قد يظن بضيق أثره في الإسناد وتوجيه المعنى إلا فيما يخص التنبيه على المشار إليه ، ولكن الحقيقة أوسع من ذلك ، فإن هذا الغرض يدخله عنصرا مهما في بنية النحو بما له من دلالة على استدعاء كلام بعده من خبر أو بدل ، حسب موقعه النحوي ورتبته في الكلام ، ولعل ذلك يبرز أكثر في وروده داخل السياق نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [2] فوقوع اسم الإشارة (أولئك) مبتدأ يطلب خبرا ويؤكده باستدعاء الذهن إليه من حيث سبقه بحقائق عنه ، ذلك أن موقعه يعد رابطا بين حقيقة المشار إليهم أولا وجزائهم عليها آخرا .

أما إن وقع اسم الإشارة ، وذكر بعده لفظ بدل منه فيعد حينها بمثابة التوطئة والتمهيد للبدل [3] لكونه مهما في المعنى والسياق ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [4] فما من شك في أن شأن القرآن عظمةً وهدايةً يستلزم توطئة وتمهيدا لاستدعاء الأذهان إليه ؛ ولعل الذي حقق ذلك هو اسم الإشارة (هذا) ، ودليل ذلك أن إلغاءه في قولنا – مثلا – : (إن القرآن يهدي) تنعدم فيه التوطئة والتمهيد ، ولا يحقق ما عليه الآية من معنى وبيان .

وقد يشارك اسم الإشارة أيضا – إسنادا ومعنى – في الإخبار بالجملة بدلا من الإفراد وذلك إذا ما وقع بين مبتدأ وخبر ، أو ما كان أصلهما كذلك ، فينتقل الأخير من كونه خبرا للأول إلى كونه خبرا لاسم الإشارة حسب ما قرر النحاة له من حكم نحوي ومحل إعرابي ، فتكون جملة جديدة يخبر بها عن المبتدأ ؛ لتدل على زيادة في الاهتمام ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةُ ﴾ [5] فإن لوقوع اسم

---

(1) الفرائد الجديدة : 171/1 .

(2) البقرة : 114 .

(3) ينظر : شرح ألفية ابن مالك : 266 .

(4) الإسراء : من الآية 7 .

(5) البينة : 7 .

الإشارة (أولئك) هذا الموقع أساسا في نقل الخبر من المفرد إلى الجملة ، ودليل ذلك أن الخبر من دونه يصح أن يكون مفردا ، إذ يقال – مثلا – : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم خير البرية) وإنما وقع اسم الإشارة لبناء جملة جديدة تسند إلى اسم (إن) تأكيدا لما ذهبنا إليه من زيادة في الاهتمام .

أما على مستوى المعنى وتوجيهه دون النظر في الإسناد والإعراب ، فلقد أفاد ابن جني توجيها معنويا لاسم الإشارة من خلال مفهومه الدال على المشار إليه بطريقة حسية ، وهو أنه قد يوظف لاستحضار الصورة أو المشهد في السياق ، وجعل من قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [1] دليلا عليه ((إذ أشار سبحانه وتعالى إليهما إشارة الحاضر ؛ لأنه لما كان حكاية حال صارت كأنها حاضرة فقيل (هذا وهذا) ولولا ذلك لقيل : (أحدهما كذا والآخر كذا))) [2] .

ولعل هذا من قبيل الخروج عن الأصل ((فأصل الإشارة أن تعود إلى ذات مشاهدة معينة ، إلا أنها قد تخرج عن الأصل فتعود إلى ذات مستحضرة من الكلام بعد أن يذكر من صفاتها وأحوالها ما ينزلها منزلة الحاضر في ذهن المتكلم والسامع ، فإن السامع إذا وعى تلك الصفات وكانت مهمة أو غريبة من خير أو ضده صار الموصوف كالمشاهد ، فالمتكلم يبني على ذلك فيشير إليه كالحاضر المشاهد 000)) [3] .

وقريب من هذا يدخل غرض آخر لاسم الإشارة يتمثل في تمييز المشار إليه أكمل تمييز ، وذلك بإحضاره في ذهن السامع بالإشارة إليه حسا [4] ، ومنه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَؤُلاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [5] فلما أراد الله أن يخبر عن هلاكهم وباطل صنعهم ميزهم ابتداء أكمل تمييز ، وذلك بالإشارة إليهم وإحضارهم في أذهان السامعين .

---

(1) القصص : من الآية 15 .

(2) المحتسب : 274/2 .

(3) التحرير والتنوير : 241/1 .

(4) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 44 .

(5) الأعراف : 139 .

وكذلك يؤدي اسم الإشارة أثرا في المعنى بماله من ألفاظ للقريب أو البعيد ، إذ يقع جوازا أحدهما بدلا من الآخر لتحقيق غرض في المعنى ، كـ(التعظيم وعلو المنزلة) إذا ما وقع اللفظ الدال على البعيد بدلا من اللفظ الدال على القريب [1] ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [2] فوقوع (ذلك) إشارة إلى (الكتاب) ذو دلالة على عظمته وسموه ورفعة شأنه ، ونفي مقدم عن وقوع الريب فيه ، ولا سيما أن ذكره هنا في مقام التحدي بمعارضته [3] ، إلا أن بعض المفسرين ذهبوا في تعليل ذلك مذهبا آخر ، يتمثل في أنه لصدق القرآن في معانيه ونفع إرشاده يجعله بعيدا عمن يتناوله [4] .

ولكني لا أرى هذا المذهب صوابا ؛ لما فيه من تيئيس من اتباع القرآن والرجوع إليه ؛ – لأن هذا التوجيه يجعله بعيدا عمن يتناوله – فضلا عن أن هناك من الآيات ما تنقض ما ذهبوا إليه ، فالقرآن الكريم طالما ذكر في مقام الهداية والإرشاد وقع بدلا من اسم الإشارة الدال على القريب ؛ لتأكيد قربه منهم ، وترغيبهم فيه ، حتى إن كان ذلك في خطاب غير المؤمنين ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [5] .

ومن شواهد ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ قالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [6] فـ((لم تقل : (فهذا) وهو حاضر ؛ رفعا لمنزلته في الحسن وتمهيدا للعذر في الافتنان به)) [7].

أما اللفظ الدال على القريب ، فقد يدل على الإهانة أو التحقير [8] ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ﴾ [9] ففي

---

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 38-41 .
(2) البقرة : 2 .
(3) ينظر : مفتاح العلوم : 376 .
(4) ينظر : التحرير والتنوير : 220/1 – 221 .
(5) النمل : 76 .
(6) يوسف : من الآية 32 .
(7) الإيضاح في علوم البلاغة : 46 .
(8) ينظر : م . ن : 45 .
(9) العنكبوت : من الآية 64 .

الإشارة إلى الحياة الدنيا بلفظ القريب ازدراء لها وتصغير لأمرها [1] .

الاسم الموصول

يكتسب الاسم الموصول معرفته من خلال صلته التي تقع بعده ، ومن هنا عده النحاة ضربا من ضروب المعرفة ، وإلا فإن وقوعه مفردا لا يصح أبدا ؛ لإبهامه وافتقاره أصلا إلى ما يزيل عنه ذلك الإبهام .

وعلى أساس من هذا ، فهو يقف عنصرا مهما في البنية النحوية ، سواء في عملية الإسناد أو في توجيه المعنى . فأما الإسناد ، فيتمثل في محله الإعرابي ، ولا سيما إذا كان مبتدأ فإنه يطلب خبرا [2] ، وذلك يتمثل في أنه يتضمن مع صلته معنى جملة الشرط التي تفتقر إلى ما يتممها من جواب ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في استدعاء الخبر وتنبيه الذهن على تلقيه ، فضلا عن إحكام الخبر بالصلة إحكامَ العلة بالمعلول والسبب بالمسبب ؛ وذاك لما بينه وبين الشرط من شبه كبير .

وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾ [3] فواضح أن الاسم الموصول منح الإسناد قوة تعبيرية لا تكون بحذفه ؛ وذاك لأن وقوعه مبتدأ استدعى خبرا ، وأنه جعل الإيمان والعمل الصالح علة وسببا في حصول الخبر وهو قوله : (طوبى لهم وحسن مآب) . ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [4] فقد استدعى الاسم الموصول بناء الخبر عليه ، فضلا عن جعله نتيجة لما وقع في الصلة من سبب ومعنى [5] . وهكذا فإن الاسم الموصول يعمل هنا على إحكام الجملة بجعل طرفيها كلا متكاملا ، لا فصل فيه .

ومن المواضع التي يلازم الاسم الموصول فيها تشكيل بنية لا تكون بغيره هو وقوعه صفة للمعرفة عوضا عن وصفها بالجملة ، فإن الجمل في الأصل نكرات ، ولا يصح وصف المعرفة

---

(1) ينظر : الكشاف : 463/3 ، صفاء الكلمة (من أسرار التعبير القرآني) : 18 - 19 .

(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 43 ، خصائص التركيب : 150 .

(3) الرعد : 29 .

(4) غافر : من الآية60 .

(5) ينظر : التحرير والتنوير : 183/24 .

بها ، بل تكون منها حالا ، فإذا ما أريد وصف المعرفة بالجملة وقع الاسم الموصول عوضا عنها ، وإنما جعلناه عوضا ؛ لافتقاره أصلا إلى جملة تبينه وتزيل عنه ما به من إبهام ، فصارت هذه الجملة صلة له من حيث الصنعة ، وصفة للمعرفة من حيث المعنى ، وكأن اسم الموصول واسطة في الربط بينهما ، بخلاف إلغائه ، فإنه يؤول إلى كون الجملة حالا ، ولا شك في أن المعنى يختلف بين الحالتين ، تبعا لتباينه بين الصفة والحال ، فإن الصفة ملازمة للموصوف ، وإن الحال منتقلة عن صاحبها [1] ، ولا تكون ملازمة له إلا بشروط * .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا ﴾ [2] فقد حقق الاسم الموصول للفظ الجلالة وصفا لا يكون بغيره ، وذلك من خلال اشتماله على جملة هي صلة له صنعة وإعرابا ، وصفة لـ(لفظ الجلالة) دلالة ومعنى ، بخلاف إلغائه ، فإن الجملة ستكون حالا ، وإن معناها سيوصف بالانتقال لا باللزوم ، وهو معنى لا يراد ، ومن هنا تكمن أهمية الاسم الموصول في تشكيل البنية ، وتعليق الألفاظ فيها .

ومما يؤكد هذا ويزيد فيه ، وقوعه مكررا مع الجمل التي يراد الوصف بها دون الاقتصار على العطف مجردة منه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۞ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۞ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۞ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ۞ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ [3] وأرى في هذا التكرار للاسم الموصول لتأكيد استقلال كل جملة من حيث المعنى وربطها بالموصوف بشكل مباشر ورئيس .

ومن حيث الإعراب أيضا ، فإن بناء الاسم الموصول ولزومه حركة واحدة جعله في سعة من التوجيه النحوي ، ولا سيما إذا وقع بعد معرفة ، إذ يجوز كونه نعتا ، ويجوز كونه خبرا لمبتدأ محذوف لتقارب المعنى بينهما . ومنه قوله تعالى : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۞ الَّذِي

---

(1) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : 124/2 .

* ومن تلك الشروط :

- أن يكون العامل فيها مشعرا بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ . (النساء : 28) .
- أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾ . (النمل : 19) .
- في أمثلة لا ضابط لها نحو قولهم : (دعوت الله سميعا) . (ينظر : شرح ابن عقيل : 244/2) .

(2) الكهف : 1 .

(3) المؤمنون : 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 .

خَلَقَ فَسَوَّى ﴾ [1] فيجوز في الاسم الموصول (الذي) كونه نعتا لما قبله ، أو كونه خبرا لمبتدأ تقديره (هو الذي) ، ولعل كلا التوجيهين مقبول إسنادا ومعنى .

غير أن من المواضع ما لا يجوز فيه هذا الحكم النحوي لتناقض المعنى فيه ، بل يجب فيه الابتداء [2] ، ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ ۞ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ﴾ [3] وقوله أيضا : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ۞ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ [4] فإن الاسم الموصول (الذين) في كلتا الآيتين تصدر جملة منقطعة في المعنى عما قبلها ، فلا يجوز فيها النعت ولا الخبر [5] ، بل الابتداء هو الواجب فيه ؛ ليكون جملة مستقلة في الإسناد وفي المعنى على حد سواء .

أما افتقار الاسم الموصول إلى صلة تبينه ، فإنه قد يحقق سمة الإيجاز أو الاتساع بحسب طبيعة تلك الصلة ، فالإيجاز يتحقق مثلا إذا كانت الصلة عبارة عن جملتين متعاطفتين ، ومن ثم الإخبار عنهما بخبر واحد ، بناء على أن الخبر هو عن الاسم الموصول لا عن صلته ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [6] ، فقد وقع خبر واحد عن الاسم الموصول الذي ضم في صلته جملتين متعاطفتين – أي أكثر من واحد – فصار استعماله ضربا من الإيجاز .

أما الاتساع والشمول فيتحقق من ورود الصلة جملة مركبة ، كأن تكون شرطية أو عبارة عن حوار ، فمن الأولى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [7] ومن الأخرى ما جاء في قوله أيضا : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [8] وموطن الشاهد في كلتا الآيتين ، هو ما يؤديه الاسم الموصول

---

(1) الأعلى : 1 ، 2 .
(2) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 245/1 .
(3) البقرة : من الآيتين 145 ، 146 .
(4) غافر : من الآيتين 6 ، 7 .
(5) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 245/1 .
(6) الزمر : 33 .
(7) الحج : 41 .
(8) آل عمران : 173 .

من وساطة في هذا الاتساع التعبيري والشمول المعنوي ؛ وذاك لعدم تقييد جملة الصلة بنمط خاص ، فقد وقعت الصلة في الآية الأولى جملة شرطية فضلا عما عطف على جوابها من جمل ، ووقعت الصلة في الآية الأخرى جملا قائمة على الحوار ، وما قام ذلك إلا على أساس هو الاسم الموصول .

وغير هاتين السمتين هناك معان وأغراض أخرى يحققها الاسم الموصول من خلال صلته ، إذ يعد معها بدلا من ذكر الاسم صريحا . ومن تلك المعاني والأغراض هو (التنبيه) [1] نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [2] فواضح أن المقصود بالاسم الموصول هو المال ، وإنما ورد النظم به – فضلا عما في صلته من معنى – ؛ تنبيها على أن المال لله وقد جعل الناس خلائف فيه ، ولا شك في أن هذا زيادة حث على الإنفاق ، فحينما يعلم الإنسان أن المال ليس له ، بل هو مستخلف فيه ، فإنه يهون عليه من جهة ، وينفق منه إرضاء لمالكه من جهة أخرى .

وقد يجيء الاسم الموصول لزيادة تقرير [3] الغرض الذي سيق الكلام من أجله ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [4] فاختيار الاسم الموصول وصلته (التي هو في بيتها) استغناء عن ذكر امرأة العزيز يراد به إثبات براءة يوسف وعصمته من أول القصة ؛ وذاك لما في جملة الصلة من إقرار أنه في بيتها ، وهذا ((من شأنه أن يطوعه لمرادها)) [5] ومما زاد في ذلك نسبة البيت إليها دون زوجها .

أما ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن عدم التصريح في مثل هذه المواضع هو نمط من أدب القرآن يتمثل في الرغبة عن إلصاق العار بأصحابها [6] ، فهو مذهب حسن أيضا ، ولكن تبقى دلالة الصلة هي السبب الرئيس في هذا الاختيار ؛ لما لها من أثر في صلب المعنى والسياق .

---

(1) ينظر : التحرير والتنوير : 369/27 .

(2) الحديد : من الآية 7 .

(3) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 42 .

(4) يوسف : من الآية 23 .

(5) التحرير والتنوير : 250/12 .

(6) ينظر : فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور : 69 ، المعاني في ضوء أساليب القرآن : 241 .

ومن الأغراض أيضا غرض (التعظيم) [1] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [2] إذ إن التعبير بقوله (مما كانا فيه) أبلغ في الدلالة على الخيرات مما لو قيل : (من الجنة أو النعيم) فإن من أساليب المعنى في ((الدلالة على عظم الشيء أن يعبر عنه بلفظ مبهم 000 لتذهب نفس السامع في تصور عظمته وكماله إلى أقصى ما يمكنها أن تذهب إليه)) [3] .

ومنها كذلك غرض (الإطلاق والعموم) [4] نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [5] فمشيئة الله في الرزق مطلقة ، ولعل وقوع الاسم الموصول في التعبير عن ذلك جاء موافقا لها .

ومنها كذلك غرض (الترغيب) نحو قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [6] فالترغيب يتحقق مما حملته صلة الموصول من معنى ، يتمثل في قضاء الله أن تكون هذه الأرض لهم .

فكل ما تحقق من تلك المعاني والأغراض إذن قد تأتى من خلال جملة الصلة التي تعبر عن معنى مقصود بحد ذاته ، وإن وقوع الاسم الصريح قد لا يؤدي ذلك الغرض والمعنى .

وإذا كانت تلك الصلات مختلفة في دلالاتها بحسب ما تحمله من معنى ، فإن ثمة صلات لا تحمل من وضوح المعنى شيئا ، بل هي موغلة في الإبهام ، فيكون موقعها مع الاسم الموصول دالا على التفخيم والتهويل [7] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [8] وقوله : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ [9] وقوله

---

(1) ينظر : معاني النحو : 129/1 .
(2) البقرة : من الآية 36 .
(3) صفوة التفاسير : 51/1 – 52 .
(4) ينظر : معاني النحو : 130/1 .
(5) البقرة : من الآية 212 .
(6) المائدة : من الآية 21 .
(7) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 43 .
(8) طه : 78 .
(9) النجم : 10 .

أيضا : ﴿ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴾ [1] وقد عد بعض المفسرين ذلك من قبيل الإبهام للتفخيم الإجمالي الذي تضيق عنه عبارات الوصف في اللغة [2] .

التعريف بـ(الألف واللام)

أجمع النحاة على أن دخول (الألف واللام) على النكرة يفيدها التعريف [3] ، وأجمعوا كذلك على تغير المعنى بهذه الأداة ، تبعا لاختلاف دلالتها بين الجنس والعهد [4] ، ولكننا قبل الوقوف على ذلك نتبين من هذه الأداة أهميتها في البنية النحوية سواء في الإسناد أو في توجيه المعنى .

أما الإسناد ، فلعل أبرز رتبة نحوية وإسنادية يؤثر فيها التعريف هي الخبر إذا كان نكرة ، فإن تعريفه يوحي بتحوله إلى صفة وأن الكلام معه لا يُفيد معنى يحسن السكوت عليه ، فقولنا : (الماء عذب) جملة تامة لعدم احتمال وصف المعرفة بالنكرة ، بخلاف تعريفنا الخبر بقولنا : (الماء العذب) فإنه يوحي بتحول الخبر صفة ؛ لتطابق اللفظين تعريفا ، وأن المعنى لم يتم بهما .

على أننا لا ننفي أن يكون الخبر معرفا بـ(الألف واللام) ، بل هو يكون كذلك ، ولكن بوجود قرينة نحوية أو لفظية أو معنوية في السياق العام ، فالقرينة النحوية – مثلا – تتمثل في إدخال ضمير الفصل بين هاتين المعرفتين لتحقيق خبرية الثاني [5] ، إذ هو بمثابة إعادة المبتدأ مرتين ، فيتحقق إلى جانب الإسناد توكيد المعنى على سبيل القصر والاختصاص .

ولقد وجدنا هذا في القرآن الكريم بارزا ، إذ لا يقع الخبر معرفا بـ(الألف واللام) إلا إذا فصل الضمير بينهما غالبا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ

---

(1) النجم : 16 .

(2) ينظر : التحرير والتنوير : 101/27 .

(3) ينظر : الكتاب : 220/1 ، المقرب : 243 ، شرح ابن عقيل : 86/1 .

(4) ينظر : شرح الكافية في النحو : 147/2 ، مغني اللبيب : 49/1 – 50 .

(5) ينظر : الكتاب : 392/3 ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 542/2 -543 ، المفصل في علم العربية : 26/2 ، شرح الوافية نظم الكافية : 281-282 ، الفرائد الجديدة : 150/1 .

الْمُسَبِّحُونَ ﴾ [1] وقوله كذلك : ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُون ﴾ [2] فلا خلاف في أن الثاني هو الخبر من خلال فصل الضمير بينهما ، ولا خلاف أيضا في أن هذه البنية من تعريف الخبر وضمير الفصل قد تحقق فيها معنى الحصر والقصر ، وهذا هو المقصود من تلازم المعنى والإسناد .

أما إن ورد تعريف الخبر من دون فصل الضمير فإن هناك ما ناب عنه من قرينة في اللفظ والمعنى ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ [3] فجملة (الله الغني) ذات خبر معرف بـ(الألف واللام) ، ولكن لم يقع ضمير الفصل بينه وبين مبتدئه ؛ لوجود قرينة لفظية ومعنوية تتمثل في الجملة بعده وهي قوله : (وأنتم الفقراء) ، فقد أثبتت خبرية الثاني لا كونه صفة ، إذ هي أخبرت عن المخاطبين بأنهم فقراء ، فثبت بذلك أن (الغني) خبر عن لفظ الجلالة (الله) ؛ لأن العطف هنا من قبيل المغايرة والتضاد ، وفضلا عن ذلك ، فإن هناك قرينة معنوية أخرى تتمثل في كون الخطاب مع المؤمنين ، وهذا لا يستدعي تأكيد الخبر لهم إذ صار – عندهم – معلوما ، ولذا نجد الضمير يذكر في آية أخرى لتناقض القرينتين من تقدم الجملة الثانية على الأولى ، ومن توجيه خطابها إلى الناس جميعا ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [4] .

وكذلك يؤدي تعريف الخبر إلى جواز تغير موضعه تقديما وتأخيرا ، كأن يبتدأ به على نية التأخير ، أو على نقل حكمه إلى الابتداء بحسب ما يقتضيه المعنى ، ومثال ذلك قولنا : (محمد فاضل) فلا يصح تقديم (فاضل) إلا بتعريفه فيقال : (الفاضل محمد) ، ولقد أفاض الجرجاني في الحديث عن ذلك ، ومثاله المشهور قوله : (زيد المنطلق) فهو يتصرف فيه تقديما وتأخيرا [5] ، ولا يكون ذلك إلا على أساس من تعريف الخبر بـ(الألف واللام) .

---

(1) الصافات : 165 ، 166 .
(2) البقرة : من الآية 254 .
(3) محمد : من الآية 38 .
(4) فاطر : 15 .
(5) ينظر : دلائل الإعجاز : 203 .

أما من حيث المعنى ، فقد وقف النحاة والبلاغيون على (الألف واللام) ، فوجدوا أن منها ما يفيد الجنس ، وأن منها ما يفيد العهد ، وجعلوا لكلٍّ أنماطا وفروعا [1] ، ولم يكن ذلك عندهم محض تقسيم وتصنيف ، بل هو لتحقيق المعنى وإبرازه بأوضح ما يكون .

فمما تكون فيه (الألف واللام) جنسية دخولها على نكرة فتفيدها معنى الجنس ، ولها أصناف مختلفة عند النحاة ، لعل أهمها هو استغراق جنس الأفراد ، وقد وضعوا لها قرينة لفظية تدل عليها ، وهي صحة وقوع (كل) حقيقة بدلها [2] ، نحو قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الْأِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [3] أي كل إنسان .

أما البلاغيون ، فكانوا أكثر دقة حين جعلوا من هذا الصنف صنفين هما : الاستغراق الحقيقي ، وهو ما يشمل أفراد الجنس كله [4] ، والاستغراق العرفي ، وهو ما يشمل استغراق الجنس أيضا ، ولكن ضمن زمان أو مكان معينين [5] ، ولقد أصابوا في هذا التقسيم ؛ لأن له ما يسوغه من المعنى ، إذ قد يصح وقوع القرينة اللفظية (كل) بدلا من التعريف لفظا ، بيد أن المعنى مختلف عما يراد .

ويتضح ذلك أكثر من خلال الوقوف عند كل من الصنفين البلاغيين . فمن الاستغراق الحقيقي ما جاء في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [6] فتعريف (الدين) هو تعريف الجنس الحقيقي ، ولذا اقترن به لفظ التأكيد (كله) بارزا لا مقدرا ؛ لتأكيد ظهور ((هذا الدين الحق على جميع الأديان)) [7] التي تتعرض لأهل الإسلام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

---

(1) ينظر من النحاة : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 36/1 ، شرح الأشموني : 83/1 – 84 ، وينظر من البلاغيين : الإيضاح في علوم البلاغة : 47-49 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 50/1 ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : 178/1 ، 179 ، 180 .

(3) الأنبياء : من الآية 37 .

(4) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 47 – 49 ، علم المعاني / درويش الجندي : 105 .

(5) ينظر : م . ن : 47 – 49 ، 105 .

(6) الصف : 9 .

(7) التحرير والتنوير : 193/28 .

وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾ [1] فتعريف (الوسيلة) تعريف الجنس الحقيقي أيضا ؛ لصحة أن يقال : (وابتغوا إليه كل وسيلة) ، وهذا ما يجعلها لفظا عاما يفيد كل ما يقرب إلى الله .

وأحسب أن البلاغيين وافقوا النحاة في هذا الصنف تقديرا ومعنى ، ولكن الخلاف يكمن في الصنف الآخر ، وهو الاستغراق العرفي ، ففي الحين الذي أهمله النحاة ، ولم يعدوه صنفا قائما بذاته ، وقف عنده البلاغيون وفصلوا القول فيه ؛ بناء على أن المعنى فيه لا يحتمل استغراق الأفراد جميعا ، بل هو في زمن خاص أو مكان خاص .

فمن الأول – أي الاستغراق في زمن خاص – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [2] فاستغراق (العالمين) إنما هو في مدة عهدهم فحسب ، وهنا تكمن الدقة في التقسيم ، إذ لولاه لالتبس المعنى بأنهم فضلوا على العالمين في كل عهد ومكان ؛ ولعل دلالة هذا الاستغراق هو تذكير المخاطبين بفضل الله عليهم في القديم ؛ ترغيبا لهم في هدايتهم حاضرا .

ومن الثاني – أي الاستغراق في مكان خاص – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ ۞ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ [3] فواضح أن العذاب لم يكن ليشمل (الناس) جميعا ، بل هو في حدود بلادهم ، وواضح أيضا أن غاية هذا الاستغراق هو تهويل وصف العذاب ، ولذا جاء الاسم المعرف المقصود ظاهرا (الناس) ، وقد كان الضمير يغني عنه ، إذ سبق بالإضمار في قوله : (فأرسلنا عليهم) .

ومن أنواع التعريف الأخرى التي تفيده هذه الأداة عند النحاة ، هو تعريف العهد الذهني ، أي أنها تأتي لواحد على أساس عهديته في الذهن ومطابقته الحقيقة [4] بشرط أن يكون دالا على الجنس في ضمن فرد معين ؛ لئلا تلتبس بـ(الألف واللام) العهدية التي سنوردها بعد قليل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ [5]

---

(1) المائدة : من الآية 35 .

(2) البقرة : 47 .

(3) القمر : 19 ، 20 .

(4) ينظر : حاشية الخضري : 84/1 .

(5) يوسف : من الآية 13 .

فتعريف (الذئب) تعريف الجنس من حيث الحقيقة والطبيعة المعهودة في الذهن ، ولكنه لا يراد به هنا نوع معين أو جماعة منه ، بل يراد واحد ضمن أفراده [1] .

أما (الألف واللام) العهدية ، فهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف إذ تجعل مدلولها فردا معينا بعد أن كان مبهما شائعا ، وقد يكون مصحوبها مختلفا بين العهد الذكري أو الحضوري أو العلمي [2] .

فالعهد الذكري ، هو التعريف القائم على إعادة اللفظ مرتين ، إحداهما بذكره نكرة ، والأخرى بذكره مصحوبا بـ(الألف واللام) [3] ، إذ غدا معهودا في الكلام ، وعليه قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ [4] فحيث أعيد ذكر اللفظ ثانية قرن به (الألف واللام) ؛ لأنه صار معهودا عهدا ذكريا ، وذاك يتمثل في تعريف (المصباح والزجاجة) إذ سبق ذكرهما نكرتين ، وأرى في هذا تفخيما ولا سيما في إعادة ذكر اللفظ ظاهرا ، وكان الضمير يغني عنه ، فضلا عما فيه من تماسك بين الجمل ؛ لأن تعريف الثاني وصل للأول ، وتذكير بوروده سابقا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۞ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً ﴾ [5] فلا يخفى ما لتعريف (الرسول) من تفخيم وجعل الجملتين كلا واحدا ؛ مناسبة مع مقام التفخيم فيها ، ولعل خاتمتها هي الدليل .

ويمكن القول ، إنه لا شرط في تعريف اللفظ بمجرد ذكره نكرةً سلفا ، فقد يعاد اللفظ نكرة أيضا تحقيقا للمعنى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ [6] فقد أعيد لفظة (كاتب) نكرة أيضا لسببين هما نقيضان لما ذكرناه آنفا من سببي التعريف الذكري ، فإذا ذكرنا آنفا دلالة التفخيم والتعظيم

---

(1) ينظر : التحرير والتنوير : 231/12 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 49/1 - 50 ، شرح التصريح على التوضيح : 149/1 .

(3) ينظر : الفرائد الجديدة : 174/1 .

(4) النور : من الآية 35 .

(5) المزمل : 15 ، 16 .

(6) البقرة : من الآية 282 .

والتهويل في العهد الذكري فإن الآية هنا في تفصيل أمر الدين ، وهي لا تستلزم ذلك المعنى أو الأسلوب ، وإذا ذكرنا هناك أيضا أن التعريف يعمل على تماسك الجمل وجعلها كلا واحدا من دون فاصل أو استقلال ، فإن هذا لا يراد هنا ، بل إن استقلال كل جملة عن الأخرى هو المراد ؛ وذاك لتنزيلها منزلة الأمثال ، فالجملة الأولى تضرب مثلا لمن استخف بكتابة الدين ، فهي أمر له ، والجملة الأخرى تضرب لمن أبى الكتابة – وإن كان ذا شأن وضيع فيها – فهي نهي له ، فحينما قيل : (ولا يأب كاتب) أكدت النكرة وجوب الكتابة من كاتب أيا كان شأنه ، بخلاف ما لو عرفت اللفظة فقد يظن أن هناك مختصا بها أو معهودا فيها .

ومما يؤكد هذا الاستقلال أيضا مجيء (الواو) عاطفة بين الجملتين وهي دالة على مجرد الجمع بينهما ، بخلاف ما جاءت عليه الآيات الشواهد قبلها ، ففي الآية الأولى لم يكن ثمة حرف رابط بين الجملتين ؛ لكون الجملة الثانية بيانا للأولى ، أما في الآية الأخرى ، فقد جاءت (الفاء) الدالة على العطف بلا مهلة رابطة بين الجملتين ، فلا سبيل إلى الاستقلال بينهما .

ومن هذا كله ، يتبين الفرق بين التعريف والتنكير من جهة ، ويتأكد ما ذهبنا إليه من دلالة التعريف الذكري المتمثل في التعظيم والتفخيم وتوحد الجمل من جهة أخرى .

أما العهد الحضوري ، فهو القائم على كون المعرف حاضرا حال التكلم حسا ومعنى [1] ، ومن هنا فإن ما ذهب إليه بعض النحاة من وجوب وقوع هذا المعرف بعد اسم الإشارة ، نحو قولنا : (جاءني هذا الرجل) أو بعد (أي) في النداء ، نحو قولنا : (يا أيها الرجل) أو بعد (إذا) الفجائية ، نحو قولنا : (خرجت فإذا الأسد) ، أو في اسم الزمان الحاضر ، نحو (الآن) [2] جعل ابن هشام ينظر فيه إذ قال : ((لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك : (لا تشتم الرجل) فهذا للحضور في غير ما ذكر ، ولأن التي بعد (إذا) ليست لتعريف شيء حاضر حال التكلم ، فلا تشبه بالكلام فيه ، ولأن الصحيح في

(1) ينظر : شرح الكافية في النحو : 147/2 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 50/1 .

الداخلة على (الآن) أنها زائدة ؛ لأنها لازمة ، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة ، بخلاف الزائدة)) [1] .

ولعله – أي ابن هشام – كان يحقق المعنى بين الشاهد والمصطلح ، فالشرط عنده أن يكون المعرف حاضرا حال التكلم بغض النظر عن محل وقوعه في الكلام ، ولذا رفض الشرط الثالث لمجيئه على خلاف ما الكلام فيه ، ونزيد أيضا ؛ لأنه نظير ما جاء في العهد الذهني من إرادة غير معين ضمن جنس واحد ، فهو من العهد الذهني لا الحضوري ، أما الشرط الرابع ، فرفضه ؛ للزوم (اللام) في (الآن) لزوم زيادة فلا يصح حذفها .

ومهما يكن من أمر ، فإن ورود هذه الصيغة من التعريف تحقق معاني أيضا في القرآن الكريم ، ومنها (التكريم والتعظيم) نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۞ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ 000 ﴾ [2] إذ جاء لفظ (النبي) معرفا بعد (أي) في النداء ، وهذا ما يدل على حضوره ﷺ في مقام ربه – جل في علاه – تكريما وتعظيما له فيما يلقيه إليه من خطاب .

ومن المعنى نفسه على اختلاف من وقوع اللفظة في الكلام ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [3] فواضح أن تعريف اللفظة الواقعة بعد اسم الإشارة (هذا) ذي الدلالة على القريب أتى موافقا لمقتضى الحال ؛ ليدل على حضوره القريب من الله تعالى زيادة في التكريم .

ومن تلك المعاني أيضا معنى (الترهيب) ، ولا سيما حين يتضمن الخطاب ترهيبا يلزم المنادى أو المخاطب حضوره عند ربه ، نحو قوله تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ ﴾ [4] فلا شك في أن هذا الأسلوب من نداء (أي) وتعريف المنادى بـ(الألف واللام) يوحي بحضور المخاطب المقصود عند الله ؛ لاشتمال الخطاب على معنى الترهيب ، فإن الأمر كلما ازداد رهبا كلما كان أدعى إلى إلزام المخاطب الحضور لتوجيه الكلام بصورة مباشرة إليه .

---

(1) مغني اللبيب : 50/1 .

(2) الأنفال : 64 ، 65 .

(3) آل عمران : من الآية 68 .

(4) الرحمن : 31 .

ومن تلك المعاني معنى (الاختصاص) ولا سيما في حال اقترانه باللفظ الدال على الزمن الحاضر نحو قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً ﴾ [1] فإن تعريف (اليوم) وجعله حاضرا دل على اختصاص الله تعالى به بإكمال الدين وإتمام النعمة فيه ، ومما زاد في ذلك هو تقديمه ؛ لتأكيد ذاك الاختصاص وتشريفه وتشويق إلى ما بعده من كلام .

أما العهد العلمي ، فهو القائم على كون المعرف معهودا في علم المخاطب [2] ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [3] وقوله أيضا : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [4] فتعريف (الغار والشجرة) على أساس من علم المخاطب بهما .

وقد يحتمل التعريف في بعض الآيات كلا الصنفين – العهد والجنس – لاحتمال توجيه المعنى عليهما ((فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها عن بعض)) [5] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ [6] فـ(الألف واللام) في (الناس) تحتمل أن تكون للعهد ، على معنى ((كما آمن رسول الله ﷺ ومن معه ، وهم ناس معهودون ، كـ(عبد الله بن سلام وأشياعه) ؛ لأنهم من جلدتهم ومن أبناء جنسهم)) [7] وتحتمل كذلك أن تكون للجنس ، على معنى ((كما آمن الكاملون في الإنسانية ، أو جعل المؤمنين كأنهم الناس على الحقيقة ، ومن عداهم كالبهائم في فقد التمييز بين الحق والباطل)) [8].

ومن أصناف (الألف واللام) الأخرى عند النحاة ، هي تلك النائبة عن الضمير المضاف إلى النكرة [9] ، إذ هي تغني عنه على أساس من كونهما معرفتين ، ولكنها مع ذلك

---

(1) المائدة : من الآية 3 .
(2) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 149/1 .
(3) التوبة : من الآية 40 .
(4) الفتح : من الآية 18 .
(5) مغني اللبيب : 50/1 .
(6) البقرة : من الآية 13 .
(7) الكشاف : 64/1 ، وينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 27/1 .
(8) م . ن : 64/1 ، 27/1 .
(9) ينظر : الفرائد الجديدة : 178/1 .

لا تخلو من غرض كـ(التفخيم) مثلا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۞ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [1] فلا يخفى ما لتعريف (المأوى) من تفخيم ، فهناك فرق بين ما عليه الآية ، وأن يضاف الضمير إلى النكرة فيقال : (فإن الجنة هي مأواه) إذ لم تعدُ غير التعريف والتخصيص ، غير أن (الألف واللام) دلت عليه ، فضلا عن تفخيمها المعنى والسياق .

وأيا كان نمط التعريف ، وأيا كان معناه ، فإنه قد يحقق مع تلك المعاني قوة تعبيرية لا تكون بغيره ، ومنه – مثلا – قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ [2] فلا شك في أن نداء المعرف بـ(الألف واللام) لا يكون بمعزل عن (أيها) وهي بمجموعها تفيد قوة تعبيرية لا تتحقق في قولنا مثلا : (يا إنسان) .

وقد يستلزم المعنى والسياق تعريف اللفظة إذا أريد وصفها ، ليكون الوصف والموصوف معرفتين ، وهما أفخم ولا شك من كونهما نكرتين ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ۞ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴾ [3] فقد جاء تعريف الصفة وموصوفها (النفس المطمئنة) ليكون المعنى بهما أفخم وأقوى ضمن السياق العام ، فضلا عما فيهما من معنى التكريم والتشريف .

التعريف بـ(الإضافة)

هو إضافة الاسم النكرة إلى إحدى المعارف بقصد تعريفها ، ويمكن القول ابتداء ، إن من الإضافة ما لا تكون في بحثنا هنا ، وهي الإضافة اللفظية غير المحضة المتمثلة في إضافة الوصف العامل إلى معموله ، كـ(اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) [4] نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ﴾ [5] فإضافة اسم الفاعل (

---

(1) النازعات : 40 ، 41 .

(2) الانفطار : 6 .

(3) الفجر : 27 ، 28 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 45/3 .

(5) الأحقاف : من الآية 24 .

مستقبل) إلى معموله (أوديتهم) لا تفيده تعريفا ؛ لأنها على نية الانفصال ، وإنما جاءت لغرض التخفيف [1] .

أما التي تكون هنا فهي الإضافة المعنوية المحضة المتمثلة في إضافة النكرة إلى المعرفة بقصد تعريفها ، وقد جعل النحاة لها ضابطا يتمثل في تقدير واحد من ثلاثة حروف بين المضاف وما يضاف إليه ، وهي (اللام أو في أو من) لصحة تعيينها من الإضافة المعنوية المحضة ، ومن شواهدهم قولهم : (غلاما زيد) أي غلامان لزيد ، و(خاتم حديد) أي خاتم من حديد ، و(أعجبني ضرب اليوم زيدا) أي ضرب زيد في اليوم [2] ، ومن هذا التقدير يتبين حذف نون الإعراب أو التنوين من آخر المضاف مع هذه الأحرف المفترضة بين المضاف والمضاف إليه .

وتأسيسا على هذا ، فإن أوسع ما يحققه هذا التعريف من غرض هو الإيجاز ، فليس ثمة إضافة إلا ويتحقق فيها ، وذلك من خلال ما شهدناه من مراحل التحول بين الاسم نكرة ، وتعريفه بما يضاف إليه ، فالإيجاز يكون من حذف التنوين أو نون الإعراب في آخر المضاف ، وكذلك حذف الحرف المفترض بين المضاف والمضاف إليه ، ومن ثم جعل الكلمتين كلمة واحدة بحسب تحقيق النحاة ، فأصل الإضافة في قوله تعالى : ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [3] هي (زينة في الحياة الدنيا) وأصلها كذلك في قوله : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَن ﴾ [4] هي (عباد للرحمن) وأصلها كذلك في قوله : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ [5] هي (آيات من الكتاب) ولكنها اختزلت في الآيات جميعها إلى ما يشبه الكلمة الواحدة إيجازا واختصارا .

---

(1) ينظر : الكتاب : 166/1 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 43/3 .
(3) الكهف : من الآية 46 .
(4) الفرقان : من الآية 63 .
(5) القصص : 2 .

ولعل هذا الإيجاز يتضح أكثر حال تتابع الإضافات في نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ ﴾ [1] فمجيء الإضافات متتابعات (خزائن رحمة ربك) دون وضع الألفاظ على أصولها من التنكير كان سببا في جعل بنية الآية بهذا الإيجاز .

ولكن ليس الإيجاز هو الغرض الوحيد ، فإن الإضافة باب كثير الورود في اللغة ، وأسلوب واسع فيها ، ((بل هي أداة عظيمة شائعة تستعمل في كثير من المواضع بيانا للمعاني المختلفة ، وأداء للأغراض المتنوعة)) [2] بحسب ما يضاف إلى النكرة من معارف ، وبحسب وقوعهما ضمن السياق العام .

وأحسب أولى المعاني والأغراض هو معنى (التعظيم والتفخيم) إذا أضيف الاسم النكرة إلى لفظ الجلالة أو ما يعود عليه من ضمير ، فإن ((كل شيء أضافه الله إلى نفسه فقد عظم شأنه ، وفخم أمره 000)) [3] وإنه ((لا يضاف إليه إلا العظيم من الأشياء في الخير والشر)) [4] فأما الخير ، فنحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلام ﴾ [5] أي ((دار الله ، يعني الجنة ، أضافها إلى نفسه تعظيما لها 000)) [6] وأما الشر ، فنحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ ﴾ [7] فقد أضاف (النار) إلى نفسه أيضا ؛ تعظيما لها وتهويلا .

بل إن من الألفاظ ما تكون دلالاتها مخصوصة في الذم والتحقير ، ولكنها بإضافتها إلى لفظ الجلالة أو الضمير العائد عليه تكتسب دلالة التعظيم والتفخيم [8] ، ومن ذلك لفظة (العبد) ، فهي في أصل وضعها لم تحمل من دلالة التعظيم شيئا ، ولكنها تحمل تلك الدلالة حال إضافتها إلى لفظ الجلالة ، ومن ذلك ما جاء في قوله

---

(1) ص : 9 .
(2) إحياء النحو : 77 .
(3) فقه اللغة وسر العربية : 548 .
(4) م . ن : 548 .
(5) الأنعام : من الآية 127 .
(6) الكشاف : 49/2 .
(7) الهمزة : 6 .
(8) ينظر : مفتاح العلوم : 380 .

تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ [1] فقد أثنى الله سبحانه وتعالى على أنبيائه ولعل اختيار التعبير بلفظ (عبادنا) في أول كلام وجعلِ أسمائهم على سبيل البدل منه يؤكد ما لهذه اللفظة من معنى التشريف والتعظيم حين تضاف إلى لفظ الجلالة (الله) .

ومن معاني الإضافة أيضا معنى (التشبيه) نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يَا أُخْتَ هَارُونَ ﴾ [2] أي يا ((شبيهته في الصلاح ، وإنما المؤمنون أخوة من هذا)) [3] وذلك لأن المقصود بـ(هارون) رجل صالح في بني إسرائيل مشهور بالصلاح فشبهوها به [4] ، وليس بـ(هارون) أخي موسى بن عمران ، فإن بينهما دهرا طويلا [5] .

ولعل تحقيق الإضافة غرض التشبيه فيه تحقيق للإيجاز أيضا ، ولكنه ليس الإيجاز الذي ذكرناه أولا ، بل هو إيجاز القصر القائم على قلة الألفاظ وسعة معانيها ، فبدلا من أن يقال : (يا شبيهته بالتقوى والصلاح) أوجزوا بما يشبه الكلمة الواحدة المتمثلة في المضاف والمضاف إليه ، فقالوا : (يا أخت هارون) فدلت على ذلك المعنى مع زيادة فيه بأوجز أسلوب .

ومن تلك المعاني أيضا معنى (التوبيخ) نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ ﴾ [6] فقد قال تعالى : (شركائي) على الإضافة إلى نفسه ((حكاية لإضافتهم ، ليوبخهم بها على طريق الاستهزاء بهم)) [7] .

ومنها كذلك معنى (التخصيص) نحو قوله تعالى : ﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى ۝ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ [8] فالمعنيُّ بـ(حياتي) هي الحياة

---

(1) ص : 45 .
(2) مريم : من الآية 28 .
(3) إعراب القرآن / للنحاس : 14/3 .
(4) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 77/16 .
(5) ينظر : مختصر تفسير ابن كثير : 450/2 .
(6) النحل : من الآية 27 .
(7) الكشاف : 407/2 .
(8) الفجر : 23 ، 24 .

الآخرة ، وقد أضيفت إلى ضمير المتكلم ؛ اعتقادا من الإنسان أن تلك الحياة هي حياته الحقيقية .

وأحسب (العموم والتأكيد) غرضين مهمين تحققهما الإضافة أيضا ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ ۞ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ [1] فالإضافة في قوله (رب السماوات والأرض 000 ورب المشارق) ذات دلالة على العموم والتأكيد ، فالعموم يعني (أنه هو رب السماوات والأرض والمشارق) في عمومها وإطلاقها ، والتأكيد يعني (أنه لا رب فيها سواه) ، بخلاف ما لو وضعت الألفاظ على أصولها من التنكير ، فإنها لا تفيد من تلك المعاني شيئا ، ولذا تصدرت الآية صيغة التأكيد في إثبات وحدانية الله تعالى .

وأخيرا ، تجدر الإشارة إلى أن المعنى قد يستلزم وضع اللفظة نكرة موصوفة من دون إضافتها إلى ما بعدها إذا حدث بها لبس وإبهام ، هذا الإبهام قد يأتي في تعيين أحد الحروف المفترضة بين المضاف والمضاف إليه ، وذلك باحتمال اللفظة غير واحد من تلك الحروف ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [2] فلو جاءت النكرتان مضافتين فقيل : (بيان الناس وموعظة المتقين) لفهم غير المعنى المراد ؛ بسبب من الإبهام ، أهي منهم أم لهم ؟ إذ يجوز تقدير (من) وتقدير (اللام) في كلا الموضعين .

وقد يقع الإبهام أيضا ، ولكنه في المعنى وليس في تقدير الحروف ، مما يستلزم كون النكرة موصوفة لا مضافة ؛ رفعا لذاك الإبهام ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَهُم ﴾ [3] فلو وقعت اللفظة مضافة فقيل : (غلمانهم) لالتبس المعنى بـ(غلمانهم في الدنيا) ، وليس هذا بمراد .

وبعد هذا كله ، نود إثبات فرقين رئيسين :

الفرق الأول : هو الفرق بين صيغ المعارف وأشكالها .

الفرق الآخر : هو الفرق بين النكرة من جهة والمعرفة من جهة أخرى ضمن السياق العام .

---

(1) الصافات : 4 ، 5 .

(2) آل عمران : 138 .

(3) الطور : من الآية 24 .

فأما الفرق الأول ، فيعود إلى أن المعارف لا تتفاوت في الرتب كما ذهب بعض النحاة فحسب [1] ، بل تتفاوت في تحقيق ما يراد من معنى أيضا . وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [2] وقوله كذلك : ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ ﴾ [3] فقد عرف (الطغيان) في الآية الأولى بـ(الإضافة) وعرف (الغي) في الآية الأخرى بـ(الألف واللام) ، وهذا الاختلاف في التعريف مرتبط باختلاف السياق ، فالسياق في الآية الأولى جاء الإسناد فيه إلى لفظ الجلالة إذ قال تعالى : (الله يستهزئ بهم) وفيه دلالة على أن طغيانهم وتماديهم في ضلالهم هو من اقتراف أنفسهم واجتراح أيديهم ، وأن الله بريء منه ، إذ لم يمدهم في طغيان جديد ، بخلاف سياق الآية الأخرى ، فإن الإسناد فيه كان إلى الشياطين ، فأطلق (الغي) – بحسب دلالة هذا التعريف – لأنهم يمدونهم في غيٍّ جديد [4] .

ومن وقوع معرفة بدلا من معرفة أخرى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [5] فتعريف (هداي) بـ(الإضافة) دون (الألف واللام) هو خلاف أصله ؛ وذاك لوروده نكرة سلفا ، فكان الأصل أن يعرف تعريف العهد الذكري ، ولكن الإضافة هنا تؤدي معنى (الألف واللام) وتضفي عليه مزية التعظيم والتشريف [6] .

وفضلا عن ذلك ، فإن هذا التعريف يحقق لجملة الجواب فصلها وتسييرها مسير الأمثال [7] .

وقد تقترن معرفتان في السياق ، لإفادة معان ودلالات كـ(التفخيم والتعظيم) نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ ﴾ [1] فلو كان الكلام في غير

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 707/2-708 ، الجامع الصغير في النحو : 18 ، شرح الأشموني : 48/1 ، الفرائد الجديدة : 128/1 .

(2) البقرة : 15 .

(3) الأعراف : 202 .

(4) ينظر : الكشاف : 145/1 – 146 .

(5) البقرة : 38 .

(6) ينظر : البحر المحيط : 169/1 .

(7) ينظر : التحرير والتنوير : 441/1 .

القرآن لأمكن الاستغناء عن اسم الإشارة بالاسم الموصول ، ولكن معنى الإنكار الذي خرج إليه الاستفهام يستوجب ذكره مبالغة في التحدي ، وزيادة في التعظيم والتفخيم .

أما الفرق الآخر القائم على اختلاف البنية النحوية تنكيرا وتعريفا ، فهو ظاهرة مطردة أيضا ، إذ نرى تباينا في وقوع النكرة والمعرفة في آية واحدة أو بين آية وأخرى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِيّاً لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ ﴾ [2] فقد جاء (كتاب موسى) معرفا بـ(الإضافة) ، في حين جاء (كتاب مصدق) – وهو القرآن – نكرة موصوفة بالتصديق ، ولعل عدم إضافته إلى النبي (محمد) ﷺ هو رفع لأي شك يمكن أن يوجه إلى النبي فيه .

وهذا لا يعني أن الكتب السابقة كان للأنبياء نصيب فيها ، بل كان إفراد القرآن بهذا التعبير تأكيدا له ؛ لأنه في عهد يمكن أن يعارض بشك وإنكار ، بخلاف الكتب السابقة ، فإن عهدها قد انقضى .

ومن هذا الاختلاف أيضا ما يقع بين الآيات المتشابهات في بعض بنيتها ومعناها ، مما يستدعي تعليلا وتأويلا ، ومن ذلك ما جاء بين قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [3] وقوله أيضا : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَادٌ لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [4] وموضع الشاهد بين الآيتين هو

لفظة (النار) إذ وقعت في الأولى معرفة ، وفي الأخرى نكرة ، وقد علل الزمخشري وتبعه أبو حيان أن التعريف في الآية الأولى – من سورة البقرة – هو تعريف العهد الذكري ؛ بناء على أن الآية الثانية – من سورة التحريم – نزلت بمكة أولا ، وهذه بالمدينة آخرا ، وإذا ذكرت النكرة سابقا ذكرت لاحقا بـ(الألف واللام) وصارت معرفة لتقدم ذكرها [5] .

---

(1) الملك : من الآية 21 .

(2) الأحقاف : 12 .

(3) البقرة : 24 .

(4) التحريم : 6 .

(5) ينظر : الكشاف : 102/1 ، البحر المحيط : 107/1 .

ولكني لا أرى هذا الشكل من التعريف متحققا هنا ؛ لأنه يتحقق إذا كانت اللفظتان المقصودتان متتابعتين في الكلام ، وليس على هذا النحو من البعد والتفريق .

ويمكن القول ، إن التعريف هنا هو تعريف الماهية [1] ، وإن الاختلاف بينه وبين التنكير قائم على أساس من اختلاف السياق والخطاب بين الآيتين ، فالآية الأولى خطابها موجه إلى الكافرين ، فجاءت (النار) فيها معرفة تعريف الماهية الذي لا يفيد إلا تبيين الشيء ، بخلاف الآية الأخرى ، فخطابها موجه إلى المؤمنين ، ونكرت (النار) فيها لإفادة التهويل والتعظيم – بوصفه غرضا من أغراض التنكير – وذلك ترهيبا للمؤمنين من المعصية واقترافها ؛ رحمة بهم . ولعل الذي يؤكد هذا أمران : **الأول** ، ورود أكثر من صفة في تهويلها وتعظيمها ، نحو قوله تعالى : ﴿ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَادٌ لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ بخلاف الآية الأولى ، فقد أردفت بصفة واحدة تبينها وهي قوله : ﴿ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ . **والآخر** ، أن هذا الترهيب تمهيد لما بعده من ترغيب ، إذ كان الأمر بالتوبة لتكفير السيئات والدخول في الجنات ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [2] .

---

(1) عرف النحاة (الألف واللام) التي تفيد تعريف الماهية بأنها ((التي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازا)) ، (مغني اللبيب : 50/1) ، وغرضها بيان ماهية الشيء وحقيقته نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍ ﴾ . (الأنبياء : من الآية 30) .

(2) التحريم : من الآية 8 .

الفصل الرابع

الحصر والقصر

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : طرق القصر .

المبحث الثاني : أقسام القصر .

تمهيد .

القصر واحد من الأساليب القائمة على بنية نحوية معينة تحقق غرض التأكيد والتخصيص بحسب ما عرفه البلاغيون ، إذ قالوا : ((هو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص)) [1] فهم يعنون بـ(الطريق المخصوص) صيغه التي تستلزم وجود طرفين فيه (مقصور ومقصور عليه) فضلا عن أداة تحقق معنى القصر بينهما .

ولعل هذا اللزوم بوجود الطرفين وأداة القصر بينهما هو الذي نعنيه بقيامه على بنية نحوية معينة –كما سنرى – والدليل على ذلك هو أن دلالة القصر قد تتحقق في بعض صيغ الكلام ، غير أنها لم تعد من صيغ القصر وطرقه ؛ لعدم قيامها على طريق معين أو مخصوص .

فالاستفهام – مثلا – قد يحقق دلالة القصر من خلال خروجه عن أصل وضعه إلى غرض الإنكار ، فإن من الإنكار ما فيه نفي وإثبات ، بمعنى أنه ينفي أمرا عن أحد ، ويثبته في الوقت نفسه لآخرين ، وهذه هي دلالة القصر بوجه عام ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [2] فإن الكلام هنا استفهام ، ولكنه حقق دلالة القصر من خلال إنكاره أو نفيه أن يكون أحد أحسن قولا ممن دعا إلى الله ، وإثباته في الوقت نفسه (حسن القول) على أولئك الداعين .

بيد أن هذا لم يدخله ضمن صيغ القصر ؛ لأنه لم يقم على صيغة مخصوصة بوجود طرفين ثابتين وأداة معهما ، ولأنه لم يوضع لهذه الدلالة حقيقة وأصلا ، بل إنه خرج إليه مجازا ، بخلاف صيغ القصر ، فإنها مع أساسها النحوي –كما ذكرنا – قد وضعت للدلالة على التخصيص حصرا ، فلم ترد أبدا إلا دالة عليه .

ومما تحسن الإشارة إليه هنا ، هو أن النحاة تنبهوا إلى صيغ القصر ودلالته ، فلقد تبينوها وأشاروا إلى دلالاتها ، فقالوا مثلا : ((وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ؛ لأنك إذا

---

(1) معترك الأقران في إعجاز القرآن : 181/1 .

(2) فصلت : 33 .

قلت : (جاءني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره ، فإذا قلت : (ما جاءني إلا زيد) نفيت المجيء كله إلا مجيئه 000)) [1] .

ومن هنا ، فإننا سنتناول في هذا الفصل (الحصر والقصر) من جوانبه المختلفة ، طرقا وتقسيمات في مبحثين ؛ لنبين وظيفته في البنية النحوية شكلا ومضمونا .

المبحث الأول : طرق القصر .

المبحث الثاني : أقسام القصر .

(1) المقتضب : 389/4 .

المبحث الأول
طرق القصر

هناك طرق عدة للقصر ، ولكن جمهور البلاغيين اتفقوا على أربع منها ، وتلك هي :[1]

- **القصر بـ(إنما) .**
- **القصر بـ(النفي والاستثناء) .**
- **القصر بـ(العطف) .**
- **القصر بـ(التقديم والتأخير) .**

وهذا يعني قيامه على أساس من النحو ، فإن تلك الطرق أساليب مشهورة فيه . ولعل ما حقق القصر فيه أمران :

الأول ، هو قيام تلك الأساليب على طرفين مخصوصين ومعينين ، حتى ثبت أحدهما مقصورا والآخر مقصورا عليه ، وذلك يكون بين المبتدأ والخبر ((وبين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين الحال وذي الحال)) [2] .

والآخر ، أن تلك الأساليب أفادت قوة التأكيد من خلال طبيعة الأدوات فيها ، أو من خلال بنيتها وتركيبها حتى اتفقت ومعنى القصر الذي هو ((تأكيد على تأكيد)) .[3]

ولعلنا نتبين ذلك أكثر بالوقوف على كل طريقة منها .

القصر بـ(إنما) .

تقوم هذه الطريقة على أساس نحوي يتمثل في وجود أداة تأكيدية منه ، وهي (إن) وقد دخلت عليها (ما) – الكافة المؤكدة – لوظيفتين : الأولى ، نحوية ، تتمثل في كفها (إن) عن العمل ، وتهيئتها للدخول على الأفعال بعد ما كانت مختصة

---

(1) ينظر : مفتاح العلوم : 508 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 118 ، شرح التلخيص : 76 ، شروح التلخيص : 166/2 ، المطول : 204 ، الأطول : 213/1 ، علم المعاني / درويش الجندي : 134 ، جواهر البلاغة : 180 .

(2) مفتاح العلوم : 507 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 126 .

بالأسماء حصرا ، والأخرى ، معنوية ، تتمثل في إفادتها (إن) تأكيدا على تأكيدها حتى صار غرضها موافقا لغرض القصر الذي هو تأكيد على تأكيد [1] .

وأما الجهة التي يقع عليها ذلك التأكيد ، فهي النسبة بين الطرفين (المقصور والمقصور عليه) بغض النظر عن كونهما عمدة أو فضلة في الكلام ، فقوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [2] مبني على قوة تأكيد النسبة بين المسند والمسند إليه وهما المقصور والمقصور عليه ؛ وذاك لتصدر (إنما) أول الكلام .

القصر بـ(النفي والاستثناء) .

تقوم هذه الطريقة على أساس من النحو أيضا ، وهو الاستثناء المفرغ فيه ، ولعل هذه الطريقة من أمس الطرق دلالة بغرض القصر أو الاختصاص ؛ وذاك لبنائها على مطلق النفي ومخصص الإثبات ، فأصل قولنا : (ما قام إلا محمد) هو (قام محمد) ، ولكن لما تردد شك في قائم غيره نفينا القيام مطلقا ، وأثبتناه له ، ومن هنا صارت الأداتان (ما وإلا) كالأداة الواحدة ؛ لوقوعهما جملة واحدة في الكلام .

القصر بـ(العطف) .

وقد يكون القصر بـ(العطف) ، بواحد من ثلاثة أحرف فيه ، هي : (لكن وبل ولا) ولعل ما يحقق معنى القصر في الحرفين الأولين هو ما في دلالتهما من تقرير ما قبلهما ، وإثبات نقيضه لما بعدهما [3] ، وذلك نحو قولنا : (ما جاء زيد لكن عمرو) وقولنا : (ما جاء زيد بل عمرو) .

فالقصر هنا قائم على النفي * والإثبات أيضا ، من حيث نفي شيء معين مخصوص ، وإثبات ضده بهذين الحرفين .

---

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 225/1 ، همع الهوامع : 144/1 ، الإتقان في علوم القرآن : 49/2 – 50 .

(2) الأنفال : من الآية 28 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 236/3 .

* أوجب النحاة في (لكن) العاطفة اعتمادها على النفي فحسب ، فإذا ما تقدمها إثبات فهي حرف ابتداء (ينظر : مغني اللبيب : 292/1 ، شرح ابن عقيل : 235/2) ، ولكنهم أجازوا في (بل) العاطفة اعتمادها على النفي والإثبات . (ينظر : مغني اللبيب : 112/1 ، شرح ابن عقيل : 236/2) نحو قولنا : (ما جاء

أما الحرف (لا) فيتحقق القصر فيه من خلال إفادته النفي بحد ذاته ، ولذا يكون المنفي به بعده لا قبله ، ويكون السابق له هو الإثبات ، نحو قولنا : (جاء زيد لا عمرو) و (اضرب زيدا لا عمرا) فواضح وجه القصر والتأكيد من هذا الأسلوب ، فإن النفي أكد الحكم المثبت من خلال رفع الشك عنه وقصر الأمر عليه .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ ﴾ [1] فقد قصر تعالى الإجارة عليه من دون غيره ، وذلك من خلال إثباتها له أولا ، ونفيها عمن سواه آخرا ، ولعل هذا النفي هو الذي حقق معنى القصر ؛ لأنه نفي لشيء هو نقيض الإثبات ليرفع أي شك من ذلك الإثبات ، ويؤكد النسبة فيه .

وهناك قرينة أخرى تدل على هذا المعنى ، وهي تقدم الفاعل المعنوي على الفعل في جملة الإثبات ، فقال : (وهو يجير) إذ هي تدل على التخصيص أيضا ، وأحسب ذلك من قبيل التوافق أو الوحدة المعنوية بين المتغيرات النحوية بوجه عام .

القصر بـ(التقديم والتأخير) .

تكاد هذه الصيغة تتفق شكلا ودلالة مع جوانب من ظاهرة التقديم والتأخير ، فقد ذكرنا هناك أن من التقديم والتأخير ما يفيد الاختصاص ، بل إن الاختصاص أهم معانيه ، وذلك نحو تقديم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى : ﴿ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [2] ونحو تقديم

زيد بل عمرو) ونحو قولنا : (أكرمت خالدا بل زيدا) . ولكن (بل) التي أراها تفيد القصر هي المعتمدة على النفي فحسب ؛ وذلك تناسبا مع غاية القصر من تأكيد ورفع الشك عن أذهان المخاطبين ، فإننا في قولنا : (ما جاء زيد بل عمرو) ما نفينا عن (زيد) مجيئه إلا كان المخاطب يشك فيه ، فننفيه عنه ونثبت له الجائي الحقيقي ونقصر الأمر عليه ؛ رفعا لذلك الشك عنه ، فشرط القصر إذن أن يكون مقصودا بحد ذاته ، لا أن يأتي عفوا في الكلام . ولذا قسمه البلاغيون تقسيما خاصا على أساس حال المخاطب من قلب وتعيين وإفراد – كما سنرى – .

أما إن تقدم تلك الأداة إثبات نحو قولنا : (أكرمت خالدا بل زيدا) فإنها لا تفيد قصرا ولا تحقق تأكيدا ، بل تفيد حينها الإضراب فحسب ؛ لأن الغاية لم تكن هي القصر ، بل إن المتكلم أخبر أنه أكرم خالدا ، ثم أضرب عنه غلطا ونسيانا ليذكر زيدا بعد ذاك الإضراب .

(1) المؤمنون : من الآية 88 .

(2) الأعراف : من الآية 54 .

المفعول به على الفعل في قوله تعالى : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ [1] فقد أفاد كلا التقديمين سمة الاختصاص .

ولعل ما يمكن زيادته هنا هو أن هذه الصيغة مع ما تفيده من قصر واختصاص ، فقد تتفق مع إحدى صيغتي القصر – وهما (إنما) و(النفي والاستثناء) – فيكون القصر بهما مركبا ، والدلالة أكثر اختصاصا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ ﴾ [2] فلو كان القصر بالتقديم والتأخير فحسب لأفاد معنى الاختصاص ، بيد أن (النفي والاستثناء) أضفى على ذلك الاختصاص دقة وبلاغة ، إذ نفى أن يكون لهم أي شيء إلا النار .

وهنا نود الإشارة إلى أمر مهم بين هذا القصر والمعنى ، فقد ذكرنا أن هذا الاتفاق يزيد في الاختصاص حتى يصير القصر بين طرفيه أكثر لزوما ، وذا حدود مخصوصة لا يتجاوز أحدهما الآخر إلى غيره أبدا ، ولذا وجدنا أن صيغة (النفي والاستثناء) تدخل على صيغة (التقديم والتأخير) أحيانا ، ولا تدخل عليها إلا برد المقدم إلى أصل وضعه أحيانا أخرى بحسب ما يطلبه المعنى والسياق .

فمن صيغ التقديم فحسب قولنا مثلا : (عليك البلاغ) فقد قدمنا الخبر على المبتدأ لإفادة التخصيص ، غير أن هناك آيات ورد القصر فيها مركبا ، إذ دخلت (إنما) تارة و(النفي والاستثناء) تارة أخرى على هذه الصيغة نفسها – والخبر ما زال مقدما – وذلك زيادة في معنى القصر والتخصيص ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ ﴾ [3] وقوله أيضا : ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلاغُ ﴾ [4] ولعل الفرق واضح بين الحالتين ، فالقصر المركب في الآيتين أبلغ دلالة على التخصيص مما لو جاء القصر مفردا كما مثلنا في قولنا أولا .

غير أن هذا القصر المركب لم يكن مطردا في كل معنى وسياق ، إذ نرى آيات يقع فيها القصر بصيغة (التقديم والتأخير) فتفيد الاختصاص ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ

---

(1) الأنعام : من الآية 41 .

(2) هود : من الآية 16 .

(3) آل عمران : من الآية 20 .

(4) المائدة : من الآية 99 .

أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴾ [1] إلا أن دخول (النفي والاستثناء) على مثل هذا اللفظ والمعنى في آية أخرى لم يكن إلا برد الخبر إلى أصله من التأخير ؛ لئلا يتحدد الاختصاص ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ [2] فلم يقل : (إن لله إلا الحكم) كما مر معنا في القصر المركب ؛ لأنه – والحال هذه – سيزيد في التخصيص ولكن على حساب المعنى ، إذ ينفي أن يكون لله شيء إلا الحكم ، وهذا من المعنى المحال ، وفضلا عن ذلك ، فإن الصيغة في الآية تنفي أية مشاركة لله في الحكم ، بخلاف الصيغة المفترضة ، فإنها لا تمنع مشاركة أحد لله فيه وذلك من حيث اختلاف موقع اللفظين بين المقصور والمقصور عليه* .

تلك هي طرق القصر المتفق عليها عند جمهور البلاغيين ، ولكن هناك منهم من زاد عليها طرقا أخرى ، رآها مناسبة لأساس القصر وصيغه ، ومؤدية – في الوقت نفسه – وظيفته من مبالغة واختصاص وتأكيد ، ولعل أبرزها طريقتان [3] .

الطريقة الأولى : هي القصر بـ(تعريف الجزأين) وذلك يكون بين المبتدأ وخبره نحو قولنا : (محمد الناجح) .

والطريقة الأخرى : هي القصر بـ(ضمير الفصل) وذلك يكون بين المبتدأ وخبره أيضا ، ولكن بوضع ضمير الفصل بينهما حال كونهما معرفتين نحو قولنا : (محمد هو الناجح) .

التمييز بين طرق القصر نحوا ومعنى .

وقف أصحاب المعاني عند طرق القصر فوجدوا فروقا بينها [4] ، ولعلها تكون فروقا مهمة في توجيه المعنى ضمن السياق العام ، إذ ليست هي من قبيل الترادف ، بل إن لكل طريقة مزية خاصة تتميز بها من غيرها في تشكيل البنية والسياق .

التمييز بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ(النفي والاستثناء) .

---

(1) الأنعام : من الآية 62 .

(2) الأنعام : من الآية 57 .

* وذلك بناء على ما ذهب إليه البلاغيون من أن قصر الموصوف على الصفة لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة ؛ بخلاف قصر الصفة على الموصوف . فإن المشاركة تمتنع فيه . (ينظر : مفتاح العلوم : 508) .

(3) ينظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 77 ، الإتقان في علوم القرآن : 110/2 ، 190 .

(4) ينظر : دلائل الإعجاز : 316-322 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 126-130 ، مختصر المعاني : 76/2 .

إن أكثر الفروق والتمييزات بين طرق القصر كانت بين طريقة (إنما) و (النفي والاستثناء) ، ولعل سر ذلك هو كثرة استعمالهما دون غيرهما ، ومن تلك الفروق التي وقف عندها الجرجاني هو أن طريقة (إنما) تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته ، أو لمن ينزل هذه المنزلة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [1] وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا ﴾ [2] فكل من الآيتين ((تذكير بأمر ثابت معلوم ؛ وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل ما يقال له 000 وكذلك معلوم أن الإنذار ، إنما يكون إنذارا ، ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ، فأما الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد)) [3] .

((وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو : (ما هذا إلا كذا وإن هذا إلا كذا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه)) [4] نحو قوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ [5] فالكافرون اعتقدوا إنكار الرسل عبادتهم ، فجاءوا بهذه الصيغة في التعبير ليثبتوا لهم أن عبادتهم الأوثان مقصورة على تقريبهم إلى الله .

فالجرجاني يجعل (النفي والاستثناء) أبلغ من (إنما) ، ولعل ما ذهب إليه حقيقة نجدها في القرآن الكريم ، فمتى ما اجتمعت الصيغتان لغرض التأكيد كانت صيغة (النفي والاستثناء) هي المؤكدة لصيغة (إنما) ؛ وذاك لما تفضلها في مزية المبالغة والتأكيد ، فضلا عن أنه لا يصح لغة ونحوا أن يكون المؤكِد أقل معنى ومبالغة من المؤكَد ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ﴾ [6] فحيث تعددت صيغ القصر في إثبات علم الساعة لله وقصره عليه ، كانت الصيغة الثانية – (ما وإلا) – أقوى معنى وأبلغ دلالة ، وإلا ما صح وقوعها في مقام التأكيد .

---

(1) الأنعام : من الآية 36 .

(2) النازعات : 45 .

(3) دلائل الإعجاز : 316 ، وينظر : مختصر المعاني : 76/2 .

(4) دلائل الإعجاز : 317 .

(5) الزمر : من الآية 3 .

(6) الأعراف : من الآية 187 .

ولكن قد يقع الأمر خلافا لما ذهب إليه الجرجاني من إفادة كل صيغة دلالة تتناسب وحال المخاطب أو السياق ، إلا أنه تنبه إلى ذلك أيضا ، وهو ما ذكرناه له أولا من تنزيل المخاطب هذه المنزلة ، إذ قال : ((ومما يجب عليك أن تجعله على ذكر منك من معاني (إنما) ما عرفتك أولا من أنها قد تدخل في الشيء على أن يخيل فيه المتكلم أنه معلوم ، ويدعي أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع 000 ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود * : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [1] دخلت (إنما) لتدل على أنهم حين ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون ، أظهروا أنهم يدَّعون من ذلك أمرا ظاهرا معلوما ، ولذلك أكد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم ، فجمع بين (ألا) الذي هو للتنبيه ، وبين (إن) الذي هو للتأكيد ، فقيل : ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ ﴾ [2])) [3] ولعل قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ ﴾ هو زيادة تأكيد ما ذهب الجرجاني إليه .

أما إن جاء (النفي والاستثناء) لشيء هو من المعلوم الذي لا شك فيه – وهو خلاف موضعها ودلالتها – ((فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ 000 وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ۞ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [4] إنما جاء – والله أعلم – بـ(النفي والإثبات) ؛ لأنه لما قال تعالى : (وما أنت بمسمع من في القبور) وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي ﷺ أنك لا تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء ، ولا تملك أن ترفع الإيمان في نفوسهم مع إصرارهم على كفرهم واستمرارهم على جهلهم ، وصدهم بأسماعهم عما تقوله لهم ، وتتلوه عليهم ، كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي ﷺ حال من قد ظن أنه يملك ذلك ، ومن لا يعلم يقينا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر ، فأخرج اللفظ مخرجه ، إذا كان الخطاب مع من يشك فقيل : (إن أنت إلا نذير))) [5] .

---

* الحق أن الآية حكاية عن المنافقين .

(1) البقرة : 11 .

(2) البقرة : 12 .

(3) دلائل الإعجاز : 335 – 336 .

(4) فاطر : 22 ، 23 .

(5) دلائل الإعجاز : 318 – 319 .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ [1] فالقائلون لا ينكرون أن الرسول لا يكون بشرا ، ولكنهم جاؤوا بهذه الصيغة الدالة على الإنكار لتنزيل المخاطبين منزلة من ينكر أنه بشر [2] ، وبعبارة أخرى ، فإن ظن القائلين إنكار المخاطبين كونهم بشرا هو الموجب في استعمال هذه الصيغة من التعبير .

وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل في ردهم على ذلك القول من الكافرين : ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [3] فمع أن قولهم كان جوابا وردا على الكافرين وهم لا ينكرون عليهم هذا ، إلا أنه من باب ((مجاراة الخصم للتبكيت والإلزام والإفحام ، فإن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه ، أن يعيد كلامه على وجهه 000 فالرسل – عليهم السلام – كأنهم قالوا : إن ما قلتم من أنّا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره ، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة)) [4] .

وإذا تبين هذا ، فإنما يدل على أن القصر بـ(النفي والاستثناء) أقوى وأبلغ دلالة من القصر بـ(إنما) .

ومن الفروق التي شهدها الجرجاني بين هاتين الطريقتين أيضا ، هو أن (إنما) تفيد مزية التعريض ، وقد جعلها في أحسن مواضعها ، إذ قال : ((ثم اعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه ، نحو أنّا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [5] أن يعلم السامعون ظاهر معناه ، ولكن أن يذم الكفار ، وأن يقال إنهم من فرط العناد ، ومن غلبة الهوى عليهم ، في حكم من ليس بذي عقل ، وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب)) [6] .

---

(1) إبراهيم : من الآية 10 .

(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 128 ، مختصر المعاني : 79/2 .

(3) إبراهيم : من الآية 11 .

(4) الإيضاح في علوم البلاغة : 128 ، وينظر : مختصر المعاني : 79/2 .

(5) الزمر : 9 .

(6) دلائل الإعجاز : 333 – 334 .

والحق أن هذه المزية لا تكون لـ(إنما) دون (ما وإلا) فهما فيها سواء ؛ وذاك لتناوب وقوعهما على الجملة نفسها ، فهناك عدد من الآيات يكون القصر فيها بـ(النفي والاستثناء) للعبارة نفسها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [1] وهي تحقق مزية التعريض أيضا .

وقد حاول الدكتور إبراهيم أنيس إيجاد فرق آخر بين هاتين الصيغتين ، استنبطه من دلالة القصر على التأكيد من جهة ، ومن تباين الصيغتين إثباتا ونفيا – بحسب رأيه – من جهة أخرى ، ويربط ذلك في السياق ، فالصيغة الأولى – عنده – تأكيد لـ(الإثبات) ، والصيغة الأخرى تأكيد لـ(النفي)، ويرى ذلك مطردا في القرآن الكريم ((فإذا سبق الكلام بـ(الإثبات) جاء القصر بـ(إنما) مثل الآيات : ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ [2] ومثل : ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ [3])) [4] وإذا سبق بـ(النفي) جاء القصر بـ(النفي والاستثناء) ، ((سواء كان هذا الذي سبق ملفوظا أو ملحوظا ، ونراه يسبق في غالب الأحيان بمعنى منفي ، ثم يأتي هذا الأسلوب مؤكدا لذلك المعنى المنفي ، فهو أسلوب نفي يؤكد نفيا سابقا بطريق غير مباشر)) [5] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ [6] وقوله أيضا : ﴿ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [7] ((فقد نفى سبحانه وتعالى في الآية الأولى أن به جنة ، أو بعبارة أدق ، أكد هذا النفي الذي يستفاد من كلام سابق ، وفي الآية الثانية أكد نفي أن الرسول قد مسه سوء ، ويتفق هذا مع ما يقوله أهل البيان في باب الفصل والوصل من أن الفصل في الجملتين في كل آية من هاتين الآيتين ، إنما كان لأن الجملة الثانية مؤكدة للأولى تفيد معناها *)) [1] .

---

(1) البقرة : 269 .
(2) العنكبوت : من الآية 50 .
(3) الملك : 26 .
(4) من أسرار اللغة : 194 .
(5) من أسرار اللغة : 194 .
(6) الأعراف : 184 .
(7) الأعراف : من الآية 188 .
* ينظر : دلائل الإعجاز : 165 .

ثم قال معقبا : فقد ((أدركنا أن القصر بـ(النفي مع الاستثناء) لا يماثل القصر بـ(إنما) وإن ما قاله البلاغيون من تساوي الأسلوبين فيه كثير من التجوز 000 وذلك لأن الأسلوب الأول أسلوب نفي ، في حين أن الأسلوب الآخر – القصر بـ(إنما) – أسلوب تقرير وإثبات)) [2] .

ولكن لنا ملاحظات على ما ذهب إليه الدكتور أنيس ، فالصيغتان كلاهما تفيدان التقرير والإثبات – كما ذكرناه سلفا – ولا سيما مع (ما وإلا) إذ هما بمثابة الأداة الواحدة لنفي الشك مطلقا وإثبات اليقين ، وليس لتأكيد المنفي من الكلام ، ثم إن جعل كل صيغة مختصة وأسلوب معين لم يكن مطردا في القرآن ، فليست (إنما) مؤكدة للمثبت من كلامه ، وليست (ما وإلا) مؤكدة للمنفي منه أبدا ، بل هما صيغتان تتناوبان في أعقاب المتشابه من الكلام ؛ لأن غايتهما ترتبطان بمعنى السياق وغرضه ، وليس بشكله من نفي وإثبات .

فمن ورود (إنما) عقب أسلوب النفي ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [3] فالاستفهام خرج إلى معنى النفي ، ولكنه أعقب بالقصر بـ(إنما) .

وخلاف هذا ، هو أن يتصدر الإثبات كلاما ، ثم يُعقب بقصر طريقته (النفي والاستثناء) نحو قوله تعالى : ﴿ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً ﴾ [4] وقوله كذلك : ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ 000 ﴾ [5] وما هذا إلا دليل على أن الواجب ليس هو التناسب بين الصيغة وشكل الكلام ، بل الواجب هو التناسب بين الصيغة والمعنى ، فتلازم الصيغة مع الأمر الذي ينكره المخاطب أو يشك فيه هو الذي استوجب وقوعها هنا ، فالآية الأولى

---

(1) من أسرار اللغة : 194 .

(2) م . ن : 194 .

(3) الزمر : من الآية 9 .

(4) النساء : 120 .

(5) الأعراف : 104 ، 105 .

تعريض بأصحاب الشياطين ، والآية الأخرى حوار مع فرعون ، ولا يخفى ما لهؤلاء من شك وإنكار .

أما اتهامه البلاغيين بتسويتهم بين الأسلوبين ففيه من التجوز الكثير ، إذ هو غض النظر عما ذكره الجرجاني ومن تبعه من البلاغيين [1] .

وأخيرا في مجال هذا التفريق بين الصيغتين ، يمكنني أن أزيد على ذلك فرقين مهمين في البنية النحوية شكلا ومعنى .

أولا : إن صيغة (النفي والاستثناء) تحقق بناء جديدا في وضع الرتب النحوية ضمن السياق ، فضلا عما تحققه من معان وأغراض للجملة لا تكون بـ(إنما) ؛ وذلك أن (ما) تجعل الابتداء بالنكرة جائزا ؛ لما في النفي من مسوغ للابتداء بها [2] ، وفي ذلك يتحقق غرض يتمثل في بلوغ النفي تمامه ؛ لأن نفي النكرة يكون نفيا مطلقا من حيث دلالة النكرة – أحيانا – على العموم والإطلاق ، ومن ثم استثناء ما يراد إثباته في الكلام ، ولعل ذلك يحقق للمعنى مبالغة وللسياق تناسبا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [3] فواضح أن لفظة (إله) ما كان ليبتدأ بها لولا اعتمادها على نفي لأنها نكرة ، وواضح أيضا ، أن نفي النكرة هنا يراد منه الإطلاق لإثبات إله واحد بصيغة الاستثناء بعده .

ولعل لهذه البنية صلة بالسياق ، فلقد ابتدأت الآية بحكم الله على الذين أشركوا بالكفر ، لقولهم : (إن الله ثالث ثلاثة) فرد الله عليهم ردا معجزا بمطلق النفي ومخصص الإثبات .

ثانيا : إن صيغة (النفي والاستثناء) تكوِّن مساحة أوسع في القصر من خلال تجاوز قصرها من اسم على اسم أو فعل على اسم إلى جملة فعلية على جملة فعلية أخرى ، وهذا لا يكون بـ(إنما) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ

---

(1) ينظر : دلائل الإعجاز : 316-322 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 126 – 130 ، مختصر المعاني : 76/2 .

(2) ينظر : شرح الأشموني : 96/1 .

(3) المائدة : من الآية 73 .

وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴾ [1] فإن القصر في الآية لم يكن بين لفظين مفردين ، بل كان بين جملتين ، وهذا ما لا يكون بغير هذه الطريقة أبدا .

التمييز بين القصر بـ(النفي والاستثناء) والقصر بـ(حرفي العطف بل ولكن) .

يقوم القصر في هاتين الطريقتين على النفي والإثبات ، فبينهما تشابه من حيث الأساس الذي يقوم عليه القصر ، ولكن هناك اختلاف في الأمر المنفي من جهتين : الجهة الأولى ، تتمثل في أن النفي في الصيغة الأولى يكون عاما مطلقا ، بخلافه في الصيغة الأخرى فإنه يكون خاصا مقيدا ، والجهة الأخرى ، تتمثل في أن الأمر المنفي في الصيغة الأولى يكون محذوفا ؛ إيجازا واختصارا للعلم به ولعدم الفائدة من ذكره – لكونه مطلقا – بخلافه في الصيغة الأخرى فإن الأمر المنفي يذكر وجوبا لعدم العلم به – لكونه مخصوصا – ولا يجوز إثبات ضد الشيء ونقيضه إذا كان معدوما من الكلام .

فالنفي الذي يسبق هذين الحرفين هو نفي مخصوص ، ولذا ترد هذه الصيغة في الأمر الذي يحتاج إلى تفصيل لشيء معين من قول وظن واعتقاد ، فتنفيه وتثبت ضده ، بل وتقصر الأمر عليه .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [2] فإن هذا التفصيل وذكر الأمر المنفي ينبئ عن أهميته لتنبيه الناس عليه ، ولتأكيد كون الآية مقصودة في أمرهم لتصحيح ما ذهبوا إليه ، ولو عدنا إلى مظان المفسرين لوجدنا سر ذكر الأمر المنفي وإثبات ضده على هذا النحو من التفصيل ، فقد ذكر المفسرون أن رسول الله ﷺ لما تزوج زينب – زوجة ابنه بالتبني – قال الناس : (إن محمدا قد تزوج امرأة ابنه) فنزلت الآية [3] . وقد وضح بعضهم الأمر المنفي بقولهم : ((أي لم يكن أبا رجل منكم على الحقيقة حتى يثبت بينه وبين ما يثبت بين

---

(1) الأعراف : 94 .

(2) الأحزاب : من الآية 40 .

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 196/14 .

الأب وولده من حرمة الصهر والنكاح)) [1] ، ووضح بعض آخر القول المثبت فقالوا : ((أي لو لم أختم به النبيين لجعلت له ولدا يكون بعده نبيا)) [2] .

ومن هنا يتضح سر هذا التفصيل ، ووجوب ذكر الأمر المنفي ، وعدم العدول عنه إلى لغة الإيجاز والتعبير بـ(النفي والاستثناء) فيقال مثلا (ما محمد إلا رسول وخاتم النبيين) لأنها – ولا شك – لا تحقق تلك الدلالات والأغراض التي اضطلعت صيغة (العطف) بتأديتها .

أما ما وقع من خلاف بين النحاة في عد (لكن) هنا عاطفة أو غير عاطفة بناء على اقتران الواو بها [3] ، فإننا مع الرأي الذي يعدها عاطفة ؛ لما يأتي من أسباب :

– سلامة اللفظ من التقدير مع تمام المعنى بها ، إذ إن الذين يعدونها غير عاطفة يقدرون محذوفا ليستقيم لهم الكلام ، نحو (ولكن كان رسول الله) .

– إن الواو – عند القائلين بالعطف – زائدة لازمة أو غير لازمة ، فلا يضير ذاك الاقتران .

– إن الواو – في تقديري – لا تتعارض مع (لكن) ؛ لأنها وإن اشتركت معها في صيغة العطف نحوا ، بيد أنها تختلف عنها دلالة ومعنى ، فـ(الواو) ذات دلالة على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه مطلقا لفظا وحكما ، بخلاف (لكن) فهي ذات دلالة على التشريك بينهما لفظا فحسب ، فلا مانع إذن من اقترانهما معا .

– إن معنى القصر متحقق فيها هنا ، فهي أداة واقعة بين نفي وإثبات وبين مقصور ومقصور عليه .

التمييز بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ(حرف العطف لا) .

ميز الجرجاني بين صيغتي القصر بـ(إنما) والقصر بـ(لا) فقال : ((واعلم أنها – أي (إنما) – تفيد الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره ، فإذا قلت : (إنما جاءني زيد) عقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره ، فمعنى الكلام معها

---

(1) الكشاف : 264/3 .

(2) زاد المسير : 393/6 .

(3) ينظر : مغني اللبيب : 292/1 - 293 .

000 إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة 000 وليس كذلك الأمر في : (جاءني زيد لا عمرو) فإنك تعقلهما في حالين)) [1] ؛ ولعل هذا هو السر في قلة ورود هذه الصيغة في القرآن الكريم ، بخلاف صيغة (إنما) فإن ورودها كثير فيه .

التمييز بين القصر بـ(تعريف الجزأين) والقصر بـ(ضمير الفصل) .

إن هاتين الطريقتين تكادان تتشابهان لولا أن في الثانية اختصاصا وتأكيدا أكثر مما عليه الأولى ، وذلك من خلال وقوع ضمير الفصل بين الجزأين المعرفين ، فقولنا : (محمد الناجح) فيه اختصاص وتأكيد ، ولكنه يختلف عن قولنا : (محمد هو الناجح) إذ فيه المبالغة في الاختصاص والتأكيد .

وعلى أساس من هذا ، يمكن قياسهما على الصيغتين (إنما) و(النفي والاستثناء) – كما مر آنفا – من حيث إن في الأولى إثبات أمر لا يجهله المخاطب ولا ينكره ، وإن في الثانية فضل مبالغة عليها لتثبت أمرا مجهولا أو ترد على إنكار .

ولعل في ذلك دليلين : أحدهما ، نحوي معنوي ، ويتضح من زيادة الضمير في الثانية دون الأولى ، إذ هو في حكم تكرير المبتدأ مرتين تأكيدا ، والآخر ، نقلي ، ويتضح من خلال ورود الصيغتين في القرآن الكريم ، فمتى ما كان الكلام لتقرير أمر لا جاهل ولا منكر فيه وقع القصر بـ(تعريف الجزأين) ومتى ما كان الكلام خلاف ذلك فـ(ضمير الفصل) هو صيغة القصر فيه .

فمن الأول ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيم ﴾ [2] ومن الآخر ، ما جاء في قوله أيضا : ﴿ قُلْ أَنَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُنَا وَلا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [3] .

فإذا كان الكلام في الآية الأولى خاصا بالمؤمنين ولا يستلزم زيادة قصر فيه ، إذ وقع بـ(تعريف الجزأين) في قوله : (ذلك الفوز العظيم) فإنه في الآية الأخرى حوار مع المنكرين

---

(1) دلائل الإعجاز : 320 .

(2) المائدة : من الآية 119 .

(3) الأنعام : 71 .

الكافرين ، وهذا هو الذي يستلزم قوة التأكيد ، فوضع لذلك ضمير الفصل بين هذين الجزأين المعرفين في قوله : (قل إن هدى الله هو الهدى) ليقصر هدى الله على الهدى كله قصرا تاما ومؤكدا ومبالغا فيه ؛ ردا على الكافرين المعاندين ولا سيما الذي ضرب به المثل في الحيرة والإنكار .

وقد تتفق الصيغتان (ضمير الفصل) و(النفي والاستثناء) ضمن سياق واحد ، وهذا إنما يؤكد ما ذهبنا إليه من اتفاقهما في الدلالة والمعنى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ۞ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [1] فهذا الحوار يكون بين الله ونبيه يوم القيامة [2] على رؤوس الأشهاد ردا على من ادعى الألوهية لعيسى وأمه – عليهما السلام – وتبرئة لهما من ذاك الادعاء ، فضلا عن أن إنكار عيسى بعد السؤال يكون أبلغ في تكذيبهم وأشد في تقريعهم وتوبيخهم [3] .

ولعل وقوع أسلوب القصر بصيغ مخصوصة مع الإنكار في جواب عيسى كان تأكيدا منه لإنكار ما وقع في السؤال أمام الله وأمام الناس – لأنهم معنيون به أيضا – فقد أثبت أن قوله لهم كان مقصورا على ما أمره الله به من توحيد ، وهو نفي في الوقت نفسه أن يكون دعاهم إلى اتخاذه وأمه الهين ، فجاءت الصيغة بـ(النفي والاستثناء) ؛ لما تفيده من مبالغة في الرد على الإنكار ، إذ قال : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به) .

وقد جاءت نظيرتها ، وهي القصر بـ(ضمير الفصل) في إثبات الألوهية لله – قبل تلك الصيغة وبعدها – وذلك بوقوع ضمير الفصل بين اسم الناسخ وخبره اللذين يعودان على الله ﷻ ، وذلك في قوله : (إنك أنت علام الغيوب) وقوله أيضا : (كنت أنت الرقيب عليهم

---

(1) المائدة : 116 ، 117 .

(2) ينظر : البحر المحيط : 58/4 .

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 375/6 .

) لأجل تأكيد اختصاص الله تعالى بهذين الخبرين الصفتين دون سواه ؛ لأن القصر بـ(ضمير الفصل) يثبت أن الله هو الذي يختص بعلم الغيب ، وهو الرقيب دون سواه ، وفي هذا نفي – في الوقت نفسه – ما زعم من ألوهية عنهما ، فاتفاق الصيغتين وهذا المقام يؤكد صلة ما بينهما في الوظيفة والمعنى .

وقد تأتي هذه الصيغة من دون وجود إنكار ، ولكنه يكون تعريضا بغيرهم فيستلزم تأكيد الخطاب ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ ﴾ [1] فمع أن الخطاب موجه إلى المؤمنين ، بيد أنه تعريض بأهل الكتاب أيضا ، إذ إنهم لم يؤمنوا برسل الله جميعا ، فأبطلت صيغة القصر أن يكونوا من الصديقين.

وقد تأتي للمبالغة أيضا نحو قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام : ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [2] فإن سليمان عليه السلام لما طلب ملكا عظيما من الله قصر ذلك عليه ، بمعنى أنه لا يقدر على ذلك إلا أنت ، وهو في الوقت نفسه دل على المبالغة ، فالمعنى أنك عظيم الملك واسع العطاء .

وهكذا يتبين من عرضنا طرق القصر علل وغايات ، ومنها :

– أن تلك الطرق أثبتت اعتماد القصر على صيغة نحوية معينة من خلال دخول الأدوات على الجملة أو تغيير في بنيتها ، وأن البلاغيين لم يجعلوا القصر ظاهرة معنوية مجردة من أساس نحوي يقوم عليه ، فإن هناك كثيرا من الأساليب تحقق معنى القصر نفسه ، غير أن صيغها مختلفة عن طرقه وأساسه ، ولذلك لم يدخلوها فيه .

– هو ما تحققه كل طريقة من معنى ودلالة لا تكون بغيرها ، فهي وإن ترادفت في معنى القصر العام ، بيد أن فروقا جوهرية تكون بينهن ، وهذا يؤكد إثراء اللغة من خلال تعدد الصيغ في الأسلوب الواحد منها .

– أن صيغة القصر تعمل أحيانا على إيجاد بنية جديدة لا تكون بغيرها ، نحو دخول (إن) على الأفعال حين اتصال (ما) بها ، ونحو جواز الابتداء بالنكرة بعد دخول النفي عليها .

---

(1) الحديد : من الآية 19 .

(2) ص : 35 .

المبحث الثاني
أقسام القصر

قسم البلاغيون القصر تقسيمات عدة على أسس مختلفة ، إذ نظروا إلى طرفيه ، فقسموا القصر على أساسهما على قسمين : قصر موصوف على صفة * ، وقصر صفة على موصوف ، ونظروا أيضا إلى الواقع ، فقسموا القصر على أساسه على قسمين أيضا : قصر حقيقي وقصر إضافي ، ونظروا أخيرا في حال المخاطب ، فقسموا القصر على أساسه على ثلاثة أقسام : قصر قلب وإفراد وتعيين [1] .

تقسيمه على أساس طرفيه .

---

* ليس المراد بـ(الصفة) هنا (الصفة النحوية) ، وهي التابع الذي يدل على معنى في متبوعه ، بل يراد بها ما يقابل الذات ، وهو المعنى الذي يقوم بغيره سواء دل عليه بالوصف نحو (عادل) من قولك : (ما عمر إلا عادل) أو دل عليه بغير الوصف كالفعل نحو قولك : (ما عمر إلا يعدل) . (ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 122) .

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 122- 123 .

يمكن القول ابتداء ، إن في هذا التقسيم شيئا ثابتا وآخر متغيرا ، فأما الثابت ، فهو موضع المقصور من المقصور عليه ، فإن موضع كل منهما ثابت أبدا بحسب طريقة القصر التي يردان فيها . فالمقصور في (إنما) متقدم على المقصور عليه ، وهما كذلك في (النفي والاستثناء) ، بمعنى أن المقصور قبل (إلا) والمقصور عليه بعدها ، وأما في (العطف) ، فيتشابه الأمر في حرفين منه هما : (بل ولكن) فموضع المقصور قبلهما وموضع المقصور عليه بعدهما ، أما في حرفه (لا) فالمقصور عليه قبله لا بعده ، وأما في (التقديم والتأخير) ، فالمقصور متأخر عن المقصور عليه ، وإنما جعلنا هذا الشيء ثابتا ؛ لحكم البلاغيين على تحديد هذه المواضع بالوجوب [1] .

وأما المتغير ، فهو الأمر الخاص بما يتضمنه كلا الطرفين من ذات وصفة ، وهما ما يعنون به (الصفة والموصوف) فإذا كان الموصوف هو المقصور ، والصفة هي المقصور عليه ، فالقصر (قصر موصوف على صفة) ، وإذا كانت الصفة هي المقصور والموصوف هو المقصور عليه فالقصر حينئذ (قصر صفة على موصوف) [2] فمن الأول ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [3] ومن الآخر ما جاء في قوله أيضا : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [4] فالقصر في الآية الأولى قصر موصوف على صفة ؛ لأنه قصر للأموال والأولاد (وهما الذات) على الفتنة (وهي الصفة) بخلاف القصر في الآية الأخرى ، فهو قصر صفة على موصوف ؛ لأنه خصص كل ما في السماوات والأرض لله .

وواضح من هذا التقسيم قيامه على الأمر الثابت في تحديد الموضع لكل من المقصور والمقصور عليه ، ولو لم يكن ذاك التحديد واجبا لالتبس الأمر بين كل من القصرين .

---

(1) ينظر : علم المعاني / د . عبد العزيز عتيق : 171 . وأما ما ذهب إليه القزويني من جواز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء في صيغة (النفي والاستثناء) نحو قوله : (ما ضرب إلا زيد عمرا ، وما ضرب إلا عمرا زيدا) فلا أرى فيه تغييرا لموضع المقصور أو المقصور عليه ، بل التغيير كان في موضع الفاعل ، فإن الأصل فيه أن يكون بعد الفعل ؛ لأنه منزل منزلة الجزء منه ، ولكن جاء مفصولا عنه بأداة الاستثناء تارة وبأداة الاستثناء والمفعول به تارة أخرى ، فالفاعل ليس هو المقصور لكي ينقل موضعه بنقله ، بل الضرب الصادر عنه هو المقصور ، وهو باق على أصل وضعه من التقديم قبل (إلا) .

(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 122 .

(3) التغابن : من الآية 15 .

(4) البقرة : من الآية 284 .

ثم إن لهذا التقسيم صلة وثيقة بالنحو والمعنى . فأما من جهة النحو ، فإن أي تغيير بين الذات والصفة تقديما وتأخيرا لا يكون إلا على أساس منه ، ذلك أن الصفة هي غالبا في محل الإخبار عن الذات ، فرتبتها هي التأخير [1] نحو قولنا : (محمد كاتب) فـ(كاتب) صفة معنوية تفيد الإخبار عن (محمد) – وهو الذات – .

أما إذا نقلنا الصفة عن رتبتها إلى التقديم فقلنا : (الكاتب محمد) فإنها تفيد الاختصاص وليس الإخبار فحسب ؛ وذاك لتقدم الرتبة على موضعها ، فالنحو إذن هو الفاصل بين البنيتين المختلفتين ، وهو الذي حدد دلالة الاختصاص في الثانية دون الأولى ، أما إذا دخلت صيغة قصر أخرى على البنية الثانية ، نحو قولنا : (ما الكاتب إلا محمد) فإن تلك الدلالة تزداد اختصاصا لاقتران أكثر من صيغة في البنية نفسها .

ولعل هذا هو ما نعنيه بصلة هذا التقسيم بالمعنى ، فلقد ذكر البلاغيون أن القسم الأول – وهو قصر الموصوف على الصفة – لا تمتنع فيه مشاركة الموصوف في الصفة المقصور عليها ، بخلاف القسم الآخر – وهو قصر الصفة على الموصوف – فإن تلك المشاركة تمتنع فيه لتبقى الصفة خالصة للموصوف [2] ؛ وذاك لما ذكرناه من تعدد المتغيرات أو الصيغ فيه .

فمن قصر الموصوف على الصفة ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾ [3] فالقصر هنا قصر موصوف على صفة ، بحسب ترتيب المقصور والمقصور عليه ، وبحسب ترتيب الذات والصفة معها ، إذ قصر الضمير – العائد على النبي ﷺ – على صفة الإنذار ، وواضح أن معنى هذا القسم هو تأكيد لزوم الموصوف تلك الصفة بتأكيد واختصاص ، ولكنها لا تؤدي إلى امتناع مشاركة غير النبي ﷺ في تلك الصفة المذكورة ، بل قد يشاركه فيها الكثير ، بخلاف ما لو قيل : (إنما النذير أنت) فإنها والحال هذه تكون خالصة له من دون الناس ؛ وذاك لتقدمها على الموصوف وقصرها عليه ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [4] فقصر (المؤمنين) على (الاخوة) هو قصر موصوف على صفة أيضا ، وإن معناه هو تأكيد لزومهم إياها وعدم تجاوزهم إلى غيرها ، ولذا لا تمنع هذه الصيغة

---

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 167/1 ، همع الهوامع : 27/2 .

(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 122 .

(3) هود : من الآية 12 .

(4) الحجرات : من الآية 10 .

مشاركة غير المؤمنين فيها ، بل يكون المنع فيما لو قيل مثلا : (إنما الأخوة المؤمنون) [1] ؛ وذاك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفا من تقدم الصفة على الموصوف وقصرها عليه .

ومن هنا نفهم سر وصف لفظة (إله) – وهي صفة معنوية – بـ(واحد) إذا كانت في موضع المقصور عليه ؛ وذاك لأن القصر في كونها مقصورا عليه هو قصر موصوف على صفة – لأنها صفة في المعنى – ولا يمتنع فيه مشاركة أحد مع (الله) فيها ، مما يستلزم قرينة نحوية ومعنوية تمنع ذلك الشيء ، ولعل الصفة النحوية (واحد) هي التي تحقق ذلك ؛ لدلالتها على الإفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِد ﴾ [2] فإنه لا يحسن أبدا تجريد الصفة المعنوية هنا من وصفها النحوي ؛ وذاك لأن هذا النمط من القصر لا يمنع المشاركة مع الموصوف فيها ، ولكن الصفة النحوية (واحد) هي التي منعت ذلك الشيء لدلالتها على الإفراد كما ذكرنا ، ويمكن القول ، إن هذه الصفة مع كونها فضلة ، ولكنها ذات فائدة لازمة وليست لمجرد الوصف والبيان ، ودليل ذلك أن حذفها يغير المعنى أو يؤدي إلى نقص فيه .

ولعل الدليل على ذلك هو ما في القسم الآخر – ونعني به قصر الصفة على الموصوف – من امتناع مشاركة الموصوف في تلك الصفة فلا يستلزم قرينة نحوية معه تفيد التخصيص ؛ لاكتفاء هذا القسم بدلالته بحد ذاته واستغنائه عن أية صفة أخرى ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾ [3] وقوله أيضا : ﴿ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّه ﴾ [4] فقد قصر تعالى في كلا الموضعين صفة العلم على نفسه ، بيد أن لفظة (ربي) في الموضع الأول ولفظ الجلالة في الموضع الآخر لم يوصفا بأية حال تفيد التخصيص نحو لفظة (وحده) ؛ وذلك لامتناع مشاركة الموصوف في هذه الصفة ، فلم يكن عالما بها إلا الله ، وهذا إنما يؤكد ما ذكرناه آنفا من سر وصف لفظة (إله) بـ(واحد) حال كونها في موضع المقصور عليه .

---

(1) ينظر : البلاغة فنونها وأفنانها : 380 .

(2) النساء : من الآية 171 .

(3) الأعراف : من الآية : 187 .

(4) الأعراف : من الآية : 187 .

ومن شواهد هذا القسم أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [1] فالقصر هنا قصر صفة على موصوف لتقدمها عليه ، إذ قصر (افتراء الكذب) – وهي صفة في المعنى – على (الذين لا يؤمنون) – وهو الموصوف – وأما دلالته ، فهي تمنع أن يشاركهم أحد فيها ، ومما يؤكد ذلك هو ورود صيغة أخرى تتضمن ذلك المعنى وتؤكده ، وتلك هي صيغة القصر بـ(ضمير الفصل) التي ختمت بها الآية في قوله : (وأولئك هم الكاذبون) .

ويمكن القول ، إن في صيغتي القصر هنا دلالة معنوية عامة وهي التحذير المطلق من هذه الصفة – وهي افتراء الكذب – لأنها تؤول بهم إلى الذين لا يؤمنون .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [2] فكذلك القصر هنا قصر صفة على موصوف ، إذ إنه قصر (عمارة المساجد) على (المؤمنين) ، ولم تجعل للمشركين فيها نصيبا ، بمعنى أن المؤمنين هم الذين اختصوا بتلك الصفة دون غيرهم ، ومما يؤكد ذلك هو ما ورد في الآية السابقة من نفي عمارة المساجد عن المشركين وذلك في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ [3] .

ويرى البلاغيون دلالة أخرى تتعلق بتقدم المفعول على الفاعل أو بقائه على أصله من التأخير [4] ، تلك الدلالة خاصة بالاهتمام باللفظ المتأخر ، فإن قدم المفعول على الفاعل كان الاهتمام بالفاعل ، وإذا قدم الفاعل على المفعول كان الاهتمام بالمفعول [5] – وفي تقديري – أرى أن الاهتمام باللفظ المتأخر ليس لتأخره بل لكونه في موضع المقصور عليه .

فمن الأول ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء ﴾ [6] فقد قدم المفعول ، وأخر الفاعل في هذه الصيغة من القصر ؛ اهتماما باللفظ المؤخر لكونه مقصورا

---

(1) النحل : من الآية 105 .

(2) التوبة : من الآية 18 .

(3) التوبة : من الآية 17 .

(4) ينظر : دلائل الإعجاز : 322 ، البلاغة فنونها وأفنانها : 382 .

(5) ينظر : البلاغة فنونها وأفنانها : 382 .

(6) فاطر : من الآية 28 .

عليه ، هذه الدلالة تأتي من وجوب كون (الخشية من الله تعالى) مقصورة على (العلماء) دون غيرهم ، بخلاف ما لو وقع الكلام على أصله بـ(تقديم الفاعل وتأخير المفعول) فإن معنى القصر سيتحدد ببيان المخشي من هو ، والإخبار بأنه الله تعالى ، وفضلا عن ذلك ، فإن وجوب اختصاص العلماء بتلك الصفة سينتفي ، ويصير المعنى أن غيرهم يخشى من الله تعالى أيضا [1] .

ولعل ما يؤكد تلك الدلالة من الاهتمام هو ما ورد ضمن سياق الآية نفسها من جمل تتحدث عن قضايا كونية وعلمية لا يدركها إلا العالمون [2] ، وإن إدراكهم إياها هو السبب في خشيتهم من الله ، يقول تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ۞ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [3] .

وأما ما جاء من الثاني وهو الاهتمام بالمفعول لتأخره ، بل لكونه مقصورا عليه ، فنحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ﴾ [4] إذ جاء ردا على الذين يحرمون على أنفسهم الطيبات من الرزق والزينة الحلال ، فجاءت مبينة لهم : ((أن ربنا لم يحرم هذا ، بل حرم الفواحش وحدها فما بالكم تحرمون ما أحل الله وتحلون ما حرم)) [5] وهنا تكمن دلالة الاهتمام بالمفعول به ؛ لكونه في موضع المقصور عليه ، بمعنى أن (التحريم) مقصور على (الفواحش) لا غيرها .

وهذا خلاف ما لو تقدم المفعول فقيل : (إنما حرم الفواحش ربي) فإنه سيكون هو المقصور و(ربي) في موضع المقصور عليه ، وإن المعنى سيختلف أيضا إذ يصير –

---

(1) ينظر : دلائل الإعجاز : 322 – 323 .

(2) ينظر : البلاغة فنونها وأفنانها : 383 .

(3) فاطر : 27 ، 28 .

(4) الأعراف : من الآية 33 .

(5) البلاغة فنونها وأفنانها : 383 .

حينئذ – : ((أن الفواحش حرمها الله لا غيره ، وكأن هذا رد على الذين يدعون أنهم هم الذين حرموا الفواحش ، وهذا غير مراد هنا)) [1] .

وهكذا يذهب البلاغيون في تحديد دلالة الاهتمام باللفظ المتأخر مهما كانت رتبته النحوية ، التقديم أو التأخير ، ورأينا أنهم يعنون بالمفعول به ، ويجعلون الاهتمام به وإن كان – على أصله – متأخرا .

ولكن يمكن القول ، إن هذا لا يطرد في صيغ القصر جميعها ، فإن من صيغه ما تكون دلالة الاهتمام فيها بالمفعول إذا تقدم وليس بحال بقائه متأخرا ، وتلك هي صيغة (التقديم والتأخير) وما ذاك إلا لتغير موضع المقصور عليه فيها ، فإذا كان هناك مؤخرا ، فإنه هاهنا في موضع التقديم فتغيرت الدلالة تبعا إليه ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُون ﴾ [2] فإن الاهتمام هنا يكون بالمفعول به – مع أنه متقدم على الفعل والفاعل – وذلك بدلالة المعنى وصيغة القصر عليه .

فأما المعنى ، فواضح قصدهم (الله) في مثل هذه المواطن ، لأنه هو الذي يكشف عنهم ، لا سواه ، فالدعاء يكون مقصورا عليه .

وأما صيغة القصر ؛ فلأن المفعول به هو المقصور عليه – وموضعه التقديم هنا – وهو بمنزلة وقوعه – أي المفعول به – متأخرا في صيغة القصر بـ(إنما) و(النفي والاستثناء) ؛ لأن المقصور عليه يكون فيهما متأخرا ، فلو قيل مثلا : (إنما تدعون الله) أو (ما تدعون إلا الله) لكان الاهتمام هنا بالمفعول – وهو لفظ الجلالة – وأنه هو المدعو لا غيره مع أنه متأخر لفظا ورتبة ؛ وذاك لأنه هو المقصور عليه في هاتين الصيغتين .

ومزيدا من التفصيل نقول : إنه لو قدم المفعول به في هاتين الصيغتين على الفاعل في نحو قولنا : (إنما يدعو الله المضطرون) أو (ما يدعو الله إلا المضطرون) لكان القصد متركزا في الفاعل ؛ لأن المفعول وفعله سيكونان في موضع المقصور ، وأن الفاعل في موضع المقصور عليه ، ولصار المعنى أن المضطرين هم الذين يدعون الله فحسب دون غيرهم ، وهذا غير مراد .

---

(1) م . ن : 383 .

(2) الأنعام : من الآية 41 .

إذن ، فالذي أريد التوصل إليه ، أن الاهتمام لا يكون باللفظ تقديما وتأخيرا بقدر ما يكون وقوعه في موضع المقصور أو المقصور عليه ، وهذا إنما يؤكد وجوب وصل التقديم والتأخير سواء أكان بين الرتب النحوية أم بين الصفات والذوات بهذين الموضعين ؛ لأهمية ذلك في المعنى والبيان .

وإنه مما تجدر الإشارة إليه أيضا في دلالة الاهتمام ، هو الاهتمام بما قد يتصل أحيانا بالمقصور عليه من نعت أو حال ، فإن ذلك يستلزم أن يكون حكم القصر منصبا عليهما سواء بسواء ، ذلك أن الصفة وموصوفها والحال وصاحبها يكونان كالكلمة الواحدة حكما ومعنى ، ولا يصح أبدا تجريد المقصور عليه منهما ، بل يجب الاهتمام بهما ؛ لما فيهما من لزوم الفائدة مع المقصور عليه ، وأنهما هما اللذان قد يحققان للقصر غايته ومعناه .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [1] فلم يكن معنى القصر إثبات أن محمدا رسول ، بل إن المعنى المفاد منه هو جعل المقصور عليه (رسول) متصلا بالصفة من بعده (قد خلت من قبله الرسل) فهما سواء يؤديان المعنى الذي جاء القصر من أجله ؛ وذاك لما في الآية من مناسبة وسبب نزول وهو أن من المؤمنين مَنْ أراد الانقلاب على عقبه بعدما ظن أن (محمدا ﷺ) قد قتل ، فبين تعالى لهم أن محمدا رسول شأنه شأن الرسل من قبله ، منهم من مات ومنهم من قتل ، فليس هذا بمسوغ للردة عنه أو انقطاع الدين [2] .

وليس بصواب ما ذهب إليه بعض البلاغيين من جعل قوله تعالى : (قد خلت من قبله الرسل) استئنافا لا صفة ، ويكون (محمد ﷺ) مقصورا على صفة الرسالة فحسب [3] ؛ لأن هذا نظر إلى طرفي القصر مجردا من المناسبة والسياق ، بل إنه لا تقوم للقصر غايته الحقة من دون جعل تلك الصفة والمقصور عليه سواء بسواء .

ومما اتصل بالمقصور عليه من حال تبينه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاء ﴾ [4] فكذلك يتطلب المعنى هنا تشريكا بين المقصور عليه (

---

(1) آل عمران : من الآية 144 .

(2) ينظر : الكشاف : 414/1 ، التحرير والتنوير : 111/4 .

(3) ينظر : مفتاح العلوم : 508 .

(4) التوبة : من الآية 93 .

الذين يستأذنوك) وجملة الحال المبينة له (وهم أغنياء) وجعل الاهتمام بهما سواء بسواء ؛ وذاك لأن غاية القصر هي قصر (السبيل) – وهو الإثم – على (المستأذنين الأغنياء) دون الفقراء ، ولا شك في أن جعل المقصور عليه هو (الذين يستأذنوك) فحسب لا يحقق ذلك المعنى ، بل يؤدي إلى لبس ووهم فيه .

تقسيمه على أساس الواقع .

يشتمل تقسيم القصر على أساس الواقع على قسمين : الأول ، حقيقي ، والآخر ، إضافي .

فأما الأول ، فهو ((أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة لا يتعداه إلى غيره أصلا)) [1] وأما الآخر ، ((فيكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص لا إلى ما عدا المقصور عليه)) [2] .

وواضح من القصر الأول غاية التأكيد والحصر فحسب ، بخلاف القصر الآخر ، فإن غايته تتجاوز التأكيد إلى عنصر المبالغة ، وإثراء اللغة ، وتحقيق المعنى ببلاغة وبيان .

وإذا ما أردنا إسناد هذا التقسيم إلى سابقه ، فإن القصر الحقيقي لا يكون إلا في قصر الصفة على الموصوف فهو موجود حقيقة وواقعا ، بخلاف قصر الموصوف على الصفة ، فإنه لا يتفق وهذا القصر ؛ لتعذر وجود موصوف ذي صفة واحدة فحسب [3] .

أما القصر الإضافي فيتحقق وجوده في كلا القصرين [4] ؛ لأن غايته لم تكن هي الحقيقة كي يطابقها ، بل هي المبالغة والبيان أصلا – كما ذكرنا – وهما لا يمنعان قصر موصوف على صفة أو قصر صفة على موصوف .

ولعل ذلك يتضح من خلال الوقوف عند شواهد التنزيل ، فمن القصر الحقيقي ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ [5] ونظير ذلك

---

(1) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : 449/2 .

(2) م . ن : 449/2 .

(3) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 122 .

(4) ينظر : م . ن : 122 .

(5) العنكبوت : 43 .

قوله أيضا : ﴿ وَمَا يَجْحَدُ بِآياتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴾ [1] فقد قصر في الآية الأولى (تدبر الأمثال) على (العالمين) ، وقصر في الآية الأخرى (جحد الآيات) على (الكافرين) فهو قصر صفة على موصوف قصرا حقيقيا ، غايته التأكيد وتقوية الحكم بين الطرفين فحسب ، ولعل هذا النمط من القصر تمتنع فيه المشاركة مع الموصوف في تلك الصفة ، بل إنها صفة مختصة بالمقصور عليه ، ولا تتعداه إلى ما سواه .

وأما القصر الإضافي ، فهو أوسع من القصر الحقيقي –كما ذكرنا – من حيث وجوده ضمن كلا القسمين من القصر ، ومن حيث دلالته وغايته أيضا ، إذ كثيرا ما تكون المبالغة والبيان .

ومما جاء عليه قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ ﴾ [2] وموضع الشاهد قوله : (إنما نحن فتنة) فهو قصر إضافي من باب قصر الموصوف على الصفة ، لأن الواقع يشهد للملكين بصفات أخرى ، وإنما أخبروا عن أنفسهم بصيغة القصر بأنهما فتنة ؛ مبالغة في الإقرار بأنهما لا يملكان نفعا ولا ضرا ، وإنما هما فتنة محضة ، وابتلاء من الله ليميز المطيع من العاصي [3] ، ولذلك ختموا قولهم بالنهي عن الكفر (فلا تكفر) .

ومن هذا القصر أيضا ولكن على اختلاف من طرفيه بين الصفة والموصوف ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [4] فهو قصر إضافي أيضا ولكنه من باب قصر الصفة على الموصوف ، إذ قصر (الألوهية) على (لفظ الجلالة) فحسب ، وإنما عد إضافيا ؛ لأن تلك الصفة لم تكن هي الوحيدة له ، بل هي مضافة إلى صفاته الأخرى ، وواضح أن دلالة هذا القصر هي إثبات الصفة لله تعالى دون غيره ، فلا يشاركه أحد فيها ، ويمكن القول ، إن القصر هنا في هذه الآية نظير القصر الحقيقي لولا فرق بينهما وهو أنه هناك تلازم بين الصفة والموصوف ولا يفارق أحدهما الآخر ، بخلافه هنا ، فإن قصر الصفة

---

(1) العنكبوت : من الآية 47 .

(2) البقرة : من الآية 102 .

(3) ينظر : التفسير الوسيط : 298/1 .

(4) ص : من الآية 65 .

على الموصوف لا يعني عدم تجاوز الموصوف إياها ، بل هو يتجاوزها إلى غيرها ، وإنما قصرت عليه ؛ تأكيدا وتقوية لحكم الإثبات ، وردا على المنكرين .

تقسيمه على أساس المخاطبين .

يعد هذا التقسيم خاصا بإيجاد الصلة بين القصر وأحوال المخاطبين من شك وإنكار ، فإن القصر أسلوب مقصود لغرض التوكيد ورفع الإبهام ، ولم يكن أسلوبا لمجرد الإخبار فحسب ، فقد نظر البلاغيون في أحوال الإنكار عند المخاطبين فرأوها لا تتجاوز أحوالا ثلاثا : فالحال الأولى ، هي أن يعتقد المخاطب حكما مخالفا لما عليه المتكلم ، والحال الثانية ، هي أن يعتقد المخاطب شركة بين اثنين ، والحال الثالثة ، هي أن يكون المخاطب شاكا في ترجيح أحدهما .

فإذا كان القصر لقلب معتقد المخاطب في الأولى فهو حينئذ (قصر قلب) ، وإذا كان لرفع الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر فالقصر (قصر إفراد) ، وأخيرا ، إذا كان لرفع الشبهة فهو (قصر تعيين) [1] .

وما دام هذا التقسيم خاصا بأحوال المخاطبين ، فقد تجتمع هذه الأقسام الثلاثة في المثال الواحد إذا كان المخاطبون مختلفين في إنكارهم ، فإذا كان المخاطبون – مثلا – على فئات في اعتقادهم بالله بين الإنكار والتشريك والشك – حاش لله – فإن القصر في قولنا : (إنما الإله هو الله) هو قصر قلب على حال الأول ، وقصر إفراد على حال الثاني ، وقصر تعيين على حال الأخير .

ومن هنا ، فإنه لا يتعين تحديد أنواع القصر على هذا الأساس في القرآن الكريم من دون قرينة تدل عليه – وذاك لتباين أحوال المخاطبين – تلك القرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية . فأما القرينة اللفظية ، فيكون تعيين حال المخاطبين فيها وتبيين ما لديهم من إنكار من خلال السياق العام ، وأما القرينة المعنوية ، فيكون تعيين حال المخاطبين فيها من خلال مفهوم المعنى بشكل عام .

فمن القرينة الأولى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [1] ثم قال بعد آيات : ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 123 ، علم المعاني / د . عبد العزيز عتيق: 172 .

الرُّسُل ﴾ [2] فبسبب ما في الآية الأولى من حكم وسياق – وهي القرينة هنا –كان القصر في الآية الأخرى قصر قلب ؛ وذاك لإثباته أمرا مخالفا لما يعتقدون ، إذ إنه قلب معتقدهم من قولهم : (إن الله هو المسيح ابن مريم) إلى الحكم بـ(أن المسيح رسول قد خلت من قبله الرسل) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِد ﴾ [3] فالقصر هنا قصر إفراد بدليل زعم الكافرين واعتقادهم بوجود شركاء مع الله فكان القصر أن أثبت وافرد الألوهية والوحدانية لله تعالى دون ما سواه .

ومن الأخرى ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [4] فالقصر هنا – في تقديري – قصر تعيين ؛ لأن قصر (النصر) على (الله) هو رفع الشك ممن قد يشتبه عليه الأمر بين أن يكون النصر من قوته وعدة جيشه أو أن يكون من الله .

---

(1) المائدة : من الآية 72 .

(2) المائدة : من الآية 75 .

(3) المائدة : من الآية 73 .

(4) آل عمران : من الآية 126 .

الفصل الخامس

الفصل والوصل

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مواضع الفصل .

المبحث الثاني : مواضع الوصل .

المبحث الثالث : الجملة الحالية بين الفصل والوصل .

تمهيد .

إن الفصل والوصل ((هو العلم بمواضع العطف والاستئناف ، والتهدِّي إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها)) [1] أو تركها عند عدم الحاجة إليها .

وواضح – إذن – من تعريف هذا العلم قيامه على أساس من النحو العربي ، ولا سيما باب العطف فيه ، بل هو وصل له وامتداد ، فإذا كان النحاة مهتمين في دراسة العطف بالمفردات ، فإن البلاغيين واصلوا ذلك بدراسته بين الجمل فصلا ووصلا ، ولعل ما يدل على ذلك أمران :

الأمر الأول : جعل الدعامة الرئيسة لهذا العلم التمييز بين نوعين من الجمل : أحدهما ، جمل لها محل من الإعراب ، والآخر ، جمل لا محل لها منه ، وهم في ذلك يجعلون النوع الأول في حكم المفرد لصحة تأويل الجملة به ، ويجعلون الفصل والوصل بينها من قبيل العطف أو تركه بين المفردات [2] ، وذلك نحو قولهم : (مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح) ، فهنا جملتان : الأولى (خلقه حسن) والأخرى (خلقه قبيح) ، ولا يخفى ما للجملة الأولى من موقع في الإعراب ، إذ وقعت صفة لـ (رجل) فعطفت عليها الجملة الأخرى على أساس تشريكها في ذلك الإعراب [3]

وقد نص البلاغيون على أن هذا لا يشكل أمره ؛ لأن العطف أو تركه موقوف على قصد إرادة التشريك في الإعراب أو عدمه ، بل الذي يشكل أمره هو النوع الثاني ، وذلك أن نعطف على الجملة العارية من الإعراب جملة أخرى ، كقولك : (زيد قائم وعمرو قاعد ، والعلم حسن والجهل قبيح) [4] .

ومن هنا نفهم سر عدول البلاغيين عن دراسة المفردات فصلا ووصلا ، واقتصار دراستهم على الجمل فحسب ، إذ إنهم يرون في دراسة النحاة لها ما يكفيها ، ثم إنه ليس بذي خفاء كما هو الحال بين الجمل ، فهذه الأخيرة أوسع دلالة ومعنى ، ولابد لها من سعة

---

(1) حسن التوسل إلى صناعة الترسل : 158 ، وينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 151 .

(2) ينظر : دلائل الإعجاز : 231 ، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 263 .

(3) ينظر : م . ن : 231 ، 263 .

(4) ينظر : دلائل الإعجاز : 232 – 233 .

في التعليل والتأويل ، فإن الجملتين قد تحقق بالفصل معنى وبالوصل معنى آخر ، وهذا هو ما نعنيه بقولنا : هو وصل له وامتداد .

الأمر الآخر : هو متابعة النحاة في الإعراب أيضا ، ولكنه ليس على المستوى الأول ، بل على مستوى الحكم النحوي الرابط بين الجملتين ، فإن له أثرا بارزا في الفصل والوصل بينهما ، ولعل أول من نبه على ذلك هو الجرجاني حين وقف مفصلا ومميزا بين الجمل حسب طبيعة ذلك الحكم من الإعراب إذ قال : ((إن الجمل على ثلاثة أضرب :

– جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العطف البتة ؛ لشبه الشيء فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه .

– وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله ، إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه فيكون حقها العطف .

– وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء ، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى ، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأسا ، وحق هذا ترك العطف البتة ، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين))[1].

وعلى أساس من هذا ، فإن الاهتمام في هذا الفصل سيكون بالنحو والإعراب وأثرهما في المعنى ، في معالجة مواضع الفصل والوصل ، فضلا عن الاهتمام بجملة الحال ، إذ هي جملة نحوية من جهة ، وجملة تقوم على أساس الفصل والوصل من جهة أخرى ، وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مواضع الفصل .

المبحث الثاني : مواضع الوصل .

المبحث الثالث : الجملة الحالية بين الفصل والوصل .

---

(1) دلائل الإعجاز : 246 .

المبحث الأول
مواضع الفصل

أولا : كمال الاتصال [1] .

تبين مما سبق أن الفصل والوصل قائم في بعض صيغه على موقع الجمل من الإعراب ، ولعل هذا الموضع خير دليل عليه ، فقد تضمن ثلاثة أشكال تكون الجملة الثانية جزءا مما قبلها ، وهي (التأكيد والبدل والبيان) ومن هنا صار اختيار البلاغيين (كمال الاتصال) مصطلحا لهذا الموضع تجسيدا للواقع النحوي بين الجملتين ، فكما أن المصطلحات النحوية من توكيد وبدل وعطف بيان تكون جزءا متصلا بما قبلها بما تحققه من غاية لها حال كونها ألفاظا مفردة ، فكذلك الجمل هنا ، فإنها تشابه المفردات من هذا الباب ، وفي هذا دليل على أن الإعراب جاء لتوخي المعنى ، وليس لمجرد تأسيس القواعد وإطلاق المصطلحات .

ومن هنا إذن يتضح أثر الفصل في المعنى ضمن هذا المجال ، فحينما يعدم الرابط الشكلي بين الجملتين ، فإنه يدعو إلى التأمل في رابط المعنى بينهما ، فضلا عما لذلك من مقتضيات ، ولعل ذلك يتضح من خلال الوقوف على تلك الجمل تنظيرا وتطبيقا .

– الجملة المؤكدة .

وهي أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ((والمقتضي للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط)) [2] والتأكيد قسمان : ((أحدهما ، أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى)) [3] ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً ﴾ [4] فقد ترك العاطف من بين الجملتين التشبيهيتين لما في الثانية من دلالة التأكيد المعنوي للأولى ، فهي على وزان (نفسه) من قولنا : (حضر الخليفة نفسه) ، إلا أنها تفضلها تأكيدا ومبالغة [5]

---

(1) ينظر : التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن : 140 – 141 ، شرح التلخيص : 94 ، شروح التلخيص : 30/2 .

(2) الإيضاح في علوم البلاغة : 154 .

(3) م . ن : 154 .

(4) لقمان : من الآية 7 .

(5) ينظر : التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن : 141 .

، فإذا كان شك في دلالة الأولى ، فإن الثانية تنفيه ؛ وذاك لتشابههما في الدلالة على نفي السمع من جهة – وهذا هو المقصود بالتأكيد المعنوي المطابق لـ(نفسه) – ولما فيها من مبالغة في الوصف من جهة أخرى – وهذا هو المقصود باختلاف المعنى بينهما إذ فيه زيادة عليه –.

((وثانيهما ، أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى)) [1] ومنه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [2] فقد فصلت جملة (لا يؤمنون) عن جملة (سواء عليهم 000) لكونها بمثابة التأكيد اللفظي لها ، فـ(نفي الإيمان) هو نفسه (التسوية بين الإنذار وعدمه) قال القزويني : ((لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه ، لا يصح إلا في حق من ليس له قلب يخلص إليه حق ، وسمع تدرك به حجة ، وبصر تثبت به عبرة 000)) [3] فهم لا يؤمنون .

ومما تتابع فيه التأكيد من لفظي إلى معنوي ما جاء في قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [4] فقد جاءت الجملة الثانية (كل آمن 000) بمثابة التأكيد اللفظي لما قبلها ، فكلاهما يبتدئ بالإيمان سوى أن الثانية أكدته وزادت في شعبه ، أما الجملة الثالثة (لا نفرق 000) فهي بمثابة التأكيد المعنوي ؛ لأن عدم التفرقة بين الرسل هو الإيمان نفسه بجميع ما تقدم مع زيادة فيه ، فالإيمان بالرسول هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه على حد سواء ؛ لأن الرسالة لا تتحقق في الرسول إلا من الله وبوحي منه ، فضلا عن تنزيل الكتاب إليه ، أما الزيادة التي حققها فهي تأكيد عدم التفرقة بين الرسل والاهتمام به فهو شرط من شروط الإيمان .

– الجملة البدل .

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 154 .

(2) البقرة : 6 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 156 .

(4) البقرة : من الآية 285 .

وذلك إذا كانت الجملة الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأولى ، فالمقتضي للإبدال إذن هو ((كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية ، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة ، ككونه مطلوبا في نفسه)) [1] لنحو من التنبيه والتأكيد والتفصيل والبيان ، وأشهره في هذا الباب قسمان :

أحدهما : ((أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه)) [2] نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۞ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [3] فالفصل هنا حقق معنى لا يكون بغيره ؛ لأن الجملة الثانية جاءت (بدل بعض) على سبيل التفصيل بعد الإجمال ، فإذا أقرت الجملة الأولى على المخاطبين علمهم بما أمدهم الله ، فإن الجملة الثانية فصلت بعضا من ذلك العلم ، وفي هذا تنبيه لهم من جهة ، وتجسيد لعنادهم ومكابرتهم وتوبيخهم عليها من جهة أخرى ، ومما يزيد في علة الفصل ودلالته هو إعادة الفعل (أمدكم) في جملة التفصيل لزيادة الاهتمام بذلك الإمداد ، فهو للتأكيد اللفظي ((وكلا الاعتبارين ، التوكيد والبدل يقتضي الفصل)) [4] بخلاف ما لو أتى الوصل بينهما ، فإنه أسلوب لا يحمل من تلك المعاني والدلالات شيئا .

والآخر : أن تكون الجملة على سبيل بدل الاشتمال من متبوعها [5] نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ۞ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [6] فقد حكم الفصل للجملة الثانية بأنها بدل من الأولى ، إذ جعل عدم سؤال الأجر صفة خُلُقِيَّةً في المرسلين على سبيل بدل الاشتمال ، مما جعلها أوفى بالغرض لما تحمله من معنى الترغيب في الاتباع ؛ لأن فيها دليلا على صحة رسالتهم وصدق دعوتهم .

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 156 .

(2) م . ن : 156 .

(3) الشعراء : 132 ، 133 ، 134 .

(4) التحرير والتنوير : 170/19 .

(5) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 156 .

(6) يس : 20 ، 21 .

فمعاني البدل إذن قد تحققت من الفصل بين الجملتين ، بخلاف ما لو أتى الوصل بينهما ، فإن تلك المعاني ستعدم من السياق ، وإن معنى المغايرة سيحل محلها ، ويصيروا عليه كأنهم صنفان ، وهو معنى لا يراد .

– جملة البيان .

((أن تكون الثانية بيانا للأولى ، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح ، والمقتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضاء إزالته)) [1] ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى ﴾ [2] فقد ((فصل جملة (قال 000) عما قبلها ؛ لكونها تفسيرا وتبيينا ، ووزانه وزان (عمر) في قوله [3] :

*** أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ***)) [4]

ففي الفصل إذن توجه معنى الجملة الأولى ، ولولاه لبقي معناها خفيا ، إذ الوصل يشير إلى أن الوسوسة شيء ، وقوله شيء آخر .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [5] فقد رأى بعض المفسرين ((أن جملة (هم فيها خالدون) بيان لمضمون قوله : (أصحاب النار) فإن الصاحب هنا بمعنى الملازم ، ولذلك فصلت لتنزيلها من الأولى منزلة البيان)) [6] .

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 157 .

(2) طه : 120 .

(3) نسب هذا الرجز إلى (عبد الله بن كيسبة) في المصادر الآتية : (الإصابة في تمييز الصحابة : 97/5 ، خزانة الأدب : 156/5-157) ، والبيت من شواهد النحاة أيضا على أن (عمر) عطف بيان من (أبو حفص) : ينظر : شرح ابن عقيل : 219/3 . والراجز أحد التابعين ، وتتمة رجزه قوله :

مـا مَسَّـهَا مِـنْ نَقَـبٍ ولا دَبَـرْ فَـاغفرْ لَـهُ اللَّهُـمَ إن كَـانَ فَجَـرْ

(4) الإيضاح في علوم البلاغة : 157 .

(5) البقرة : 39 .

(6) التحرير والتنوير : 446/1 .

وقد يحقق الفصل أكثر من دلالة نحوية ومعنوية في الآن نفسه ، وذلك إذا احتملت الجملة الثانية أكثر من وجه ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [1] فإن الفصل بين الجملتين قد حقق دلالة البيان والتأكيد ، فأما البيان فلكون الجملة الثانية تفسيرا وتبيينا للأولى ؛ لأن نفي كونه بشرا يستلزم ذلك التفسير والتبيين ، وهو كونه ملكا مبالغة في وصفه [2] ، وأما التأكيد فلأن ((كونه ملكا ينفي كونه بشرا ، ولأن العرف فيما إذا قيل : (ما هذا بشرا) والمراد التعظيم ، أن يقال إنه ملك وأن يكنى به عن ذلك ، فيطابقه الثاني حينئذ لا محالة)) [3] .

وقيل أيضا ، إن معنى الصفة فيه ((كأنه لما قيل : (ما هذا بشرا) قيل : (فما هو ؟) قيل : (إن هذا إلا ملك كريم) فيتنزل الثاني منزلة (الظريف) في قولك : (جاءني زيد الظريف) في كونه بيانا وتعيينا للذي أردت)) [4] .

غير أن هذا المعنى الأخير مردود عند بعض البلاغيين ؛ بناء على أن النعت يدل على بعض أحوال متبوعه لا عليه – بخلاف عطف البيان ، فإنه يدل على متبوعه كله – مما يجعل كونه ملكا صفة جزئية فيه [5] ، وهذا خلاف المعنى المراد ، فإن جعله ملكا بحد ذاته هو المقصود ، ومما يؤكد ذلك صيغة الحصر والقصر فيه .

ثانيا : شبه كمال الاتصال [6] .

وقد يتصف الاتصال بـ(شبه الكمال) ، وذلك إذا كانت الجملة الثانية سببا عن الأولى ، وإنما حكم بـ(الفصل) بينهما – عند البلاغيين – على أساس تقدير سؤال عن فحوى الجملة الأولى ، وهو ما اصطلحوا عليه بـ(الاستئناف البياني) [7] وعرفوه بقولهم : هو ما كانت الجملة فيه جوابا عن سؤال مقدر مفهوم من الجملة الأولى [8] ثم بينوا وظيفة

---

(1) يوسف : من الآية 31 .

(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 157 .

(3) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 278 – 279 .

(4) م . ن : 279 .

(5) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 157 – 158 .

(6) ينظر : دلائل الإعجاز : 140 ، مفتاح العلوم : 463 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 153-159 .

(7) ينظر : مغني اللبيب : 383/2 .

(8) ينظر : دلائل الإعجاز : 235 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 153-159 .

هذا التقدير فقالوا : ((وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة ، إما لتنبيه السامع على موقعه ، أو لإغنائه أن يسأل ، أو لئلا يسمع منه شيء ، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير سؤال وترك العاطف أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا المسلك)) [1] وجعلوا من شواهدهم قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [2] إذ قدروا سؤالا : ((هل النفس أمارة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء)) [3] .

والحقيقة أن ليس لهذا التقدير ما يسوغه إلا من حيث تقريب المعنى إلى الإفهام ؛ لأن المتكلم لا ينتظر سؤالا فيجيب عليه ، ولأن لهذا الأسلوب نظائر كثيرة في النحو العربي لا تقوم على أساس هذا التقدير في التعليل ، بل تعد من قبيل الكلام الذي يؤدي بمجموعه معنى تاما ، لكون الجملة الثانية متعلقا أمرها بالجملة الأولى ، فانعدم الوصل بينهما ؛ لكونه يفضي إلى المغايرة ، أو الجمع بين النقيض ، وهذا ما يتنافى وما سبيله مؤد إلى معنى واحد تام .

ومن تلك الأساليب النظائر لهذا الأسلوب هو أسلوب الشرط ، فهو من الأساليب التركيبية التي لا يتحقق معناها إلا بـ((تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط)) [4] ومن شواهده ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ ﴾ [5] فكذلك هنا يمكن تقدير سؤال بين الجملتين ، كأن يقال بعد الجملة الأولى : (فماذا فعلوا ؟) فيجاب بـ(إذا هم ينكثون) ، ولكن ليس الفصل بسبب من هذا ، بل هو بتآلف الجملتين بعلاقة إسنادية مركبة ، لتدل على نكثهم بعد كشف الرجز عنهم .

ومن الأساليب الأخرى هو أسلوب الطلب والجزاء ، في نحو قولنا : (اقرأ تنجح) ، ومع أن فيه خلافا من حيث العامل الجازم لفعل الجواب ، أهو مجزوم بفعل الطلب ؟ أم

---

(1) مفتاح العلوم : 463 .

(2) يوسف : من الآية 53 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 160 .

(4) التعريفات : 73 .

(5) الأعراف : 135 .

مجزوم بشرط مقدر لتضمنه معناه [1] ؟ إلا أني أرى الرأي الأول أولى بالقبول ؛ لسلامته من التقدير من جهة ، ولوضوح المعنى به من جهة أخرى .

إذن ، فهو أسلوب قائم على جملتين منفصلتين أيضا ، ولكن لا على تقدير سؤال بينهما ، بل على جعل إحداهما جزءا من الأخرى في أداء المعنى ، ولعل جزم الفعل في الجزاء يدل على قوة ارتباطه بفعل الطلب لفظا ومعنى من دون تقدير سؤال بينهما ، مع أن الظاهر قد يوحي بذلك التقدير .

ومما جاء على ذلك في التنزيل قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ [2] فالفصل بين الجملتين يحتمل في الظاهر تقدير سؤال كأن يقال : بعد جملة (تعالوا 000) (لماذا نأتي ؟) فيقال : (أتلو ما حرم ربكم) بيد أن هذا التقدير لم يكن له وجود أصلا ، بل إن الجملة الثانية مبنية على الأولى ومتممة معناها كما هو الشأن في أسلوب الشرط المذكور آنفا .

إن الذي أريده من ذلك كله أمران : أحدهما ، أن هذا الموضع من الفصل قائم على أساس نحوي من خلال قياسه على أساليب نحوية أخرى ، والآخر ، أن نفي تقدير السؤال يجعل البنية كلاً واحدا لفظا ومعنى ، فأما اللفظ ، فعلى أساس جعل الجملتين بنية إسنادية مركبة لا يفصل بينهما فاصل وإن كان مقدرا ، وأما المعنى ، فعلى أساس تعلق مضمون إحداهما بالأخرى تعلق النتيجة بالسبب والعلة بالمعلول ، فمضمون الجملة الأولى هو النتيجة ، ومضمون الجملة الأخرى هو سببها .

وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [3] فالفصل بين الجملتين كان بسبب ما بينهما من تعلق مضمون إحداهما بمضمون الأخرى تعلق النتيجة بالسبب

---

(1) هناك رأيان في جازم جواب الطلب : الرأي الأول ، هو أن الجازم فعل الطلب نفسه ؛ لما قام مقام أداة الشرط أو لتضمنه معنى هذه الأداة ، وهو مذهب الخليل . والرأي الآخر ، هو أن الجازم (إن) الشرطية المقدرة وهو مذهب سيبويه . (ينظر : الكتاب : 3/93-94 ، المقتضب : 2/82 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 3/179) .

(2) الأنعام : من الآية 151 .

(3) هود : من الآية 20 .

والعلة بالمعلول ، إذ كان مضمون الجملة الأولى نتيجة لما جاء من سبب في الجملة الأخرى ، بمعنى أن مضاعفة العذاب كان بسبب عدم سماعهم الحق وإبصارهم إياه .

أما ما ذهب إليه بعض أصحاب المعاني من تقدير حرف (الباء) بين الجملتين ، وأنه كان ينبغي أن يتصل بالجملة الثانية ، والتقدير عندهم (بما كانوا يستطيعون السمع ولا يفعلون) قياسا [1] على قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [2] فلا نقول به ؛ لما فيه من تكلف وتقدير لا سمة له سوى الإسهاب والإطناب ، فـ(ما) نافية والمعنى تام بها ، بخلاف تقدير (الباء) معها ، فإنه يجعلها حرفا مصدريا ، فصار لزاما – عندهم – تقدير جملة منفية أخرى ليصح لهم المعنى ويستقيم ، في حين أن بنية الآية أوجز لفظا وأدق معنى وأقوى بيانا من دون هذا التقدير ، فهي تنفي عنهم ابتداء استطاعة السمع مطلقا ، بخلاف ما عليه التقدير من إثباته لهم أولا ونفيه عنهم آخرا ، ولا أرى ذلك مقصودا أو مرادا .

ثم إن قياسهم ضعيف من حيث انعدام الصلة بين الشاهدين ، فـ(ما) في الآية الأولى نافية ، وهي في الأخرى مصدرية ، ولا يصح القياس بينهما ؛ لما في المعنى من اختلاف بين الحالتين .

فلا تقدير إذن بين الجملتين ، وإن للفصل بينهما علة واحدة ، هي تعلق إحداهما بالأخرى تعلق النتيجة بالسبب ، والعلة بالمعلول كما هو الشأن في أساليب نحوية أخرى كـ(الشرط والطلب والجزاء) .

ومن مواضع الاستئناف الأخرى – عند البلاغيين – ما يأتي مطردا مع فعل القول ، ولا سيما في مواضع الحوار ، إذ تأتي الجملة المصدرة بالفعل (قال) منفصلة عما قبلها ، وقد عللوا له بتقدير السؤال أيضا ، فقالوا : ((واعلم أن الذي تراه في التنزيل من لفظ (قال) مفصولا غير معطوف ، هذا هو التقدير فيه – والله أعلم – أعني مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ۞ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ

(1) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 8/2 .

(2) البقرة : من الآية 10 .

۞ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۞ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلا تَأْكُلُونَ ۞ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلامٍ عَلِيمٍ ﴾ [1] جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال ، فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم : (دخل قوم على فلان فقالوا كذا) أن يقولوا : (فما قال هو ؟) ويقول المجيب : (قال كذا))) [2] .

في حين ذهب صاحب التحرير إلى غير هذا التقدير في تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ [3] فقال : ((وفصل الجواب ولم يعطف بـ(الفاء) أو (الواو) جريا على طريقة متبعة في القرآن الكريم في حكاية المحاورات ، وهي طريقة عربية 000 وإنما حذفوا العاطف في أمثاله كراهية تكرير العاطف بتكرير أفعال القول ، فإن المحاورة تقتضي الإعادة في الغالب فطردوا الباب ، فحذفوا العاطف في الجميع وهو كثير في التنزيل)) [4] .

ولكني لا أرى تحقق المذهبين في هذا الأسلوب من الحوار ؛ لأن التقدير في الأول يقتضي حلقة لا تنتهي ، إذ إن كل قول يعقب بسؤال من المخاطبين ، وإن السؤال المقدر الأخير لا يكون له جواب ، وأما الثاني ، فإن القول بحذف العاطف كراهية تكراره لا يعني إلغاء دلالته من الجمع والتشريك بين الجملتين ، وأعني بهذا أن المعنى بين الجملتين المنفصلتين لا يقتضي عطفا ؛ وذلك لانقطاع الجملة عما قبلها ، ولم تكن مناسبة للجمع والتشريك بينهما ، وفضلا عن ذلك ، فإن المكرر إنما يكره إذا كان تكراره كثيرا ومؤديا إلى ثقل وتعذر في النطق والأداء ، إلا أننا نرى هذا الفصل قائما في أوجز الحوارات وإن كان من جملتين فحسب ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوّاً قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ۞ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ

---

(1) الذاريات : 24 ، 25 ، 26 ، 27 ، 28 .

(2) دلائل الإعجاز : 244 ، وينظر : التبيان في علم البيان : 143 - 144 .

(3) البقرة : 30 .

(4) التحرير والتنوير : 401/1 .

عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي 000 ﴾ [1] فإنه حوار قائم على قولين فحسب ، ولكن جاء الفصل بينهما أيضا .

ولذا أرى أن الاستئناف النحوي [2] هو العلة في هذا الفصل ؛ لأنه استئناف يتحقق من انقطاع الجملة عما قبلها ، وما الفصل هنا إلا لانقطاع الجملة عما قبلها أيضا ؛ لأن هذا الحوار لا يكون إلا بمخالفة في معاني الأقوال ، بمعنى أن كل جملة يتصدرها قول جديد هو خلاف للأولى مضمونا ومعنى ، ومن ثم نشأ بينهما أشبه ما يكون بالانقطاع .

ولا أعني بذلك أن الاستئناف النحوي لا تتصدره (الواو) أبدا ، بل قد تتصدره [3] أيضا ، ولكنها لا تكون إلا في استئناف كلام جديد ، وهذا هو الفرق بين الاستئناف بـ(الواو) ومجيئه من دونها ، فالاستئناف بـ(الواو) لا يكون إلا إذا كان بين الجملتين تمام الانقطاع * ، بخلاف الاستئناف من دونها ، فإنه ذو دلالة على ما بين الجملتين من شبه تمام الانقطاع – وهو ما نحن بصدده الآن – كأن تكون الجملة منقطعة عما قبلها ، ولكن تبقى لها صلة بها من حيث اشتراكهما في غرض رئيس من الحوار .

ولقد جاء كلا الصنفين من هذا الاستئناف في قوله تعالى : ﴿ وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ ۞ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ۞ قَالَ فِرْعَوْنُ ءآمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ۞ قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ۞ وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ۞ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ [4] وموضع الشاهد من الآيات هو ما ورد فيها من حوار قائم على

---

(1) هود : 62 ، 63 .

(2) هو الكلام المنقطع عما قبله . ينظر : مغني اللبيب : 382/2 .

(3) وتسمى هذه الواو (واو الاستئناف) ينظر : مغني اللبيب : 359/2 .

* لم اعنِ بـ(تمام الانقطاع) المصطلح الذي يطلق على موضع الفصل عند البلاغيين ، بل هو من باب استعماله بمعناه اللغوي فحسب .

(4) الأعراف : 120 ، 121 ، 122 ، 123 ، 124 ، 125 ، 126 ، 127 ، 128 .

تكرار فعل القول مفصولا عما قبله إلا واحدا ، وهو قوله : (وقال الملأ) فقد تصدره الواو ، وواضح أن الجمل المنفصلة ، إنما كانت كذلك لتخالف أقوالها معنى ، ولكنها وقعت ضمن حوار واحد ، فبينها شبه تمام الانقطاع ، وهذا هو الصنف الأول من الاستئناف النحوي ، وواضح أيضا أن الجملة التي تصدرتها الواو مع افتتاحها بفعل القول أيضا كان بسبب من استئنافها كلاما جديدا ، إذ هو شيء غير الحوار الذي قبله ، فبينهما تمام الانقطاع ، وهذا هو الصنف الآخر من ذلك الاستئناف .

ثالثا : كمال الانقطاع [1] .

ويعنى به عدم وجود مسوغ للوصل بين الجملتين لا في الشكل ولا في المعنى ، أما من حيث الشكل ، فاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، وأما من حيث المعنى ، فانعدام المناسبة بينهما ، وإن اتفقتا في الخبر والإنشاء .

وقد وقع في القسم الأول خلاف ، إذ منع الوصل فيه البلاغيون جميعهم [2] ، أما النحاة فقد اختلفوا فيه بين المنع [3] والجواز [4] ، ولعل الذين ذهبوا إلى المنع نظروا في الفرق بين الأسلوبين ، فرأوا أن الخبر هو نقل حقيقة من المنشئ إلى المتلقي ، فهو يحتمل صدقا أو كذبا حسب مطابقتها الواقع أو مخالفتها إياه [5] ، بخلاف الإنشاء ، فإنه لا يحتمل صدقا ولا كذبا ؛ لتعبيريته الذاتية الناشئة عن ذات المتكلم ، فليس له وجود في الواقع كي يطابقه أو يخالفه .

فالفرق إذن يتمثل في اختلاف غرض ومعنى كل أسلوب ، فلا يجوز الوصل بينهما على أساس من ذاك الاختلاف .

أما المجوزون ، فكانوا ينظرون في بعض الشواهد التي جاء العطف فيها واصلا بين الأسلوبين ، ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۞ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

---

(1) ينظر : مفتاح العلوم : 470 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 150 .

(2) ينظر : م . ن : 470 ، 150 ، شروح التلخيص : 25/3 .

(3) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1270/3 ، همع الهوامع : 140/2 .

(4) مغني اللبيب : 482/2 .

(5) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 18-21 .

000 ﴾ [1] إذ عطفت – في رأيهم – جملة الإنشاء على الخبر ، غير أن الزمخشري رده بقولين : أحدهما ، هو أنه ليس المعتمد بالعطف (الأمر) حتى يطلب له مشاكل ، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين [2] ، والآخر ، هو جواز عطفه على فعل الأمر (اتقوا) في الآية المتضمنة للإخبار [3] وقد أكد ابن هشام القول الأول وزاد عليه فقال : ((والكلام منظور فيه المعنى الحاصل عنه ، وكأنه قيل : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات فبشرهم بذلك))) [4] وأما القول الآخر فنقضه ونظر فيه ((لأنه لا يصح أن يكون جوابا للشرط ، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن)) [5].

ولعل ما حققه ابن هشام من قبوله قول الزمخشري الأول ورفضه القول الآخر صواب ؛ وذاك لتنبيهه على المعنى دون النظر في صنعة الإعراب فحسب .

وأما السكاكي فقد ذهب إلى أن الفعل معطوف على فعل أمر مقدر قبل قوله : (يا أيها الناس) [6] ، في حين ذهب القزويني إلى أن الفعل معطوف على فعل مقدر يدل عليه ما قبله وهو (فأنذر) أي فأنذرهم وبشر المؤمنين [7] .

وأرى مع ذلك رأيا آخر ، فـ(الواو) عاطفة – في تقديري – على جملة الإنشاء في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [8] ومع كثرة الجمل الفاصلة بينهما ، إلا أن العطف جائز من حيث إيجاد الصلة بين نداء الله ﷻ الناسَ جميعا لعبادته وبين بشارة المؤمنين ، فكأن هذه (الواو) من خلال عطفها جعلت المؤمنين هم الممتثلين لأمر الله تعالى بعدما نقل تعالى شأن الكافرين ، فيكون تقدير المعنى (

---

(1) البقرة : 24 ، 25 .
(2) ينظر : الكشاف : 253/1-254 .
(3) ينظر : م . ن : 253/1-254 .
(4) مغني اللبيب : 483/2 .
(5) م . ن : 483/2 .
(6) ينظر : مفتاح العلوم : 472 .
(7) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 164 .
(8) البقرة : 21 .

يا أيها الناس اعبدوا ربكم وبشر يا أيها النبي الذين آمنوا 000) ((وتخالف الفاعلين لا يقدح)) [1] في هذا .

ومن شواهدهم الأخرى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [2] إذ يرون وقوع الوصل بين الخبر والإنشاء ، بناء على أن الفعل (بشر) لم يسبق بفعل مثيل في دلالته ، غير أن ذلك مردود عند المانعين أيضا ، إذ يرى السكاكي عطفه على الفعل المضارع (تؤمنون) في آية سابقة وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ 000 ﴾ [3] على أساس من دلالته على الإنشاء [4] أي (آمنوا 000 وبشر) وهو من قبيل الحمل على المعنى .

ويرى القزويني عطفه على فعل مقدر وهو (فأبشر) أي (فأبشر يا محمد وبشر المؤمنين) [5] .

وفي التنزيل آيات أخرى يوحي ظاهرها العطف بين الخبر والإنشاء ، بيد أن التحقيق يدل على غير ذلك ، إذ قد تكون الواو للحال أو الاستئناف ، وفي ذلك توجيه للمعنى وتوخيه بأوضح ما يكون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْق ﴾ [6] فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن جملة (وإنه لفسق) معطوفة على جملة (ولا تأكلوا) عطف الخبر على الإنشاء [7] .

غير أن التحقيق عند النحاة أو المفسرين غير ذلك ، إذ جعلوا الواو للحال موجهين في ذلك حكما شرعيا ؛ بناء على أن الجملة بعد (الواو) ستكون جملة حال مقيدة للنهي ،

---

(1) مغني اللبيب : 484/2 .

(2) الصف : 13 .

(3) الصف : 10 ، 11 .

(4) يعني أن لفظه لفظ الخبر ، ولكن دلالته هي الإنشاء . ينظر : مفتاح العلوم : 473 .

(5) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 164 .

(6) الأنعام : من الآية 121 .

(7) ينظر : التحرير والتنوير : 41/8 .

على معنى ، لا تأكلوا منه حال كونه فسقا ، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا [1] ، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله : ﴿ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [2] .

إذن ، فهذه الشواهد لم تكن دليلا على جواز ما ذهبوا إليه من صحة العطف بين الخبر والإنشاء ، فإن لـ(الواو) دلالات عدة ومختلفة ضمن السياق العام ، ولم يكن وجودها لمجرد وصل بين جملتين متتابعتين .

أما ما تتابع من خبر وإنشاء ضمن سياق لم يحتج فيه إلى دلالة من دلالات الواو ، نحو (الاستئناف أو الحال) فإنه يمتنع ذكرها ؛ لأنه لا معنى للعطف بينهما ، وهذا إنما يؤكد صحة المذهب القاضي بمنع الوصل بين هذين الأسلوبين .

ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْب ﴾ [3] فقد وقع الفصل بين الجملتين الإنشائية (فثبتوا 000) والخبرية (سألقي 000) وذلك لاختلاف غاية ومعنى كل منهما – كما ذكرنا – فغاية الأمر شيء ، وغاية الإخبار شيء آخر ، فلا يجوز الوصل بينهما ؛ لأنه يؤدي إلى الجمع والتشريك بينهما ، مما يخل بالمعنى والسياق ، ومن شواهده أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَام ﴾ [4] إذ وقع الفصل بين الجملتين ؛ للغرض نفسه من اختلافهما خبرا وإنشاء .

أما اختلاف الجملتين خبرا وإنشاء في المعنى فحسب ، فهو أن تكون الجملة الإنشائية خبرية لفظا ولكن تبقى دلالتها هي الإنشاء ، وشاهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [5] فقد وقع الفصل بين الجملتين لاختلافهما خبرا وإنشاء في المعنى دون اللفظ ؛ وذاك لأن الجملة الثانية خبرية لفظا ولكن معناها هو الدعاء ، أي دعاء من الله عليهم بما قالوا ، وفضلا عن ذلك ، فإن هناك مسوغا آخر لهذا الفصل ،

---

(1) ينظر : التفسير الكبير : 178/13 ، مغني اللبيب : 485/2-486 .

(2) الأنعام : من الآية 145 .

(3) الأنفال : من الآية 12 .

(4) المائدة : من الآية 1 .

(5) المائدة : من الآية 64 .

يتمثل في اختلاف القائل لكل من الجملتين ، إذ الأولى كانت عن اليهود افتراء على الله ، والثانية كانت عن الله ردا عليهم بالدعاء .

إذن ، فلا سبيل إلى الوصل بين الجملتين الإنشائية والخبرية سواء أكان الاختلاف بينهما لفظا ومعنى أم كان في المعنى فقط ؛ وذاك لما ذكرناه من شواهد وأسباب ، ومما يؤكد هذا أننا لو عمدنا إلى وضع أداة الوصل بينهما ، فإن ذلك إقحام لها من جهة ، وإن المعنى والسياق يرفضانها من جهة أخرى .

ومما هو جدير بالذكر والتنبيه ، أن (الفاء) قد تقع بين هاتين الجملتين ، ولا سيما بين النهي والإخبار ، ولكن لا على سبيل العطف ، بل على سبيل إفادة السبب ، غير أنها مع كونها على هذا المعنى فإن من شأنها تقوية الحكم وزيادة الصلة بين الجملتين بكون إحداهما سببا عن الأخرى ، فضلا عما تحققه من اختصار بما تغنيه عن بعض أجزاء القول ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [1] فالجملة الأولى إنشائية والأخرى خبرية ، وقد وقعت (الفاء) بينهما ، لا على سبيل العطف ، بل لتقوية الحكم في جعل اتباع الهوى سببا للضلال ، وأما ما تحققه من إيجاز واختصار ، فيتمثل في أن حذفها لا يحقق هذا المعنى إلا بإدخال (إن واسمها) فيكون التقدير (إن اتباع الهوى يضلك عن سبيل الله) بيد أن (الفاء) أغنت عنهما إيجازا واختصارا .

أما القسم الثاني من كمال الانقطاع ، فهو ما وجب فيه الفصل لاختلاف الجملتين مناسبة ومعنى وإن اتفقتا في الخبر والإنشاء ، إذ لا صحة للعاطف بينهما ؛ لأن سبيله هو الجمع والتشريك ، مما يؤدي إلى الإخلال بالمعنى والسياق . ولذلك منع أصحاب المعاني القول : (خرجت اليوم من داري وأحسن الذي يقول بيت كذا) ، وجعلوه غير مستقيم ؛ لما فيه من وصل بين الجملتين ، في حين إن الفصل هو الواجب فيه ؛ لاختلافهما مناسبة ومعنى [2] ، ومن ثمَّ عابوا على أبي تمام قوله [3] :

لا وَالَّـــذي هُـــوَ عـــالِمٌ أَنَّ النَّـــوَى صَـــــبرٌ وأَنَّ أَبَا الحُسَـــــينِ كَـــــرِيمُ

---

(1) ص : من الآية 26 .

(2) ينظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 263 .

(3) ديوانه : 290/3 .

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ، ولذا صار الفصل هو الواجب فيه .

ويمكن القول هنا ، إنه لا يوجد في التنزيل جملتان متتابعتان أو مترادفتان تنعدم بينهما المناسبة والمعنى على الحد الذي ذكره هؤلاء من شواهد وتمثيل ، سواء أكان بين هاتين الجملتين فصل أم وصل ؛ وذاك لأن القول بهذا يعد طعنا بنظم القرآن ؛ فإن جمل القرآن مبني بعضها على بعض لفظا ومعنى ومناسبة ومضمونا ، سواء أكان ذلك ظاهرا أم خفيا ، فليس فيها من ذاك الانقطاع شيء .

ولذا ذهب بعض أصحاب الإعجاز إلى إيجاد علم خاص بهذا وهو علم المناسبة ، وذكروا أنه علم شريف ، قل اعتناء المفسرين به لدقته ، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض ، فيقوى بذلك الارتباط ، أو يصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء [1] .

ولعل لهذا العلم تحققا في جميع كلام القرآن ؛ جملا ومفردات وحروفا .

---

(1) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 2/234 - 235 .

المبحث الثاني
مواضع الوصل

الوصل ، هو عطف جملة على جملة بـ(الواو) [1] ، وله مواضعه أيضا ، ولكن قبل الوقوف عليها يحسن التنبيه على أمور مهمة تتعلق بها .

أولا : إن الوصل بين الجمل امتداد للعطف بين المفردات ، ذلك أن العطف بين المفردات يقتضي أمرين رئيسين هما : التغاير والتشريك [2] ، فإن العطف في قولنا : (نجح محمد وخالد) يدل على أن (محمدا) غير (خالد) من جهة ، ولكنه يدل على اشتراكهما في أمر واحد هو النجاح من جهة أخرى ، فإذا انتفى أحد هذين الأمرين – أعني التغاير والتشريك – لم يحسن العطف بين المفردتين .

أما التغاير فظاهر أمره ، إذ لا يصح عطف الشيء على نفسه ، أو على جزئه ، وأما التشريك ، فلا بد منه أيضا ، إذ لا يمكن الجمع بين أمرين ليس بينهما نوع من تناسب وصلات ، فإذا قلنا مثلا : (طلعت الشمس والنجوم) عُدَّ من المحال ؛ لأنه وإن وجد أحد شرطي العطف – وهو التغاير – غير أن الشرط الآخر انتفى ، وهو التشريك .

إذن ، فلكي يستقيم الكلام لفظا ومعنى في عطف المفردات ، لا بد من وجود هذين الأمرين بينهما وهما التغاير والتشريك ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الجمل ، فإن هذين الأمرين شرط لتحقيق الوصل بينهما ، وهذا إنما يؤكد اعتماد الوصل عند البلاغيين على باب العطف عند النحاة .

ثانيا : إن للعطف بين المفردات حروفا كثيرة ، ولكن المعتمد منها في الوصل بين الجمل هو (الواو) ؛ وذاك لأنه لا يفيد إلا العطف والتشريك مطلقا [3] ، بخلاف ما في الأحرف الأخرى من قصر وحصر في الدلالات ، فإن لـ(الفاء) دلالة الترتيب بتعقيب [4] ،

---

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 151 .

(2) ينظر : شرح الأشموني : 415/2 .

(3) ينظر : الكتاب : 218/1 ، 304/2 ، شرح المفصل : 197/2 .

(4) ينظر : الكتاب : 218/1 ، 304/2 ، المقتضب : 10/1 .

وإن لـ(ثم) دلالة الترتيب بتراخ [1] ، وإن لـ(بل) دلالة الأضراب [2] 000 ومن ثم فهي لا تستلزم كثير تعليل وتأويل إذا وقعت عاطفة بين الجملتين .

فاختيار (الواو) إذن حرف وصل دون غيره ؛ جاء لدلالته على العطف والتشريك مطلقا ، مما يجعل لموقعه بين الجملتين دقة ، واستدعاء لإيجاد المناسبة والجهة الجامعة بينهما .

مواضع الوصل .

أولا : إذا قصد إشراك الجملتين في الحكم الإعرابي [3] ، وذلك إذا كانت الجملة الأولى ذات محل من الإعراب فضلا عن المناسبة فيما بينهما ، أما التي لا محل لها من الإعراب فلا تدخل في هذا الموضع ؛ لخلوها أصلا من ذلك الحكم الإعرابي .

ومما جاء على هذا الموضع قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً ﴾ [4] فجملة (ليستخلفنهم في الأرض 000) ذات محل من الإعراب لوقوعها مفعولا به ثانيا وقد عطفت عليها جملتان : الجملة الأولى ، (وليمكنن لهم دينهم 000) والجملة الأخرى ، (وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا 000) لقصد التشريك في ذلك الحكم الإعرابي فضلا عما لها من تناسب ، إذ كلها في مقام الوعد والإحسان من الله تعالى .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ ۞ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [5] فجملة (لا ينطقون) لها محل من الإعراب ؛ لأنها في موقع المضاف إليه ، وقد عطفت عليها جملة (ولا يؤذن لهم 000) لقصد التشريك في ذلك الحكم الإعرابي .

وقد ذهب بعض البلاغيين إلى أن لـ(الواو) قوة الجمع فيما إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحدا ، وذهبوا أيضا إلى أن لها حسنا في موضع التشريك بين الجملتين إعرابا ، ولا

---

(1) ينظر : الجمل في النحو : 31 ، شرح المفصل : 197/2 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 112/1 .

(3) ينظر : دلائل الأعجاز : 230 – 231 ، علم المعاني / د. عبد العزيز عتيق : 182 .

(4) النور : من الآية 55 .

(5) المرسلات : 35 ، 36 .

سيما إذا كان بينهما معنى التضاد ، وذلك نحو قولهم : (زيد ينفع ويضر ويحسن ويسيء ويأمر وينهى 000) بخلاف ما لو قيل : (زيد يضر ينفع) من دون (الواو) ، إذ يجوز أن تكون الجملة الثانية (ينفع) رجوعا عن الأولى [1] لضرب من الغلط أو النسيان .

ولعل ما ذهب إليه هؤلاء البلاغيون صواب في التعليل والتوجيه ، سوى أن اصطلاحهم على دلالة هذه (الواو) بالقوة تارة ، وبالحسن تارة أخرى ، يحتاج إلى تقويم ، ذلك أن هاتين الدلالتين لا تجعل لـ(الواو) إلا مزية المحسنات التي لم يكن وجودها فيها لازما ، في حين إن مزيتها – هنا – هي لزوم الفائدة ؛ لأن المعنى يتغير بإسقاطها تغيرا تاما ، ويصير الكلام نظيرا لبدل الإضراب ، فلا تشريك بينهما – حينئذ – بل إن الجملة الأولى يكون معناها متروكا وحكمها ساقطا .

إذن فدلالتها هنا هي الوجوب وليس القوة أو الحسن فحسب ؛ لأن هذه الدلالة الأخيرة غالبا ما تكون في مواضع الجواز ، وفرق واضح بين كل من الدلالتين .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُط ﴾ [2] فوقوع (الواو) هنا بين الجملتين ليس لقصد التشريك الإعرابي والمعنوي بينهما ، أو لكونها ذات حسن وقوة جمع بينهما فحسب ، بل لأن المعنى يتغير من دونها ، إذ قد يتوهم الإضراب ، وإسقاط الجملة الأولى حكما ومعنى .

وإذا ما عمدنا إلى العطف بين المفردات على سبيل المقارنة والموازنة – من حيث إن الجمل ذات المحل من الإعراب في حكم المفرد لصحة تأويلها به – ، فإن (الواو) ستكون واجبة أيضا بين الأضداد منها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [3] فإن (الواو) هنا واجبة ؛ للجمع بين المعاني والتشريك بينها ، بخلاف إسقاطها فإن تلك الدلالة تنتفي ، وإن المعنى يتغير تماما ، وهذا إنما يؤكد ما ذهبنا إليه من وجوبها بين المعاني الأضداد ، سواء أكانت تلك المعاني في الجمل أم المفردات .

ثانيا : اتفاق الجملتين خبرا وإنشاء مع المناسبة في المعنى [4] .

---

(1) ينظر : دلائل الإعجاز : 233 .

(2) البقرة : من الآية 45 .

(3) الحديد : من الآية 3 .

(4) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 162 .

هذا الموضع هو خلاف موضع كمال الانقطاع ضمن مواضع الفصل المذكورة آنفا ، فإذا كان الفصل هناك هو الواجب لتباين الجملتين أسلوبا ومعنى ، فإن الوصل هنا هو لاتفاق الجملتين في هذين الأمرين ، وهما (الأسلوب والمعنى) أيضا .

فأما اتفاق الأسلوب ، فهو شرط لصحة الوصل لاقتضائه أمر التشريك ، ولا يتحقق فيما لو اختلفت الجملتان خبرا وإنشاء ؛ وذاك لأنه اختلاف في الدلالة والغاية ، مما يتنافى وأمر التشريك ، فوجب إذن اتفاق الجملتين في الخبر أو الإنشاء ، ليصح الوصل بينهما .

فمما جاء الوصل فيه والجملتان خبريتان قوله تعالى : ﴿ مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُون ۞ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [1] فلولا كانت الجملتان خبريتين ما كان وصل بينهما .

ونظير ذلك هو مجيء الوصل والجملتان إنشائيتان نحو قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً ﴾ [2] فاتفاق الجملتين إنشاء قد سوغ الوصل بينهما .

وهكذا الأمر في الجمل الأخرى ، فإنه ما يكون للوصل أن يتحقق فيها إلا وهذا المسوغ كائن بينها .

أما ما وقع من وصل بين جملتين يوحي ظاهرهما اختلافا في الخبر والإنشاء ، فذاك لأن بينهما تشابها في الدلالة والمعنى من حيث خروج اللفظ عن أصل وضعه – أحيانا – إلى أغراض أخرى في السياق ، مما يجعله والغرض الذي خرج إليه سواء بسواء من حيث الحكم النحوي فيه وصلته بغيره من الألفاظ . ومن ذلك خروج الاستفهام إلى غرض التقرير ، فإنه وإن بقي على لفظه إنشاء ، بيد أن دلالته وغايته هي الإخبار ، مما يجعل عطف الخبر عليه جائزا ، ولعل ذلك من قبيل الحمل على المعنى ، بناء على مراعاة المعنى عند الوصل من دون مراعاة اللفظ أو صيغة الأسلوب في الكلام ، وهذا إنما يؤكد ما للمعنى من أثر في صياغة بنى النحو ، أو تخريج ما أشكل فيه .

---

(1) الأنبياء : 6 ، 7 .

(2) الإسراء : 34 .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۞ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ ﴾ [1] فإن خروج الاستفهام إلى غرض التقرير جعل حكم الإخبار هو الذي يجري عليه ، وذلك من حيث عطف الخبر على الإنشاء ، حملا على ما في الإنشاء من معنى التقرير .

وأما اتفاق المعنى أو المناسبة فيه ، فهو ما أصطلح عليه البلاغيون أيضا بـ(الأمر الجامع) بين الجملتين ، ولقد تحدثوا عنه مبينين الجهة التي قام على أساسها الوصل ، ولا سيما بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، إذ إن الجهة الجامعة بينها تشكل أحيانا لعدم وجود تشريك مع فاعل أو مفعول كما هو الشأن مع الجمل التي لها محل من الإعراب ، فإن الأمر فيها واضح لا لبس فيه ، يقول البلاغيون مبينين جهةً من ذلك الأمر الجامع وهي : ((أنا لا نقول : (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون (عمرو) بسبب من (زيد) ، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين ، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني ، يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب ، ولا هو مما يذكر بذكره ، ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم ، فلو قلت : (خرجت اليوم من داري) ثم قلت : (وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يضحك منه 000

واعلم أنه يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول ، فلو قلت : (زيد طويل وعمرو شاعر) كان خلفا ؛ لأنه لا مشاكلة ، ولا علاقة بين طول القامة والشاعر ، وإنما الواجب أن يقال : (زيد كاتب وعمرو شاعر ، وزيد طويل القامة وعمرو قصير))) [2] .

وقد أوضح القزويني هذا الأمر على نحو من التفصيل ، إذ أوجب أن يكون الجامع على أساس من المسند والمسند إليه في كل من الجملتين ، يقول : ((والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه والمسند إليه في هذه ، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعا ، كقولك : (يشعر زيد ويكتب ، ويعطي ويمنع) ، وقولك : (زيد شاعر

---

(1) الشرح : 1 ، 2 .

(2) دلائل الإعجاز : 232 – 233 ، وينظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 263 .

وعمرو كاتب ، وزيد طويل وعمرو قصير) ، إذا كان بينهما مناسبة ، كأن يكونا أخوين أو نظيرين ، بخلاف قولنا : (زيد شاعر وعمرو كاتب) إذا لم يكن بينهما مناسبة ، وقولنا : (زيد شاعر وعمرو طويل) كان بينهما مناسبة أو لا)) [1] .

ولعل البلاغيين بنوا حكمهم في الأمر الجامع على أمرين رئيسين يقتضيهما أسلوب العطف عند النحاة هما التغاير والتشريك ، فهم يجعلون المسند إليه في كل من الجملتين كالنظير أو الشريك ، ويجعلون الحكم المتعلق بهما وهو المسند كالشبيه أو النقيض .

إذن ، فـ(المغايرة والتشريك) هما العنصران الرئيسان في الأمر الجامع بين الجملتين وصحة الوصل بينهما .

فأما المغايرة ، فأمرها ظاهر بين كل جملتين متعاطفتين ، إذ لا يجوز عطف الشيء على نفسه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَح ﴾ [2] فعطف (الإصلاح) على (الإيمان) لما بينهما من تغاير وليسا شيئا واحدا .

على أن المغايرة ليست واحدة على هذا النحو من الظهور ، بل إن منها ما قد يخفى ، وذلك إذا قصدت بحد ذاتها ، ولا سيما في قصد تعدد الصفات والجمع بينها ، والعدول عن كون الثانية مفسرة للأولى ، فالدليل على تلك المغايرة إذن ، هو أن ترك (الواو) يؤدي إلى كون الجملة الثانية مفسرة للأولى [3] ، على سبيل الإبدال ، وأن إبقاءها ينفي ذلك التفسير ، ويثبت – في الوقت نفسه – مغايرة بين الجملتين .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُم ﴾ [4] فلقد أثبت الوصل بين الجملتين (يسومونكم سوء العذاب ويذبحون أبناءكم 000) أن التذبيح في الجملة الثانية عذاب آخر غير العذاب المذكور في الجملة الأولى ، ((فمعنى (الواو) أنهم يمسهم العذاب غير التذبيح كأنه قال : (يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح))) [5]

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 164 – 165 .

(2) الأنعام : من الآية 48 .

(3) ينظر : معاني النحو : 219/3 .

(4) إبراهيم : من الآية 6 .

(5) معاني القرآن / للفراء : 68/2 – 69 .

والدليل على ذلك أن تركها ينفي دلالة المغايرة ، ويجعل الجملة الثانية مفسرة للأولى على سبيل الإبدال ، ولقد ورد ذلك أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾ [1] فبسبب من ترك (الواو) من بين الجملتين (يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم) لم يعد التذبيح المذكور في الجملة الثانية سوى تفسير للعذاب في الجملة الأولى [2] ، ولم يعد عذابا غيره على سبيل الانفراد .

ولعل لهذا التباين بين الآيتين دلالة في المعنى والسياق ، وهو أن الكلام في الآية الأولى على لسان موسى عليه السلام فأراد أن يعدد عليهم أصناف العذاب ، بخلاف الآية الأخرى ، فالكلام فيها من الله تعالى ، فلم يشأ أن يعدد المحن عليهم تكريما لهم في الخطاب [3] .

وأما التشريك ، فأمره مشابه للمغايرة أيضا من حيث الظهور والخفاء ، فإن منه ما هو ظاهر ، وإن منه ما قد يخفى ، ولذا عمد البلاغيون إلى تقسيم الجامع تبعا لذاك التباين والاختلاف ، فقد قسموه على ثلاثة أقسام هي : الجامع العقلي والجامع الوهمي والجامع الخيالي [4] .

أما الجامع العقلي ، فهو ((أن يكون بينهما اتحاد في التصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما أو تماثل هناك ، فإن العقل بتجريده المثلين من التشخيص في الخارج يرفع التعدد عن البين ، أو يضف كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب أو السفل والعلو والأقل والأكثر ، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن 000

---

(1) البقرة : من الآية 49 .

(2) ينظر : معاني النحو : 220/3 .

(3) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 115/2 ، معترك الأقران في إعجاز القرآن : 87/1 – 88 .

(4) ينظر : مفتاح العلوم : 464 – 365 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 166 – 167 .

وأما الوهمي ، فهو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل ، نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض ، وفي الثانية لون صفرة ، فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين ، ومنه قوله [1] :

ثَلَاثَـــةٌ تُشْـــرِقُ الـــدُّنيا بِبَهجَتِهَـــا شَمْـسُ الضُّـحَى وأَبـو إِسْـحَاقَ والقَمَـرُ

أو تضاد كالسواد والبياض والهمس والجهارة 000 ، وكالتحرك والسكون 000 والإقرار والإنكار أو شبه تضاد كالذي بين 000 السماء والأرض والسهل والجبل والأول والثاني ، فإن الوهم ينزل المتضادين والمشبهين بهما ، فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن .

وأما الخيالي ، فهو أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدية إلى ذلك ، فإن جميع ما يثبت في الخيال مما يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدى إليه ويتكرر لديه ، ولذلك لما لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا ووضوحا ، فكم من صور تتعانق في خيال ، وهي في آخر ليست تتراءى ، وكم صور لا تكاد تلوح في خيال ، وهي في غيره نار على علم)) [2] .

ويمكن رد الجامع العقلي إلى ظهور المناسبة ؛ إذ لا مشكل في الجمع بين الأضداد ، فقد قالوا في نحو (العلم حسن والجهل قبيح) ((إن كون العلم حسنا مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحا)) [3] .

وكذلك شأن الجامع الوهمي ، فإنه قائم على الجمع بين الأضداد وشبهها تارة ، وعلى شبه التماثل تارة أخرى ، وهو تشابه الأمور التي يقوم عليها الجامع العقلي ولا مشكل فيها ، ويمكن ردها إلى ظهور المناسبة أيضا .

---

(1) نسب البيت إلى (محمد بن وهيب الحميري) في المصادر الآتية : زهر الآداب : 74/2 ، العمدة : 110/2 ، خزانة الأدب : 522/3 ، 228/4 . و(محمد بن وهيب) شاعر من أهل بغداد ، أصله من البصرة ، من شعراء الدولة العباسية ، وهو شاعر مطبوع مكثر . (ينظر : الأغاني : 3/19 ، معجم الشعراء : 357) .

(2) مفتاح العلوم : 464 – 465 ، وينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 165 – 166 .

(3) دلائل الإعجاز : 233 ، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 263 .

فمما جاء على الأول قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۞ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ [1] فالوصل هنا قائم على جامع عقلي ، وهو كون الأبرار في نعيم مضموم في العقول إلى كون الفجار في جحيم .

ومما جاء على الثاني من قيام الجامع الوهمي على شبه التماثل هو قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ۞ وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ ۞ وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ ۞ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلا الْأَمْوَاتُ 000 ﴾ [2] فالوصل بين الجمل هنا قائم على أساس ما بينها من شبه تماثل ، فإن كل جملة هي تمثيل وتشبيه بين الكفر والإيمان ، والشيء لا يماثل أو يشبه بمثيله مطلقا ، بل يشبه بشيء شبيه للمثيل في بعض الصفات لكي تتحقق فاعلية البيان فيه ، فتشبيه الكفر بالعمى والظلام – مثلا – قائم على أساس وجود تماثل في بعض الأوجه المعنوية بينهما ، وهذا هو المقصود بشبه التماثل ، ثم إن التشبيه قد يبرزها في معرض المثلين ، بمعنى أن حقيقة الكفر هي العمى والظلام .

وهناك مناسبة أخرى تتصل بتعاطف الجمل ووضعها على هذا النحو من الترتيب ، فقد ذكر الأعمى والبصير مثلا للكافر والمؤمن ، فذكر ما عليه الكافر من ظلمة الكفر ، وما عليه المؤمن من نور الإيمان ، ثم ذكر مآلهما وهو الظل والحرور ، فالمؤمن بإيمانه في ظل وراحة ، والكافر بكفره في حر وتعب [3] ، وقد يكون ذاك المآل في الآخرة من جنة ونار .

وأما الجامع الخيالي ، فهو ما يمكن رده إلى المناسبة الخفية التي لا تستبين من أول الأمر ، وذلك أنه يجمع أحيانا عن طريق الوصل بين معانٍ لا ظهور للمناسبة فيها ، بل هي خفية تستدعي التفكر والإدراك ، وقد جعل البلاغيون من قوله تعالى : ﴿ أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۞ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۞ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۞ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [4] شاهدا عليه ، وذلك لاجتماع أشياء بين الجمل ليست من قبيل الاتحاد أو التضاد أو التماثل أو شبهها ، بل هي أشياء متباينة وما كانت لتجتمع بهذا الترتيب إلا على أساس من جامع خفي ضمن السياق والخطاب .

---

(1) الانفطار : 13 ، 14 .

(2) فاطر : 19 ، 20 ، 21 ، 22 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 309/7 .

(4) الغاشية : 17 ، 18 ، 19 ، 20 .

ولعل الأمر الجامع في هذه الآيات يبرز بيانه في أهل الوبر ؛ مراعاة لبيئتهم وتناسبا معها ((فإن جل انتفاعهم في معاشهم من الإبل ، فتكون عنايتهم مصروفة إليها ، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب ، وذلك بنزول المطر ، فيكثر تقلب وجوههم في السماء ، ثم لا بد لهم من مأوى يُؤويهم ، وحصن يتحصنون به ، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال ، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها ، فإذا فتش البدوي في خياله وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور ، بخلاف الحضري ، فإذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن النسق لجهله معيبا)) [1] .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى تعليل هذا الوصل ، وتنبيه على أمر جامع بين جمله وهو أنه تعالى نبه ((البدوي على الاستدلال بما يشاهده من بعيره الذي هو راكب عليه ، والسماء التي فوق رأسه ، والجبل الذي تجاهه ، والأرض التي تحته على قدرة خالق ذلك وصانعه ، وأنه الرب العظيم 000)) [2] .

المبحث الثالث
الجملة الحالية بين الفصل والوصل

الأصل في الحال أن تقع مفردة ، ولا خلاف في وجوب ترك (الواو) معها ؛ لأنها في الحقيقة وصف لصاحبها ، فأصبحت معه ك(النعت والمنعوت) ، ولأنها في المعنى حكم عليه

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 167 .

(2) مختصر تفسير ابن كثير : 634/3 .

كحكم الخبر بالنسبة إلى المبتدأ [1] ، وفي كلا الأمرين – النعت والخبر – لا يستلزمان الواو مع ما يتعلقان به من منعوت أو ابتداء .

فالأصل إذن أن تكون الحال بغير (الواو) ، لكنه عدل عن ذلك الأصل فيما إذا كانت الحال جملة ، بإيجاد رابط بينها وبين صاحبها ؛ لأنها بالنظر إليها من حيث هي جملة مستقلة بالفائدة ، فتحتاج أبدا إلى ما يربطها بما جعلت منه حالا ، هذا الرابط مختلف بين الواو أو ضمير ذي الحال أو بهما معا [2] – لتكون بذلك على صلة بالفصل والوصل – وهذا ما حققه النحاة ووقف عنده البلاغيون .

الفصل والوصل عند النحاة

يقول النحاة : ((ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضمير صاحبها أو (الواو))) [3] ثم هم بينوا المواضع التي تمتنع أو تجب فيها (الواو) ، وكذلك المواضع التي يشترك فيها الرابطان (الواو والضمير) .

فأما المواضع التي تمتنع فيها (الواو) فسبعة [4] :

الموضع الأول : أن يتصدر جملة الحال فعل مضارع مثبت ، وإنما امتنعت الواو منه لشدة شبهه بـ(اسم الفاعل) ، تقول : (جاء زيد يضحك) ولا تقول : (جاء زيد ويضحك) .

الموضع الثاني : الجملة الواقعة بعد عاطف ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [5] .

الموضع الثالث : الجملة المؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، نحو قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيه ﴾ [6] .

الموضع الرابع : الجملة ذات الفعل الماضي التالي (إلا) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [1] .

---

(1) ينظر : شرح الأشموني : 254/1 .

(2) ينظر : م . ن : 258/1 .

(3) الفرائد الجديدة : 450/1 .

(4) ينظر : شرح الأشموني : 257/1 .

(5) الأعراف : من الآية 4 .

(6) البقرة : من الآية 2 .

الموضع الخامس : الجملة ذات الفعل الماضي المتلو بـ(أو) ، نحو قولنا : (لأضربنه ذهب أو مكث) .

الموضع السادس : الجملة ذات الفعل المضارع المنفي بـ(لا) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّه ﴾ [2] ، فإن ورد بـ(الواو) أُوِّل على إضمار مبتدأ على الأصح ، كقراءة ابن ذكوان * ((فَاسْتَقِيما ولا تَتَّبِعانِ)) [3] بتخفيف النون [4] .

الموضع السابع : الجملة ذات الفعل المضارع المنفي بـ(ما) كقوله [5] :

عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيْكَ شَبِيبَةٌ فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبَّاً مُتَيَّمَا

وثمة موضع واحد يجب فيه (الواو) وهو : إذا كانت الجملة ذات فعل مضارع مثبت مقترن بـ(قد) [6] نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم ﴾ [7] .

وأما المواضع التي يجوز فيها (الضمير) أو (الواو) أو بهما معا ، فهي ما سوى تلك الجمل السابقة [8] وهي : الجملة الاسمية ، وجملة الماضي مثبتتين كانتا أو منفيتين ، وجملة المضارع المنفي ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف ، أو المؤكدة ، وجملة الماضي التالي (إلا) والمتلو بـ(أو) ، وجملة المضارع المنفي بـ(

---

(1) الحجر : 11 .

(2) المائدة : من الآية 84 .

* هو عبد الله بن أحمد بن بشر . (غاية النهاية في طبقات القراء : 282/1) .

(3) يونس : من الآية 89 .

(4) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 425/5 ، النشر في القراءات العشر : 286/2-287 ، إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر : 253 .

(5) لم ينسب هذا البيت إلى قائله في المصادر الآتية : أوضح المسالك : 104/2 ، شرح الأشموني : 275/1 ، همع الهوامع : 246/1 ، الدرر اللوامع : 203/1 .

(6) ينظر : شرح الأشموني : 257/1 .

(7) الصف : من الآية 5 .

(8) ينظر : الفرائد الجديدة : 450/1 - 451 .

لا) أو بـ(ما) على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بـ(لم) أو (لما) ، وأما المنفي بـ(لن) فلا يمكن هنا .

وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم . فمن وجود الواو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [1] وقولنا : (جاء زيد ويده على رأسه) ، ومن ترك (الواو) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوّ ﴾ [2] وقولنا : (جاء زيد يده على رأسه) ، وهكذا النفي .

وأمثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم ، فمن وجود (الواو) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ [3] ومن تركها ما جاء في قول الشاعر [4] :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلى مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ

وهكذا النفي .

وأمثلته مع المضارع المنفي بـ(لم) أو (لما) ، فمن (الواو) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ [5] ومن تركها ما جاء في قول الشاعر [6] :

كَأَنَ فُتَاتَ العِهْنِ فِي كُلِّ مَنزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

وهكذا النفي بـ(لما) . فمن (الواو) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [7] ومن تركها قولنا : (جاء زيد لما يضحك) .

---

(1) يوسف : من الآية 14 .

(2) البقرة : من الآية 36 .

(3) آل عمران : من الآية 168 .

(4) البيت للنابغة الذبياني . (ديوانه : 152) . وموطن الشاهد فيه جملة (قَدْ غَيَّرَ البِلَى) فهي في موضع الحال ، وقد وردت بدون (الواو) جوازا ؛ لكون فعلها فعلا ماضيا .

(5) الأنعام : من الآية 93 .

(6) هو زهير بن أبي سلمى . (ديوانه : 12) . وموطن الشاهد فيه جملة (لَمْ يُحَطَّمِ) فهي في موضع الحال ، وقد وردت بدون (الواو) جوازا ؛ لكون فعلها فعلا مضارعا منفيا .

(7) آل عمران : 142 .

تلك هي مواضع الربط بين جملة الحال وصاحبها – عند النحاة – سواء أكان الربط بـ(الواو) أم بـ(الضمير) أم بهما معا .

الفصل والوصل عند البلاغيين

وقف البلاغيون على مواضع الفصل عند النحاة وتابعوهم عليها من حيث العموم ، بيد أن لهم فضل زيادة في التقسيم أو الترجيح أو التعليل ، فهم يرون أن جملة الحال تكون على ضربين :

الضرب الأول : أن تكون خالية من الضمير العائد على ذي الحال ، والضرب الآخر : أن تكون غير خالية منه .

أما الضرب الأول ، فيجب أن تكون جملته بـ(الواو) لئلا تصير منقطعة عنه غير متصلة به ، وذلك نحو قولنا : (جاء زيد والشمس طالعة) فلو تركت (الواو) ما عادت الجملة بعده حالا ؛ وذلك لانعدام الرابط فيها .

أما الضرب الآخر المتمثل في اشتمال الجملة على الضمير ، فتنقسم الجملة فيه على أقسام على وفق تحديد الرابط فيها ، وهي وجوب (الضمير) دون (الواو) تارة ، ووجوب (الواو) مع (الضمير) تارة أخرى ، وتارة يترجح أحدهما ، وتارة يستوي فيها الأمران [1] .

ولكننا قبل الوقوف عند هذه المواضع يجب التنبيه على أهمية (الواو) في جملة الحال دلالة ومعنى ، ولا سيما في المواضع التي يترجح فيها أحد الرابطين أو يستوي فيها الأمران ، بل حتى موضع الوجوب الذي يؤدي حذف الواو فيه إلى كون الجملة استئنافا لا حالا – كما سنرى – .

يقول الجرجاني : ((وإذا قد عرفت هذا ، فاعلم أن كل جملة وقعت حالا ، ثم امتنعت من (الواو) فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها ، فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالا ، ثم اقتضت (الواو) ، فذاك لأنك مستأنف بها خبرا ، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات .

---

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 224 – 225 .

تفسير هذا أنك إذا قلت : (جاءني زيد يسرع) كان بمنزلة قولك : (جاءني زيد مسرعا) في أنك تثبت مجيئا فيه إسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبرا واحدا وتريد أن تقول : (جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة 000) .

وإذا قلت : (جاءني وغلامه يسعى بين يديه) و(رأيت زيدا وسيفه على كتفه) كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية ثم استأنفت خبرا وابتدأت إثباتا ثانيا لسعي الغلام بين يديه ، ولكون السيف على كتفه ، ولما كان المعنى على استئناف الإثبات أحتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجيء بـ(الواو) كما جيء بها في قولك : (زيد منطلق وعمرو ذاهب) و (العلم حسن والجهل قبيح) وتسميتنا لها واو الحال لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة)) [1] .

ولعل هذا مفاد من دلالة الواو على الاجتماع ، ((فـ(الواو) إذا لم يكن بدلا من الحرف الجار لزمته الدلالة على الاجتماع كلزوم (الفاء) الدلالة على الاتباع ، وهي مع ذلك تجيء على ضربين :

أحدهما ، أن تأتي دالة على الاجتماع متعرية من معنى العطف في نحو ما حكاه النحويون من قولهم : (ما فعلت وأباك ؟) .

والآخر ، أن تأتي عاطفة مع دلالتها على الاجتماع في نحو (مررت بزيد وعمرو) فهذا الضرب يوافق الأول في الدلالة على الجمع ويفارقه في العطف ؛ لأن الواو هناك لم تُدخل الاسم الآخر في إعراب الأول كما فعلت ذلك في الباب الثاني ، فإذا كان كذلك علم أن المعنى الذي يخص به (الواو) الاجتماع 000 .

وقد تجيء الواو غير عاطفة على غير هذا الوجه في نحو قوله تعالى : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [2] فهي لغير العطف في هذا الموضع أيضا ؛ وذلك أن الجملة التي بعدها غير داخلة في إعراب الاسم الذي قبلها ، ولا هي معطوفة على الجملة التي قبلها ، وإنما الكلام مجموعه في موضع نصب بوقوعه موقع الحال ، فهذا ما ينبئك عن

---

(1) دلائل الإعجاز : 224 – 225 .

(2) آل عمران : من الآية 154 .

استحكام الواو في الدلالة على الاجتماع ، إذ كان حكم الحال أن تكون مصاحبة لـ(ذي الحال))) [1] .

وبسبب من هذه الدلالة أيضا حكم البلاغيون على أن (((الواو) إذا كانت محذوفة فالجملة الحالية في حكم التكملة والتتمة لما قبلها تنزل منزلة الجزء منها 000 وإذا كانت الواو موجودة كانت الجملة في حكم الاستقلال بنفسها)) [2] ، بناء على أن (الواو) لا تضم الجزء إلى نفسه ، بل تضم الشيء المستقل إلى غيره ، وهذا هو شأن (واو الحال) فإن تركها في موضع يصح وقوعها فيه يؤدي إلى تغير في المعنى – كما سنرى – .

وإذا تمهد هذا وتقرر ، فإننا سنقف على مواضع الفصل والوصل في جملة الحال تعليلا وتوجيها بحسب ما ذهب إليه البلاغيون ؛ وذاك لوصلهم أحكام النحو بالمعنى .

موضع الفصل .

لم يذكر البلاغيون في وجوب ترك (الواو) من جملة الحال إلا موضعا واحدا ، هو أن يتصدر تلك الجملة فعل مضارع مثبت ، وإذا كان النحاة قد عللوا له بالمشابهة الشديدة بين الفعل المضارع واسم الفاعل ، فإن البلاغيين قد حققوا مشابهة بين الفعل المضارع والحال المفردة التي لم يكن ليأتي (الواو) معها أبدا ، إذ قالوا : ((لأن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جُعِلَتْ قيدا له ، والمضارع المثبت كذلك ، أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة ؛ فلأنه فعل مثبت ، والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت 000 ، وأما دلالته على المقارنة فلكونه مضارعا ، فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة)) [3] .

ومما جاء على ذلك في القرآن الكريم كثير ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [4] وقوله أيضا : ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى ﴾ [5] فعدم وقوع (الواو) بين جملة الحال وصاحبها في كلتا الآيتين كان بسبب تصدر فعل مضارع مثبت جملة الحال .

---

(1) المخصص : 47/14 - 48 .

(2) الطراز : 111/2 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 169 .

(4) الأعراف : من الآية 186 .

(5) القيامة : 33 .

موضع وجوب الواو .

وذلك إذا كانت الجملة اسمية مبتدؤها ضمير ذي الحال [1] .

هذا الموضع لم يشر إلى وجوبه النحاة ، بل جعلوه ضمن مواضع الجواز ، وإنما الذي أشار إليه فأوجبه هو الجرجاني إذ قال : ((والقول في ذلك أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر ، فالغالب عليها أن تجيء مع (الواو) ،كقولك : (جاءني زيد وعمرو أمامه ، وأتاني وسيفه على كتفه) فإذا كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي حال ، لم يصلح بغير (الواو) البتة ، وذلك كقولك : (جاءني زيد وهو راكب ، ورأيت زيدا وهو جالس ، ودخلت عليه وهو يملي الحديث) 000 فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح ، فلو قلت : (جاءني زيد هو راكب ، ودخلت عليه هو يملي الحديث) لم يكن كلاما)) [2] .

((ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يصل بدون هذا الضمير بأن يقال : (جاءني زيد يسرع أو مسرعا) ، فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال ، فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط ، فتجب الواو)) [3] .

ولعل بيان السبب جاء عن طريق المقارنة بين وجوب الفصل ووجوب الوصل ، وذلك عائد إلى طبيعة البنية النحوية ضمن الجملة الحالية فـ((إذا قلت (جاءني زيد وهو يسرع) كنت قد استأنفت إثبات جملة لا تجدها فيما إذا قلت : (جاءني زيد يسرع) لأن إعادتك ذكر (زيد) بضمير منفصل مرفوع بمنزلة أن تعيد اسمه صريحا ، وأن تقول : (جاءني زيد وزيد يسرع) في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل (يسرع) في صلة المجيء وتضمه إليه في إثبات واحد ، ألا ترى أن إعادتك ذكر (زيد) إنما يكون قصد استئناف الخبر عنه ، وإلا كنت تاركا اسمه الذي جعلته مبتدأ بمضيعة كما لو قلت : (جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه) وجعلت (يسرع) لـ(زيد) وحالا منه ، وجعلت (عمرا) لغوا ، وإن ذلك من الإحالة بمكانة)) [4] .

---

(1) ينظر : دلائل الإعجاز : 226 .

(2) م . ن : 216 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 175 .

(4) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 258 .

ومهما يكن من أمر ، فإن دلالة واو الحال هنا تأكيد الاتصال وإزالة الاستئناف الخالص ، فقولنا : (أقبل أخوك هو فرح) يختلف عن قولنا : (أقبل أخوك وهو فرح) ؛ لأن الأول استئناف إخبار جديد نصا ، بخلاف الآخر ، فإن الواو أزالت منه التنصيص على الاستئناف ، فكان ما بعدها يحتمل الحال وهو الظاهر ، ويحتمل الاستئناف أيضا [1] .

فترك (الواو) إذن يجعل الجملة استئنافا جديدا ، وفي بعد عن الجملة الأولى ؛ لأن الضمير وحده لم يعد رابطا كافيا ، إذ إنه في حكم ذكر صاحب الحال مرة أخرى ، وهذا ما يوحي باستئناف خبر جديد عنه ، بخلاف وجودها ، فإنه يجعل الجملة حالية مبينة هيأة صاحبها ، فضلا عن احتمالها الاستئناف أيضا .

ومن هنا ، فإن ما ذهب إليه الجرجاني من وجوب هذا الحكم صحيح ؛ بدليل ما بينه من سبب قائم على أساس من النحو واللغة ، وبدليل ما ورد منه في القرآن الكريم أيضا ، فإنه ما وردت فيه جملة الحال بهذه الصيغة إلا كان (الواو) مقترنا بها .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِه ﴾ [2] فمجيء (الواو) أكد الاتصال وأزال الاستئناف الخالص ؛ ليكون المعنى أنه دخل جنته وقد سبق ذلك ظلمه ، ولا سيما فيما دلت عليه الآية السابقة في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾ [3] وكأن قوله هذا صار جزءا من ظلمه بحسب دلالة هذه (الواو) .

وتحتمل (الواو) الاستئناف أيضا ، فيكون الظلم بما قاله لاحقا ، وذلك في قوله تعالى – على لسانه – : ﴿ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَداً ۞ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ [4] وهذه هي المزية التي تمنحها (الواو) بدخولها على الجملة ، إذ لو حذفت ما كانت الجملة حالا ، ولحصرت في خالص الاستئناف .

---

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 175 ، معاني النحو : 739/2 .

(2) الكهف : من الآية 35 .

(3) الكهف : 34 .

(4) الكهف : من الآيتين 35 ، 36 .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۞ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ۞ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۞ وَهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴾ [1] فالجملة الأخيرة (وهم على ما يفعلون) في موضع الحال من ضمير جملة (إذ هم عليها قعود) كأنه قيل : (قعود شاهدين على فعلهم بالمؤمنين 000) ((وفائدة هذه الحال تفظيع ذلك القعود ، وتعظيم جرمه ، إذ كانوا يشاهدون تعذيب المؤمنين ، لا يرأفون في ذلك ولا يشمئزون 000)) [2] ولا شك في أن الذي أبان هذا المعنى هو (الواو) .

ترجيح وجود الواو .

وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، ليس المبتدأ فيها ضميرا ، فالمشهور فيها جواز الأمرين ، ولكن مجيء الواو أولى لسببين : أما الأول ؛ فلدلالتها على حصول صفة ثابتة ، ولدلالتها على المقارنة ، وأما الآخر ؛ فلظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة ، فتحسن زيادة رابط ليتأكد الربط بينهما [3] .

ويمكن القول ، إن ترجيح البلاغيين وجود (الواو) في هذا الموضع قائم على دلالة الجملة فحسب ، ولكن هذا لا يعني أن ترك (الواو) أسلوب غير راجح فيه ، فإن المعنى والسياق يرجحان وجود (الواو) أو تركها أيضا ، ولذا نرى وجوب الإشارة إلى حكم الجرجاني في ذلك ، إذ إنه أعطى المعنى والسياق أهمية في هذا الترجيح ، فهو يرى أن وجود الواو يمنح جملة الحال إثباتا ثانيا غير الإثبات الأول ، وأن تركها دليل على ضم الإثبات وجعله واحدا بين جملة الحال والجملة التي اشتملت على صاحبها [4] ، فوجود الواو إذن يحقق لوقوع الحال جملة مغزاها ودلالتها من إثبات المعنى الذي تضمنته والاهتمام به وتأكيده ، وذلك باستقلال إثباتها ، بخلاف تركها ، فإنه يجعل الشبه بين الحال جملة والحال مفردة شبها كبيرا ، وذلك من حيث توحدهما في صيغة الإثبات .

وبيان ذلك – في وجود الواو – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً أَلَّا يَجِدُوا مَا

---

(1) البروج : 4 ، 5 ، 6 ، 7 .

(2) التحرير والتنوير : 243/30 .

(3) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 174 – 175 .

(4) ينظر : دلائل الإعجاز : 225 – 226 .

يُنْفِقُونَ ﴾ [1] فموضع الشاهد هو بين جملتي (تولوا وأعينهم 000) إذ وقعت الواو رابطة جملة الحال بصاحبها ، وهذا يعني قصد إثبات ثان لجملة الحال تأكيدا واهتماما بما ورد فيها من مضمون ميز المؤمنين من المنافقين .

أما ما جاء من ترك (الواو) فنحو قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوّ ﴾ [2] فلم يكن (الواو) رابطا بين الجملتين ، مما يعني ضم إثبات الثانية إلى الأولى ؛ لأن المعنى لم يستلزم إثباتا جديدا ؛ وذلك لكون الأمر بالهبوط – نتيجة العداوة أو بسببها – معلوما لدى المخاطبين ، فلم يستلزم ذلك إفرادها بالإثبات ، فكأنه قال : (اهبطوا متعادين) ، وما وقوع الحال جملة اسمية إلا دلالة على استمرار تلك العداوة ودوامها .

تساوي الأمرين من غير ترجيح .

وذلك إذا كانت الجملة فعلية ، فعلها إما ماض مقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة ، وإما مضارع منفي ، فأما الماضي ، فإنما تساوى فيه الأمران من دون ترجيح ؛ لدلالته ((على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا ، وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضيا ، ولهذا اشترط أن يكون مع (قد) ظاهرة أو مقدرة حتى تقربه إلى الحال ، فيصح وقوعه حالا)) [3] .

وأما المضارع المنفي ، فجاز فيه الأمران من دون ترجيح أيضا ؛ لدلالته ((على المقارنة لكونه مضارعا ، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفيا)) [4] .

ويمكن عد هذا التعليل قاعدة قائمة على أساس من دلالة الفعل في تبيين علل الجواز بين الأمرين ، ومن ثم فإن للمعنى والسياق أثرهما في اختيار إثبات الواو أو تركها ، فإذا كان الأمر متساويا بين الحالتين بحسب دلالة الفعل ، فإنه لا يتساوى بحسب دلالة المعنى ، إذ لكل حالة مبناها ومعناها في السياق ، ولعل ما أثبتناه للجرجاني أولا – وفي الموضع السابق – من تمييزه بين إثبات (الواو) أو تركها يحقق ذلك ويبينه بوضوح .

---

(1) التوبة : 92 .

(2) البقرة : من الآية 36 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 173 – 174 .

(4) الإيضاح في علوم البلاغة : 170 .

فمن إثبات الواو والفعل ماض ما جاء في قوله تعالى – على لسان زكريا – : ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾ [1] وكذلك قوله : ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً ﴾ [2] .

فقد اقترنت جملة الحال بـ(الواو) لكون فعلها فعلا ماضيا من جهة ، ولمقتضى المعنى والسياق من جهة أخرى ، فأما المعنى ، فيعود إلى ما تضمنته جملة الحال من أمر غريب يستلزم الاهتمام والتأكيد والإثبات الجديد ، إذ كيف يجتمع كبره وعقر امرأته وتبشيره بالغلام .

وأما السياق ، فيطلب (الواو) أيضا ؛ لترفع ما قد يقع من وهم فيه ؛ ذلك أن جملة الحال وردت بعد جملة الاستفهام ، وغالبا ما تكون الجملة بدون (الواو) بعد الاستفهام جوابا له ، غير أن وقوع (الواو) نفى ذلك وأثبت للجملة كونها حالا ، ولذا أرى إثبات (الواو) والسياق هذا ، شبيها بالوجوب لا بالجواز ، إذ إن ترك (الواو) يغير المعنى ويثير لبسا بين الحال والجواب .

أما ترك (الواو) والفعل ماض ، فقد جاء في قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم ﴾ [3] فإن قوله : (حصرت صدورهم) جملة في موضع الحال ، وقد جاءت بدون (الواو) ؛ لغرض جعل إثباتها وإثبات الجملة قبلها إثباتا واحدا ، إذ ليس فيه ما يستلزم الإثبات الجديد .

ومن إثبات (الواو) والفعل مضارع منفي ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ [4] فإن اقتران جملة الحال بـ(الواو) جاء لكون فعلها فعلا مضارعا منفيا ، فضلا عن قصدها في المعنى والسياق ، ولعل أقوى ما يدل على قصد (الواو) هنا بدلالتها على استقلال جملة الحال وإثبات جديد لها هو أن ضم إثبات جملة الحال إلى الجملة الأولى لا يصح هنا أبدا ؛ ذلك أن الجملة الأولى جارية على لسان من زعم النبوة ، وأن جملة الحال نفي ورد من الله عليه ، أي والحال أنه لم يوح إليه شيء ، في حين إن ضم الإثبات

---

(1) آل عمران : من الآية 40 .

(2) مريم : من الآية 8 .

(3) النساء : من الآية 90 .

(4) الأنعام : من الآية 93 .

وجعله واحدا بين الجملتين لا يتأتى إلا إذا كان الكلام صادرا عن واحد فحسب ، ولذا صار وجود (الواو) – في تقديري – نظيرا للوجوب وليس الجواز.

أما مجيئه بدون (الواو) ، فنحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ [1] فجملة الحال هنا (لا تعلمون شيئا) لم تقترن بـ(الواو) ؛ لعدم القصد في إفراد إثباتها ، بل إن ضمها إلى الجملة الأولى هو المراد ، على معنى أنه (أخرجكم غير عالمين شيئا) ، ولعل مجيء الحال جملة هو إثبات هذا الأمر بتأكيد .

أثر (الواو) في تغيير أحكام الجمل نحوا ومعنى

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن لـ(الواو) شأنا في تغيير أحكام الجمل وإعرابها ، وذلك بأن تنقل الجملة من كونها صفة إلى كونها حالا إذا ما وقعت بعد النكرة ، ولا شك في أن لذلك أثرا في المعنى يعود على ما تتميز به الحال من الصفة من مزايا ، ومنها أن جملة الحال تتميز بمعنى الظرفية لاشتمال (الواو) عليه ، ولذا قدر نحاة هذه (الواو) بـ(إذ) [2] وسماها نحاة آخرون (واو الوقت) لإفادتها معنى التوقيت [3] حتى إن جملة الحال تجري مجرى الظرف ، ومما يدل على ذلك جواز ((إخلاء هذه الجملة من الراجع إلى ذي الحال ؛ إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه ، تقول : (أتيتك وزيد قائم) و(لقيتك والجيش قادم) .

وقال امرؤ القيس [4] :

*** وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيرُ فِي وُكُناتِها *))** [5] .

وإذا ثبت هذا فهو تمهيد لآيتين متشابهتين في البنية النحوية إلا من وقوع (واو الحال) في إحداهما ، وتغير الحكم النحوي تبعا لها ، وهما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ [6] وقوله أيضا : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾[1].

---

(1) النحل : من الآية 78 .

(2) الكتاب : 47/1 .

(3) ينظر : المقتضب : 125/4 ، الأصول في النحو : 321/1 .

(4) ديوانه : 19 . وهو بيت عجزه : * **بِمُنجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ** * .

(5) شرح المفصل : 68/2 ، وينظر : الكليات : 140 .

(6) الشعراء : 208 .

فالجمل بعد النكرات صفات ، غير أن دخول (الواو) عليها من شأنه أن ينقلها إلى أحوال إذا كان لها مسوغ ، كـ(اعتماد النكرة على نفي مثلا) [2] ، ولقد تحقق هذا في الآية الثانية إذ اقترنت الجملة الواقعة بعد أداة الاستثناء – وهي معتمدة على نكرة – بـ(الواو) ليتغير حكمها من الصفة إلى الحال .

وإذا ما عدنا إلى ما أثبتناه سلفا من تحقيق الواو لجملة الحال معنى الظرف أدركنا حينها سر ترك الواو في الآية الأولى ، وإثباتها في الآية الأخرى ، فإن الجملة في الآية الأولى بقيت على أصل وضعها من كونها صفة ، ((والتقدير فيها : (أننا لم نهلك إلا قرية منذرة) ولم يؤت بـ(الواو) ؛ لأن المعنى عند ذاك يكون (أنه لم يهلك قرية إلا وهذه حالها) أي لم يهلك قرية إلا وقت إنذارهم ، في حين إنه عند الإهلاك يخرج الرسل والمؤمنون بهم من القرى ويتركونها فلا يكونون فيها عند إهلاكها كما في قوم لوط وغيرهم ، فلو قال : (ولها منذرون) لكان المعنى أنهم فيها وقت الإهلاك كما أوضحنا ، بخلاف آية الحجر ، فإن الأجل حالٌّ وقت الإهلاك حاقٌّ عليهم مصاحبٌ لإهلاكهم)) [3] .

---

(1) الحجر : 4 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 364/2 – 365 .

(3) معاني النحو : 738/2

الباب الثانى

التناوب في البنى النحوية

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : نيابة الاسم عن الفعل .

الفصل الثاني : التناوب بين الأسماء .

الفصل الثالث : التناوب بين حروف المعاني .

الفصل الرابع : انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ .

الفصل الأول

نيابة الاسم عن الفعل

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : نيابة اسم الفاعل .

المبحث الثاني : نيابة اسم المفعول .

المبحث الثالث : نيابة اسم الفعل .

المبحث الرابع : نيابة المصدر .

توطئة .

لم تكن النيابة هنا لتعنى بمعناها الاصطلاحي * النحوي الخاص القائم على (الحذف والإحلال) فحسب – وأعني بـ(الحذف والإحلال) حذف لفظ برتبة نحوية معينة ، وإحلال لفظ برتبة نحوية أخرى محله آخذا الحكم النحوي لما ناب عنه ، وذلك نحو حذف الفاعل وإنابة المفعول منابه – بل تعنى النيابة هنا بمعناها اللغوي العام القائم على (الاستبدال) ، أي استبدال لفظ بلفظ أو إقامته مقامه ، بغض النظر عن كون الألفاظ المتبادلة أفعالا بأسماء ، أو أسماء بأسماء ، أو حروفا بحروف ، فضلا عن تناوب الصيغ فيما بينها ، كالمفرد والمثنى والجمع ، أو التذكير والتأنيث ، أو الغيبة والتكلم والخطاب ، ولكن يشترط في جميع هذه الأشكال قيامها على أساس من النحو العربي ، كأن تكون تلك الألفاظ عاملة أو أن تكون آخذة حكمها النحوي مما لازمها من الألفاظ .

ولعل من الواضح وجه النيابة بين تلك الصيغ أو الألفاظ ، فهي قائمة على خروج اللفظة عن أصل وضعها ، فإذا كان الأصل في العمل للأفعال ، فإن وقوع الاسم المشتق بدله يعد من أدلة النيابة هنا ، وإذا كان التطابق لازما بين المبتدأ وخبره في التذكير والتأنيث مثلا ، فإن وقوع أحدهما خلافا لذلك الأصل يعد من أدلة النيابة أيضا ، وهكذا الشأن في أشكال النيابة الأخرى .

ومهما يكن من أمر ، فإن لتلك النيابة فوائد في المعنى ، وتزيد عليه الدقة والبيان ، ولعلنا نتبين ذلك بوضوح بالوقوف على مفرداتها وأشكالها في ما يأتي من فصول .

تمهيد .

* هناك أطروحة عنوانها (ظاهرة النيابة في العربية ، دراسة تحليلية) ولكنها تعنى بالمعنى الاصطلاحي للنيابة دون معناها اللغوي العام ، فضلا عن أن مضمونها لا يشابه مضمون هذا الباب .

يمكن القول ابتداء ، إن لهذا الشكل من النيابة دليلين : الدليل الأول ، هو ما ذكره النحاة من وجود أسماء تجري مجرى الفعل لمشابهتها إياه ، ولأدائها معناه كـ(اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر) والدليل الآخر ، هو أن الفعل أصل للاسم في الاشتقاق ، ومعنى ذلك أن الاسم إذا وقع موقع الفعل فهو دليل عليه ونائب عنه ، غير أن خلافا نشأ بين النحاة في تحديد الأصل منهما ، فقد ذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل المشتقات ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل لها [1] .

وإذا كان الصرفيون قد أجمعوا على ترجيح المذهب البصري [2] لعلل صرفية تتعلق بالألفاظ بحد ذاتها ، فإني أرى المذهب الكوفي هو الأرجح لأدلة نحوية تتعلق بدخول اللفظة ضمن السياق . فمن أدلة كون الفعل أصلا للمصدر هو أن المصدر قد يضاف إلى فاعله أو مفعوله ، وإنما الفاعل والمفعول من صلات الأفعال إسنادا وتعليقا ، وإذا ما أريد تبيين الأصل والأساس تعين رد المصدر إلى الفعل ، فيقال مثلا في (قَتْلُ زيدٍ عمرا) قَتَلَ زيدٌ عمرا .

ومن أدلة كون الفعل أصلا لـ(اسم الفاعل واسم المفعول) ما يأتي :

– إن عمل الاسم مقرون بعمل الفعل الذي يوافقه (أو الذي أخذ منه) والعمل في الأصل للأفعال ، والأسماء فرع عليها .

– إن (اسم الفاعل) يدل على الحدث وصاحبه على حد سواء ، وهذه الدلالة إنما تكون في الفعل لحاجته إلى فاعل ليكَوِّن جملة تامة في الكلام .

– إن التمييز بين صياغة كل من الاسمين – اسم الفاعل واسم المفعول – يعود إلى اختلاف صيغة الفعل بين بنائه للفاعل وبنائه للمفعول ، وهذا الاختلاف إنما يختص به الفعل دون المصدر ؛ لأن للمصدر صيغة واحدة لكل من الفعلين ، فيقال : (ضَرَب ضربا وضُرِب ضربا) وكذلك يشترط في صياغة (اسم المفعول) من الفعل اللازم أن يكون مقترنا بـ(الظرف) أو (الجار والمجرور) ، وهذا إنما يختص به الفعل ؛ لأن المصدر لا يوصف بالتعدي أو اللزوم .

---

(1) ينظر : الكتاب : 12/1 ، الأصول في النحو : 85/3 ، المنصف : 57/1 ، الخصائص : 121/1 ، التبصرة والتذكرة : 754/2 ، الإنصاف في مسائل الخلاف : 235/1-245 .

(2) ينظر : شذا العرف في فن الصرف : 68 .

– إن محاولة رد الاسم إلى أصله إنما يوافقه الفعل دون المصدر ، فيقال مثلا في (إني ذاهب) إني ذهبت ، وفي (أمضروب زيد) أضرب زيد . وهذا ينطبق على المشتقات الأخرى كـ(اسم التفضيل واسم الزمان) فيقال في نحو قولنا : (زيد أفضل من عمرو) زيد يفضل عمرا ، وفي نحو قولنا : (بلغت مغرب الشمس) بلغت حين غربت الشمس ، بخلاف المصدر ، فإنه لا يصح وقوعه بدلا من تلك الأسماء .

ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك يثبت وقوع الاسم موقع الفعل ، ولا شك في أن لتلك النيابة فوائد وأغراضا في البنى النحوية ، وقد تناولناها من جهتين : الجهة الأولى ، هي ما يتميز به الاسم من الفعل من خصائص وصفات ، والجهة الأخرى ، هي ما تشكله هذه الأسماء من بنية جديدة لا تكون بغيرها ، فضلا عن بحثنا في بعض الظواهر المختصة بالأسماء ، كـ(التنوين) مثلا ، فإنه عنصر بارز في متغيرات النحو ؛ لدخوله على الأسماء تارة ، وزواله عنها تارة أخرى .

وقد انقسم هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : نيابة اسم الفاعل .

المبحث الثاني : نيابة اسم المفعول .

المبحث الثالث : نيابة اسم الفعل .

المبحث الرابع : نيابة المصدر .

المبحث الأول
نيابة اسم الفاعل

حد النحاة اسم الفاعل ، فقالوا : ((هو الصفة الدالة على (فاعل) جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي)) [1] فهو اسم يجري مجرى الفعل المضارع [2] ؛ لمشابهته إياه في بعض الخصائص ولتأديته معناه ، فمتى وجد هذا الاسم كان دليلا عليه ونائبا عنه [3] ، ولعل لموقع اسم الفاعل هذا جعل بعض النحاة يعدونه فعلا قائما بذاته [4] ، ولكن المذهب الأول هو التحقيق عند جمهور النحاة [5] ، وهو القريب إلى الواقع اللغوي لهذا الاسم ، فهو يحمل من الأسماء صفات ، ومن الأفعال خصائص ، فلا يصح تسميته فعلا .

معاني اسم الفاعل في وقوعه موقع الفعل .

يعد وقوع اسم الفاعل في الكلام تغيرا في البنية وخروجا عن أصلها لغاية في المعنى والبيان ، وأما ما ذهب إليه سيبويه من أنه : ((إذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان نكرة منونا ، وذلك قولك : (هذا ضارب زيدا غدا) ، فمعناه وعمله مثل : (هذا يضرب زيدا غدا))) [6] فإنه لا يقصد فيه أن يكون المعنى في ذلك بعينه ، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد ، فهناك ((فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء ، وبين أن يكون الشيءُ الشيءَ على الإطلاق)) [7] ، ولذا نجد سيبويه نفسه يدل في موضع آخر على أول أغراض التغيير في هذا الاستعمال ، وهو المبالغة إذ يقول : ((

---

(1) شرح الأشموني : 339/2 ، وينظر : شرح ابن عقيل : 106/3 ، الفرائد الجديدة : 671/2 .
(2) ينظر : الكتاب : 164/1 .
(3) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1383/3 .
(4) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 165/1 ، 43/2 ، 222 .
(5) ينظر : الكتاب : 164/1 ، المقتضب : 305/4 ، الخصائص : 221/2 ، الأمالي الشجرية : 169/1 ، شرح الفصيح : 115 .
(6) الكتاب : 164/1 .
(7) دلائل الإعجاز : 214 .

وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بـ(فاعل) من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة)) [1] .

وكذلك ميز النحاة والبلاغيون بين الفعل والاسم ، فقالوا : إن الأول يقتضي التجدد والحدوث ، وإن الثاني يقتضي الثبوت والاستمرار [2] ، وقد جاء اسم الفاعل دالا على هذه المعاني كثيرا في القرآن ، وهي متداخلة فيما بينها ، ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً ﴾ [3] فقد دل اسم الفاعل (جامع) على ثبوت ذلك الأمر واستمراره ، بمعنى أن الله سيجمعهم كلهم ، ولذا ختمت الآية بالحال المؤكدة لصاحبها وهي قوله (جميعا) .

ومن المفارقات بين وقوع الفعل على أصله دالا على التجدد والحدوث ، ووقوع اسم الفاعل دالا على الثبوت والاستمرار ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [4] فقد وقع الفعل مع (الحي) والاسم مع (الميت) ؛ ((لأن أبرز صفات الحي الحركة والتجدد ، فجاء معه بالصيغة الفعلية الدالة على الحركة والتجدد ، ولأن الميت في حالة همود وسكون وثبات ، جاء معه بالصيغة الاسمية الدالة على الثبات فقال : (ومخرج الميت من الحي))) [5] وإذا ورد التعبير خلاف ذلك فإنما هو مردود إلى طبيعة السياق ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [6] فقد وقعت الصيغة الدالة على التجدد في الموطنين ؛ وذاك لأن السياق هنا في التغيير والحدوث والتجدد أبدا ، بحسب ما ورد في الآية قبلها ، وهي قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ

---

(1) الكتاب : 110/1 .

(2) ينظر : دلائل الإعجاز : 113 ، مفتاح العلوم : 169 ، الجامع الصغير في النحو : 159 .

(3) النساء : من الآية 140 .

(4) الأنعام : من الآية 95 .

(5) التعبير القرآني : 25 .

(6) آل عمران : من الآية 27 .

الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [1] فالسياق هنا كله حركة وتغيير وتبديل ، بخلاف السياق الأول ، فإنه ليس في التغيرات ، بل هو في بيان صفات الله تعالى وقدرته وتفضله على الناس .

وكذلك يأتي (اسم الفاعل) كثيرا دالا على الثبوت في الصفة ، حتى يكاد يكون علما لصاحبها ، نحو قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [2] فإحلال اسم الفاعل على هذه الصفات دليل على تمكنها عند أصحابها ورسوخها فيهم .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ [3] فقد وقع اللفظ (مبصرون) بصيغة اسم الفاعل ؛ وذاك ((لأن البصر صفة لازمة للمتقي ، وعين الشيطان ربما حجبت فإذا تذكر رأى المذكور ، ولو قيل (يبصرون) لأنبأ عن تجدد واكتساب ، لا عود صفة)) [4] .

على أن المبالغة والثبوت والاستمرار لم تكن هي الأغراض الوحيدة فحسب ، بل هناك أغراض أخرى ، كـ(الإيجاز) مثلا من حيث إفراد لفظه وسعة معانيه ، فهو لفظ يدل على الفعل وفاعله في الآن نفسه ، فضلا عن اتصال أوجز اسم موصول به وهو (الألف واللام) ويتبين ذلك من قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾ [5] فـ(المعذرون) اسم فاعل لم يغن عن الفعل فحسب ، بل أغنى عن اسم الموصول وصلته ، فلو أعدنا اللفظة إلى أصلها لقيل (الذين اعتذروا) ، ولأجل هذا حكم النحاة على (الألف واللام) المتصلة بـ(اسم الفاعل) بـ(الاسم الموصول) .

---

(1) آل عمران : 26 ، 27 .

(2) التوبة : 112 .

(3) الأعراف : 201 .

(4) البرهان في علوم القرآن : 68/4 .

(5) التوبة : من الآية 90 .

ولكن الإيجاز هنا لا يعني نفي غرض المبالغة أو الاستمرار ، بل الاسم دال عليهما أيضا ، ولعل ما في اللفظ من إدغام صوتي بين (التاء والذال *) جعل له جرسا خاصا يعبر عن المبالغة ، وهذا ما لا يكون بوقوع الفعل بدلا من اسم فاعله .

ومن الأغراض الأخرى ، هي (التنويع أو التناسب بين فواصل الآي) ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ [1] وكذلك قوله : ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ﴾ [2] إذ جاءت فاصلة الآيتين (اسم فاعل) ، تناسبا مع غيرها من فواصل الآي من جهة ، وتغايرا مع الجملة المعطوف عليها ؛ لأجل التنويع من جهة أخرى .

ومن معجز القرآن أن اللفظ فيه لا يأتي لغرض على حساب غرض آخر ، فالتنويع أو التناسب بين فواصل الآي لم يكن شكلا على حساب المعنى ، بل هما يتداخلان ليحققا للنظم أتم معانيه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [3] فقد تنوع الإخبار عن (أولئك) في كلا الموضعين إذ جاء عن الأول ((بـ(الذين صدقوا) وهو موصول بالفعل الماضي لتحقق اتصافهم به ، وأن ذلك قد وقع منهم وثبت واستقر ، وأخبر عن (أولئك) الثاني بموصول صلته اسم الفاعل ليدل على الثبوت ، وأن ذلك وصف لهم لا يتجدد ، بل صار سجية لهم ووصفا لازما ، ولكونه أيضا وقع فاصلة آية)) [4] ؛ لأنه لو كان فعلا ماضيا ما كان ليقع فاصلة أبدا [5].

التنوين في اسم الفاعل .

ومما هو على صلة بالمعنى الذي يدل عليه اسم الفاعل ، هو اقترانه بـ(التنوين) تارة ، ومجيئه من دونه تارة أخرى ، فـ(التنوين) في اسم الفاعل دليل عمله ومشابهته الفعل ، وإن

---

* لأن أصل اللفظة هي (المعتذرون) وقد حدث إدغام بين التاء والذال ، فصارت (المعذِّرون) .

(1) العنكبوت : من الآية 3 .

(2) العنكبوت : 11 .

(3) البقرة : من الآية 177 .

(4) البحر المحيط : 8/2 .

(5) ينظر : م . ن : 8/2 .

كفه دليل على انعدام ذلك العمل [1] ؛ لأنه يشير إلى تمكن الكلمة في وظيفتها النحوية ، وأنها غير مفتقرة إلى ما بعدها ، ولهذا لا يمكن إضافة الاسم حال كونه منونا ؛ لأن التنوين فاصل بين المفرد والمضاف [2] .

فمما جاء فيه اسم الفاعل منونا عاملا لدلالته على الحال والاستقبال ، قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [3] ومما جاء فيه غير عامل لدلالته على المضي قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ [4] .

على أن هذا ليس مطردا في الآيات كلها ، فإن منها ما ورد اسم الفاعل فيها مضافا ، وهو دال على الحال والاستقبال ، نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [5] وإن منها ما ورد اسم الفاعل فيها منونا ، وهو دال على المضي ، نحو قوله أيضا : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [6] فقد جاء اسم الفاعل في الآية الأولى مضافا وهو دال على الحال والاستقبال ، وجاء في الآية الأخرى منونا وهو دال على المضي ، وهذا ما جعله وجها من أوجه الخلاف النحوي بين البصريين وبعض الكوفيين . فالبصريون لا يرون كف التنوين مغيرا للمعنى ، بل هو للاستخفاف على نحو ما ذهب سيبويه إذ قال : ((واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، وصار عمله فيه الجر 000)) [7] واستدلوا على ذلك بوصفه النكرة ، ودخول (رب) عليه [8] ، ومن ذلك قوله تعالى :

---

(1) ينظر : الكتاب : 87/1 ، المقتضب : 148/4 - 149 .

(2) الإيضاح في علل النحو : 97 ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل : 204 .

(3) البقرة : من الآية 30 .

(4) الأنعام : 131 .

(5) آل عمران : من الآية 185 .

(6) الكهف : من الآية 18 .

(7) الكتاب : 166/1 ، وينظر : التبصرة والتذكرة : 216/1 .

(8) ينظر : شرح ابن عقيل : 45/3 .

﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [1] وقوله : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾ [2] فلو لم يكن (بالغ الكعبة) و(ممطرنا) باقيين على تنكيرهما ما وقعا وصفين للنكرتين قبلهما .

أما التنوين الطارئ على الاسم الدال على المضي ، فجعلوه ذا معنى يتمثل في حكاية الحال الماضية ، وتنبهوا إلى قرينة نحوية في السياق ، هي قوله تعالى : (ونقلبهم) دون (قلبناهم) [3] .

في حين رأى الكسائي – وهو من النحويين الكوفيين – سعة في اسم الفاعل إعمالا وإضافة ، مستدلا بما أثبتناه آنفا من آيات ، فأجاز على أساسها قوله : (هذا ضارب زيدا أمس) [4] من دون فرق بين الحالتين .

ولكن الحق مع البصريين ؛ وذاك لما منحوه من ميزة للتنوين ، فهي ظاهرة لغوية مؤثرة في المعنى كفا وإثباتا ، فليس سواء قولنا : (هذا قاتلٌ أخاك وهذا قاتلُ أخيك) ؛ وذاك لأن التنوين دليل على عدم القتل بعد ، لدلالة الاسم معه على الاستقبال ، بخلاف كفه فإنه دليل على قتله ، لدلالة الاسم بدونه على المضي ، بمعنى أنه قتل[5] .

ومن هنا صار تبين أثر التنوين كفا وإثباتا أمرا مهما في المعنى والسياق ، فـ(الاستخفاف) غرض يتحقق من كف التنوين تناسبا مع السياق ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ ﴾ [6] فقد أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله على الرغم من دلالته على الاستقبال ، ولعل الدليل على ذلك هو قوله تعالى في ختام الآية (فارتقبهم واصطبر) بمعنى أن (الناقة) لم ترسل بعد ، وإنما جاءت الإضافة من دون الإعمال ؛ استخفافا لغرض التناسب مع السياق ؛ ذلك أن السورة كلها قائمة على الإيجاز من حيث قصر آياتها وسرعة إيقاعها ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ

---

(1) المائدة : من الآية 95 .

(2) الأحقاف : من الآية 24 .

(3) ينظر : شرح الأشموني : 340/2 .

(4) ينظر : الجمل في النحو : 95 ، شرح المفصل : 77/6 ، شرح الكافية الشافية : 1043/2 .

(5) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 11 ، الأشباه والنظائر في النحو : 224/3 .

(6) القمر : 27 .

أَشِرٌ ۞ سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ ﴾ [1] مما يجعل (الاستخفاف) هو الغرض المقصود .

على أن (الاستخفاف) لم يكن هو الغرض الرئيس من كف التنوين ، بل هناك أغراض أخرى تتفق وما في الإضافة من غرض ومعنى ، ولا سيما شدة الصلة والملازمة بين المضاف وما يضاف إليه ، حتى صارا – عند النحاة – كلمة واحدة ، هذه الإضافة وإن كانت غير محضة إلا أنها تشابه المحضة من حيث افتقار الاسم الخالي من التنوين إلى ما بعده ، وجعل التنبيه ينصب عليه .

وقد يدل كف التنوين أو النون على حقيقة معنى خلافا لما عليه الأمر ظاهرا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ۞ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطاً قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ۞ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقَالُوا لا تَخَفْ وَلا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ۞ إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [2] فالذي يدل عليه المعنى في جميع الآيات هو إرادة الاستقبال ، إلا أن النون ألغيت من قوله (مهلكو) و(منجوك) ، وأثبتت في قوله (منزلون) ، والتوجيه في ذلك بين (مهلكو) و(منزلون) هو أن الأول يدل على المضي حكما ، وأن الآخر يدل على الاستقبال ، بمعنى (أن حكم الله مضى في إهلاكهم ، والآن سننزل الرجز عليهم) ، وهذا قياس على قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [3] من حيث تقدم (الإهلاك) على (مجيء البأس) وقد وجه أصحاب المعنى ذلك إلى أن الإهلاك سبق عليهم فيما مضى ، ثم جاءهم البأس [4] ، وأحسب هذا الترابط من قبيل وحدة النظم والمعنى بين الآيات .

---

(1) القمر : 25 ، 26 .

(2) العنكبوت : 31 ، 32 ، 33 ، 34 .

(3) الأعراف : 4 .

(4) ينظر : التبيان في علم البيان : 134-135 .

أما إضافة اسم الفاعل (منجوك) وعدم إثبات النون فيه ، فلها غرضان : أحدهما ، لفظي يتمثل في (الاستخفاف) ولا سيما أن إثبات النون يؤدي إلى ثقل فيه ؛ لاجتماع أكثر من نون ، والآخر ، معنوي يتمثل في دلالة الإضافة على المضي من حيث أن نجاته ثابتة حكما ماضيا من الله ، وهناك قرائن نحوية تثبت ذلك ، نحو وقوع الأفعال الناقصة الماضية مع هلاك امرأة لوط فقال : (إلا امرأته كانت من الغابرين) إذ الكلام الظاهر – في غير القرآن – أن يقال (ستكون من الهالكين) غير أن وقوع الفعل ماضيا في الآية دل على حكم هلاكها في المضي أيضا .

أثر اسم الفاعل في تشكيل بنية جديدة .

إن الاستغناء عن الفعل باسم الفاعل قد يحقق بنية جديدة لا تكون بغيره ، وذلك بدخول أدوات أو أحرف مختصة بالأسماء عليه ، ومن ذلك (لا النافية للجنس) ، فإنها مختصة بالأسماء لتؤدي المبالغة في نفيها ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ ﴾ [1] فوقوع اسم الفاعل حقق بنية جديدة لا تكون بغيره ، وذلك بدخول (لا النافية للجنس) عليه ، فإنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، ومن ثم حققت لهذه البنية غرض المبالغة في النفي ؛ لأن نفي الجنس هو أبلغ – ولا شك – من أنواع النفي الأخرى .

ومما يختص به الاسم أيضا ، هو دخول (باء التأكيد) على خبر (ليس) أو خبر (ما) العاملة عملها ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَه ﴾ [2] فاسم الفاعل مع (باء التأكيد) الداخلة عليه أفاد المعنى مبالغة وتأكيدا ، لا يكون بوقوع الفعل على أصله .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْض ﴾ [3] فلما أراد الله سبحانه وتعالى نفي اتباع الرسول ﷺ قبلتهم نفيا بليغا ، أكد ذلك بورود اسم الفاعل منفيا بـ(ما) ومؤكدا بـ(الباء) لقطع أطماع أهل الكتاب فيه * ، وكذلك كان هذا التأكيد في نفي اتباع أهل الكتاب

---

(1) الأعراف : من الآية 186 .

(2) الزمر : من الآية 36 .

(3) البقرة : من الآية 145 .

* حيث قالت اليهود : لو ثبت على قبلتنا لكنا نرجو أن يكون صاحبنا الذي ننتظره ؛ لأجل تغريره ﷺ .

بعضهم قبلة بعض لشدة ما بينهم من خلاف ، في حين نرى نفي اتباعهم قبلة الرسول ﷺ في مطلع الآية أقل مبالغة من حيث وقوع الفعل على أصله ، ولعل هذا دليل على إمكان دخول بعضهم في الإسلام .

ثم إن وقوع اسم الفاعل قد ينقل الجملة الفعلية إلى الاسمية ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ ﴾ [1] وبيان ذلك أن جملة الصلة ما كانت لتقع اسمية في كلا ركنيها إلا بإحلال اسم الفاعل (مسرف) محل الفعل (يسرف) ؛ وما ذاك إلا لتأدية معنى الثبات والاستمرار والمبالغة في الجملة كلها .

ومن المفارقات في وقوع الجمل بين الفعلية والاسمية ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [2] ففي الآية فرق في استعمال الجمل ، إذ افتتحت بجملة فعلية واختتمت بجملة اسمية ، تبعا للمعنى المقصود ، فحيث كان المعنى دالا على التجدد وقع معه الفعل (نعبد) ، وحيث كان المعنى دالا على الثبوت وقع معه الاسم (مسلمون) ، ومما زاد في هذا الأخير وقوعه خبرا عن مبتدأ ليكون جملة اسمية ، من شأنها المبالغة في الدلالة على الثبوت والاستمرار [3] .

وكذلك يؤدي الاستغناء عن الفعل بالاسم تحقيقا لأصل في البنى النحوية ، وذلك إذا أريد به الخبر أو الصفة أو الحال ، فإن الأصل فيها أن تكون بالإفراد ، ولا يكون ذلك إلا بوقوع الأسماء موقع أفعالها .

فمن وقوع اسم الفاعل خبرا قوله تعالى : ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ﴾ [4] ومن وقوعه صفة قوله : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [5] ومن وقوعه حالا قوله : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [6] ففي الآيات جميعا أدى وقوع اسم الفاعل إلى تحقيق الأصل للمواضع التي وقع فيها من خبر وصفة وحال ، وذلك لوقوعها لفظا مشتقا .

---

(1) غافر : من الآية 34 .
(2) البقرة : من الآية 133 .
(3) البحر المحيط : 403/1 .
(4) المؤمنون : من الآية 70 .
(5) النساء : من الآية 75 .
(6) الحجر : من الآية 66 .

المبحث الثاني
نيابة اسم المفعول

اسم المفعول ((هو ما دل على الحدث ومفعوله)) [1] وهو اسم يقترن بـ(اسم الفاعل) كثيرا ؛ وذلك لاتفاقهما في الاسمية والاشتقاق ، ولاتفاق دلالتهما على الاستمرار والثبوت ، فهما نظيران لولا اختلاف أصل اشتقاقهما ، فاسم المفعول مشتق من الفعل المبني للمفعول ، وهذا ما جعله دالا على الحدث ومفعوله ، بخلاف (اسم الفاعل) فهو مشتق من الفعل المبني للفاعل مما جعله دالا على الحدث وفاعله .

وهنا يجدر الحديث عن الفعل الذي اشتق منه اسم المفعول ، فقد اختلف النحاة في صيغته بين كونها منقولة عن أصل ، أو كونها أصلا قائما بذاته [1] ، ولكن الرأي الأول هو الراجح فيه ، إذ البنية معه دليل على ذلك ، ابتداء من تغير بنية الفعل نفسه ، وانتهاء بحذف فاعله وإحلال رتبة نحوية أخرى محله .

---

(1) شرح الأشموني : 345/2 .

ولعل لهذا التغير صلة بالمعنى عند النحاة ، فلقد ذكروا أمورا معنوية يحققها هذا الفعل ومنها : الإيجاز أو العلم الواضح بالمحذوف أو الجهل به أو التفخيم أو التعظيم أو التهويل أو التحقير أو صيانة المحذوف عن الذكر تشريفا له وتنزيها أو قصد الإبهام أو الخوف من المحذوف أو عليه أو المحافظة على فواصل رؤوس الآي [2] .

معاني اسم المفعول في وقوعه موقع الفعل .

إن ما تقدم من كلام على الفعل المبني للمفعول وما يؤديه من معان ودلالات يدل على أن وقوع (اسم المفعول) موقعه دليل على وجود تغيير مركب في البنية والمعنى ، وذلك من حيث دلالة الاسم على الاستمرار والثبوت ، ومن حيث دلالة أصله – (الفعل المبني للمفعول) – على واحد من تلك المعاني المذكورة آنفا ، وبعبارة أخرى ، فإن دلالة الاسم تقترن بأي معنى يقصد من بناء الفعل للمفعول ، فيكون الاسم ذا دلالة بعضها في دلالة أصله ، وبعضها في دلالته بحد ذاته .

ومن تلك المعاني ، معنى (الإيجاز مقترنا بالثبوت والاستمرار) ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ ﴾ [3] فـ(مستضعفون) اسم مفعول دل على الإيجاز أولا ، من حيث عدم ذكر الفاعل استغناء عنه بجملة البيان بعده : (تخافون أن يتخطفكم الناس) ولو ذكر الفاعل ببناء الفعل له

---

(1) ينظر : أسرار العربية : 91 ، شرح المفصل : 71/7 ، المشكاة الفتحية : 148 .

(2) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 107/2 ، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 534/1 – 535 أسرار النحو : 101 ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : 94 – 100 .

(3) الأنفال : من الآية 26 .

لكان هناك تكرار دون فائدة فيه ، أما دلالته على الثبوت والاستمرار ، فتتمثل في تذكير المؤمنين بحقيقة كانت معهم على الدوام ، وما انفكوا عنها حتى آواهم الله ، ففيه بيان لمنته عليهم .

وقد يكون الإيجاز أكبر من ذلك إذا اتصل باسم المفعول (الألف واللام) مما يجعله مغنيا عن بعض القول ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ [1] فلفظ (المخلفون) ذو دلالة على الإيجاز ، بما يؤديه من معنى لا يؤديه هنا إلا الاسم الموصول وصلته ، فيقال في غير القرآن مثلا : (فرح الذين خلفهم حب الدنيا عن القتال) ولكن حذف الفاعل ، وبني الفعل للمفعول إيجازا ، ثم وقع اسم المفعول – متصلا بـ(الألف واللام) – موقعه إيجازا أيضا ، لإغنائه عن الاسم الموصول وصلته . أما دلالة الاسم على الاستمرار والثبوت فتشير إلى أن تخلفهم صار سجية فيهم ، وصفة ملازمة لهم على الدوام .

ومن المعاني أيضا معنى (العلم الواضح بالفاعل مقترنا بالاستمرار والثبوت) ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾ [2] فـ(مسخرات) اسم مفعول من الفعل (سخر) مبنيا للمفعول ، للعلم الواضح بالفاعل ، فضلا عن دلالته على الاستمرار ؛ إشارة إلى دوام تسخيرها في الليل ، ولعلها في هذا الأمر تتميز من تسخير الليل والنهار والشمس والقمر ؛ فإن ذكرهما مقترنين متغايرين يدل على تعاقبهما وتجدد حدوثهما ، ولذا جاء معها الفعل فقال : (وسخر لكم) .

ومن تلك المعاني أيضا معنى (التفخيم مقترنا بالاستمرار) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً ﴾ [3] فاستعمال اسم المفعول (محضرا) دون اسم الفاعل (حاضرا) دل على التفخيم ، من حيث أصل اشتقاقه ، إذ إن الله تكفل بإحضاره ، وهو بحكم كونه اسما دل على الثبوت والاستمرار ، بمعنى أن إحضاره أمر لابد منه ، ثم إن في هذه الصيغة إشارة إلى إظهاره لكل نفس جملة واحدة ، لا أن يكون إحضاره متجددا جزءا بعد جزء ، وفي ذلك من التفخيم ما لا يخفى .

---

(1) التوبة : من الآية 81 .

(2) النحل : من الآية 12 .

(3) آل عمران : من الآية 30 .

أما ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن قوله (محضرا) دون (حاضرا) يفيد التهويل [1] ، فليس هو بمذهب دقيق ، من حيث اختلاف التفخيم عن التهويل ، فالتفخيم غرض يأتي في مواضع التعظيم والتشريف ، بخلاف التهويل ، فإنه ذو دلالة على الفزع والتهديد ، مما يجعله في تناف ومقام الخير ، فمما جاء به (اسم المفعول) دالا على التهويل قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴾ [2] فاسم المفعول (مقرنين) مشتق من (يقرنون) وهو يفيد التهويل لحذف فاعله هولا وفزعا ، إذ تذهب كل نفس في تصوره وتوهمه ، وأرى هذا يتحقق أكثر مما لو ذكر الفاعل فيقال : (تقرنهم الملائكة) وذلك لتحديد نوع الفاعل ، ثم إن وقوع الاسم موقع فعله يزيد في ذلك التهويل ، من حيث دوام هذا العذاب .

وقد يفيد الاسم تناسب الفاصلة مع رؤوس الآي ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ [3] فـ(المخلصين) حقق للفاصلة تناسبا مع رؤوس الآي ، فضلا عما أفاده من استمرار وإيجاز ، على معنى أنه لا ينجو من إغواء إبليس إلا الذين لزموا الإخلاص وداموا عليه ، فكان صفة ملازمة لهم .

وقد يحقق اسم المفعول معاني أخرى بحسب وروده في السياق ، ولاسيما إذا كانت صيغة أخرى تصح مكانه لغة ونحوا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ [4] فمجيء (مطهرة) بصيغة اسم المفعول دون اسم الفاعل (طاهرة) ؛ لما فيها من فخامة لصفتهن ليست في (طاهرة) ((وهي الإشعار بأن مطهرا طهرهنَّ ، وليس ذلك إلا الله ﷻ المريد بعباده الصالحين أن يخولهم كل مزية فيما أعد لهم)) [5] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِه ﴾ [6] فوقوع اسم المفعول (المولود

---

(1) ينظر : روح المعاني : 126/3 .

(2) إبراهيم : من الآية 49 .

(3) ص : 83 .

(4) البقرة : من الآية 25 .

(5) الكشاف : 110/1 ، وينظر : روح المعاني : 205/1 .

(6) البقرة : من الآية 233 .

له) في صدر الآية وفي ختامها دون اسم الفاعل مع صحة وقوعه لغة ونحوا * ، ذو غرض في المعنى الذي جاءت الآية من أجله ، فقد تضمنت أحكاما بين الزوجين ومولودهما ما بعد الطلاق ، فأوجبت أولا النفقة على الآباء ، ونهت آخرا عن المضارة بالمولود من كلا الوالدين ، ولا شك في أن الطلاق قد يكون مدعاة للتضار بينهما ولا سيما من الوالد إذ القوامة بيده ، فأراد الحكيم سبحانه تذكيره بأن وجوب النفقة عليه كان بسبب ولده ، ولعل مجيء الصيغة على وزن اسم المفعول (المولود له) أعطى لهذا التذكير مبالغة ، وللوالد ترغيبا ، ومما يؤكد ذلك إعقاب هذا الاسم بـ(حرف اللام) متصلا بالضمير العائد على الوالد وهو يفيد الملك والاختصاص ، وبعبارة أخرى ، فإن هذه الصيغة ترغيب للوالد وحث له على الإنفاق ؛ لأن المولود غدا ملكا له .

أما النهي عن التضار بالولد فقد وقعت معه الصيغة نفسها ، لتذكير الوالد بأن الولد له ، فلا يصح شرعا ولا عرفا الإضرار به لأجل الإضرار بوالدته .

أثر اسم المفعول في تشكيل بنية جديدة .

يتشابه اسم المفعول مع اسم الفاعل من حيث التغيرات التي تطرأ على البنية بسبب كونه اسما ، ولا شك في أن تلك التغيرات تتناسب مع المعنى المقصود والغرض المراد ، ومن ذلك – مثلا – إمكان دخول (الباء) على خبر ليس أو (ما) العاملة عملها ، نحو قوله تعالى : ﴿ لا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [1] فلما أريد المبالغة في نفي الخروج وقع اسم المفعول موقع فعله لإمكان دخول (الباء) عليه ؛ زيادة في معنى النفي .

ومن النفي أيضا ، إضافة اسم المفعول إلى لفظة (غير) وهي في موضع الحال نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ ﴾ [2] فإن إرادة بيان حال نصيبهم بأنه (غير منقوص) ما كان ليتحقق إلا بوقوع اسم المفعول لإمكان إضافته إلى لفظة (غير) ، فهي مختصة بالأسماء .

---

* فمن وقوع اسم الفاعل على أصله ما جاء في قوله تعالى : ﴿ لا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ﴾ . (لقمان : من الآية 33) .

(1) الحجر : 48 .

(2) هود : من الآية 109 .

وقد يدخل حرف الجر عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ [1] وكذلك الشأن في هذه الآية ، فإن إرادة الإخبار عن الرسل بأنهم من (المصطفين) لا يكون إلا باسم المفعول لدخول (من) – المفيدة للتبعيض – عليه .

ومما اختصت به الأسماء أيضا وقوعها مفعولا ثانيا ، فقد يقع اسم المفعول هذا الموقع عدولا عن وقوع الفعل على أصله ؛ لغرض في المعنى كبير ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً ﴾ [2] ولم يقل : (هجروا القرآن) ؛ ((لأن شأن القوم هجران القرآن ، وشأن القرآن عندهم أن يهجر أبدا)) [3] ولعل هذا المعنى ما كان ليتحقق لولا وقوع اسم المفعول مفعولا ثانيا ، ثم إن من المحال وقوع الفعل على أصله إلا بإلغاء الفعل (اتخذوا) فيقال مثلا : (إن قومي هجروا هذا القرآن) ولا شك في أن مجيء البنية بهذه الصيغة أوسع معنى ، وأحسن بيانا .

ومما يؤديه اسم المفعول من غرض ، هو تحقيقه أصلا من أصول البنى النحوية ، وذلك في مجيء الأخبار أو الصفات ، فإن أصل وضعها أن تكون بالإفراد لا بالجمل ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ [4] وبيان ذلك أن (مرجون) اسم مفعول خبر للمبتدأ وقد حقق للجملة أصلها إذ وقع الخبر فيها مفردا ، وبعبارة أخرى ، فإنه لو وقع الفعل على أصله بدلا من اسم المفعول لكانت الجملة بهذا التقدير (وآخرون يرجؤون لأمر الله) فلا تكون حينها ذات ركنين مفردين .

ونظير ذلك وقوع الاسم صفة نحو قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ ﴾ [5] فقد حقق اسم المفعول (مقسوم) للصفة أصل وضعها من حيث الإفراد ، فضلا عن تحقيقه للفاصلة تناسبا مع فواصل الآي الأخرى .

وأخيرا ، يتبين أن لاسم المفعول موقعه الخاص في السياق العام ، ولكن هذا لا يعني أن يكون أبلغ من الفعل نحو ما ذهب إلى ذلك أحد المفسرين [1] ، إذ ناظر بين آيتين

---

(1) ص : 47 .

(2) الفرقان : 30 .

(3) الصاحبي : 228 .

(4) التوبة : من الآية 106 .

(5) الحجر : من الآية 44 .

متشابهتين في المعنى ومختلفتين في إيراد الاسم والفعل ، وجعل الأول أبلغ من الثاني ، وذلك بين قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ ﴾ [2] وكذلك قوله : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ ﴾ [3] فقد ذهب إلى أن الاسم في الآية الأولى (مجموع) أبلغ من الفعل (يجمعكم) في الآية الأخرى [4] .

والحقيقة أن القرآن كله حسن وبليغ ولا تفاوت في بلاغته ؛ لأن البلاغة لا تكون في التمييز بين الصيغتين ، بقدر ما تكون بوضع كل صيغة في موضعها ، موافقة لمقتضى الحال ، فقد يقتضي المعنى والسياق الاسم تارة والفعل تارة أخرى ، لا أن يقتضي الاسم فحسب لأنه هو البليغ ، فهذه هي البلاغة أو المفهوم الحقيقي لها .

المبحث الثالث
نيابة اسم الفعل

هناك طائفة من الألفاظ اصطلح على تسميتها بعض النحاة (أسماء الأفعال) [5] ، ولعل هذا المصطلح يدل على جعلها ((عوضا عن اللفظ بالفعل ونائبة عنه حتى أعملت عمله)) [6] هذه الألفاظ كانت مختلفة في أصلها ، فمنها ما هو مرتجل كـ(هيهات) ،

---

(1) ينظر : روح المعاني : 138/6 .
(2) هود : من الآية 103 .
(3) التغابن : من الآية 9 .
(4) ينظر : روح المعاني : 138/6 .
(5) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : 163/1 - 164 ، همع الهوامع : 105/2 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 29/4 .

ومنها ما هو منقول عن أصل كالمصدر والظرف والجار والمجرور نحو (رويد) و(مكانك) و (عليك) [1] .

ولعل اختلاف الأصل هذا كان السبب في نشوء الخلاف النحوي في ماهيتها ودلالتها ، فالكوفيون يعدونها أفعالا حقيقية ، لدلالتها على الحدث والزمن ، ولكنهم يسمونها (أسماء أفعال) مراعاة لألفاظها الآتية على طريق الأسماء ، وقيل ، المقصود بالأفعال عندهم الأفعال اللغوية ، أي المصادر [2] .

وأما البصريون ، فيعدونها أسماء ، ولكنهم اختلفوا في دلالتها [3] .

فقيل : مدلولها لفظ الفعل ، لا الحدث ولا الزمن ، فهي تدل على ما يدل على الحدث والزمن .

وقيل : إنها تدل عليهما كـ(الفعل) ، لكن بالوضع ، لا بأصل الصيغة .

وقيل : هي أسماء لمعاني الأفعال من الأحداث والأزمنة ، لا لألفاظها .

وقيل : هي أسماء للمصادر النائبة عن أفعالها .

ومن النحاة من فصل فقال : إن ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقٍ على أسميته وما عداه فعل [4] .

في حين ذهب آخرون إلى عده قسما مزيدا على الاسم والفعل والحرف ، وأسموه (الخالفة) [5] أي خليفة الفعل ((ونائبة في الدلالة على معناه)) [6] .

ومهما يكن من خلاف ، فإن اتفاقا يكاد يجمعهم من حيث تأدية هذه الألفاظ معاني الأفعال وتشابه استعمالهما [7] ، ولذا يقول الصبان : ((والأولى عندي أن مذهب البصريين

---

(1) ينظر : حاشية الصبان : 196/3 .

(2) ينظر : م . ن : 195/3 .

(3) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : 163/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 195/2 ، حاشية الصبان : 195/3 ، حاشية ابن حمدون : 95/2 .

(4) ينظر : حاشية الصبان : 196/3 .

(5) ينظر : همع الهوامع : 105/2 ، حاشية ابن حمدون : 59/2 ، المصطلح النحوي : 183 .

(6) حاشية الصبان : 196/3 .

(7) ينظر : شرح المفصل : 5/4 ، شرح التصريح على التوضيح : 196/2 .

ومذهب الكوفيين واحد ، وأن الاختلاف بينهم ليس إلا في العبارة)) [1] أما المذهب الثالث ، فلم يعد في مذهبه إلا التفصيل في التسمية ، وأما المذهب الأخير ، فهو وإن عدَّه قسما قائما بذاته ، غير أن وسمه إياه بـ(الخالفة) دليل على وقوعه خليفة الفعل لتأدية معناه .

معاني اسم الفعل في وقوعه موقع الفعل .

لم يكن غرض وقوع اسم الفعل موقع الفعل هو تأدية معناه فحسب ، بل هناك أغراض أخرى – وإلا لانتفت الغاية من التغيير في البنية و العدول عن أصلها – ولذا وقف بعض النحاة عليها ، فوجدوا فيها المبالغة أو الإيجاز أو الاختصار [2] يقول ابن السراج : ((وجميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل ، إنما أريد بها المبالغة ، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كفت عنها)) [3] فهو يؤكد هنا غرض المبالغة ، وقد وجه ابن الخشاب هذا الغرض في نحو (هيهات) بقوله : ((وأما المبالغة ، فلأنه يدل على شدة البعد ، فكأنه قال في قوله [4] :

هَيْهاتَ خَرْقاءُ 00000000000 0000000000000000000

(بعد جدا ، أو بعدت كل البعد خرقاء) ، ولعله يخرج بتبعيده الشيء والمبالغة في ذلك كثير من الأمر إلى أن يؤيس منه)) [5] ولعل ابن الخشاب نظر عند توجيهه هذا في دلالة اللفظ وإيحاءاته ، فليست هي من قبيل ألفاظ الإخبار فحسب ، بل هي من قبيل أساليب الإنشاء ؛ لما فيها من دلالة على معان لا يصح شرحها ولا تفسيرها بألفاظ دالة على الإخبار إلا من حيث تقريب المعنى إلى الإفهام ، ((فإذا قال قائل : (هيهات السفر) فإنه سيؤدي معنى معينا معبرا بالوضع عن موقف ذاتي

---

(1) حاشية الصبان : 195/3 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 134/2 ، شرح المفصل : 25/4 .

(3) الأصول في النحو : 134/2 .

(4) البيت لذي الرمة في (ديوانه : 50) . وهو بتمامه :

هَيْهَـــــاتَ خَرْقَـــــاءُ إلاَّ أنْ يُقَرِبَّهَـــــا ذُو العَـــــرشِ والشَعْشَـــــعَانَاتُ الهراجِيـــــبُ

(5) المرتجل : 248 – 249 ، وينظر : الخصائص : 48/3 ، الأشباه والنظائر : 75/1 ، خزانة الأدب : 123/1.

للمتكلم حيال ابتعاد السفر ، ولا يعني انه يفسره بعبارة (بعد السفر) على سبيل الإخبار ؛ لأن القائل في هذه الحالة يريد أن يعبر عن معنى إنشائي بينه وبين التعجب رحم وقربى ، فكأن المعنى المراد التعبير عنه (ما أبعد السفر))) [1] .

ومن هنا يتبين ضمنا ما يبتغيه النحاة من غرض الإيجاز في نيابة هذه الألفاظ مناب الأفعال ، إذ إنها تقع مفردة ، ولكنها تغني بدلالتها ومعناها عن القول الكثير ، فهو من إيجاز القصر لا الحذف .

أما ما تفيده من اختصار – عند النحاة – فـ((لأنها لا تلحقها علامات تدل على الفاعلين ، فهي تأتي بصيغة واحدة من المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، نحو (صه يا زيد ويا هند ويا زيدان ويا هندان ويا زيدون ويا هندات) أما الفعل ، فتلحقه علامات تدل على المؤنث والمثنى والجمع ، فتقول : (أسكت ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن))) [2] .

ولكن الذي يبدو لي أن المبالغة هي الغرض الرئيس من استعمال هذه الألفاظ ؛ لأن المتكلم لا يأتي بألفاظ ذات دلالات معنوية مزيدة على دلالات الأفعال لمجرد الاختصار في عدم إلحاقها بعلامات التأنيث أو التثنية أو الجموع .

ولذا كان غالب ما وقع من شواهد في القرآن الكريم بهذا الخصوص دالا على المبالغة بغض النظر عن نوعه ، فمن الألفاظ المرتجلة الدالة على المضي (هيهات) في قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [3] فالمعنى ، بعد البعد كله هذا الذي توعدونه من الإخراج من القبور ، ولعل في تكرير (هيهات) إشارة إلى استبعادهم أنه لا يكون أبدا ، ففيه من المبالغة ما لا يخفى ، وهناك قرينة نحوية تدل على تلك المبالغة ، وهي وقوع الآية الثانية تأكيدا للأولى – التي أفادت الاستبعاد

---

(1) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 251 .

(2) كشف المشكل في النحو : 170/2 ، وينظر : شرح المفصل : 25/3 – 35 .

(3) المؤمنون : 35 ، 36 .

أيضا ولكن بصيغة الاستفهام – ولا شك في أن التأكيد يفضل المؤكد مبالغة ، وإلا لانتفت الحاجة إليه .

ومما جاء على هيأة الظرف المضاف ، هو (مكانكم) في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ [1] ويمكن القول ، إن هذا الظرف المضاف (مكانكم) حل محل الفعل لتأدية معناه ، إذ الأصل فيه هو (أثبتوا مكانكم) ، غير أن الفعل حذف وأقيم الظرف مقامه مبالغة وإيجازا ، فأما المبالغة فتحققت من شدة وقع اللفظة من دون إسنادها إلى شيء ، ولا سيما فيما تحمله من دلالة على التهديد والوعيد ، وأما الإيجاز ، فتحقق من حذف الفعل تناسبا بين ضيق المقام وضيق الخطاب .

ومن الاسم المنقول عن جار ومجرور هو (عليكم) نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُم لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [2] فوقوع اسم الفعل (عليكم) ذو دلالة على المبالغة أيضا من حيث تأكيده صلاح النفس ، وعدم الحسرة على ضلال الكافرين ، قال الزمخشري : ((كان المسلمون تذهب أنفسهم حسرة على الكفرة ، يتمنون دخولهم في الإسلام ، فقيل لهم : (عليكم أنفسكم) بإصلاحها والمشي بها في طريق الهدى ، لا يضركم الضلال عن دينكم إذا كنتم مهتدين)) [3] .

المبحث الرابع
نيابة المصدر

اهتم النحاة بالمصدر اهتماما واسعا ، حتى أنه يدخل عندهم في أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي ، بيد أن ما يهمنا هنا هو أثره في البنية النحوية لفظا ومعنى ، ولاسيما في إجرائه مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، أو نيابته عن فعله في باب المفعول المطلق ، مما يعد خروجا عن أصل البنية لتحقيق دلالة معنوية فيها .

---

(1) يونس : 28 .

(2) المائدة : من الآية 105 .

(3) الكشاف : 534/1 .

ولكن يجدر الكلام أولا على عمله ومعناه ؛ لنتبين دليل نيابته عن فعله ، فقد ذكر النحاة موضعين يعمل فيهما المصدر عمل فعله :

أحدهما ، أن يكون المصدر مقدرا بـ(أن والفعل) أو بـ(ما والفعل) بحسب القرينة الزمنية معه ، فيقدر ((بـ(أن) إذا أريد المضي والاستقبال نحو : (عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا) والتقدير (من أن ضربت زيدا أمس ، أو من أن تضرب زيدا غدا) ، ويقدر بـ(ما) إذا أريد به الحال ، نحو : (عجبت من ضربك زيدا الآن) والتقدير : (مما تضرب زيدا الآن))) [1] ، ولعل هذا التقدير للتوضيح ، وتمييز هذا الموضع من غيره فحسب ؛ لأن الأصل في المصدر أن يكون صريحا ، فإذا وقع المصدر مؤولا فعلى سبيل النيابة عنه – كما سنرى – * .

والآخر ، أن يكون المصدر نائبا مناب فعله في باب المفعول المطلق ، نحو قولنا : (ضربا زيدا) فـ(زيدا) منصوب بـ(ضربا) لكون هذا المصدر نائبا عن فعله (اضرب) ، إذ الكلام على أصله (اضرب زيدا ضربا) ، ثم حذف الفعل ، وناب المصدر منابه حتى أسند العمل إليه [2] .

الموضع الأول (وقوع المصدر موقع الفعل المضارع) .

يكاد المصدر في الموضع الأول يشابه اسم الفاعل في عمله دون معناه ، مما جعل سيبويه يجري موازنة بينهما في أحد أبواب الكتاب فقال : ((هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه وذلك قولك : (عجبت من ضرب زيدا) فمعناه (أنه يضرب زيدا) وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولا ؛ لأنك إذا قلت : (هذا ضارب) فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت : (عجبت من ضرب) ، فإنك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل ، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ، ولم تحتج حين قلت : (هذا ضارب زيدا) إلى فاعل ظاهر ؛ لأن المضمر في (ضارب) هو الفاعل)) [3] .

---

(1) شرح ابن عقيل : 93/3 .

* ينظر : المبحث الأول من الفصل الثاني من هذا الباب : 264 .

(2) ينظر : المقرب : 142 ، ارتشاف الضرب : 170/3 .

(3) الكتاب : 190/1 .

أما من حيث العمل ، فعلى الرغم من وجود اختلاف في شروط عمل كل منهما ، فإن تشابها يكاد يجمعهما ، ولعلنا نتبين ذلك من خلال الوقوف على شروط العمل بينهما، فشروط عمل (اسم الفاعل) هي : أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام ، أو أن يكون خبرا أو صفة أو حالا ، أو أن يكون محلى بـ(الألف واللام) ، أو أن يكون دالا على حال أو استقبال [1] .

أما شروط عمل (المصدر) فهي : أن يكون مضافا أو منونا أو محلى بـ(الألف واللام) [2] .

ولعل الاختلاف بحسب شروط عمل المصدر يكمن في أولها فحسب ، وذلك لاختلاف دلالة كل منهما ، فاسم الفاعل بحكم دلالته على الفاعل لا يعمل مضافا ؛ لأن المضاف إليه هو المفعول به أبدا ، فلم يكن هناك لبس يوجب إظهار الفاعل ، بخلاف المصدر فإن إظهار الفاعل – إن كان في المضاف إليه لبس – شرط لتميز الفاعل من المفعول ، ومن ذلك قولنا مثلا : (علمت قتل زيد) ، فإنه لا يتعين كون زيد فاعلا أو مفعولا إلا بإظهار اسم آخر لتحديد رتبة كل منهما بحسب العلامة الإعرابية عليه ، فيقال مثلا : (علمت قتل زيد عمرا) ومن هنا صح إعماله مضافا ؛ لإظهار المعنى وتمييزه ، فهو إن أضيف إلى فاعله كان الاسم المتأخر مفعولا منتصبا ، وإن أضيف إلى المفعول كان الاسم المتأخر فاعلا مرفوعا [3] .

أما الشرط الثاني ، فهو يطابق اسم الفاعل في عمله ، وإن كان النحاة لم يذكروا هذا الشرط صراحة في اسم الفاعل ، إلا أن التنوين متى وقع فيه كان الاسم عاملا ، ولعله هو الشرط نفسه الذي ينص على دلالة الاسم على الحال والاستقبال .

أما الشرط الثالث ، فمشترك بين الصيغتين دون حاجة إلى تعليل وتأويل .

---

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 66/2 ، الفرائد الجديدة : 671/2 – 672 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 94/3 .

(3) ينظر : م . ن : 102/3 .

ومهما يكن من أمر ، فإننا لا نقصد من هذا الاستطراد سوى أن نبين صلة المصدر في هذا الموضع باسم الفاعل من حيث وقوعهما موقع الفعل ، ولا سيما أنهما يعملان عمله ، ويؤديان معناه .

معاني المصدر في وقوعه موقع الفعل المضارع .

إن مما لا شك فيه أن يكون لموقع المصدر موقع الفعل المضارع معان ودلالات ، ولا سيما في اختلاف وقوعه بين حالة وأخرى ، تبعا لما يطلبه السياق ويقتضيه ، هذه الحالات هي ما ذكرناها سلفا من إضافة أو تنوين أو تحلية بـ(الألف واللام) ، وهي ذات دلالات سبقت الإشارة إليها فيما مضى أيضا ، فالإضافة ذات دلالة على الملازمة ، وشدة الصلة بين اللفظين المتضايفين ، والتنوين ، ذو دلالة على الحال والاستقبال ، و(الألف واللام) ، غالبا ما يراد بها الموصولية – في هذا الباب – .

فمن الاختلاف إضافة وتنوينا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۞ فَكُّ رَقَبَةٍ ۞ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ۞ أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ [1] ففي الآيات مصدران وقعا موقع الفعل المضارع لصحة تقديرهما بالمصدر المؤول ، فيقال تقديرا : (أن يفك رقبة) و(أن يطعم يتيما أو مسكينا) ولكن مع دلالتهما على الاستقبال لوقوعهما مقترنين في الجواب ، فإنهما يختلفان دلالة ، على وفق اختلافهما بين الإضافة والتنوين ، ويمكن توجيه ذلك إلى أن حالة المصدر الأول غير مقيدة بزمان ، إذ جاء تأكيد (عتق الرقبة) مطلقا من غير تحديد ، وهذا خلاف حالته في الموضع الثاني ، فإن الإطعام جاء مقيدا بزمان ، وهو يوم المسبغة – أي الفاقة – ولذلك جاء هذا الظرف فاصلا بين المصدر ومعموله لتأكيد ((أن إخراج المال فيه أشد على النفس)) [2] .

ومما يدل على هذا الفرق بين الحالتين هو أن الإضافة لم تأت في القرآن إلا وكان الزمن مطلقا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [3]

---

(1) البلد : 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 .

(2) حاشية الصاوي على الجلالين : 322/4 .

(3) يونس : 37 .

وكذلك قوله : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ [1] فإن تصديق القرآن لم يكن في يوم محدود ، بل هو تصديق مطلق دوام نزوله على الرسول ﷺ ، وكذلك تفصيله وتنزيله لم يحدد بيوم دون يوم ، بل هو إخبار على تنزيله من الله – جل وعلا – ، سواء أكان التنزيل ماضيا أم حاضرا أم مستقبلا .

أما المصدر المحلى بـ(الألف واللام) عاملا ، فلم نقف على شاهد له في القرآن ، ولعل النحاة أصابوا إذ حكموا على قلته في الكلام [2] ، ومن وقوعه في الشعر قول الشاعر [3] :

فَإِنَّكَ والتَّأبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وأَيْدِينَا إِلَيهِ شَوَارِعُ

فـ(التأبين) مصدر عامل لكونه محلى بـ(الألف واللام) ومعموله هو (عروة) وهو منصوب به ، ويمكن القول ، إن ثمة شبها بين المصدر المحلى والمصدر المضاف من حيث صحة وقوعه موقعه ، فيقال مثلا : (فإنك وتأبينك عروة) ، فضلا عن أن كلا المصدرين لا يدل على زمن بعينه ، بخلاف المصدر المنون ، فهو ذو دلالة على الزمان .

الموضع الثاني (نيابة المصدر مناب فعله في باب المفعول المطلق) .

هذا هو الموضع الثاني من نيابة المصدر مناب فعله ، وقد نص النحاة عليه ، فقالوا : ((وأما المصدر النائب مناب فعله فيعمل فيما قبله كما يعمل فيما بعده ، فنقول : (ضربا زيدا ، وزيدا ضربا) ؛ لأنه ناب مناب أضرب)) [4] وفي هذا إشارة إلى ما تشكله النيابة من أثر في تغيير البنية وخروجها عن أصلها ؛ لأنها عبارة عن حذف وتعويض .

وتجدر الإشارة أولا ، إلى أن نيابة المصدر عن المفعول المطلق مخصوصة بالأمر والنهي على أرجح الأقوال [5] ، وقد علل ذلك بعض النحاة فقال المبرد – مثلا – : ((لأنهما لا

---

(1) الزمر : 1 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 94/3 .

(3)لم ينسب هذا البيت إلى قائل في المصادر الآتية : شرح ابن عقيل : 96/3 ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : 524/3 ، شرح الأشموني : 284/2 .

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي : 626/2 . وينظر : أمالي السهيلي : 120-121 ، المقرب : 142 ، شرح التصريح على التوضيح : 51/1 .

(5) ينظر : الكتاب : 69/1 ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : 265/1 .

يكونان إلا بفعل)) [1] ، وقال ابن مالك : ((لأن دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به على فعله)) [2] ويمكن التعليل أيضا ، بأن الأمر والنهي أمنا اللبس لانفرادهما بدلالة الإنشاء ، بخلاف الفعل الماضي والمضارع ، فإنهما يشتركان في دلالة الإخبار ، فلا يمكن في الوقت نفسه تعيين هذه الدلالة حال حذف الفعل وإقامة المصدر مقامه ؛ وذلك لالتباس المعنى وعدم تعين الفعل المراد ، فقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ [3] إخبار عن تكليم الله موسى ، بخلاف ما لو حذف الفعل ، فإن المعنى سينتفي لالتباسه بغيره من الأفعال ، ثم إن حاجة الأمر – في غالب الأحيان – إلى المبالغة والتأكيد باختصار يعد من مسوغات هذه البنية النحوية القائمة على الحذف والتقديم .

معاني المصدر في إنابته مناب فعله في باب المفعول المطلق .

وكذلك يؤدي استعمال هذا المصدر ، وإنابته عن فعله أثرا في المعنى والسياق ، فبعدما كان (ضربا) مؤكدا لعامله فحسب ، أصبح الآن مؤديا معنى الفعل مع المبالغة فيه ، تلك المبالغة التي كانت بسبب من تقدم المصدر والابتداء به ؛ وذاك لأن وظيفته مؤخرا هي التأكيد ، فإذا تقدم كانت فيه دلالة على المبالغة والتأكيد في الآن نفسه ، ولا سيما أنه يشير إلى نفسه وعامله جملة واحدة .

أما ما ذهب إليه ابن جني من نفيه كون هذا المصدر مؤكدا في قوله : ((ألا تراك لا تقول : (ضربا زيدا) ، وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لـ(اضرب) المقدرة ، من قبل أن تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي اختصارا ، فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : (ضربا زيدا) ، لا على أن تجعل (ضربا) توكيدا للفعل الناصب لـ(زيد) ، بل على أن تبدله منه ، فتقيمه مقامه فتنصب به (زيدا))) [4] ففيه نظر ؛ لأن المصدر وإن كان نائبا عن فعله ، غير أن صلته به ما تزال قائمة ، من حيث كون إعرابه باقيا على أصله كما لو كان الفعل مذكورا ، فنصبه إذن دليل على تأثره بفعله وعدم انقطاعه عنه ، ولقد ذهب إلى ذلك بعض

---

(1) المقتضب : 267/3 .

(2) شرح الكافية الشافية : 663/2 .

(3) النساء : من الآية 164 .

(4) الخصائص : 289/1 .

النحاة فقالوا : ((لأن المصدر نائب عن (اضرب) ولكنه مع هذا – أي مع كونه نائبا عن الفعل – معرب ؛ وذلك لأنه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا ، تقديره (اضرب ضربا))) [1] ثم إنه لو أريد قطع المصدر عن فعله ، فإن تحول علامته من النصب إلى الرفع هي الدالة عليه .

ومما جاء على هذا في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [2] فـ(ضرب) مصدر ناب مناب فعله ، وأضيف إلى مفعوله إضافة غير محضة ، إذ هي على سبيل الانفصال ، وتقديرها (ضربا الرقاب) .

ولعل هذه الإضافة كانت مشكلا لدى بعض الباحثين ، إذ قاسها على المصادر المضافة المبينة للنوع نحو : (سرت سير العقلاء) فقال هو بتقدير (اضرب ضرب الرقاب) ، فليس هو من النيابة – عنده – في شيء [3] .

ولكن الحقيقة غير ذلك ؛ لأنا لو جعلناه مبينا للنوع لاختلف المعنى ، فإن وظيفة هذا النمط من المصادر تبيين عامله بأسلوب المشابهة ، فقولنا : (اعمل عمل الصالحين) بمعنى (اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين) ، ثم إن هذه المصادر تكون مضافة إلى فاعلها أبدا ؛ ليتحقق أسلوب المشابهة بين الفعل وفاعله المذكور في أول الجملة من جهة والمصدر مضافا إلى فاعله المذكور في آخرها من جهة أخرى ، وعلى هذا التقدير ، فإن جعل المصدر في الآية مبينا للنوع يكون على معنى (اضرب ضربا مثل ضرب الرقاب) فتكون الرقاب هي الضاربة كما بيناه آنفا ، وهو معنى لا يراد هنا أبدا .

أما حذف التنوين من المصدر وإضافته فلا مشكل فيه ؛ لأنه يقع في المشتقات كثيرا على نحو ما وجه سيبويه [4] ، ولا يتغير من المعنى شيء ، فقد يكون لـ(الاستخفاف) ، وقد يكون لقوة الصلة بين المتضايفين ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الإضافة في هذا الباب .

---

(1) شرح التصريح على التوضيح : 51/1 .

(2) محمد : 4 .

(3) ظاهرة النيابة في العربية : 368 .

(4) ينظر : الكتاب : 190/1 .

وإذا ثبت هذا المصدر نائبا عن فعله ، فإنه يجدر تبيين المفارقة في الاستعمال بين هذه الآية وآية أخرى مشابهة لها في المعنى ومختلفة عنها في التركيب ، إذ ورد فيها الفعل على أصله ، وهي قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [1] وقد بين الرازي فرقا بين الآيتين ، وقدم له مقدمة قائلا : ((وهي أن المقصود أولا في بعض السور قد يكون صدور الفعل من فاعل ويتبعه المصدر ضمنا ، إذ لا يمكن أن يفعل فاعل إلا ويقع منه المصدر في الوجود ، وقد يكون المقصود أولا المصدر ولكنه لا يوجد إلا من فاعل ، فيطلب منه أن يفعل ، مثاله من قال : (إني حلفت أن أخرج من المدينة) ، فيقال له : (فاخرج) صار المقصود منه صدور الفعل منه ، والخروج في نفسه غير مقصود الانتفاء ، ولو أمكن أن يخرج من غير تحقق الخروج منه لما *كان عليه إلا أن يخرج ، لكن من ضرورات الخروج أن يخرج ، فإذا قال قائل : (ضاق بي المكان بسبب الأعداء) ، فيقال له مثلا : (الخروج) ، يعني الخروج فاخرج ، فإن الخروج هو المطلوب ، حتى لو أمكن الخروج من غير فاعل لحصل الغرض ، ولكنه محال فيتبعه الفعل ، إذا عرفت هذا ، فنقول : في الأنفال الحكاية عن الحرب الكائنة وهم كانوا فيها ، والملائكة انزلوا لنصرة من حضر في صف القتال ، فصدور الفعل منه مطلوب ، وها هنا الأمر وارد ، وليس فيه وقت القتال بدليل قوله تعالى : (فإذا لقيتم) والمقصود بيان كون المصدر مطلوبا لتقدم المأمور على الفعل ، قال : (فضرب الرقاب))) [2] .

ويمكن القول ، إن هذا فرق ، ولكنه ليس الوحيد ، وإذا عدنا إلى ما قرره النحاة والبلاغيون من دلالة الفعل على التجدد والحدوث ، ودلالة الاسم على الثبوت والاستمرار ، فسنجد أن الآية الأولى نصت على حدوث القتال وحركة المعركة ، ولعل الفعل يتناسب معها أكثر ، إذ هو أمر بتجديد الضرب بين الأعناق والبنان ، فهو يوحي بتجدد الضرب وحدوثه ، وليس الأمر كذلك في الآية الأخرى ، إذ لم يكن فيها حدوث قتال ، بل الأمر بالضرب

---

(1) الأنفال : 12 .

* الراجح في جواب (لو) إن كان منفيا هو تجرده من اللام ، ولكنه جاء في هذا النص على غير الرجحان ، إذ اقترن اللام به مع كونه منفيا .

(2) التفسير الكبير : 43/28 - 44 .

مقيد بلقيان الذين كفروا ، وبعبارة أخرى ، إنه إذا ما حدث قتال بينكم وبين الكافرين ، فإن ضربهم وقتلهم هو الأمر الثابت فيه .

الفصل الثاني

التناوب بين الأسماء

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : نيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح .

المبحث الثاني : النيابة عن المفعول المطلق .

المبحث الثالث : التناوب بين المشتقات .

المبحث الرابع : نيابة المصدر عن المشتقات .

المبحث الخامس : نيابة المفعول به عن الفاعل

تمهيد .

لم تكن الأسماء لتجري على صيغة واحدة ، بل هي على صيغ وأقسام ، فمنها المشتق ومنها المصدر ، وكل من هذين القسمين يشتمل على أقسام مختلفة أيضا ، وقد وقف النحاة على هذه الأسماء ، فجعلوا بعضها أصولا وبعضها الآخر فروعا بحسب صيغتها وموقعها في الكلام .

فمما ذكروه – مثلا على ذلك – أن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا ، فإذا ما وقع لفظ بصيغة أخرى موقعه ، فهو على سبيل النيابة عنه .

وقد يكون دليل النيابة هو الإسناد ، وذلك إذا وقع المسند بصيغة معينة هي خلاف ما يطلبه المسند إليه ، كـ(اسم الفاعل واسم المفعول) فهو على سبيل النيابة أيضا .

وهكذا يتضح وجه النيابة ودليلها في هذا الفصل ، وقد انقسم على وفق المتغيرات فيها على خمسة مباحث :

المبحث الأول : نيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح .

المبحث الثاني : النيابة عن المفعول المطلق .

المبحث الثالث : التناوب بين المشتقات .

المبحث الرابع : نيابة المصدر عن المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال) .

المبحث الخامس : نيابة المفعول به عن الفاعل .

المبحث الأول
نيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح

الأصل في استعمال المصدر أن يكون صريحا ، ولكنه قد ينحل إلى فعل وأداة ليكون المصدر مؤولا ، وأما ما يذكره النحاة من تأويل المصدر الصريح أحيانا بالمصدر المؤول ، ولا سيما في (باب إعمال المصدر عمل الفعل) نحو تأويلهم المصدر في المثال : (عجبت من ضرب زيدا) بـ(أن يضرب) ، فإنه من باب تعيين موضع المصدر العامل دون غيره من المصادر ، أو لتبيين سبب عمله ، وذلك بوقوعه موقع الفعل .

ولكي نتبين المعنى من وقوع المصدر المؤول موقع الصريح ، لا بد لنا من الوقوف على كل منهما بنية ودلالة ، فهو يعطينا الملامح الرئيسة عن الفرق بين هذين المصدرين .

فالمصدر الصريح بسيط في بنيته ودلالاته ، فهو من حيث البنية يتكون من لفظة واحدة ، ومن حيث الدلالة تكون دلالته واحدة أيضا لإشارتها إلى الحدث دون الإشارة إلى الزمان ، وذلك نحو قولنا : (يسعدني مجيئك ويفرحني اجتهادك) .

وأما المصدر المؤول فيتكون من حرف مصدري وصلة له ، وبعبارة أخرى فهو ((آلة في السبك والمسبوك ما بعدها)) [1] أي صلتها ، فأما الحروف المصدرية فهي : (أنَّ وأنْ وكي وما ولو) [2] وأما صلتها فهي من حيث العموم تكون أفعالا متصرفة إلا صلة (أن) فهي جملة اسمية (مبتدأ وخبر) ؛ وذلك لاختصاص هذا الحرف بالأسماء دون الأفعال ، وهي من حيث الخصوص مختلفة تبعا لاختلاف الدلالة الزمنية للأفعال ، فصلة (أنْ) يصح أن تكون فعلا ماضيا ومضارعا وأمرا ، نحو قولنا : (أعجبني أن قمت ، وأريد أن تقوم ، وكتبت إليه بأن قم) [3] ، وأما (ما ولو) فيصح في صلتها المضي والمضارعة [4] ، نحو قولنا : (أعجبني ما قمت وما تقوم الآن ، ووددت لو ذهبت ولو تذهب) ، وأما (كي) فلا يصح في صلتها سوى المضارعة ، وشرط تقديرها مع صلتها بالمصدر أن يدخل عليها (لام التعليل) لفظا ، نحو قولنا : (جئت لكي أقرأ) أو تقديرا [5] ، نحو قولنا : (جئت كي أقرأ) ، أي للقراءة .

معاني المصدر المؤول في إنابته مناب المصدر الصريح .

إن ما يشتمل عليه المصدر المؤول من زيادة في البنية تجعله ذا معان ودلالات لا يحققها إلا هو ، ومن تلك الزيادة ، هي الحروف المصدرية ، ولقد ذكر النحاة اختلاف معانيها من تأكيد وتعليل وتمنٍ [6] أو ما يقع منها بوجه عام ، فحينما يراد التأكيد تقع الأداة (أنَّ) وعليه جاء قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ

---

(1) حاشية الصبان : 175/3 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 518/1 – 519 ، الجنى الداني : 297 ، مغني اللبيب : 266/1.

(3) ينظر : مغني اللبيب : 28/1 ، همع الهوامع : 81/1 .

(4) ينظر : تذكرة النحاة : 38 .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب : 518/1 ، الفرائد الجديدة : 193/1 .

(6) ينظر : م . ن : 518/1 ، 193/1 .

الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ [1] فلا شك في أن الأداة المصدرية (أنَّ) أضفت التأكيد على معموليها ، ولا يتحقق ذلك بوقوع المصدر صريحا .

وأما (كي) فإنها تفيد التعليل ، ولذا وجب اقترانها بـ(اللام) الذي يفيد التعليل أيضا ، نحو قولنا : (جئت لكي أكرمك) ، وإن لم تقترن بـ(اللام) ، تعين تقديره حكما ، نحو قولنا : (جئت كي أمتحن) ، أي جئت للامتحان ، وقد جاءت كلتا الحالتين في القرآن الكريم ، فمن الحالة الأولى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ [2] ومن الحالة الأخرى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلا تَحْزَنَ ﴾ [3] وفي كلتا الآيتين جاءت الأداة المصدرية مفيدة معنى التعليل ، ولا شك في أن هذا المعنى لا يكون في المصدر الصريح إلا من خلال ما يدل عليه الحكم الإعرابي ، إذ يكون المصدر الصريح مفعولا لأجله ، كأن يقدر مثلا : (فرجعناك إلى أمك إقرارا لعينها) ، ولكن المصدر المؤول حقق هذا المعنى مع زيادة التأكيد والمبالغة فيه .

وأما (لو) فإنها تفيد التمني ، ولذا غالبا ما تكون هذه الأداة وصلتها في سبك مصدر مؤول معمول لفعل يفيد التمني أيضا ، فهي تفيد السبك مع صلتها في تقدير المصدر من جهة ، وتفيد السبك مع دلالة الفعل من جهة أخرى ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [4] فالأصل في المصدر أن يكون صريحا ، ولكن وقوعه مؤولا من (لو وصلتها) يفيد المبالغة في وصف ودهم وتمنيهم من حيث إفادة هذه الأداة معنى التمني ، وهي بذلك ترتبط بدلالة الفعل على التمني أيضا ، ومما يؤكد هذا أن وقوع (أنْ) المصدرية موقعها يصح نحوا ومعنى ، بيد أن ما تتميز به (لو) من (أن) في دلالة التمني هو الذي حسَّن وقوعها ، لتكون البنية من أولها إلى آخرها في ترابط لفظي ومعنوي .

---

(1) الحج : 6 ، 7 .

(2) الحديد : من الآية 23 .

(3) طه : من الآية 40 .

(4) البقرة : من الآية 96 .

وأما (أن) فأرى فيها التأكيد بصورة عامة ، أو أن غايتها فك المصدر لتتبين ما في الفعل من دلالة زمنية معينة ، ولكن هناك من النحاة من يرى فيها دلالة على احتمال الفعل حكم الجواز دون الاستحالة أو الوجوب [1] .

على أنني لا أرى ذلك صوابا ؛ لأن هذا موقوف على صلتها ، وليس عليها فحسب ، فإذا كان صلتها فعل أمر ، فكيف تجعله هذه الأداة جائزا دون الوجوب ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ ﴾ [2] فلا خلاف في أن الفعل هنا واجب حصوله على سبيل الاستحالة والوجوب ، ولعل ذلك فات أصحاب هذا الرأي فنظروا في صيغ خاصة منه ، كأن تكون صلة (أن) فعلا مضارعا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم ﴾ [3] فهنا لا يكون تحقيق الفعل على سبيل الوجوب ، بل على سبيل الجواز ؛ لأنها سبقت ببيان حكم المريض في الصوم ، إذ قال تعالى : ﴿ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [4] .

ومما ضربوه من مثال قولهم : (ظهر أن يسافر علي) ، فيجوز أن يقع السفر أو لا يقع ، بخلاف ما إذا قلنا : (ظهر سفر علي) فإنه يجوز أن يسبق إلى بعض الأذهان وجوب هذا الأمر دون الجواز [5] ، وهذا التوجيه صحيح ، ولكنه لا يكون حكما عاما تختص به (أن) ، بل هو حكم يحدده الفعل قبل كل شيء .

وأما (ما) فذات دلالة قريبة من (أن) من حيث وقوعها مع الفعل لتدل على الحال ، فدلالتها مع صلتها واضحة أكثر من دلالتها بحد ذاتها فحسب .

---

(1) ينظر : بدائع الفوائد : 142/1 ، حاشية الصبان : 176/1 .

(2) الشعراء : 63 .

(3) البقرة : من الآية 184 .

(4) البقرة : 184 .

(5) ينظر : حاشية الصبان : 176/1 .

أما وقوفنا على الصلة ، فذاك لنتبين ما في المصدر المؤول من دلالة زمنية يمكن أن تزاد على معنى المصدر الصريح ؛ ذلك أن المصدر الصريح لا يدل إلا على الزمن المطلق [1] ، فليس في صيغته ما يدل على مضي أو حال أو استقبال ، ((فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان)) [2] ولعل اقتران (أنْ) بالدلالة الزمنية التي يحققها المصدر المؤول متأتٍ من إمكان دخولها على جميع الأفعال .

ومهما يكن من أمر ، فإن لتحديد الدلالة الزمنية دون إطلاقها أمرا مهما في المعنى ، وذلك لا يكون إلا بإحلال المصدر المؤول نائبا عن المصدر الصريح ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآياتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُون ﴾ [3] فقد وقع في الآية مصدران مؤولان متشابهان في دلالتهما على الحدث ، ولكنهما مختلفان في دلالتهما على الزمان ، وهنا تكمن الفائدة فيه ، فالمصدر الأول ذو دلالة على الحال والاستقبال ، والمصدر الثاني ذو دلالة على المضي ، وتقدير الدلالة الزمنية معهما تكون (وما منعنا أن نرسل بالآيات في الحال والاستقبال إلا أن كذب بها الأولون فيما مضى) ، بخلاف ما لو جاء المصدر صريحا ، فإن دلالته الزمنية ستكون مطلقة ، ولصار من المجهول تحديدها ، ولا سيما في المصدر الأول ، إذ لو جاء صريحا (الإرسال) ما تميزت دلالته الزمنية ، وما تبين قصدها وتخصيصها لأهل مكة ؛ لأن نزولها كان بسبب من سؤالهم رسول الله – عليه الصلاة والسلام – أن يجعل لهم الصفا ذهبا ، وأن ينحي عنهم الجبال فيزرعوا ، فقيل له : (إن شئت أن تستأني بهم لعلنا نجتبي منهم ، وإن شئت نعطيهم الذي سألوا فإن كفروا أهلكوا) ، فقال : (لا بل استأني بهم) [4] .

أما المصدر الثاني ، فإن وقوعه بهذه الصيغة الدالة على المضي فيه إشارة إلى معناه الحقيقي من وقوعه ماضيا من لدن الأولين ، وفيه إشارة أيضا إلى معناه المتمثل في الدلالة على التحقيق ، بمعنى أن تكذيب المشركين من أهل مكة أمر محقق كشأن الأمم من قبلهم ، ولذا كان هو السبب في منع إرسال الآيات .

---

(1) ينظر : المقتضب : 214/3 ، الأشباه والنظائر في النحو : 197/2 .

(2) بدائع الفوائد : 142/1 .

(3) الإسراء : من الآية 59 .

(4) ينظر : أسباب النزول : 166 .

وقد تراد دلالة الأمر من وقوع المصدر ، ولا يدل على ذلك سوى المصدر المؤول بوقوع فعل الأمر فيه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ ﴾ [1] فالمصدر المؤول من (أن) و(أسر) ذو دلالة على الفعل الوجوبي ، وكذلك أرى في هذه الدلالة تقريبا للحكاية وجعلها حاضرة في الأذهان ، ولا شك في أن كلتا الدلالتين لا تتحققان بالمعنى نفسه بوقوع المصدر صريحا .

ويمكن أن يقع الفعل أيضا مبنيا للمفعول لتحقيق دلالته من التعظيم مثلا ، ولا يكون هذا إلا بوقوع المصدر مؤولا ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [2] فإن إرادة هذه الصيغة من الفعل (أن بورك) يقصد منها التعظيم والتفخيم ، ولعلها لا تكون كذلك إلا بوضعها ضمن هذه البنية (المصدر المؤول) ؛ لأن المصدر الصريح لا يدل عليها أبدا .

وقد يراد من المصدر المؤول – مع تعيين دلالته الزمنية – تعيين الفاصلة ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْساً فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ [3] ففي المصدر المؤول (أن يقتلون) دلالتان : الأولى ، دلالة الحال أو الاستقبال ، والأخرى ، هي تعيين الفاصلة وتناسبها مع الفواصل الأخرى .

الخصائص الدلالية والتركيبية والإعرابية للمصدر المؤول .

يتميز المصدر المؤول من المصدر الصريح من خلال بنيته (أداة وصلة) بخصائص تركيبية وإعرابية ودلالية ضمن البنية النحوية بوجه عام .

فالمصدر المؤول من (أن) المشددة ومعموليها يسد عن المفعولين في باب ظن [4] ، نحو : (ظننت أن زيدا قادم وحسبت أنك ذاهب) فـ(أن) وصلتها سدت عن المفعولين ، فلا حاجة إلى تقدير مفعول ثان لإتمام البنية والمعنى ، بخلاف المصدر الصريح ، فإن وقوعه هنا يبقي المعنى ناقصا وبحاجة إلى مفعول ثان ، نحو : (ظننت قدومه ، وحسبت ذهابك)

---

(1) الشعراء : 52 .

(2) النمل : من الآية 8 .

(3) القصص : 33 .

(4) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 196/2 .

، فالمعنى يبقى ناقصا إلا بوضع المفعول الثاني نحو : (متحققا أو سريعا) ؛ ليتم المعنى والتركيب .

وقد وجه أحد الباحثين هذا إلى أن المصدر هنا قد أغنى عن المفعولين دلالة لا تركيبا [1] ، ولكن الحقيقة ، أن هذا المصدر بحكم تأويله بمفرد قيل إنه سد عن اسمين مفردين ، أو ما في حكمهما من حيث الإعراب ، أما من حيث الدلالة والتركيب فيختلفان ، فمن حيث الدلالة يختلف المصدر المؤول عن المصدر الصريح ، فدلالة الأول ثابتة على التأكيد ؛ لتمام معناه وعدم حاجته إلى أي إخبار جديد ، بخلاف المصدر الصريح ، فإن دلالته متغيرة ؛ لعدم تمامها إلا بما يقع من خبر عنه – وهو الذي صار إلى المفعول الثاني للفعل (ظننت) – فدلالته مرتبطة بما يحمله هذا المفعول من معنى .

وبيان ذلك أن قولنا : (ظننت أنك ناجح) يختلف عن قولنا : (ظننت نجاحك باهرا) – إذا كانت (ظن) بمعنى الشك – ؛ وذاك لأن في القول الأول دلالة على انتفاء النجاح ؛ لأن المتكلم كان يظن ذلك ، ولكنه كان ظنا خطأ ، بخلاف القول الثاني ، فإن النجاح حاصل فيه ، ولكنه جاء على أقل مما يظن ؛ لأن قوله (باهرا) متصل ومرتبط بفعل الشك ، فهو دليل على حصول النجاح ولكنه ليس باهرا .

أما إذا كانت (ظن) بمعنى اليقين ، فالدلالة تختلف فيها ، إذ تنتقل من الشك إلى اليقين ، فيكون المعنى هو التأكيد ، سواء أدخلت (ظن) على المصدر المؤول أم على المصدر الصريح ، بيد أن دخولها على المصدر المؤول يفيده التأكيد من دون قصد وصفه بأي وصف آخر .

ولذا لا يمكن أن يقال إن المصدر الصريح أوجز من المصدر المؤول هنا على نحو ما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين [2] ؛ وذلك لاختلاف الدلالة بينهما ، بل على العكس من ذلك ، فإني أرى الإيجاز متحققا في المصدر المؤول دون الصريح ، إذا أريد قصد المعنى نفسه بكلا المصدرين ؛ وذلك أن قولنا : (ظننت أنك ناجح) يفيد الإخبار بتأكيد النجاح إذا كانت (ظن) بمعنى اليقين ، بخلاف ما لو أتى المصدر صريحا ، فإنه لا يصح إلا أن يؤتى

---

(1) ينظر : ظاهرة الاستغناء في النحو العربي : 92 – 96 ، (رسالة ماجستير نقلا عن ظاهرة النيابة في العربية) .

(2) ينظر : المصادر في القرآن الكريم : 45 (رسالة دكتوراه) .

بـ(مفعول ثان) ليتم المعنى والتركيب فيقال : (ظننت نجاحك متحققا) ، ولا شك في أن الأول أوجز من الثاني .

أما من حيث التركيب ، فالذي سوغ لهذه الصيغة المصدرية أن تسد عن المفعولين هو ذلك الشبه بين (أن) و(ظن) من حيث معمولاهما ، إذ كلاهما يدخل على المبتدأ والخبر ، وبعبارة أخرى ، فإن معمولي (أن) يصيران من حيث المعنى معمولي (ظن) ، ويستبين ذلك أكثر فيما لو ألغيت (أن) فيقال بدلا من (ظننت أن زيدا قائم) (ظننت زيدا قائما) ، وبدلا من (حسبت أنك كاتب) (حسبتك كاتبا) .

ومما جاء على صيغة المصدر المؤول سادا عن المفعولين في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [1] فواضح أن المصدر المؤول من (أن ومعموليها) قد سد عن مفعولي (ظن) إعرابا وتركيبا ، وواضح أيضا أن دلالة المصدر هي تأكيد النجاة فحسب دون وصفه بأي وصف آخر ، ولعل ذلك يفيد الإيجاز ، إذ لو جاء المصدر صريحا ما دل على هذا المعنى إلا بوضع المفعول الثاني ، كأن يقال : (ظن نجاته متحققة) ، ولكن المصدر المؤول أغنى عنه ، فضلا عن كونه أكثر جزالة وبيانا .

وما قيل في (أن ومعموليها) يقال في (أن والفعل) فإنه يسد عن المفعولين في الباب نفسه نحو ما ذكر النحاة [2] ، فيقال : (حسبت أن تقوم) ، فالإعراب والتركيب والدلالة تامة ، ولا تحتاج إلى ما يتمها من مفعول ، ولعل المسوغ في ذلك نظير المسوغ الذي ذكرناه في (أن ومعموليها) سوى أن معمولي (أن) يشابهان معمولي (ظن) اسما وإفرادا ، أما هنا ، فيمكن القول ، إن صلة (أن) عبارة عن ركنين تامين أيضا ولكن أحدهما هو الفعل والآخر هو الضمير المستتر فيه ، ولكنهما مع ذلك يشبهان من حيث المعنى معمولي (ظن) فصح أن يسدا عن مفعوليها .

وكما سد المصدر المؤول من (أن والفعل) مسد مفعولي (ظن) ، فإنه قد يقع بعد (عسى) فيغني عن اسمها وخبرها إعرابا [3] ، وذلك بتحول (عسى) من النقصان إلى التمام

---

(1) يوسف : من الآية 42 .

(2) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 196/2 .

(3) ينظر : حاشية الصبان : 176/1 .

، إذ يكون هذا المصدر فاعلها ، وقد يحقق ذلك الإيجاز ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَداً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ ﴾ [1] فقد أغنى المصدر المؤول (أن ينفعنا) عن اسم (عسى) وخبرها لكونه فاعلا لها ، وفي ذلك تمام المعنى بإيجاز واختصار ، إذ لو وقع المصدر صريحا لكان اسما مفتقرا إلى إخبار .

ومن دلالته أيضا هي التأكيد ، وقد لا تأتي مع المصدر بحد ذاته ، بل تأتي ضمن البنية أو السياق بوجه عام ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [2] فالتأكيد إنما أتى من وقوع الحال جملة اسمية (وهو خير لكم) من الفعل في المصدر المؤول (تكرهوا) لتأكيد أن كراهية الشيء قد تكون خيرا ، بخلاف ما لو أتى المصدر صريحا فإن البنية لا تكون بهذه الصيغة ، وإن المعنى لا يكون بهذا التأكيد ، ففرق كبير بين البنية في الآية أو أن يقال مثلا : (وعسى كرهكم لشيء خيرا لكم) .

وكذلك يفاد من المصدر المؤول في البنية والتركيب إذا أريد نفي أمر ما ، إذ يتحقق دخول أدوات النفي على الأفعال ، بخلاف المصدر الصريح فلا يجوز دخولها عليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [3] فما كان للفعل أن ينفى لولا مجيء المصدر مؤولا ، وما كان للأداة الجازمة والمقصودة بمعانيها الخاصة أن تدخل إلا على الأفعال ، ولعلنا نتبين ذلك أكثر فيما لو قدرنا المصدر صريحا ، إذ يستعاض عن هذه الأداة بالقول مثلا : (عدم خيانتي أو انتفاء خيانتي) وهي – ولا شك – لا تحقق ما عليه الآية من بيان وما فيها من معان .

وأخيرا ، يمكن القول ، إن ما يحققه المصدر المؤول من خصائص ومزايا لا تعني أنه يغني عن المصدر الصريح في المواضع كلها ، فإن من المواضع ما لا يأتي المصدر فيها إلا صريحا ، ولا يمكن أن يضطلع المؤول بتأديتها ، ومن ذلك ، وقوع المصدر في باب المفعول المطلق ، فهو مختص بـ(الصريح) دون (المؤول) [4] ، فيقال : (ضربت زيدا ضربا) ، ولا يقال : (

---

(1) القصص : 9 .

(2) البقرة : من الآية 216 .

(3) يوسف : من الآية 52 .

(4) ينظر : حاشية الصبان : 176/1 .

ضربت زيدا أن تضرب) ، ويشترط أيضا في وصف المصدر أن يكون صريحا [1] بخلاف المؤول فإنه لا يوصف ، فيقال : (يعجبني إيمانك الكبير) ، ولا يقال : (يعجبني أن تؤمن الكبير) .

وكذلك ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان والمكان [2] ، نحو قولنا : (جئتك قدوم الحاج) وقولنا أيضا : (جلست قرب زيد) [3] ، بخلاف المصدر المؤول ، فليس له من هذه النيابة شيء .

ومما يختص به المصدر الصريح وقوعه موقع المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال) توسعا في المعنى مع المبالغة فيه ، كما سنبينه لاحقا * .

المبحث الثاني
النيابة عن المفعول المطلق

ومما هو على صلة بالنيابة فيما بين الأسماء ، نيابة بعض الألفاظ عن (المفعول المطلق) فمن المعلوم أن هذا المفعول ((لا يكون إلا مصدرا ؛ نظرا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه ، خَلَفٌ عنه في ذلك ، وأنه الأصل)) [4] .

ولقد عد النحاة طائفة من الألفاظ نائبة عن هذا المفعول وقائمة مقامه ، هذه الألفاظ هي :

- لفظ (كل) و(بعض) [5] ، أو ما في معناهما مضافين إلى المصدر .
- اللفظ الدال على نوع المصدر [6] .
- المرادف له [1] .

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 679/2 .

(2) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو: 197/3 .

(3) ينظر : الفرائد الجديدة : 393/1 .

* ينظر : المبحث الرابع من هذا الفصل : 290 .

(4) شرح الأشموني : 208/1 .

(5) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 87 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 213/2 .

(6) ينظر : شرح الكافية الشافية : 656/2 ، شرح قطر الندى : 225 – 226 ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 80 .

- صفته [2] .
- اسم مصدر غير علم [3] .
- ضمير المصدر [4] .
- العدد الدال على المصدر [5] .
- الإشارة إليه [6] .

- آلته [7] .
- هيأته [8] .
- وقته [9] .
- (ما) الاستفهامية و(ما) الشرطية [10] .

توجيه النحاة نيابة هذا الباب ومناقشته

وجه بعض النحاة النيابة في هذا الباب على أنها عبارة عن (إسقاط وإحلال) ، بمعنى أن المصدر كان في الأصل موجودا ، ثم حذف وأقيم اللفظ مقامه ، وذلك نحو قولهم : إن الأصل في (ضربته كل الضرب) هو (ضربته ضربا كل الضرب) ، وإن الأصل في (ضربته ذلك الضرب) هو (ضربته ضربا ذلك الضرب) [11] .

---

(1) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 210/2 ، الإيضاح في شرح المفصل : 222/1 ، المشكاة الفتحية : 221 .

(2) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 87 ، شرح ألفية ابن مالك : 263 – 264 .

(3) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 34/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 327/1 – 328 .

(4) ينظر : ارتشاف الضرب : 204/2 .

(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 324/1 ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : 691 .

(6) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 87 ، ارتشاف الضرب : 204/2 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 169/1 .

(8) ينظر : شرح الأشموني : 210/1 ، حاشية الخضري : 188/1 .

(9) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 87 .

(10) ينظر : ارتشاف الضرب : 205/2 ، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل : 154 ، حاشية الخضري : 188/1 .

(11) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 328/1 .

ولكن لا أرى – في تقديري – انطباق هذا على كل لفظ من تلك الألفاظ ؛ لأننا لا نمتلك الدليل الواضح على وجود المصدر سلفا في هذه البنية من حيث كونه فضلة ، فليس الحال فيه كالحال في حذف الفاعل وإنابة المفعول منابه ، فإن لهذا الأخير ما يسوغه وما يدل عليه ، ثم إن غاية المصدر (المفعول المطلق) هي التأكيد ، فإذا حذف أو عدم من السياق ، فلا ثمة ما يدعو إلى تقديره لانتفاء الحاجة إليه ، إلا إذا استوجبه المعنى أو كانت قرينة دالة عليه ، ولا يمكن تخريج المعنى إلا بذلك التقدير .

وفضلا عن ذلك ، فإن هناك مشكلا في بعض ما ذهب النحاة إليه ، وذلك في تقدير المصدر مع بعض الألفاظ ، فإذا صح تقدير المصدر مع (كل) من حيث الاتفاق النحوي والمعنوي بينهما لكون غايتهما هي التأكيد ، إذ يمكن أن يقال : إنه تأكيد على تأكيد ، فحذف أحدهما استغناء عنه بالآخر – إذا صح هذا – فإنه لا يصح مع لفظة (بعض) التي هي قرينة (كل) في هذا الباب ؛ وذاك لأنها تفيد التقليل ، مما يجعلها في تناف وغاية المصدر الأولى المتمثلة في التكثير والتأكيد ، فلا يمكن أن يقال في (ضربته بعض الضرب) ضربته ضربا بعض الضرب .

إذن فالذي أذهب إليه أن المصدر لم يكن موجودا ثم حذف – لعدم الحاجة إلى تقديره أولا ، ولاختلاف المعنى في بعض الأحيان معه ثانيا – بل إن ما ناب عنه من لفظي (كل) و(بعض) أو ما في معناهما مضافين إلى المصدر هو تركيب جديد ، فبدلا من أن يقال : (ضربته ضربا) يقال : (ضربته كل الضرب) إذا أريد المبالغة والتكثير ، أو (ضربته بعض الضرب) إذا أريد التقليل ؛ لأن هذين اللفظين يكتسبان دلالتهما مما يضافان إليه ، فيصيران كالكلمة الواحدة ، فإذا أضيف إلى مصدر من جنس عامله أعرب منصوباً على المفعولية المطلقة نيابة ، وإذا أضيف إلى الظرف أعرب منصوبا على الظرفية [1] .

وما قيل في هذين اللفظين يقال في العدد النائب مناب المفعول المطلق في نحو قولنا : (ضربته عشرين ضربة) فإنه لا موجب في تقدير مصدر محذوف ؛ لأن غرض هذا النوع من النيابة هو تبيين العدد ، ولعله يستقل عن المصدر المؤكد لعامله ، من حيث تحديده العدد بغض النظر عن قلته أو كثرته ، في حين يكون المؤكد مبهما ولا يدل إلا على الكثرة أو

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 296/1 .

التأكيد ، فإذا صح أن يقال : (ضربته ضربا عشرين ضربة) فإنه لا يصح أن يقال : (ضربته ضربا ضربة واحدة) .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى (اسم الإشارة) ، فإن لفظه يدل على معنيين ، أحدهما : الإشارة الحسية الحقيقية ، والآخر : استعماله لغرض التعظيم ، ولا سيما في لفظ الإشارة الدال على البعيد ، فإذا أريد منه معناه الحقيقي فاحسبه في ذلك مبينا للنوع ، فإذا قال القائل : (ضربته هذا الضرب) مشيرا إلى ضرب حاصل أمامه كان مبينا للنوع ؛ لأنه على سبيل المماثلة أو التشبيه ، وهذا ما يتنافى والمصدر المؤكد لعامله ، إذ هو مبهم – كما ذكرنا – فلا يجوز قرنه به أو كونه في معناه ، بل هو بنية جديدة مختلفة عن المصدر المؤكد لعامله ، وتشبه إلى حد كبير المفعول المطلق المبين للنوع في نحو قولنا : (سرت سير الأمراء) .

أما إذا أريد منه معناه المجازي الدال على التعظيم والتفخيم ، فلم يكن هناك تناف بينه وبين المصدر المؤكد لعامله ، ولكننا مع ذلك لا نمتلك دليلا على وقوع المصدر وحذفه من السياق ، والقول بعدم ذلك هو الأولى ؛ لأن قولنا : (ضربته ذلك الضرب) فيه مبالغة كبيرة تفوق وقوع المصدر على أصله ، فلا حاجة إلى تقديره ما دام في هذه الصيغة ما يفضله مبالغة وتأكيدا .

وشبيه بما تقدم أيضا هو (نيابة الصفة عن المفعول المطلق) فلقد ذكر أولئك النحاة أن الأصل في قولنا : (سرت أحسن السير) هو (سرت السير أحسن السير أو سرت سيرا أحسن سير) فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله [1] .

ولكن هذا النمط من المفعول هو مبين للنوع ، ولا ثمة ما يستوجب إدخال المصدر المؤكد لعامله ، بل يقتصر في القول على أنه نائب عن المفعول المطلق .

وهناك من الصفات ما حذف موصوفها وهو مفعول مطلق وبقيت هي دالة عليه ، ولكنها لم تكن نائبة عنه ، وقد ذكر ذلك ابن هشام فقال : ((وليس مما ينوب عن المصدر صفته)) [2] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً ﴾ [3] فلم يكن (كثيرا) نائبا عن

---

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 325/1 – 326 .

(2) شرح قطر الندى : 226 .

(3) آل عمران : 41 .

المفعول المطلق ، بل هو صفة لموصوف محذوف تقديره (ذكرا) ، ولا يجوز تقدير المحذوف ظرفا أي (زمنا) نحو ما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين [1] ؛ لأن ذلك مما تنفيه الصفة نفسها ، فإن الزمن لا يوصف بـ(الكثرة) ، بل يوصف بـ(الطول) فيقال : (زمنا طويلا) .

أما عن الظرف ، أو ما يقال : (ناب عنه وقته) فتقدير المصدر وإنابة الظرف منابه موقوف – في رأيي – على صحة المعنى ، وتناسبهما معا ضمن السياق العام ؛ لأن هذا التقدير لا يكون إلا إذا قصد التشبيه أو تبيين النوع ، وبيان ذلك في قولنا : (فلان يبذر ولا يتصدق لأنه لم يعش يوم الفقير) إن التقدير (لم يعش عيشة يوم الفقير) ، ومعنى المشابهة أو تبيين النوع في هذا المثال ، أنه لم يعش عيشة مشابهة لعيشة يوم الفقير ، أو من نوع عيشة يوم الفقير ، ولكن حذفت هذه الفضلات إيجازا واختصارا ، فضلا عن دلالة السياق عليها ، فعلى هذا يصح تقدير المصدر المحذوف وإنابة الظرف منابه .

أما ما ذهب إليه بعض النحاة في قول الأعشى [2] :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ المُسَهَّدَا] *

من أن (ليلة) منصوبة على المفعولية المطلقة نيابة ؛ لأن الأصل –عندهم – اغتماض ليلة أرمدا [3] ، ففيه نظر ؛ وذاك لأن المعنى على هذا التقدير والإعراب يستلزم التشبيه ، على معنى أن يكون فيه اغتماض جديد غير الذي مضى ، فيقال فيه : (اغتمضت عيناه اغتماض ليلة أرمدا) ، فيجوز في هذا حذف المصدر وإنابة الظرف منابه لدلالة الحال عليه ، بيد أن الأعشى لم يشأ هذا المعنى أو التشبيه ، بل هو يقرر المتلقي بأمر قد مضى ، فيقول له : (ألم تغتمض عيناك في ليلة أرمد) بدليل أن (لم) تخلص دلالة المضارع إلى المضي ، وبدليل وقوع الشطر الثاني بصيغة الماضي أيضا عطفا على تلك الدلالة فقال : (وعادك ما عاد السليم المسهدا) .

---

(1) ينظر : ظاهرة النيابة في العربية : 213 .

(2) ديوانه : 135 .

* لم يذكر النحاة الشطر الثاني ، بل هو تتمة من الديوان ، وقد أثبتناه في المتن أعلاه لحاجة المعنى إليه في التوجيه .

(3) ينظر : مغني اللبيب : 624/2 ، شرح الأشموني : 211/1 .

وعلى هذا المعنى ، فلا صحة لتقدير مصدر محذوف هنا ، وإن إعراب (ليلة) منصوبة على المفعولية المطلقة نيابة هو خلاف المعنى ، وإن إعرابها منصوبة على الظرفية الزمانية هو الأوفق لها مع المعنى المراد .

وأما الألفاظ المخصوصة الدالة على نوع المصدر في نحو قولهم : ((قعد القرفصاء ، أو اشتمل الصماء ، ورجع القهقرى ؛ لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه)) [1] فقد اختلف النحاة فيه ، إذ يرى بعضهم أن هذه الألفاظ هي نوع من جنس العامل فيه ، فهي مبينة للنوع عندهم ، فلا موجب لتقدير مصدر معه ، فـ(القرفصاء) مثلا في المثال السابق ((ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله ؛ لأن القرفصاء لما كان نوعا من القعود ، والفعل الذي هو (قعد) يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها ، تعدى إلى القرفصاء الذي هو نوع منه ؛ لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع ، إذا كان داخلا تحته)) [2] .

في حين ذهب آخرون مذهبا مقاربا له من حيث أن الألفاظ هي أنواع من أجناس العوامل فيها ، ولكن على تقدير مصدر محذوف ، والتقدير : (قعد القعدة القرفصاء ، ورجع الرجوع القهقرى) فحذف المصدر ، وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه [3] ، بمعنى أن اللفظ المذكور ((صفة لمصدر محذوف ، ولكن الذي عليه الأكثرون هو مذهب سيبويه ؛ لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف ، أما المذهب الأخير فيفتقر إلى تقدير موصوف)) [4] ولا شك في أن عدم التقدير أولى من التقدير ، ويمكن القول ، إن الخلاف بين المذهبين ليس خلافا كبيرا ؛ لأن توجيه كل منهما لا يخالف المعنى ، فمضمونهما واحد سوى أن المذهب الثاني ذو تفصيل وتوضيح .

أما الألفاظ التي تتناسب وتقدير المصدر ، وأنه كان موجودا في أصل البنية ، فمعدودة ومنها : (الآلة) أي آلة المصدر ((نحو : (ضربته سوطا) ، والأصل : (ضربته ضربا بسوط) ، ثم توسع في الكلام ، فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه ، وأعطيت ما له من

---

(1) الكتاب : 15/1 ، وينظر : الأصول في النحو : 160/1 ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : 166/1 .

(2) أسرار العربية : 167 ، وينظر : الكتاب : 15/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 223/1 .

(3) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 328/1 .

(4) أسرار العربية : 176 ، وينظر : تذكرة النحاة : 324 .

إعراب وإفراد وتثنية وجمع ، فنقول : (ضربته سوطا وسوطين وأسواطا) والأصل : (ضربته ضربا بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط))) [1] فالقول بوجود المصدر في الأصل ، لا بد منه هنا ، وذلك لتوضيح المعنى من جهة ، وتعليل النصب في (سوطا) من جهة أخرى .

وهناك ألفاظ لم يقل النحاة بتقدير مصدر معها ، بل أعربت نائبة عن المفعول المطلق ، لتضمنها مصدره أو كونها في معناه ، ومن ذلك (ما) الاستفهامية و(ما) الشرطية [2] ، فمثال الأولى قولنا : (ما تضرب زيدا ؟) بمعنى (أيَّ ضرب تضرب زيدا ؟) ، ومثال الثانية قولنا : (ما شئت فاجلس) بمعنى (أيَّ جلوس شئته فاجلس) .

وقد يكون النائب عن المفعول المطلق عائدا عليه ، فيكون نفسه ، وهذا مختص بالضمير ، فلا يقدر المصدر معه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [3] أي لا أعذب العذاب ، وواضح من هذه النيابة إفادتها الإيجاز والاختصار .

وأما ما يلاقي الفعل المذكور في اشتقاقه ، وليس بمصدره على الأصل ، فهو على ثلاثة أقسام [4] :

- اسم مصدر غير علم ، نحو : (كلمته كلاما) .
- اسم عين ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ [5] .
- مصدر لفعل آخر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [6] .

---

(1) شرح التصريح على التوضيح : 328/1 .

(2) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 87 ، ارتشاف الضرب : 205/2 .

(3) المائدة : من الآية 115 .

(4) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 34/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 327/1 - 328 ، المشكاة الفتحية : 221 - 222 .

(5) نوح : 17 .

(6) المزمل : من الآية 8 .

وقد نشأ خلاف بين النحاة حول هذه التغيرات في البنية وخروجها عن أصلها ؛ لأن أصل المصدر في المثال الأول أن يكون (تكليما) ، وفي الثاني (إنباتا) وفي الثالث (تبتلا) وهذا الخلاف دار حول العامل في هذا الاسم المنصوب على وجهين [1] :

الوجه الأول : هو أن العامل فيه هو الفعل المذكور ، فالاسم على هذا نائب عن مصدر هذا الفعل .

الوجه الآخر : هو أن العامل فيه فعل آخر مقدر ، فـ(((نباتا) في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ [2] هو مصدر لفعل دل عليه (أنبتكم) أي : فنبتم نباتا)) [3] ولكن الرأي الأول هو الراجح – في تقديري – لعدم حاجته إلى هذا التقدير .

ومن هذا كله ، نخلص إلى أن الألفاظ التي صرح النحاة بنيابتها عن المفعول المطلق لم تكن كلها من قبيل حذف المصدر من الأصل وإنابة لفظ آخر منابه ، بل إن منها ما هو كذلك ، وإن منها ما جاءت اللفظة موقع المصدر على سبيل النيابة بمعناها اللغوي ، وليس على سبيل (الإسقاط والإحلال) وبعبارة أخرى ، لم يكن المصدر والنائب عنه مقترنين ضمن السياق ثم حذف الأصل وأنيب عنه اللفظ الآخر ؛ لأن ذلك يرفضه المعنى الصحيح – كما ذكرنا – .

أغراض النيابة عن المفعول المطلق .

إن النيابة التي نبحثها في هذا الفصل متحققة من حيث وقوع لفظ مكان لفظ خلافا للأصل ، بيد أن نيابة الألفاظ هنا متباينة في غرضها وإفادتها المعنى ، ويمكن تقسيمها على وفق ذلك على قسمين :

– قسم ، تكون النيابة فيه على سبيل الجواز ، بمعنى أنها لا تكون لازمة في تأدية المعنى الأساسي ، بل هي لتحقيق الدقة فيه .

– وقسم آخر ، تكون النيابة فيه على سبيل الوجوب ، إذ إن المعنى المراد يختلف من دونها ، مما يجعل وجودها لازما .

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 111/1 – 112 ، شرح الكافية في النحو : 116/1 .

(2) نوح : 17 .

(3) مشكل إعراب القرآن : 761/2 ، وينظر : ليس في كلام العرب : 226-227 .

ولعل الفاصل في ذلك يتحدد من اللفظ النائب بحد ذاته ، فإذا جاز إلغاؤه ووضع المصدر على أصله ، وحقق المعنى المراد ، فالنيابة جائزة وفائدتها تحقيق معنى مقصود ، أو توخي الدقة فيه ، أو رفع اللبس منه ، وعلى هذا أغلب ألفاظ الباب ، وبيان ذلك في قولنا : (نصحته كل النصح) فـ(كل) نائبة عن المفعول المطلق ، ولكن يمكن إلغاؤها ووضع المصدر على أصله ، فنقول : (نصحته نصحا) ، والمعنى متحقق أيضا ، سوى أن في الأول مبالغة وتأكيدا .

وأما إذا انتفى الإلغاء وإحلال المصدر على أصله لكون المعنى يتغير أو ينعدم تحقيقه ، فالنيابة واجبة ، ولا يحتمل لفظها أي تغير ، ولعل لفظ العدد أهم ما يبين ذلك ، ومثاله قولنا : (نسخت الكتاب ثلاثين نسخة) فإن (ثلاثين) لفظ نائب عن المصدر ولكن لا يمكن استبدال المصدر به ، لعدم تحقيقه ما يراد من معنى ؛ لأن اللفظ النائب هنا مبين للعدد ، بخلاف المصدر المؤكد فإنه مبهم ، ولا يدل سوى على الكثرة والتأكيد .

وقد التفت النحاة إلى أهمية هذه النيابة ولاسيما في قسمها الأول ، ومن ذلك ما قيل في نيابة آلة المصدر في نحو : (ضربت زيدا سوطا) إن الأصل : (ضربت زيدا ضربا بسوط) ، ثم حذف المصدر وأقيمت آلته مقامه إيجازا واختصارا ومبالغة ، وتنبيها على أن الفعل بالآلة المخصوصة [1] ، فهو أكثر اختصارا من قولك : (ضربته ضربا بسوط) [2] .

وفي القرآن الكريم جاءت ألفاظ نائبة عن المفعول المطلق على كلا القسمين من أغراض النيابة في هذا الباب ، ولا أعني أن في القرآن نيابة يمكن ردها إلى أصلها ، فإن هذا محال ، بل أعني أن ذلك التقسيم جاء على وفق المفهوم اللغوي والنحوي بشكل عام – والقرآن نزل بلغة العرب – ولكن مع ذلك ، فإن وجدت نيابة فيه يوحي ظاهرها بأنها على سبيل الجواز ، فإنها تكون نظيرة للوجوب من حيث دقة المعنى التي تؤديه ، ولا يمكن أن يضطلع بتأديته أي لفظ غيره أبدا ، ومن ذلك لفظة (كل) في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ [3] فـ(كل الميل)

---

(1) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 586/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 208/2 .

(2) ينظر : شرح ملحة الإعراب : 101 ، ارتشاف الضرب : 205/2 .

(3) النساء : من الآية 129 .

لفظة نائبة عن المصدر (ميلا) وهي تفضله كثرة ومبالغة وتأكيدا ؛ لأن المعنى يكون بها (ولا تميلوا جميع الميل وعامته) ، ولعل هذه النيابة لم تكن لمجرد الجواز فحسب ، بل هي نيابة يطلبها السياق العام لتتحقق دقة المعنى فيه ؛ ذلك أن هذا النهي جاء عقب نفي مطلق عن العدل التام بين النساء من حيث نفي الفعل المضارع بـ(لن) (ولن تستطيعوا) وهي دالة على تأبيد النفي وتأكيده ، ومن حيث وقوع الجملة الاعتراضية – (ولو حرصتم) – التي تفيد المبالغة في نفي استطاعة العدل بين النساء ، أي حتى ولو كان المرء حريصا على ذلك ولم يقصد ظلما بينهن .

فبديهي إذن أن يكون المقصود بـ(النهي) هو النهي عن الميل الكبير المبالغ فيه ، لا عن كل ميل ؛ لأن هناك من الميل مالا يسع الإنسان تجنبه وتلافيه – وهو ميل القلب – ولا يحقق ذلك المعنى سوى هذا اللفظ النائب عن المصدر ؛ لأن وقوع المصدر (ميلا) – مع جوازه لغة ونحوا – قد لا يدل على مقدار النهي عن الميل .

وشبيه بهذا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ [1] فـ(كل البسط) لفظة نائبة عن المصدر (بسطا) ، وهو تعبير عن الكثرة المتناهية في البسط والمبالغة فيه [2] ، وهذا هو المنهي عنه ، بخلاف ما لو جاء المصدر (بسطا) – على أصله لغة ونحوا – فإنه يفهم حصول النهي عن البسط ولو كان مقداره متوسطا ، من حيث إبهام دلالته ، وهذا معنى لا يراد ، وفضلا عن ذلك ، فإن نيابة اللفظة هنا أنشأت تناظرا في المعنى بين كل من النهيين ، فالنهي الأول كان عن الشح الكبير ، وأما النهي الآخر فكان عن الإسراف الكبير .

ومن الألفاظ النائبة عن المفعول المطلق هي تلك الألفاظ التي تلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق وليست بمصدر له ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً ﴾ [3] فلم تكن الآية في نهايتها توجب تأكيد التسريح أو تكثيره ،

---

(1) الإسراء : من الآية 29 .

(2) ينظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 59 ، أنوار الربيع : 200/5 .

(3) الأحزاب : 49 .

بل هي لتأكيد وجوب أن يكون التسريح بحسن ومعروف ، فوقع اللفظ (سراحا) نائبا عن المصدر الحقيقي (تسريحا) ؛ لأن السراح الجميل ((هو كلمة طيبة دون أذى ولا مانع واجب)) [1] بخلاف ما لو وقع المصدر الحقيقي فإنه لا يدل سوى على التكثير والتأكيد بإبهام ، وهو معنى لا يراد .

وقد يراد من هذا الاستعمال الاستعارة أو تأكيدها بإيجاد قرائن أكثر دالة عليها ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً ﴾ [2] فإن بداية البنية تنبئ عن الاستعارة من حيث وقوع الفعل (أنبت) الخاص بالنبات ، لا الإنسان ، ولعل وقوع اسم المصدر (نباتا) نائبا عن المصدر الحقيقي (إنباتا) يعد قرينة مزيدة على القرينة الأولى ؛ لتأكيد تلك الاستعارة في تشبيه خلق الإنسان بخروج النبات ، فضلا عن وصفه بقوله (حسنا) .

ومن هذا الباب أيضا وقوع المصدر صريحا ، ولكنه يعد نائبا من حيث أنه ليس للفعل المذكور ، بل هو لفعل آخر يشابهه في الاشتقاق ، ويفارقه في الصيغة وعدد الحروف ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [3] فـ(تبتيلا) ليس هو مصدر الفعل المذكور ؛ لأن ((مصدر (تَبَتَّلَ إليه) (تَبَتُّلْ) كـ(التعلم والتفهم) ، ولكن جاء على (التفعيل) مصدر (فَعَّلَ) لسر لطيف ، فإن في هذا الفعل إيذانا بالتدريج والتكلف والتحمل والتكثر والمبالغة ، فأتى بالفعل الدال على أحدهما ، وبالمصدر الدال على الآخر ، فكأنه قيل : (بَتِّلْ نفسك أي تبتيلا ، وتَبَتَّلْ إليه تَبَتُّلاً) ، ففهم المعنيان من الفعل والمصدر النائب عن مصدره ، وهذا كثير في القرآن الكريم وهو من حسن الاختصار والإيجاز)) [4] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَراً ﴾ [5] فمصدر الفعل (أمطر) هو (إمطار) ، ولكن وقع (مطرا) موقعه ؛ لأن المعنى المقصود لم يكن تأكيد الإمطار فحسب ،

---

(1) البحر المحيط : 240/7 .

(2) آل عمران : من الآية 37 .

(3) المزمل : من الآية 8 .

(4) التفسير القيم : 501 – 502 .

(5) الأعراف : من الآية 84 .

بل للإشارة إلى أن هذا المطر كان من نوع عجيب ، وليس هو المطر المعروف [1] بخلاف ما لو وقع المصدر على أصله ، فإنه لا يدل حينها سوى على الكثرة والتأكيد دون إشارة إلى نوع مخصوص ؛ ولعل هذا مرتبط بآيات تدل عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ ﴾ [2] إذ هي تدل على نوع المطر هنا ، وأحسب ذلك من قبيل وحدة النظم والمعنى بين الآيات .

أما ألفاظ العدد النائبة عن المصدر فيمكن تقسيمها على قسمين أيضا :

قسم يقصد العدد فيه بحد ذاته ، ولا ثمة مبالغة فيه ، بل يكون العدد مبينا للشيء المعدود قصرا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [3] وكذلك قوله : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [4] فإن لفظي (مئة وثمانين) نائبان عن المصدر ، وفائدتهما هنا لازمة ، من حيث أن المصدر لا يؤدي مؤداهما من دلالة على تبيين المعدود ولا سيما ما ترتب عليهما من حكم شرعي .

وقسم آخر ، لا يقصد العدد فيه بحد ذاته ، بل يأتي لقصد المبالغة والتكثير ، وقد جاء عليه قوله تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [5] فلم يكن العدد النائب (سبعين) مقصودا بحد ذاته ، بل هو من باب المبالغة والتكثير ، على معنى أنه مهما بلغ استغفارك من الكثرة فلن يغفر الله لهم .

وقد يراد من ذكر العدد كلتا دلالتيه ، أي قصد العدد والمبالغة – في الآن نفسه – ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ۞ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ [6] فلفظة (واحدة) مقصودة في كلا الموضعين بمعناها الدال على التحديد ، ولكن مع ذلك ، فإن المبالغة تكمن فيها ؛ لدلالتها على قوة الله وعظمته ، من حيث أن هذا الشيء القليل وراءه شيء عظيم .

---

(1) ينظر : الكشاف : 126/2 ، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 368 .

(2) هود : من الآية 82 .

(3) النور : من الآية 2 .

(4) النور : من الآية 4 .

(5) التوبة : من الآية 80 .

(6) الحاقة : 13 ، 14 .

المبحث الثالث
التناوب بين المشتقات

تعد المشتقات بابا واسعا في الصرف العربي ، وتعد النيابة بينها بابا واسعا أيضا ، ولكن لا يعنينا منها هنا إلا ما كان على صلة بتغير الإسناد ، أو تعلق الألفاظ فيما بينها ، ذلك أن من هذه النيابة ما تكون مطردة في أصل وضعها بغض النظر عن وقوعها في أية بنية أو تركيب ، ومن ذلك ورود ألفاظ على زنة (فعيل) ولكنها بمعنى اسم الفاعل ، نحو (قدير وسميع وعليم) [1] ، فإنها لا تدخل في بحثنا ؛ لأنها نيابة محددة بين الصيغ بحد ذاتها من دون أن يكون لها أثر في تغيير البنية من حيث تعلق الألفاظ فيها ، ومثل ذلك أيضا ألفاظ على زنة (فعيل) لفظا ومفعول معنى ، نحو لفظة (أسير) فإن معناها هو (المأسور) [2] ، بيد أنها لم تدخل بحثنا لخلوها من تغيير البنية والتركيب ، ولعل ذلك يتضح أكثر بالوقوف عند قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً ﴾ [3] فلفظة (أسير) لم تكن ذات أثر في تغيير بنية الآية التي وردت فيها .

ولا أعني أن هذه النيابة خالية من المعنى ، بل هي تحقق المبالغة ومعاني أخرى * ، ولكن مجالها الصرف وليس النحو ؛ لأنها نيابة تتحدد من دلالة اللفظة بحد ذاتها ، من دون تعلقها بما يجاورها من الألفاظ .

إذن فالذي يعنينا هنا هو نيابة المشتق عن غيره إذا أنشأت تغييرا في البنية أو التركيب ، نحو أن يكون وقوع المسند صيغةً هي خلافٌ لما يطلبه المسند إليه ،كأن يقع المسند اسم

---

(1) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 296 .

(2) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق2 ، 625/2 .

(3) الإنسان : 8 .

* فمن المبالغة ما ذهب إليه ابن هشام حين وقف عند قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْس ﴾ . (يونس : من الآية 24) . فقال : ((وأقيم (فعيل) مقام (مفعول) ؛ لأنه أبلغ منه ، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته : (جريح) ويقال له : (مجروح))) . (شرح شذور الذهب : 102 ، وينظر : معاني الأبنية في العربية : 62) .

ومن المعاني الأخرى ، ما ذكرها الاستراباذي في قوله : ((وقد ينوب (فعلان) عن (فعِل) ك(غضبان) والقياس (غضِب) إذ الغضب هيجان ، وإنما كان كذلك ؛ لأن الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن)) . (شرح شافية ابن الحاجب : 146/1-147) .

مفعـــول والمـــراد هـــو اســـم الفاعـــل ، أو يقـــع المســـند اســـم فاعـــل والمـــراد هـــو اسم المفعول .

ولذا اصطلح أصحاب المعاني على هذا التغاير بـ(مجاز الإسناد) [1] ؛ لأن الإسناد لم يكن حقيقيا ، وجعلوا تلك النيابة من علاقات هذا المجاز ، فإذا ناب اسم المفعول عن اسم الفاعل فالعلاقة فاعلية [2] ، وإذا ناب اسم الفاعل عن اسم المفعول فالعلاقة مفعولية [3] .

وقبل الوقوف عند هاتين العلاقتين وطبيعة النيابة فيها ، أود الإشارة إلى أن خلافا وقع بين أصحاب المعاني ، هذا الخلاف يتمثل في ما ذهب إليه بعضهم من عد هذه الصيغة واردة على أصلها لفظا ومعنى [4] من جهة ، وفيما ذهب إليه بعض آخر من عدها نائبة عن صيغة أخرى مجازا [5] من جهة أخرى .

ويمكن القول ، إننا سنعتمد المعنى والسياق أساسا في التوجيه والترجيح ، وقد يتطلب المعنى كلا المذهبين من حقيقة ومجاز .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القول بإبقاء الوصف على أصله لفظا ومعنى لا يعد من النيابة ، بل النيابة تكون بوقوع الوصف دالا على غير معناه ، وإنما ذكرنا القول الأول وأخذنا به ؛ لأجل تخريج المعنى عليه ، وأن الحقيقة قد تتفق مع المجاز ليكون المعنى على أتم وجه وبيان ، وأحسب ذلك من خصائص العربية التي تمتاز بها من غيرها من اللغات .

نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل .

ينوب اسم المفعول عن اسم الفاعل كثيرا ، وقد اصطلح أصحاب المعاني على ذلك بالعلاقة الفاعلية ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ

---

(1) ينظر : أسرار البلاغة : 327 ، مفتاح العلوم : 630 .

(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 28 .

(3) ينظر : م . ن : 28 .

(4) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 182/3 ، معاني القرآن / للأخفش : 391/2 ، تأويل مشكل القرآن : 296 ، ليس في كلام العرب : 317 .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 366/1 .

الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً ﴾ [1] أي حجابا ساترا [2] ؛ بناء على أن الحجاب لا يُسترُ بل هو الذي يَستر ما وراءه ، فتحول الإسناد بهذه الصيغة من الحقيقة إلى المجاز ذي العلاقة الفاعلية .

وقيل في هذا اللفظ رأي آخر ، وهو أن (مستورا) باق على أصله في كونه اسم مفعول لفظا ودلالة ، بمعنى أنه حجاب لا يرى فهو مستور [3] ، ولعل لهذا الرأي وجها كبيرا من القبول ؛ وذاك لما فيه من الدلالة على نوع الحجاب وخفائه ، فهو معنوي لا حسي ، ولا تراه العين ، فإذا كان (مستورا) اسم مفعول على وجه الحقيقة لا المجاز ، فقد دلَّ على هذا النوع من الحجب وفرقه عن الحجب الحسية الأخرى ، ومما يؤكد ذلك هو عدم ورود لفظة (حجاب أخرى) موصوفة بهذا الوصف في القرآن الكريم أبدا ؛ لأنها جميعا حجب حسية مرئية ، فلا يتأتى وصفها بالخفاء ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ ﴾ [4] وكذلك قوله : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ [5] .

ولا أعني بذلك رفض الرأي القائل بالمجاز ، بل إن دلالته مقصودة أيضا ، فإرادة اسم الفاعل (ساترا) من اسم المفعول (مستورا) – بحسب مجاز الإسناد – هي دلالة على المبالغة في وصف الحجاب سترا ومنعا ؛ لأن الحجاب مجردا من هذا الوصف ذو دلالة لغوية

---

(1) الإسراء : 45 .

(2) ينظر : الصاحبي : 397 ، فتح القدير : 231/3 .

(3) ينظر : الكشاف : 451/2 . وقد ذكر الزمخشري وجهين آخرين ؛ تخريجا لهذه الصيغة ، الوجه الأول هو أن يراد أنه حجاب من دونه حجاب أو حجب ، فهو مستور بغيره ، والوجه الآخر هو أنه حجاب يستر أن يبصر ، فكيف يبصر المحجب به . (ينظر : الكشاف : 452/2) .

ولكن ما ذكرناه له في المتن هو الراجح في تقديري ؛ لأن المعنى يوافقه من حيث أنه حجاب معنوي لا حسي – كما سنثبت – فهو على هذا لا يرى ، بخلاف هذين الوجهين ، فإنهما يجعلانه حجابا ماديا وذلك يجانب الصواب ، ثم إن في الوجه الأول نوعا من التأويل الغيبي في ماهية هذا الحجاب من دون تبيين له ، إذ كيف يكون حجاب من دونه حجاب ، وأما الوجه الآخر فمردود أيضا بناء على أن الحجاب يمنع البصر عما وراءه ، وليس عن الحجاب بحد ذاته ، والصحيح – كما ذكرنا – هو في المتن .

(4) الأعراف : من الآية 46 .

(5) الأحزاب : من الآية 53 .

على الستر والمنع ، ولكنه معروف في الستر عن النظر دون السمع ، أما المراد هنا فهو حجاب السمع ، ولا بد له من ذلك الوصف لكي يدل على أنه أقوى من أي حجاب ، ولذا قصدت دلالة اسم الفاعل (ساترا) تأكيدا ومبالغة في وصفه بالستر والمنع ، لأنه ذو دلالة لغوية من جنس موصوفه – أي الحجاب – فكأنه قيل : (حجابا حاجبا) فصار موافقا لقولهم : ((عز عزيز ، وذل ذليل ، وشعر شاعر ، وموت مائت ، وهم ناصب ، فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهام ، صاحب العز والذل والشعر والموت والنصب 000)) [1]

وكذلك تكون الصيغة هنا – كما ذكرنا – (حجاب ساتر أي حجاب حاجب) ؛ تأكيدا ومبالغة في منعه السمع لا البصر فحسب ، ومن هنا نفهم أيضا سبب تجريد الحجاب من هذا الوصف في الآيات الأخرى ؛ وذاك لعدم وجود ما يستوجبه ، فهي حجب عن النظر دون السمع .

فصيغة (مستورا) إذن بدلالتيها الحقيقية والمجازية دلت على نوع الحجاب خفاء وقوة في الوقت نفسه ، ولعل هذا لا يتحقق فيما لو وقعت اللفظة بصيغة أخرى .

وتحسن الإشارة هنا إلى أن القول بهذه النيابة هي محاولة لبيان حقيقة الإسناد بعدما كان مجازا ، ولذا لا يصح أن نقول بالنيابة فينتقل الكلام على وفقها من الحقيقة إلى المجاز .

وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً ﴾ [2] فقد قيل في اسم المفعول (مأتيا) قولان :

الأول : أنه بمعنى اسم الفاعل (آتيا) [3] .

والآخر : أنه باق على أصله ، ووجهوا لذلك بأن (الوعد) هو الجنة ، وهم يأتونها فهي مأتية لا آتية [4] .

ولعل القول الثاني هو الأولى بالقبول ما دام هناك معنى حقيقي للفظة في ظاهرها ، ويمكننا أن نزيد على ذلك وجها آخر ، وهو أن الوعد شيء معنوي يأتي به

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 87/2 .

(2) مريم : 61 .

(3) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 298 .

(4) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 170/2 ، الكشاف : 515/2 ، التبيان في إعراب القرآن : 877/2 .

الله لفخامته فيكون على هذا (مأتيا به) ، ولذا دخل ضمير الشأن – المفيد للتفخيم – على الجملة فقال : (إنه كان وعده مأتيا) ولم يقل : (إن وعده كان مأتيا) .

وهذا إنما يؤكد رفضنا المذهب الأول ؛ ذلك أن الوصف بهذه الصيغة يجعل الوعد (مأتيا به) وهذه هي الحقيقة * ، أما أن نجعله (آتيا) بحد ذاته فذلك هو المجاز ، ولا يصح أن نتأول الوصف الظاهر بوصف مضمر لنخرج الكلام من الحقيقة إلى المجاز .

نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول .

وكذلك ينوب اسم الفاعل عن اسم المفعول ، وقد اصطلح أصحاب المعاني عليها بـ(العلاقة المفعولية) ولعل الأمر يتشابه فيها مع العلاقة الفاعلية من حيث احتمال الدلالتين الظاهرة والمضمرة .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَت مَوَازِينُهُ ۞ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [1] وموطن الشاهد هو اسم الفاعل (راضية) إذ قيل فيه قولان أيضا : الأول ، هو أن هذا الوصف على زنة (اسم الفاعل) ، والمراد هو (اسم المفعول) (مرضية) ، بناء على أنها موضع الرضا [2] ، فهي مرضي عنها .

والآخر ، هو أن هذا الوصف باق على أصله ، وهي إرادة اسم الفاعل [3] ، فكأن العيشة رضيت بمحلها وحصولها في مستحقها [4] .

ويمكن القول ، إن كلا الرأيين راجح ، ولكل جهة من القبول ، فالرأي الأول إنما يرجح لدلالة المعنى عليه ، فالرضا عن العيشة أمر واضح لا لبس فيه .

وأما الرأي الآخر فأرجحه أيضا ، ولكن ليس على الوجه الذي ذهبوا إليه ؛ ذلك أن توجيههم يجعل غاية الإخبار محصورة في العيشة فحسب ،

---

* ومن أمثلة توضيح ذلك قولنا : (نزل المطر) فإنه على أساس من المجاز ؛ لأن المطر لم ينزل بحد ذاته بل أنزله الله ، وكذلك قولنا : (أتى الوعد) فإنه مجاز والحقيقة أن الله أتى به .

(1) القارعة : 6 ، 7 .

(2) ينظر: معاني القرآن / للفراء : 182/3 ، وينظر أيضا لأمثلة أخرى : ليس في كلام العرب : 317 ، كشف المشكل في النحو : 295/1-296 .

(3) ينظر : الكشاف : 153/4 .

(4) ينظر : ظاهرة النيابة في العربية : 307 .

من دون مراعاة من أسندت إليه ، بيد أن الغاية غير ذلك ، فقد أخبر بالظرف (في عيشة راضية) عن المؤمنين ، فصارت دلالة اسم الفاعل الظاهرة أن تكون العيشة راضية عنهم ، لا أنها راضية بمحلها فحسب .

وهذا التوجيه إنما يفيد المبالغة ، فقد نقل سيبويه عن الخليل بيان هذه الصيغة قائلا : ((وسألته عن قولهم : (موت مائت وشغل شاغل وشعر شاعر) ، فقال : (إنما يريدون المبالغة والإجادة) وهو بمنزلة قولهم : (هم ناصب وعيشة راضية))) [1] .

وقد يقصد الوصف بكلتا دلالتيه الظاهرة والمضمرة على وفق مراعاة السياق ، وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ [2] فقد قيل في (عاصم) قولان أيضا :

أحدهما : أنه نائب عن اسم المفعول ، بناء على أن المعنى هو (لا معصوم) [3] .

والآخر : هو أنه باق على أصله ، بمعنى أنه نفى (أي عاصم) من أمر الله [4] .

ولعل كلا القولين مقصود في السياق العام ، فالقول الأول مقصود من خلال الاستثناء بعد الوصف ، فكأنه قال : (لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله) ولا يتأتى المعنى من دون هذا التقدير ، وأما القول الآخر ، فيطلبه السياق قبله ؛ لأن ابن نوح قال : (سآوي إلى جبل يعصمني من الماء) فأجابه نوح عليه السلام بأنه : (لا عاصم اليوم من أمر الله) على معنى أنه لا أحد يعصم اليوم من أمر الله .

ويمكن القول ، إن الأخذ بالقولين كليهما لا يشكل من حيث الإعراب ، ولا سيما فيما بعد الاستثناء لتعلقه به لفظا ومعنى ، فالاسم الموصول في قوله : (إلا من رحم) في محل رفع بدل من موضع (عاصم) على كلا القولين ، فإذا كان (عاصم) بمعنى (معصوم) فيكون التقدير : (لا معصوم من أمر الله اليوم إلا المرحوم) ، وإذا كان (

---

(1) الكتاب : 92/2 . وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 273 .

(2) هود : من الآية 43 .

(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 700/2 ، البحر المحيط : 227/5 – 228 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 366 ، البحر المحيط : 227/5 – 228 .

عاصم) على بابه أصلا ، فيكون التقدير : (لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الله) ، وقيل : (إلا الراحم) والراحم هو الله جل في علاه [1] .

ولعل مجيء الصيغة خالية من الضمير العائد على (الاسم الموصول) يؤكد ما ذهبنا إليه ، فلو ذكر العائد وقيل : (رحمه) لألزم ذلك كون الاسم الموصول بدلا من صيغة (معصوم) فحسب ، ولكن حذفه جعل الاسم الموصول محتملا الإبدال من كلتا الصيغتين (عاصم ومعصوم) ؛ لأن الاسم الموصول يكون بتقدير العائد عليه بمعنى (المرحوم) ، ويكون من دون هذا التقدير بمعنى (الراحم) على نحو ما ذكر المعربون .

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 366 .

المبحث الرابع
نيابة المصدر عن المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال)

ينوب المصدر عن المشتق في مواضع ثلاثة ، هي (الخبر والصفة والحال) بناء على أن الأصل فيها أن يقع لفظها مشتقا [1] ، ولكن مع ذلك ، فإن خلافا نشأ بين النحاة في ذلك على ثلاثة آراء [2] .

– أن يكون ذلك على التأويل بالمشتق ، أي وقوع المصدر موقع الوصف المشتق ، فقولنا : (مررت برجل عدل) يكون على تأويل الأصل : (مررت برجل عادل) ، وهذا مذهب الكوفيين .

– أن يكون المصدر باقيا على بابه ، وهناك مضاف محذوف ، تقديره : (مررت برجل ذي عدل) ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهذا مذهب البصريين ، وهو رأي غير مستحسن عند بعض النحويين ، فقد وصفه ابن الحاجب بأنه قول ضعيف [3] ، ووصفه أصحاب المعاني بأنه فاسد وغير مستقيم [4] ، وفضلا عن ذلك فإن عدم التقدير أولى من ويل فيه ، ولا حذف مضاف ، بل هو ((على جعل العين نفس المعنى التقدير .

– أن لا تأ

مبالغة)) [5] وتأكيدا .

والحقيقة أن هناك تناسبا بين المذهبين الأول والأخير ، من حيث القول بالنيابة ؛ ذلك أن تأويل المصدر بالمشتق في المذهب الأول هو وقوف على أصله ، وأن المصدر نائب عن المشتق في هذا الباب .

وأما المذهب الأخير ، فإن عده المصدر نفس العين على سبيل المبالغة هو إقرار بخروج البنية عن أصل وضعها أيضا ، فإن المبالغة لا تكون من دون تغيير ، ولعل ما يؤكد ذلك هو اشتراكهما في ضرب من المجاز ، فقد عدَّ البلاغيون هذا النمط من الإسناد – ولا سيما في

(1) ينظر : شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 96 .

(2) ينظر : تفصيل ذلك في : الكتاب : 4/43-44 ، شرح المفصل : 3/49-50 ، الإيضاح في شرح المفصل : 1/443 ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 148 ، شرح التصريح على التوضيح : 2/113 ، الأشباه والنظائر في النحو : 6/136 – 137 ، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل : 245 .

(3) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/443 .

(4) ينظر : دلائل الإعجاز : 302 .

(5) شرح التصريح على التوضيح : 2/113 .

باب الخبر – إسنادا مجازيا ، علاقته المصدرية ؛ بناء على أن المصدر هو سبب تغاير الإسناد وخروجه عن الحقيقة والمألوف .

معاني المصدر في موقع المشتق .

يمكن القول ، إنه لا تنافي بين المصدر والخبر أو الصفة أو الحال إذا ما وقع موقع المشتق فيها ، فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال مثلا ، ((بل الإتيان بالحال بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال فهو أتم معنى)) [1] وأكثر مبالغة [2] .

وبهذا وجه المفسرون ما وقع من مصادر موقع المشتقات في هذه المواضع ، وهو في القرآن كثير ، فمن وقوعه موقع الصفة المشبهة في موضع الخبر ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [3] فقد ((أخبر عنهم بالمصدر للمبالغة كأنهم عين النجاسة)) [4] وهو أتم معنى مما لو وقع المشتق على أصله ؛ لأن في المصدر دلالة عليه مع فضل تأكيد ومبالغة فيه .

ومن وقوعه موقع اسم المفعول في موضع الصفة ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [5] أي مكذوب فيه [6] ، وهو أتم معنى ومبالغة أيضا ؛ لأن المصدر قد دل عليه من جهة ، وجعل الدم هو الكذب نفسه من جهة أخرى .

ومن وقوعه موقع اسم الفاعل في موضع الحال ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ [7] أي خائفين وطامعين ، وقد دل عليهما المصدر مع المبالغة والتأكيد .

ومما تتميز به هذه النيابة هي احتمال تأويل المصدر بأكثر من مشتق ، مما يمنح البنية مبالغة وإيجازا ؛ وذاك لقلة اللفظ وسعة المعنى ، فإن تلك الاحتمالات قد تكون مقصودة كلها ، وقد دل عليها المصدر وحده ، ومن ذلك ما قاله النحاة في أحد شواهدهم : (

---

(1) بدائع الفوائد : 17/3 ، وينظر : المقتضب : 234/3 ، معاني النحو : 721/2 – 722 .

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 198/1 .

(3) التوبة : من الآية 28 .

(4) روح المعاني : 76/10 .

(5) يوسف : من الآية 18 .

(6) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 38/2 .

(7) الأعراف : من الآية 56 .

قتلته صبرا) أي ((قتلته مصبورا ، إذا كان حالا من (الهاء) ، وإن كان من (التاء) فتقديره (صابرا))) [1] ومما جاء على ذلك في كتاب الله قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً ﴾ [2] فـ(كرها) مصدر واقع موقع الحال ، وهو يحتمل تأويلا باسم الفاعل (كارهات) ، على معنى ، أنهن كارهات ذلك ، أو باسم المفعول (مكرهات) على معنى ، أنهن مكرهات عليه ، وذلك إذا كان حالا من المفعول به (النساء) [3] لصحة المعنى في أن يكن فاعلات في الكره ، بمعنى أنه صادر عنهن ، وفي أن يكون الكره واقعا عليهن ، وكلا التأويلين صحيح .

وكذلك يحتمل التأويل باسم الفاعل (مكرهين) إذا كان حالا من ضمير الفاعلين ، على معنى ، ولا يحل لكم أن ترثوا النساء حال كونكم مكرهين لهن على ذلك ، وهو بمنزلة المعنى في قوله تعالى ﴿ وَلا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ ﴾ [4] وبذلك تكون فائدة وقوع المصدر هنا هي المبالغة والإيجاز من حيث احتماله تلك التأويلات بلفظ واحد ومعنى كثير .

ومن اشتراك المبالغة مع الإيجاز أيضا – ولكن على وجه آخر – هو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [5] فالمبالغة واضحة من حيث جعل العمل غير الصالح هو عين الشخص نفسه ، وأما الإيجاز ، فيكون في تأدية المصدر المعنى تاما مع المبالغة فيه دون توسع في اللفظ ، ولعل هذا يتضح بتأويله بالمشتق ، فيكون التقدير : (إنه عامل عملا غير صالح) ولكن المصدر مفردا أغنى عن ذكر ما زاد من ألفاظ .

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 398/1 ، وينظر : المقتضب : 234/3 .

(2) النساء : من الآية 19 .

(3) ينظر : روح المعاني : 241/4 ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق3/3/ 115 – 116 .

(4) النور : من الآية 33 .

(5) هود : من الآية 46 .

المبحث الخامس
نيابة المفعول به عن الفاعل

تعد نيابة المفعول به عن الفاعل نيابة بمعناها الاصطلاحي في النحو العربي ؛ وذاك لقيامها على حذف الفاعل وإحلال المفعول به محله آخذا حكمه النحوي من رفع وإسناد .

وإنه لمن البديهي أن يكون لهذا الانتقال والتغيير معان وأغراض ، ذكر النحاة منها : العلم الواضح بالفاعل ، أو الجهل به ، أو الإيجاز والاختصار ، أو التعظيم والتفخيم [1] ، ولكن هذه العلل والغايات تعنى بـ(الفاعل) ، ولا تتوجه إلى (المفعول) ، وما يهمنا هنا غير ذلك تماما ، إذ نريد علة تتصل بـ(المفعول) بشكل رئيس ، بناء على تحول حكمه النحوي من كونه فضلة إلى كونه عمدة في الكلام .

ولذا صار أهم ما يجب إثباته من غرض فيه هو (القصد إلى المفعول) ولعله غرض أغفل ذكره النحويون ، ويمكن زيادته على ما ذكروه من معان وأغراض ، وبيانه ، أن يكون شأن المفعول به وما يقع به من حدث هو محل العناية والاهتمام ، مما يجعله ذا فائدة تفوق فائدة الفاعل وذكره ، فيقع المفعول محله ليكون مسندا إليه تأكيدا واهتماما ، وذلك نحو قولهم : (قتل حمزة) فإن الغرض من حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه ليس لكون الفاعل معلوما أو مجهولا ، أو حذف إيجازا واختصارا ، أو تعظيما وتفخيما ، ولكن لأن ما عناهم من شأن المفعول وما وقع به من حدث عظيم هو أشد بكثير من ذكر الفاعل عندهم ، ولذا اسقطوا الفاعل وأقاموا المفعول به مقامه ليكون الإسناد والتعبير والقصد متوجها إليه فحسب دون العناية بالفاعل أيا كان .

فهذا الغرض إذن لا يتحقق إلا إذا كان المفعول به ذا شأن مهم ، فيراد جعله عمدة لا فضلة ، ليكون محل الفائدة التي يتم المعنى بها ، تأكيدا واهتماما .

---

(1) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 107/2 ، شرح المفصل : 69/7 ، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 534/1 - 535 ، همع الهوامع : 161/1 - 162 ، أسرار النحو : 101 .

وقد ورد في القرآن الكريم ما وافق هذا الغرض ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ [1] فبسبب ما قام به أصحاب الأخدود من خطب عظيم مع المؤمنين أراد الله ﷻ الإخبار عن إيقاع القتل عليهم بصيغة حصر المعنى وأدائه بين طرفين فحسب ، هما : الفعل وما ناب عن فاعله من مفعول ؛ وذلك لغرض الاهتمام بالمعنى الحاصل من حكم الإسناد بين هذين الطرفين ، بخلاف ما لو ذكر الفاعل هنا فقيل : (قتل الله أصحاب الأخدود) فإن الاهتمام سيكون بالفاعل دون المفعول ؛ لأن الفاعل هو الطرف في الإسناد ، وأن المفعول ليس طرفا فيه ، ومن ثم فإن المعنى المقصود لا يتحقق كما في بنية الآية آنفا .

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هو ورود آيات بني الفعل نفسه فيها للمفعول مرة وللفاعل مرة أخرى بحسب قصد معناه لما يبنى له ولما يسند إليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۞ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً ﴾ [2] وقوله : ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤاً مَنْثُوراً ﴾ [3] فحيث كان ((القصد في الأولى إلى وصف ما يطاف به دون وصف الطائفين)) [4] بني الفعل للمفعول وحيث كان ((القصد في الثانية إلى وصف الفاعلين)) [5] بني الفعل لهم ، والدليل على ذلك هو اتباع كل مذكور في كلتا الآيتين بصفات عدة له ؛ اهتماما به وتنبيه الذهن عليه ، ولعل أساس ذلك هو جعل المذكور والمقصود محل الفائدة ومسندا إليه ، ولو لم تكن هذه الغاية لجمعت الآيتان في بنية وآية واحدة عن طريق إسناد الفعل إلى فاعله وجعل المفعول أو ما يتعلق به فضله في الكلام ، فهو أدعى إلى الإيجاز والاختصار ، إلا أن هذا لم يكن .

وقد تكون الغاية من هذه البنية هي تأكيد أن نائب الفاعل محمول على الشيء بغض النظر عن ذكر الفاعل ، وهذا يكثر مع الأفعال التي تحتمل صيغة صرفية أخرى يصح معها أن يكون نائب الفاعل فاعلا ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ

---

(1) البروج : 4 .

(2) الإنسان : 15 ، 16 .

(3) الإنسان : 19 .

(4) درة التنزيل : 510 – 511 ، وينظر : بصائر ذوي التمييز : 494/1 .

(5) م . ن : 510 – 511 ، 494/1 .

أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [1] فموطن الشاهد هو اختيار البنية (صرفت أبصارهم) دون (انصرفت أبصارهم) مع صحة هذه البنية الأخيرة لغة ونحوا ، وذلك للدلالة ((على أن أكثر أحوالهم النظر إلى أهل الجنة ، وأن نظرهم إلى أصحاب النار ليس من قِبلهم ، بل هم محمولون عليه ، والمعنى أنهم إذا حملوا على صرف أبصارهم ، ورأوا ما عليه أهل النار من العذاب استغاثوا بربهم من أن يجعلهم معهم)) [2] .

الفصل الثالث

التناوب بين حروف المعاني

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التناوب بين حروف الجر .

المبحث الثاني : التناوب بين حروف المعاني الأخرى .

تمهيد .

يقصد النحاة بحروف المعاني تلك الحروف التي تأتي مع الأسماء والأفعال لمعان [3] ، وذلك نحو حروف الجر والعطف والنفي والشرط والاستفهام ، وقد وقف النحاة مختلفين في

(1) الأعراف : 47 .

(2) البحر المحيط : 303/4 .

(3) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 54 .

تحديد حد الحرف وبيان ماهيته ، فإذا عده سيبويه قسيما ثالثا للفعل والاسم [1] ؛ لأنه – في مفهومه – أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، فإن تطورا نشأ حوله بين النحاة من بعده ، وذلك بحسب فهمهم وظيفته ومعناه . فالحرف عند بعضهم ((ما دل على معنى في غيره)) [2] ، وأما وحده فلا معنى له أصلا ، بل يتحدد معناه حال دخوله عنصرا في الجملة ، ومثال ذلك (من) فإنها تدخل الكلام للتبعيض ، فهي تدل على تبعيض غيرها ، لا على تبعيض نفسها ، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية لغيرها [3] .

ولكن هناك من يرى في الحرف دلالة في نفسه مجردا من أي تركيب ، بيد أنها دلالة ناقصة [4] ، وتمامها هو دخول الحرف ضمن جملة أو تعبير ، فالفرق بينه وبين دلالة الفعل أو الاسم ، أن كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب ، بخلاف الحرف ، فإن المعنى المفهوم منه في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند الإفراد [5] .

وإذا شئنا الاختيار ، فإن المذهب الثاني هو اختيارنا ، فهو الأقرب إلى الواقع اللغوي للتركيب بوجه عام ، وإلى الحروف نفسها بوجه خاص ، ذلك أن حروف المعاني – في غالب أحيانها – تكون صلة بين معنيين خاصين ، وأن تحديد المقصود من الكلام كثيرا ما يكون تابعا إلى الدلالات التي تؤديها هذه الحروف بحسب الأغراض المتعددة فيها ، فلولا أن في تلك الحروف دلالة – وإن كانت ناقصة – ما ساغ وقوع فئة من الحروف نافية ، وفئة أخرى عاطفة 000 فضلا عن اختلاف حروف الفئة الواحدة دلاليا من حيث الخصوص مع تشابهها من حيث العموم ، وذلك نحو حروف الشرط ، فهي تفيد تعليق حصول أمر بحصول أمر آخر ، ولكن هل يصح تقليب الحروف كافة على الجملة نفسها من دون أي تغيير في الدلالة والمعنى ؟ وبيان ذلك وقوع أداة الشرط (إذا) في نحو قولنا : (إذا تجد في

---

(1) ينظر : الكتاب : 12/1 ، شرح الكافية الشافية : 10/1 .

(2) الإيضاح في علل النحو : 54 ، وينظر : شرح المفصل : 2/8 ، الجنى الداني : 85 .

(3) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 54 .

(4) ينظر : همع الهوامع : 4/1 .

(5) ينظر : م . ن : 4/1 .

الدراسة فأنت ناجح) فهل يصح وضع (لولا) الشرطية أيضا بدلا من (إذا) على أساس أن لا دلالة فيها إلا ضمن السياق ؟ .

إن هذا لا يصح ولا يكون ، وذلك لدلالة (لولا) دلالة خاصة هي (امتناع لوجود) ، نحو قولنا : (لولا المصلحون لكثر الفساد) ، وفي الوقت نفسه ، فإن هذه الوظيفة لا تؤديها (إذا) أيضا ، لما بينهما من تغاير في الدلالة والمعنى ، وأن الأساس في اختلاف الدلالتين بين البنيتين الشرطيتين هو اختلاف الأداة بينهما ، ولعل هذا عائد إلى اختيار الواضع الأول حرفا دون آخر ؛ وذلك لما وجد فيه نوعا من الدلالة على المعنى المراد ، أما ما نلاحظه من تأدية الحرف الواحد معاني عدة ، على اختلاف وقوعه في السياق ، فذلك متأت – في تقديري – من كثرة المعاني وتوسعها وعدم حصرها ، بخلاف الحروف ، فإنها مهما كثرت فهي ضمن حدود ، فنشأ بينها ما يشبه المشترك اللفظي ، أي دلالة اللفظة الواحدة على معانٍ متعددة ، ومعنى هذا أن الحرف كان ذا وظيفة أو دلالة على معنى ، ثم تطورت تلك الوظيفة أو الدلالة بحكم تطور المعاني عبر العصور والأزمان ، فغدا الحرف الواحد ذا دلالات ووظائف متعددة ، وهذا ما دفع النحاة إلى استقراء النصوص ضمن عصر الاستشهاد لتثبيت المعاني التي يؤديها الحرف الواحد – فضلا عن ضبط اللغة بوجه عام – فرأوا هناك اشتهارا بين الحرف والمعنى ، فقالوا – مثلا – إن (من) يفيد التبعيض وابتداء الغاية ؛ لأنهم وجدوه ذا دلالة عليهما حتى اشتهر فيهما هذا الحرف ، ولكن حينما يرون حرفا واقعا ضمن سياق لم يكن فيه اطرادا ولم يشتهر في تأدية معناه ، بل يمكن أن يقع حرف آخر فيه ليؤدي ذلك المعنى أصالة ، هنا نشأ الخلاف ، هل يجوز وقوع حرف مكان حرف ؟ أو تأدية حرف معنى حرف آخر ؟ وهذا ما سنقف عنده تفصيلا فيما يأتي من مبحثي هذا الفصل :

المبحث الأول : التناوب بين حروف الجر .

المبحث الثاني : التناوب بين حروف المعاني الأخرى .

المبحث الأول
التناوب بين حروف الجر

إن أقوى الخلاف وأشده نشأ بين العلماء هو في تناوب حروف الجر ؛ ولعل سبب ذلك يعود إلى كثرة استعمال هذه الحروف ، أو لكونها صلة معنوية بين معنيين خاصين ، ولا سيما بين الفعل والمفعول ، فضلا عن الصورة البارزة في وقوع حرف مكان حرف ، إذ لكل حرف من تلك الحروف دلالة يتميز بها من غيره .

هذا الخلاف نشأ بين البصريين والكوفيين [1] ، فلقد منع البصريون هذا التناوب وما أجازوه ، ولئن رأوا ما ظاهره كذلك ، ردوه إلى واحد من ثلاثة وجوه :

– فهو إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ على سبيل الاستعارة [2] ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [3] فـ(في) ليست بمعنى (على) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء [4] .

– وإما على تضمين الفعل المذكور معنى فعل آخر يتناسب وذلك الحرف [5] ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ [6] أي على معنى (لطف بي) [7] ، فهم ((يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه)) [8] ، وعدوه ضربا من الإيجاز [9] .

– وأما إذا امتنع فيه الوجهان ، جعلوا ذلك من قبيل الشذوذ ، ولا يجوز القياس عليه [10] ، وقد وصف مذهبهم ، بأنه مذهب الحذاق وفقهاء أهل العربية [11] ، ولعل هذا تابع إلى طبيعة البصريين في نحوهم ، فإن أغلب من نزل البصرة كانوا من العرب

---

(1) ينظر : أدب الكاتب : 536-549 ، الاقتضاب : 239 ، الجنى الداني : 108-109 ، مغني اللبيب : 111/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 4/2-6 ، حاشية الخضري : 228/1-229 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 111/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 4/2 ، حاشية الصبان : 228/1 – 229 .

(3) طه : من الآية 71 .

(4) ينظر : شرح عيون الإعراب : 192 ، مغني اللبيب : 111/1 .

(5) ينظر : الخصائص : 310/2 .

(6) يوسف : من الآية 100 .

(7) ينظر : مغني اللبيب : 111/1 .

(8) مغني اللبيب : 685/2 ، وينظر : حاشية الدسوقي : 400/2-401 .

(9) ينظر : إرشاد العقل السليم : 96/3 .

(10) ينظر : مغني اللبيب : 111/1 .

(11) ينظر : بدائع الفوائد : 21/2 .

الممعنين في البداوة ، فضلا عن تأثرهم بأهل المنطق كثيرا ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد نظام لا تحيد عنه اللغة بحال من الأحوال [1] .

أما الكوفيون ، فحرروا أنفسهم من ذلك كله ، ورأوا سعة في استعمال تلك الحروف ، وجوازا في التناوب بينها ، وقد وصف مذهبهم بأنه أقل تعسفا [2] ؛ وذاك لكونه مبنيا بوجه عام ((على التوسع في الرواية ، والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة)) [3] مرونة في نحوهم بعدما رأوا ما في المذهب البصري من حدود لا يجوز الخروج عنها ، ولعل ذلك تابع أيضا إلى أن أغلب من نزل الكوفة كانوا من المتحضرين ، فلا يستلزم – عندهم – الحصر في القاعدة أو التضييق في أسسها .

وهناك مذهب وسط بين هذين المذهبين ، وهو يتمثل في جواز التناوب بين الحروف المتقاربة في المعنى [4] ((على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغات له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا)) [5] .

ولعل هذا المذهب هو الراجح – من حيث المبدأ – وذاك لمراعاته دلالات الحروف من جهة ، وموافقة الحال الداعية إليه من جهة أخرى ، ولكن لنا استدراك عليه ، وتوجيه للمذهب البصري في الوقت نفسه .

فأما الاستدراك على هذا المذهب فيأتي من تحديده أن تكون النيابة بين الحروف المتقاربة في المعنى دون استثناء ، وهذا إنما يصح وينطبق على الكلام الظاهر أو العام ، ولا يصح على كلام القرآن ، إذ ورد فيه تناوب بين حروف لا تتقارب في المعنى ، نحو نيابة (في) عن (من) و (إلى) ، ونيابة (على) عن (في) و (اللام) – كما سنرى لاحقا – ولكل من هذه الحروف دلالة مختلفة عن غيرها ، وهي ولا شك نيابة لمعنى معجز وحال داعية إليه ، ولو أنهم استثنوا من تحديدهم هذا بما ورد في القرآن لكان مذهبهم شاملا للغة القرآن وللكلام بوجه عام .

---

(1) ينظر : لماذا ظهر النحو في البصرة قبل غيرها من الأمصار العربية : (بحث) .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 111/1 .

(3) المدارس النحوية : 176 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 331/1-332 ، الخصائص : 308/2 .

(5) الخصائص : 308/2 .

أما النيابة بين الحروف المتقاربة في المعنى فواردة في القرآن أيضا ، ولا سيما ورود آيات متشابهات سوى من هذه الحروف فيها ، إذ يختلف الحرف بين آية وأخرى ، ولا يعني ذلك انعدام الدلالة من الحرف أبدا ، بل يعني أن هذا الاختلاف في الاستعمال إنما هو لتوخي الدقة في المعنى ، وهذا دليل على وجود النيابة وتحقق معانيها .

ومن ذلك الاختلاف ما جاء بين قوله تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾ [1] وقوله أيضا : ﴿ قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾ [2] والشاهد هو اختلاف حرف الجر بعد الفعل (أنزل) بين الآيتين ، ففي الأولى وقع الحرف (إلى) ، وفي الأخرى وقع الحرف (على) وسبب ذلك هو أن الآية الأولى خطابها موجه إلى المسلمين ، والمسلمون لم ينزل عليهم القرآن ، بل انتهى إليهم من بعد أن أنزل على النبي ﷺ ، ولهذا لا يصح هنا إلا (إلى) التي تفيد انتهاء الغاية .

أما الآية الأخرى ، فخطابها موجه إلى النبي ﷺ ، وقد أنزل القرآن عليه مباشرة ، ولهذا استعمل (على) التي تفيد الاستعلاء في هذا الموضع [3] .

ومما اختلف من حرفين بين متشابه الآيات ، هما : (إلى) و (اللام) وذلك بين قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمّىً ﴾ [4] وقوله أيضا : ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمّىً ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ﴾ [5] وكذلك قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ

---

(1) البقرة : من الآية 136 .

(2) آل عمران : من الآية 84 .

(3) ينظر : درة التنزيل : 35 ، البرهان في متشابه القرآن : 35 (رسالة دكتوراه) ، ملاك التأويل : 95/1 – 96 ، الإتقان في علوم القرآن : 343/3 .

(4) لقمان : من الآية 29 .

(5) فاطر : من الآية 13 .

الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمّىً أَلا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ ﴾ [1] فقد وقع في الآية الأولى (إلى أجل) وفي الآيتين الثانية والثالثة (لأجل) .

وقد وجه أصحاب المتشابه هذا الاختلاف بناء على ما يفيده (اللام) من دلالة على التعليل ، وما يفيده (إلى) من دلالة على انتهاء الغاية ، فقالوا : ((إن معنى قوله : (لأجل مسمى) يجري لبلوغ أجل مسمى ، وقوله : (يجري إلى أجل) معناه لا يزال جاريا حتى ينتهي إلى آخر وقت جريه المسمى له ، وإنما خص ما في سورة لقمان بـ(إلى) التي للانتهاء ، و(اللام) تؤدي معناها ؛ لأنها تدل على جريها لبلوغ الأجل المسمى ؛ لأن الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية و الحشر والإعادة ، فقبلها : ﴿ مَا خَلْقُكُمْ وَلا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ [2] وبعدها : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْماً لا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ﴾ [3] فكان المعنى كل يجري إلى ذلك الوقت 000 وسائر المواضع التي ذكرت فيها (اللام) إنما هي في الإخبار عن ابتداء الخلق 000 فاختص ما عند ذكر النهاية بحرفها ، واختص ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من أجلها)) [4] .

وأما توجيهنا المذهب البصري ، فيتمثل في ردهم الكلام المشتمل على النيابة إلى أساس من الاستعارة أو التضمين ، فإن ذلك دليل على إعطائهم الحرف دلالة سابقة ، وأنهم يوجهون المعنى تبعا لوقوعه على خلاف أصله ، وهذا هو المقصود من التناوب بين الحروف ، فدلالة الحرف السابقة عندهم تتبين من خلال لجوئهم إلى الاستعارة تارة وإلى التضمين تارة أخرى ، فلو أن الحرف منعزلا عن التركيب ليس له من الدلالة شيء لقيل إن هذا الحرف وقع مفيدا هذا المعنى الذي عليه الفعل أو الاسم أو التركيب بوجه عام ، من دون لجوء إلى أي تأويل وتقدير ، بيد أن هذا لم يكن .

وإذا ثبت هذا ، فإن تخريجهم الكلام على أساس الاستعارة أو التضمين ، هو ناتج أولا وآخراً عن استعمال حرف معين لم يكن مطردا في مثل هذا الموضع والمعنى ، وإلا لو جاء

---

(1) الزمر : 5 .

(2) لقمان : من الآية 28 .

(3) لقمان : من الآية 33 .

(4) درة التنزيل : 374 – 375 .

الحرف على ظاهره أو أصله ، ما كان عندهم ما يدعو إلى توجيه المعنى توجيها يتناسب والحرف المذكور ، وهذا يعني أنهم وإن رفضوا أن يكون الحرف بدلا من حرف آخر ، ولكن توجيهاتهم توحي أن استعمال هذا الحرف لم يكن على أصله ، بل هو نائب عن غيره .

وبناء على هذا ، فإننا سنثبت (الاستعارة و التضمين) غرضين مهمين من أغراض التناوب بين الحروف لاحقا .

ولكننا نود – أولا – تعقيبا على ما وجه البصريون ، فإن تقديمهم التأويل بالاستعارة على القول بالتضمين كان حسنا ، ودليلا على أنهم لم يقولوا بالتضمين إلا بعد تعذر تطبيق الاستعارة بكل شروطها ، ولا شك في أن التأويل بالاستعارة هو الأولى ؛ لأنها تكشف عن المعنى ببلاغة وحسن بيان ، ((فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله)) [1] ، وهذا لا يعني خلو التضمين من الفائدة ، بل هو من سبل الحمل على المعنى ، ويتبين ذلك من خلال حده وتوضيح ابن جني له إذ قال : ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف آخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر)) [2] ، فغدا بذلك ((قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن)) [3] إذ يكون ((فيه دليل على الفعلين : أحدهما ، بالتصريح به ، والثاني ، بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار ، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها)) [4] .

فكلتا الدلالتين الظاهرة والمضمرة تراد في المعنى والسياق ، لا أن تراد المضمرة وتلغى الظاهرة بحسب ما ذهب إليه الكفوي إذ قال : ((إذا ضمنت كلمة معنى كلمة أخرى ، ووصلت بصلتها لم يبق معناها الأول مرادا)) [5] فذلك نقض لوظيفة التضمين ؛ لأنه لو أريد المعنى الثاني فحسب لظهر لفظه وفعله ، واستغني عن اللفظ المذكور ، ثم إنني لا أرى

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو : 101/6 .

(2) الخصائص : 310/2 .

(3) بدائع الفوائد : 21/2 .

(4) م . ن : 21/2 ، وينظر : حاشية الدسوقي : 400/2-401 .

(5) الكليات : 320/5 .

ضرورة توجب ذكر لفظ لا فائدة فيه ، وبيان هذا في قوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [1] فالنحويون يضمنون الفعل المذكور (اصبر) معنى فعل آخر هو (احبس) [2] ؛ لأن الفعل المذكور لازم ، وهذا متعد ؛ ليتناسب مع ورود المفعول به .

وهنا يمكن القول ، إن كلتا الدلالتين مقصودة ؛ ذلك أن قرن (الحبس) بـ(الصبر) هو الأمر الواجب والمعنى المراد ، فليس كل حبس فيه صبر حتى نلغي دلالة الظاهر ونبقي على الإضمار ، وفضلا عن هذا ، فإن دلالة الفعل (اصبر) مقصودة في رعاية الرسول ﷺ ورفعة شأنه ، ولا شك في أن الفعل (احبس) لا يحقق ذلك ، فتبين من هذا إرادة المعنيين سواء ، وهذا هو المقصود من وصف هذه الظاهرة بالاختصار والكمال .

ونود الإشارة أيضا إلى أن التضمين عنصر لغوي دقيق ، فلا يحسن إقحامه في الفعل الذي وردت صلته على خلاف الأصل من دون مراعاة السياق ، فإن مراعاة السياق قد تكشف لنا عن المعنى المقصود ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيراً ﴾ [3] فبسبب من تعدية الفعل (يشرب) بـ(الباء) هنا ، ضمن النحاة هذا الفعل معنى الفعل (يروى) [4] ، بناء على أن الفعل (يشرب) لا يتعدى بـ(الباء) ، ولكن الغالب في تعدية الفعل (يروى) أن لا تكون بـ(الباء) أيضا ، بل تكون بـ(من) فيقال : (يرتوي من الماء ، ويروى من الماء) [5] ، وحتى لو عدي هذا الفعل بـ(الباء) لكان في المعنى تغيير ؛ لأن قولنا : (ارتوى بهذا الماء) ذو دلالة على أنه لم يرتو إلا به كله ؛ وذلك لعدم دلالة (الباء) على التبعيض بخلاف (من) الدالة عليه والمشتهرة به ، فلو قدرنا (عينا يروى بها عباد الله) لكانوا لم يرتووا إلا بها كلها ، وهذا خلاف الصحيح .

---

(1) الكهف : من الآية 28 .

(2) ينظر : الأمالي الشجرية : 145/1 .

(3) الإنسان : 6 .

(4) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 215/3 .

(5) هكذا نص اللغويون . ينظر : الصحاح : 2364/6 .

ولـذا ذهـب بعـض المفسـرين إلى توجيهـات أخـرى غـير هـذا التضـمين ، فصـاحب الكشـاف رأى في الكـلام حـذفا تقـديره هـو ((يشـرب بهـا الخمـر كمـا تقـول شـربت بالمـاء العسل)) [1] ، وصاحب البرهان يرى أن ((العين ههنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء ، لا إلى الماء نفسه ، نحو : (نزلت بعين) فصار كقوله : (مكانا يشرب به))) [2] ومعنى هذا ((أن قوله : (يشرب بها) يدل على أنهم نازلون بالعين يشربون منها ، من قولك : (نزلت بالمكان) فهو يدل على القرب والشرب ، فالتمتع حاصل بلذتي النظر والشراب)) [3] .

وفضلا عن ذلك ، فإني أرى فيه وجها آخر ، وهو أن الفعل جاء على أصله وأن (الباء) جاء على أصله أيضا في دلالته على الإلصاق – كقولنا : (أمسكت بزيد) ((إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه)) [4] – فكأن هذه العين طيعة بين أيديهم يمسكون بها ويشربون ، وهذا الوجه مستنبط من السياق (يفجرونها تفجيرا) إذ ورد في تفسير هذا التفجير ، أنها سهلة لا تمتنع عليهم ، حتى إن الرجل منهم يمشي في بيوته ، ويصعد إلى قصوره ، وبيده قضيب يشير به إلى الماء ، فيجري معه حيثما دار في منازله ، ويتبعه حيثما صعد إلى أعلى قصوره [5] .

ومما يجب الوقوف عنده هنا هو (التضمين البياني) الذي ينسب إلى البيانيين ، فهو قائم على ((تقدير حال يناسبها المعمول بعدها ؛ لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ، ولا تناسب العامل قبلها ؛ لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور)) [6] فهو قريب في دلالته من التضمين النحوي ، ولكن البيانيين يختلفون عن النحاة بأنهم يبقون الفعل المذكور على أصله ولا تضمين فيه ، بل التضمين – عندهم – يكون بقرينة لفظية محذوفة هي التي سوغت وقوع الحرف على خلاف أصله ،

---

(1) الكشاف : 196/4 .

(2) البرهان في علوم القرآن : 338/3 – 339 .

(3) التعبير القرآني : 190 .

(4) مغني اللبيب : 101/1 .

(5) ينظر : حاشية الصاوي على الجلالين : 274/4 .

(6) حاشية الصبان : 95/2 ، وينظر : حاشية الدسوقي : 400/2-401 .

هذه القرينة عبارة عن حال مأخوذة مناسبة للفعل من جهة ، وللحرف الذي تعدى به من جهة أخرى [1] ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [2] أي حامدين له على ما هداكم [3] .

وقد يعدل عن هذا الرأي بعضهم ، فيجعل المحذوف أصلا والمذكور هو المعنى المضمن ، فيقدرون ما جاء في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [4] بـ(يعترفون مؤمنين به) [5] ، ولكن التوجيه الأول هو الأولى ، يقول الشهاب : ((ولما كانت مناسبته للمذكور ، بمعونة ذكر صلته قرينةً على اعتبارِهِ جُعِلَ كأنه في ضِمْنِه ، ومن ثمة كان جعله حالا وتبعا للمذكور أولى من عكسه)) [6] .

ومهما يكن من أمر ، فإن التضمين البياني غير التضمين النحوي – وإن كان بينهما تشابه – وإن ما ذهب إليه بعض النحاة من أنهما شيء واحد [7] ينقضه بعض الخلاف في التوجيه بين النحاة والبيانيين ، ومن ذلك الاختلاف ما وقع على قوله تعالى : ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [8] فقد ضمن النحاة الفعل (تأكلوا) معنى الفعل (تضيفوا) أو (تخلطوا) فيكون المعنى في دلالة الفعل الظاهر ودلالة الفعل المقدر هو (لا تضيفوا أموالهم في الأكل إلى أموالكم) ، أي إن احتجتم إليها فليس لكم أن تأكلوها مع أموالكم [9] ، بخلاف البيانيين ، فإنهم جعلوا التضمين حالا محذوفة ، تقديرها (ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم) [10] .

---

(1) ينظر : حاشية الشهاب : 211/1 .
(2) البقرة : من الآية 185 .
(3) ينظر : حاشية الشهاب : 211/1 .
(4) البقرة : من الآية 3 .
(5) ينظر : حاشية الشهاب : 211/1 ، حاشية الدسوقي : 401/2 .
(6) حاشية الشهاب : 211/1 .
(7) ينظر : حاشية الصبان : 95/2 .
(8) النساء : من الآية 2 .
(9) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 7/2 ، حاشية الدسوقي : 401/2 .
(10) ينظر : إرشاد العقل السليم : 314/1 .

وأرى التوجيه النحوي هنا هو الأولى ؛ لأنه لا يغير من المعنى المراد ، بل يزيد عليه دلالات تبينه وتوضحه ، بخلاف التوجيه البياني ، فإن الحال المضمنة صارت قيدا على الفعل ، وبعبارة أخرى فـ((لا وجه لتقييد النهي عن أكل أموال اليتامى بحال ضمها إلى أموال الأولياء ، بل المراد ، النهي عن أكلها عموما)) [1] .

ولا يعني هذا أنني أرفض التضمين البياني جملة وتفصيلا ، بل تجب مراعاة السياق عند التضمين لكيلا يؤدي ذلك إلى نقص في المعنى وإخلال فيه .

وبقي أخيرا في مجال التعقيب على المذاهب في هذا الباب أن نعقب على المذهب الكوفي ، فهو مذهب قائم على أساس من المرونة في إجازته النيابة مطلقا ، ولذا نرى عدم الأخذ به هو الأَولى ؛ لأن أصحابه يرون القياس على ما ورد من النيابة مطلقا من دون قيد ومن دون مراعاة المعنى ، بل يقتصرون في القول على أن هذا الحرف جاء بمعنى حرف آخر ، وهذا خلاف الواقع النحوي وصلته بالمعنى ؛ لأنه لو أريد معنى ذلك الحرف فحسب لوقع الحرف على أصله من دون الحاجة إلى هذا التغيير ، إلا أن الأمر –كما ذكرنا – موقوف على التناوب المحدود وعلى حسب الأحوال الداعية إليه .

وبناء على ذلك كله من ترجيح وتوجيه ، فإن التطبيق على نيابة الحروف سيبنى على المنهج الآتي :

– النيابة بين الحروف تكون بين المتقاربة في المعنى – في عامة الكلام – أو المتغايرة فيه ، ولكن بشرط وجودها في القرآن الكريم .

– تخريج تلك النيابة على أساس من المعنى أو الحال الداعية إليه .

– اعتماد (الاستعارة أو التضمين) غرضين مهمين من أغراض النيابة بين الحروف ، ولاسيما تلك المتغايرة في المعنى .

– عدم القول بالشذوذ في وقوع النيابة على نحو ما ذهب البصريون ، وعدم القول أيضا بوقوع حرف بمعنى حرف آخر من دون تعليل وتأويل على نحو ما ذهب الكوفيون .

تطبيقات نيابة حروف الجر .

---

(1) ينظر : المباحث اللغوية والنحوية في تفسير أبي السعود : 63 . (رسالة دكتوراه) .

- (**إلى**) يدل هذا الحرف غالبا على انتهاء الغاية [1] ، وهو الأصل في هذا المعنى ، إذ يغلب على (حتى) و (اللام) – اللذين يفيدان الانتهاء أيضا – فـ(إلى) تختلف عن (حتى) في أنها تجر الآخر وغيره ، نحو : (سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه) ، أما (حتى) فلا تجر إلا ما كان آخرا أو متصلا بالآخر [2] ، نحو قوله تعالى : ﴿ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [3] ولا تجر غيرهما ، فلا تقول : (سرت البارحة حتى نصف الليل) [4] .

وأما (اللام) فإنها مع دلالتها على الانتهاء ، غير أنها لم تشتهر به مثل ما اشتهرت به (إلى) لأنها اشتهرت بدلالات أخرى ، كـ(الملك والتعليل) [5] ، وهي التي غلبت عليها ، ومن هنا فإننا نرى فروقا معنوية في وقوع (إلى) موقع (اللام) – مع أنهما متقاربان في بعض الدلالات – نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [6] فقد عدي الفعل (يسلم) بـ(إلى) دون (اللام) في حين جاءت التعدية على أصلها في قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [7] لأن معناه مع (اللام) أنه جعل نفسه خالصا لله ، ومع (إلى) معناه سلم نفسه كما يسلم المتاع إلى الرجل إذا دفع إليه ، ومعناه التوكل عليه والتفويض إليه [8] .

ولعل هذا التوجيه مفاد من اشتهار (إلى) بدلالة انتهاء الغاية دون (اللام) والفعل معها يدل على أن العبادة منتهية إلى الله تعالى دون غيره ، بخلاف (اللام) فقد لا تؤدي المعنى نفسه ، ويمكن التفريق بين هذين المعنيين أيضا من خلال سياق كل من الآيتين ، فالآية الأولى خاصة بالمؤمنين ، وهي عبارة عن بنية شرطية أراد الله ﷻ أن يبين فيها أن

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 74/1 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 17/3 .
(3) القدر : 5 .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 17/3 .
(5) ينظر : مغني اللبيب : 208/1 .
(6) لقمان : 22 .
(7) البقرة : 112 .
(8) ينظر : الكشاف : 174/2 ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 30/2 .

الاستمساك بالعروة الوثقى لا يكون إلا بالإسلام كله إلى الله ، وذلك بأن تكون عبادة العبد منتهية إليه ، ففيها حث وترغيب ، أما الآية الأخرى ، فقد ورد فيها (اللام) لاختلاف المعنى والسياق ، إذ إنها خاصة بأهل الكتاب وعهدهم قد انقضى ، فلا ثمة ما يوجب الحث عليه أو الترغيب فيه .

- (**حتى**) ذكرنا سلفا شيئا من دلالة (حتى) فهي تشترك في بعض دلالتها مع (إلى) في انتهاء الغاية ، ولكنها ليست هي الأصل فيه ، بل الأصل هو لـ(إلى) ، ولذا صار ورودها ضمن سياق مؤثرة على (إلى) محققا معاني لا يحققها هذا الحرف الأخير ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ ﴾ [1] فوقوع (حتى) يعود إلى دلالتها الخاصة إذ إنها ((موضوعة لما هو غاية في نفس الأمر أو بجعل جاعل 000 فيفيد الكلام معها أن انتظارهم إلى أن يخرج ﷺ أمر لازم ليس لهم أن يقطعوا أمرا دون الانتهاء إليه ، فإن الخروج لما جعله الله تعالى غاية كان كذلك في الواقع)) [2] .

- (**على**) يغلب على هذا الحرف دلالة الاستعلاء [3] ، ولكنه قد يقع موقع غيره ليحقق للمعنى ما يحمله من دلالة ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ۞ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۞ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [4] فالأصل في تعدية الفعل (اكتال) أن يكون بـ(من) ولكن وقع الحرف (على) محله ، وقد اختلف النحاة في تخريجه بين قائل : (إن (على) هنا بمعنى (من)) [5] وقائل : (بل الفعل متضمن معنى التسلط والتحكم على الناس) [6] أي تسلطوا عليهم بـ(الاكتيال) ، ولعل الأخير هو الصواب ؛ لأن هناك فرقا بين قولك : (اكتال منه) و (اكتال عليه) فالأول لا يفيد أنه ظلمه حقه ، وهضمه ماله ، بخلاف الآخر ، ((فإن فيه معنى التسلط والاستعلاء وهذه في المطففين ، والمطففون كما بينهم القرآن إذا أخذوا

---

(1) الحجرات : من الآية 5 .

(2) روح المعاني : 143/26 ، وينظر : حاشية الصبان : 213/2 .

(3) ينظر : الجنى الداني : 444 .

(4) المطففين : 1 ، 2 ، 3 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 144/1 . وكأن هذا مذهب الكوفيين .

(6) ينظر : شرح الدماميني على المغني : 289/1 .

من الناس أخذوا اكثر من حقهم وإذا أعطوهم أعطوهم أقل من حقهم ، ففيه إذن معنى التحكم والجور والظلم)) [1] وهو أبلغ من الحرف (من) وليس بمعنى (من) من حيث إن هذا الحرف لا يحقق هذا المعنى [2] ، فاستعمال الحرف (على) هو الذي أشار ((إلى أنه اكتيال مضر للناس حسبما أرادوا 000 بأي وجه يسير من وجوه الحيل ، وكانوا يفعلونه بكبس المكيل ودعدعة المكيال إلى غير ذلك)) [3] .

وقد تقع (على) محل (اللام) فتغير من دلالة الكلام ، وذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِين ﴾ [4] فالأصل في (أذلة) أن تتعدى بـ(اللام) فيقال : (هو ذليل له) ولا يقال في ظاهر الكلام : (هو ذليل عليه) ولذا وجه المفسرون ذلك توجيهين :

أحدهما ، أن يضمن (الذل) معنى الحنو والعطف ،كأنه قيل : (عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع) .

والآخر ، هو أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم للمؤمنين خافضون لهم أجنحتهم)) [5]

وأرى التوجيه الأول – القائم على أساس التضمين – بعيدا ؛ ذلك أنه لا بد من مقاربة بين اللفظ المذكور وما يضمن من معنى – لأن كلتا الدلالتين تقصد – وهنا تناقض بين الذلة والعطف أو الحنو ، إذ لا يكون المرء عاطفا وهو ذليل ، ولا يمكن أن يقال في قصد الدلالتين : (عطفت عليه ذلة أو تذللت له عطفا) ؛ لأن العطف لا يكون إلا عن قوة ، وأن الذلة لا تكون إلا عن ضعف ، وأرى التوجيه الثاني هو الصواب ؛ لأنه بيَّن معنى الذلة في أنها تواضع وخفض جناح ، لا أنها عن ضعف أو خنوع ، وبهذا نقل هذا الحرف معنى

---

(1) التعبير القرآني : 185 .

(2) ينظر : م . ن : 185 .

(3) روح المعاني : 87/30 ، وينظر : حروف المعاني : 23 .

(4) ا لمائدة : من الآية 54 .

(5) الكشاف : 648/1 ، وينظر : التفسير الكبير : 26/12 ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 344/1 ، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن : 144 ، روح البيان : 406/2 .

الذلة من الذم إلى المدح ، إذ أشعر بالذلة المستعلية ، بخلاف ما لو عدي ((بـ(اللام) فيكون ذما لا مدحا ، فقولك : (هو ذليل له) يفيد الذم ، وهو هنا في مقام المدح ، فجاء بـ(على))) [1] لما ذكرناه .

وقد تقع (على) موقع حرف الظرف ، لتحقق للمعنى دلالة الاستعلاء ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [2] فقد وقعت (على) بدلالتها على الاستعلاء تناسبا مع المعنى والسياق ؛ ذلك أن دخول موسى عليه السلام المدينة كان بقوة وأهلها غافلون ، فصار كأنه مستعل عليهم ، ولعل ما ورد في الآية نفسها من خبر قتله عدوه يؤكد ذلك الاستعلاء ، إذ قال تعالى : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴾ [3] .

- (**في**) يشتهر هذا الحرف بالدلالة على الظرفية ، سواء أكانت زمانية أم مكانية ، ولكنه قد يأتي في موضع لم يطرد فيه ، بل إنه يتناسب مع حرف آخر ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ [4] فقال : (وارزقوهم فيها) مع أن الظاهر إيقاع الحرف (من) الذي يفيد التبعيض ، غير أن هذا الحرف الأخير لم يقع ((كيلا يكون أمرا بجعل بعض أموالهم رزقا لهم ، فيأكلها الإنفاق ، بل أمر بأن يجعلوها مكانا لرزقهم بأن يتجروا فيها ويربحوها حتى تكون نفقتهم من الأرباح لا من أصول الأموال وصلبها)) [5] ، ولعل الذي أدى هذا المعنى هو الحرف (في) .

وكذلك يقع هذا الحرف موقع (إلى) فيكون قرينة دالة على المجاز ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾ [6] فقد عدي الفعل (يسارعون) بـ(في) نيابة عن (إلى) للدلالة على أن الإسراع مجاز بمعنى التوغل ، فيكون

---

(1) التعبير القرآني : 183 .
(2) القصص : من الآية 15 .
(3) القصص : من الآية 15 .
(4) النساء : من الآية 5 .
(5) التفسير الكبير : 186/9 .
(6) آل عمران : من الآية 176 .

هذا الحرف قرينة دالة على المجاز كقولهم : (أسرع الفساد في الشيء وأسرع الشيب في الرأس) ، فجعل الكفر بمنزلة الظرف ، وجعل تخبطهم فيه وشدة ملابستهم إياه بمنزلة جولان الشيء في الظرف جولانا بنشاط وسرعة [1] ، وفضلا عن ذلك فإن فيها دلالة على أنهم مستقرون في الكفر لا يبرحون ، بل ينتقلون بالمسارعة من بعض فنونه إلى بعض آخر [2] ، ولو عدي بـ(إلى) لفهم أنهم لم يكفروا عند المسارعة .

وهناك من المفسرين من ذهب إلى تضمين الفعل (يسارعون) معنى الفعل (يقعون) [3] إلا أننا لا نقول به ؛ لأن التوجيه الأول أبلغ دلالة ؛ ولأن معنى التضمين لا يدل على كفرهم السابق وحرصهم وتربصهم الدوائر بالمؤمنين ، إذ إنه لا يتجاوز معنى الوقوع في الكفر حالا ، وفضلا عن ذلك ، فإن هذا التضمين تنقضه آية أخرى هي قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ [4] فلا يصح هنا أبدا تضمين الفعل (يسارعون) معنى الفعل (يقعون) ؛ لعدم توافقه مع المعنى ، بل إن التوجيه الصحيح فيها هو الإيذان ((بأنهم متقلبون في فنون الخيرات لا أنهم خارجون عنها متوجهون إليها بطريق المسارعة)) [5] ولعل هذا التوجيه هو التوجيه المجازي نفسه الذي قلنا به في الآية السابقة دون القول بالتضمين ؛ لأنه توجيه يمنح المعنى دلالة من البلاغة والبيان .

- (**اللام**) يفيد هذا الحرف دلالات عدة ذكرها ابن مالك في بيت من ألفيته إذ قال [6]:

واللاَّمُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ - أَيضا - وَتْعليلٍ قُفِي

---

(1) ينظر : التحرير والتنوير : 197/6 - 199 .

(2) ينظر : إرشاد العقل السليم : 27/2 .

(3) ينظر : الكشاف : 481/1 . إذ أول الزمخشري قوله تعالى (يسارعون في الكفر) بـ(يقعون فيه سريعا) ولكنَّ في هذا التأويل ضعفا ؛ لأنه يفهم أن النهي عن الحزن مقيد بحال كون الواقعين فيه سريعا ، أما الواقعون فيه بغير تلك الحال ، فلا نهي عن الحزن عليهم ، وهذا يخل بالمعنى المراد .

(4) المؤمنون : من الآية 61 .

(5) روح المعاني : 45/18 .

(6) ألفية ابن مالك : 26 .

فمن إفادتها الملك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْض ﴾ [1] وشبه الملك نحو قولنا : (الجل للفرس والباب للدار) والتعدية نحو قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً ﴾ [2] والتعليل نحو قولنا : (جئت لإكرامك) [3] .

ولكنه قد يقع موقع (في) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلالَهَا أَنْهَاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ ﴾ [4] فوقوع (اللام) في قوله : (وجعل فيها رواسي) دون الحرف (في) أشار إلى الأعجاز العلمي في شأن الرواسي ، وما فيها من منافع ، من حيث منعها ((الأرض عن الحركة والميلان اللذين يخرجان الأرض من حيز الانتفاع ويجعلان وجودها كعدمها)) [5] وهو ((من أهم ما يذكر هنا ؛ لأنه مما به صلاح أمرها ورفعة شأنها ، وذِكْرُ (لها) دون (فيها) أو (عليها) ظاهر في أن المراد ما هو من هذا القبيل من المنافع)) [6] .

وحتى لو قيل إن (اللام) وقعت هنا على أصلها من دلالتها على شبه الملك نحو ما قاله النحاة ممثلين : (الجل للفرس والباب للدار) [7] فإنها أيضا تدل على معنى ذلك الإعجاز من حيث إن تلك الرواسي مخصوصة للأرض لإثباتها ودوامها ، ولا يحقق هذا المعنى من الحروف غيرها .

وقد يقع (اللام) موقع (على) ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾ [8] فالفعل (عكف) إذا كان بمعنى الإقبال يتعدى بـ(على) نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾ [9] ولكن إيراد (اللام) من دونه في الآية المذكورة آنفا كان ((لإفادة معنى زائد ، كأنهم قالوا : (نظل لأجلها مقبلين على عبادتها أو مستديرين

---

(1) البقرة : من الآية 284 .
(2) مريم : من الآية 5 .
(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 20/3 .
(4) النمل : من الآية 61 .
(5) روح المعاني : 60/20 .
(6) م . ن : 60/20 .
(7) ينظر : شرح ابن عقيل : 20/3 .
(8) الشعراء : من الآية 71 .
(9) الأعراف : من الآية 138 .

حولها))) [1] ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً ﴾ [2] فالفعل (اصطبر) يتعدى بـ(على) ولكن تعديته بـ(اللام) هنا دليل على تضمنه معنى الثبات للعبادة فيما يورد عليه من الشدائد والمشاق ، بمعنى أثبت للعبادة ؛ ((لأن العبادة جعلت بمنزلة القرن في قولك للمحارب : (اصطبر لقرنك) ، أي أثبت له فيما يورد عليك من شداته ، أريد أن العبادة تورد عليك شدائد ومشاق ، فاثبت لها ولا تهن ، ولا يضيق صدرك عن إلقاء عداتك من أهل الكتاب إليك الأغاليط وعن احتباس الوحي عليك مدة وشماتة المشركين بك)) [3] .

ومما اختص به (اللام) وروده في جانب الخير ، مقابل ورود (على) في جانب الشر ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [4] فقد استدل المفسرون على أن صلة (ما) الأولى في النفع والخير ، وأن صلتها الثانية في الشر [5] ، وذلك من دلالة (اللام) و(على) فيهما ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [6] وقوله : ﴿ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ ﴾ [7] فقد جيء بـ(اللام) في الآية الأولى لكون السابق نافعا ، وجيء بـ(على) في الآية الأخرى لكون السابق ضارا [8] .

- (**من**) يأتي هذا الحرف مفيدا دلالات عدة بحسب وروده في السياق ، ومنها : ابتداء الغاية و التبعيض وبيان الجنس والتعليل والبدل [9] 000 ولكنه قد يرد في موضع كان يؤديه حرف الظرفية (في) نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً

---

(1) روح المعاني : 93/19 .
(2) مريم : 65 .
(3) الكشاف : 517/2 ، وينظر : إرشاد العقل السليم : 288/3 ، التحرير والتنوير : 142/16 - 143 .
(4) البقرة : من الآية 286 .
(5) ينظر : البحر المحيط : 367/2 .
(6) الأنبياء : 101 .
(7) المؤمنون : من الآية 27 .
(8) ينظر : روح المعاني : 37/18 .
(9) ينظر : مغني اللبيب : 318/1 - 320 .

وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ [1] ليراد بذلك ((معنى البعضية ، وأن لا تبني بيوتها في كل جبل وشجر ، بل في مساكن توافق مصالحها وتليق بها)) [2] .

وقد يقع بدلا من (الباء) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوف ﴾ [3] فقد وقع الحرف (من) موقع (الباء) في قوله (من معروف) ودليل ذلك ورود آية أخرى وقع (الباء) فيها ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوف ﴾ [4] ولعل كل استعمال متصل بالسياق ، ففي الآية الأولى يراد به ((فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من جملة الأفعال التي لهن أن يفعلن من تزويج أو قعود ، فالمعروف هاهنا ، فعل من أفعالهن يعرف في الدين جوازه وهو بعض مالهن أن يفعلنه ، ولهذا المعنى خص بلفظة (من) ونكر)) [5] بخلاف الآية الأخرى ، فإنه يقصد منها ((لا جناح عليكم في أن يفعلن في أنفسهن بأمر الله ، وهو ما أباحه لهن من التزويج بعد انقضاء العدة ، فالمعروف هاهنا ؛ أمر الله المشهور ، وهو فعله وشرعه الذي بعث عليه عباده)) [6] .

---

(1) النحل : 68 .

(2) التفسير الكبير : 70/20 – 71 ، وينظر : فتح القدير : 169/3 .

(3) البقرة : من الآية 240 .

(4) البقرة : من الآية 234 .

(5) درة التنزيل : 52 – 53 .

(6) م . ن : 52 – 53 .

المبحث الثاني
التناوب بين حروف المعاني الأخرى

لم يقع خلاف كبير بين النحاة في تناوب حروف المعاني الأخرى ؛ ولعل سبب ذلك يعود إلى أنها لم تكن صلة معنوية بين معنى الفعل والمفعول ، ولكنهم في الوقت نفسه لم يغفلوا عن دلالات هذه الحروف ومواضع استعمالها ، فإن هناك من الحروف ما هو متشابه في المعنى العام مع وجود اختلاف جزئي في الدلالة بينها كحروف النفي مثلا ، مما يجعل وقوع أحدهما بدلا من الآخر على سبيل التناوب تارة أو الإيثار تارة أخرى ، وإنما قلنا (إيثارا) ؛ لأن الحرف لم يكن ذا دلالة مخالفة لما عليه الصلة بين الألفاظ من معنى كما هو الشأن بين حروف الجر آنفا ، ولكن مع ذلك ، فإن له صلة بهذا الفصل ، ويمكن إطلاق مصطلح النيابة عليه مجازا ، ولا سيما في البنى المتشابهات إلا من الحروف فيها .

ولعل ذلك يتبين من خلال الوقوف على فئة من الحروف المتشابهات في الظاهر ، ولكن لكل منها دلالة معنوية خاصة لا تضطلع بتأديتها إلا هي .

حرفا الاستفهام (الهمزة وهل)

يعد حرفا الاستفهام (الهمزة وهل) من الحروف المتقاربة في المعنى ؛ بدليل صحة وقوع أحدهما بدلا من الآخر في بعض الأحيان ، وتجدر الإشارة أولا في بيان أوجه التشابه والاختلاف بين الحرفين إلى أن (الهمزة) أعم استعمالا من (هل) ؛ لكونها أم الباب ؛ وذاك لمجيئها في طلب التصور والتصديق * ، بخلاف (هل) ،

---

* علل ابن يعيش سبب كون الهمزة أم الباب فقال : ((لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها ، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام ، نحو (من) و (كم) و (هل) فـ(من) سؤال عمن يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى (الذي) ، و(كم) سؤال عن عدد ، وقد تستعمل بمعنى (ربّ) ، و(هل) لا يسأل بها في جميع المواضع ، ألا ترى أنك تقول : (أزيد عندك أم عمرو) على معنى ، أيهما عندك ، ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول : (هل زيد عندك أم عمرو) وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى (قد) نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ [الإنسان : من الآية 1] ، أي قد أتى ، وقد تكون بمعنى النفي نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن : 60])) . (شرح المفصل : 81/1 ، وينظر : التبصرة والتذكرة : 467/1) .

ولكن الواقع النحوي يخالف ما ذهب إليه ابن يعيش من حيث ورود (الهمزة) أداة نداء ، فهي لا تستقل بـ(الاستفهام) أو تنحصر فيه ، ثم إنها لا يصح وقوعها في كل مواضع الاستفهام ، إذ تنعدم فيها الدلالة = = على

فإنها لا تأتي إلا لطلب التصديق ، وهذا يعني وجود اشتراك دلالي بينهما من حيث طلب التصديق ، ولكن لا يعني هذا الاشتراك أن الحرفين سواء في هذا المعنى ، بل هناك فروق تستلزم إيثار أحدهما على الآخر بحسب السياق ، وإلا فإن من البُعد وضع حرفين بدلالة واحدة ، وبعبارة أخرى ، فلو كانت الدلالة نفسها بين الحرفين لاكتفيَ بـ(الهمزة) إيجازا واختصارا ؛ لأنها تؤدي معنى التصور والتصديق .

وقد ذكر ابن هشام وجوها في التفريق بين الحرفين أو الأداتين ، ومنها :

((– اختصاص (هل) بالتصديق .

– اختصاص (هل) بالإيجاب ، تقول : (هل زيد قائم) ويمتنع : (هل لم يقل) بخلاف الهمزة ، نحو [قوله تعالى] : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [1] [وقوله أيضا] : ﴿ أَلَنْ يَكْفِيَكُم ﴾ [2] .

– تخصيص (هل) المضارع بالاستقبال ، نحو (هل تسافر ؟) بخلاف (الهمزة) نحو (أتظنه قائما) 000 .

– الرابع والخامس والسادس : أن (هل) لا تدخل على الشرط ، ولا على (إن) ، ولا على اسم بعده فعل ، في الاختيار ، بخلاف (الهمزة) ، بدليل [قوله تعالى] : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ [3] [وقوله] : ﴿ أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ ﴾ [4] [وقوله] : ﴿ أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾ [5] [وقوله] : ﴿ أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُه ﴾ [6] .

الحال أو الزمان والمكان . ولعل ما يمكن أخذه من تعليل ابن يعيش هو قوله : ((إن (هل) لا تدخل في جميع مواضع الاستفهام)) نحو ما ضرب من مثال ، ويعني بذلك أنها لا تدخل في غرضي الاستفهام : (التصور والتصديق) ، بل إن ذلك يكون لـ(الهمزة) قصرا دون غيرها من الأدوات .

(1) الشرح : من الآية 1 .

(2) آل عمران : من الآية 124 .

(3) الأنبياء : من الآية 34 .

(4) يس : من الآية 19 .

(5) يوسف : من الآية 90 .

(6) القمر : من الآية 24 .

– السابع والثامن : أنها تقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد (أم) ، نحو [قوله تعالى] : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [1] 000 [وقوله] : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [2] .

– التاسع : أنه يراد بالاستفهام بها النفي ؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إلا) في نحو [قوله تعالى] : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [3])) [4] .

ويمكن القول ، إن هناك فرقا آخر قائما على أساس من الصوت واللفظ ؛ وذاك يتمثل في اختلاف أصوات كل من الأداتين ، فـ(الهمزة) تختلف صوتا عن الهاء واللام في (هل) مما يجعل لكل منهما مدخلا خاصا على البنية النحوية بحسب ورودها في السياق ، فـ(الهمزة) مثلا حين تختص بدخولها على مواضع (مثل أدوات النفي) نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [5] وتقدمها على العاطف ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْد ﴾ [6] إنما جاء من طبيعة لفظها صوتا وعدد حروف ، ولعل ذلك يتبين فيما لو قدر استبدال (هل) بها ، إذ لا يصح أبدا أن يقال : (هل لم تر) أو (هل فطال) .

وكذلك شأن الأداة (هل) فإن تقدمَ العاطفِ عليها جاء من طبيعة لفظها ونطقها ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [7] فقد شكل هذا الحرف بنية لا تحققها الهمزة ، لأن النطق بها هنا يؤدي إلى مشكل صوتي ، فلا يمكن أن يقال : (فأأنتم منتهون) .

ولعل هذا الفرق في موضع الحروف فرق واجب لتناسب الحروف والأصوات ، مما يجعل لكل منهما موضعا لا يضطلع بتأديته إلا هو .

---

(1) الأحقاف : من الآية 35 .

(2) الرعد : من الآية 16 .

(3) الرحمن : 60 .

(4) مغني اللبيب : 350/2 ، وفي النص المنقول تصرف طفيف ، نحو زيادة [قوله تعالى] ونحو استعمال الاسم الظاهر بدلا من المضمر ، لغرض البيان وعدم اللبس في المعنى .

(5) الفجر : من الآية 6 .

(6) طه : من الآية 86 .

(7) المائدة : من الآية 91 .

على أن هذه الفروق اللفظية والصوتية لم تكن هي الوحيدة بين الحرفين ، بل هناك فروق معنوية تتضح من خلال إيثار أحدهما على الآخر – في موضع التصديق لاشتراكهما فيه – دون أن يؤدي ذلك إلى مشكل صوتي بين الحرف وما يدخل عليه ، فإن لإيثار أحد الحرفين مع إمكان وقوع الآخر دلالة معنوية وليس لمجرد الجواز فحسب ، فلقد رأيت – من خلال قراءة متأنية في الآيات التي ورد الاستفهام فيها بـ(الهمزة) مثلا مع جواز وقوع (هل) موقعها – أن الاستفهام بـ(الهمزة) يكون بشدة ولا سيما في المواضع التي يخرج الاستفهام فيها عن معناه إلى معان تستلزم الشدة ، كـ(الإنكار الإبطالي والإنكار التوبيخي والأمر والتقرير) .

فمن (الإنكار الإبطالي) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴾ [1] وقوله أيضا : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ﴾ [2] ومن (الإنكار التوبيخي) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [3] وقوله أيضا : ﴿ أَإِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [4] ومن (التقرير) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [5] ومن (الأمر) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَأَسْلَمْتُم ﴾ [6] ومن (التهكم) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ [7] .

فتلك معان كلها تستلزم الشدة ، بخلاف ما تأتي به الأداة (هل) من معانٍ ، فإنها غالباً ما تقع في مواضع الاستفهام التي تستلزم الرفق واللين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى ﴾ [8] فبناء جملة (قال يا آدم هل 000) على جملة (وسوس) – بأن كانت بيانا لها – يؤكد ما ذهبنا إليه من إفادتها الطلب برفق ولين ؛ بناء على أن الوسوسة لا تكون بشدة أبدا .

---

(1) الصافات : 149 .
(2) الحجرات : من الآية 12 .
(3) الصافات : من الآية 95 .
(4) الصافات : 86 .
(5) الأنبياء : من الآية 62 .
(6) آل عمران : من الآية 20 .
(7) هود : من الآية 87 .
(8) طه : 120 .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [1] فسؤال الحواريين هنا لم يكن للتشكيك أو الإنكار على نحو ما ذهب الزمخشري [2] – لأنهم خاصة عيسى عليه السلام – بل هو عند المفسرين الآخرين على وجهين : أحدهما ، أن يكون السؤال في ابتداء أمرهم قبل استحكام معرفتهم بالله – جل وعلا – والآخر ، أنهم سألوا عيسى ((سؤال مستخبر ، هل ينزل أم لا ؟ فإن كان ينزل فاسأله لنا)) [3] للتثبت والاطمئنان ، وذلك بقوله تعالى حكاية عنهم : ﴿ قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [4] ولعل هذا الرأي الأخير هو أرجح الآراء ؛ لوجود قرائن معنوية تعززه ضمن السياق العام ، وأن أداة الاستفهام (هل) جاءت موافقة له في دلالتها على الطلب برفق ولين ، من دون شك وإنكار .

أما إذا خرجت (هل) عن مقتضى ظاهرها إلى معان أخرى فلم تكن تلك المعاني تستلزم شدة كما هو الشأن في المعاني التي خرجت إليها (الهمزة) ، ومن تلك المعاني ، معنى (التمني) ولا شك في أنه غاية في الطلب برفق ولين ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [5] .

ومن تلك المعاني أيضا ، معنى (التقرير) ، ولكنه تقرير لا شدة فيه ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾ [6] فغرض الاستفهام – هنا – هو تقرير الإنسان بأصله وحقيقة خلقه من العدم ، فهو إخبار من الله تعالى عن الإنسان أنه أوجده بعد أن لم يكن شيئا

---

(1) المائدة : من الآية 112 .
(2) ينظر : الكشاف : 540/1 .
(3) البحر المحيط : 53/4 .
(4) المائدة : 113 .
(5) الأعراف : من الآية 53 .
(6) الإنسان : 1 .

مذكورا ، ولذا جاء ما ذهب إليه بعض النحاة من أن (هل) هنا بمعنى (قد) [1] متفقا وهذا الغرض ؛ لأن (قد) تفيد التحقيق ، والتحقيق والتقرير معنيان متشابهان .

ولا شك في أن (التقرير) هنا غرض لا يستلزم الشدة مثل (التقرير) الذي وقفنا عنده مع (الهمزة) ، ولعل وقوع (هل) متناسب معه ، وأن (الهمزة) قد لا تؤدي معناه .

أما ما ذهب إليه سيبويه من أن (هل) لا تخرج عن أصل وضعها إلى التقرير وغيره وذلك في قوله : (((هل) ليست بمنزلة (ألف الاستفهام) ، لأنك إذا قلت : (هل تضرب زيدا ؟) فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع ، وقد تقول : (أتضرب زيدا ؟) وأنت تدعي أن الضرب واقع ، ومما يدلك على أن (ألف الاستفهام) ليست بمنزلة (هل) أنك تقول)) [2] :

*** أَطَرَبَاً وَأَنْتَ قِنّسْرِيُّ *** [3]

((وأنت تعلم ، أنه قد طرب ؛ لتوبخه وتقرره ، ولا تقول هذا بعد (هل))) [4] .

فقد رده بعض العلماء بقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [5] فإن غرضها هنا هو التقرير وقالوا : (إن (هل) تشارك (الهمزة) في هذا الغرض) [6] .

ويمكن القول – كما ذكرنا سلفا – إن (هل) تخرج إلى التقرير وغيره خلافا لما ذهب إليه سيبويه ، ولكن ليست بالدلالة نفسها التي يخرج إليها الاستفهام بـ(الهمزة) خلافا لما ذهب إليه الآخرون ، وأعني بذلك أن التقرير بـ(هل) لا شدة فيه ، وذلك بدليل ورودها في القرآن الكريم ، فالاستفهام بـ(هل) في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ استفهام

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 350/2 .

(2) الكتاب : 176/3 .

(3) هذا الرجز لـ(العجاج) في ديوانه : 480/1 ، وهو صدر ، عجزه * **والدَّهْرُ بِالإِنْسانِ دَوَّارِيُّ** * (والقنسري) لغة ، الإبل العظام ، ولكن العجاج يعني به الشيخ الكبير . (ينظر : لسان العرب : 93/5) .

(4) الكتاب : 176/3 .

(5) الشعراء : 72 .

(6) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 331/2-332 .

تقريري ، ولكن لا على سبيل التوبيخ ، وذلك لوقوع الحوار بين إبراهيم وقومه [1] ، مما يوحي بكونه تقريرا لإثبات حجته ، بخلاف استفهام (الهمزة) في قوله تعالى على لسان إبراهيم أيضا : ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [2] فإنه استفهام لغرض التوبيخ ، ولذا لم يقع حوار بينهما هنا [3] ؛ لأن التوبيخ غرض لا يستدعي جوابا .

ومن هذا كله يتبين الاختلاف الدلالي بين كل من الأداتين ، وإن هذا الاختلاف هو المسوغ في التناوب أو الإيثار بينهما لوضع الكلام موافقا لمقتضى الحال .

حرفا الاستقبال (السين وسوف)

يدخل هذان الحرفان على الفعل المضارع فينقلان دلالته الزمنية من الحال إلى الاستقبال [4] ، فضلا عن إفادتهما معنى التوكيد فيه [5] ، فهما حرفان يتشابهان في إفادة دلالة الاستقبال ومعنى التوكيد ، ولكن فروقا بينهما تستوجب إيثار أحدهما على الآخر بحسب اختلاف المعنى والسياق .

هذه الفروق تتمثل في الناحيتين الزمنية والتأكيدية ، فأما الناحية الزمنية ، فإن (سوف) أبعد في الاستقبال من (السين) مما يجعله يأتي في مواضع (البعد والتراخي) ، وأما (السين) ، فيأتي في مواضع (التعجيل وعدم الإمهال) [6] فكلا الحرفين يفيد في توجيه المعنى ، ولا سيما إذا وقعا متناوبين بين متشابه الآيات ، ومن ذلك ما جاء بين قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [7] وقوله أيضا :

---

(1) وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ۞ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ۞ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ۞ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۞ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۞ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ۞ قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۞ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ﴾ (الشعراء : 69 ، 70 ، 71 ، 72 ، 73 ، 74 ، 75 ، 76) .

(2) الصافات : 95 .

(3) وذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۞ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۞ قَالُوا ابْنُوا لَهُ بُنْيَاناً فَأَلْقُوهُ فِي الْجَحِيمِ ﴾ (الصافات : 95 ، 96 ، 97) فهم لم يجيبوه على سؤاله لفهمهم دلالة التوبيخ منه .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 138/1 – 139 .

(5) ينظر : م . ن : 138/1 – 139 .

(6) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 647/2 .

(7) الأنعام : 5 .

﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [1] فإن اختلاف أداتي الاستقبال بين الآيتين يعطي دليلا زمنيا مختلفا حول ما يستقبلهم من وعيد وعذاب ، ولعل ذلك يعود إلى اختلاف المعنيين في الخطاب وطبيعة الظرف الذي هم فيه بين كل من الآيتين ، فالمعنيون ((في سورة الشعراء هم قوم الرسول ﷺ خاصة ، يدلك على ذلك قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۞ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [2] وأما في سورة الأنعام فلعموم الكافرين ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [3] فناسب ذلك تعجيل الوعيد لمن هم أقرب إليه من الكفار الذين حاربوا الرسول وكذبوه قبل الأباعد الذين لم تبلغهم الدعوة بعد ، علاوة على ما في السورة من تسلية للرسول ﷺ فقد قال له : لعلك تقتل نفسك لعدم إيمانهم ، فهون عليك الأمر ، فناسب كل ذلك تعجيل التهديد والوعيد ، وليس الأمر كذلك في الأنعام)) [4] ، ثم إن هذا الاستعمال قد يتناسب مع آيات أخرى ضمن السورة كلها ، فقد ورد في سورة الأنعام أن الله عز وجل أمر الرسول بأن يقول : أنْ ((ليس عنده ما يستعجلون به من العذاب ﴿ قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ۞ قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [5] فناسب عدم الاستعجال ذكر (سوف) هاهنا)) [6] .

وأما الفرق الآخر ، فيتمثل في الدلالة التأكيدية ، إذ إن (سوف) أشد تأكيدا من (السين) بدليل كثرة حروفها [7] ، فضلا عن استعمال ذلك في القرآن الكريم ، ولعل موازنة بين آيتين تبين ذلك ، يقول تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً ﴾ [8] ويقول أيضا : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ

---

(1) الشعراء : 6 .
(2) الشعراء 3 ، 4 .
(3) الأنعام : من الآية 1 .
(4) التعبير القرآني : 168 .
(5) الأنعام : 57 ، 58 .
(6) التعبير القرآني : 168 .
(7) ينظر : مغني اللبيب : 139/1 .
(8) النساء : 10 .

بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً ۞ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَاراً وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً ﴾ [1] فاختلاف نهاية الآيتين في استعمال (السين) و (سوف) يتناسب وما سبقا به من كلام ، فالآية الأولى تحدثت عن عقوبة أكل أموال اليتامى ، والآية الأخرى تحدثت عن جريمتين : هما أكل الأموال بالباطل ، وقتل النفس ظلما ، مما يستلزم مضاعفة العذاب فيه ، ولذا وردت (السين) في الآية الأولى ووردت (سوف) في الآية الأخرى .

ومما فضلت به (سوف) على (السين) من الناحية التأكيدية أيضا ، هو قبولها لام التأكيد الذي يدخل عليها دون (السين) [2] فيزيدها تأكيدا على تأكيدها ، حتى إنها قد ترد لتحقيق هذه الدلالة فحسب دون إرادة دلالتها الزمنية على الاستقبال ، ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [3] فلم يشأ فرعون أن يبعد في وعيده وعذابه ، بل هو لتأكيده بمبالغة واهتمام ، ومما يدل على ذلك اتصال نون التوكيد الثقيلة بالفعلين المضارعين (أُقَطِّعَنَّ وأُصَلِّبَنَّ) ، فضلا عن اختتام قوله بلفظ التوكيد (أَجْمَعِينَ) .

حرفا الشرط (إن وإذا)

هناك أدوات شرط كثيرة ، ولكن المتشابه منها أداتان هما : (إن) و(إذا) في إمكان وقوع إحداهما بدلا من الأخرى ، ولكنْ هناك فرق مشهور عند العلماء نحاة وبلاغيين في استعمال هذين الحرفين ، فـ(إن) تستعمل في مواضع الشك والظن ، بمعنى أن المتكلم غير جازم بوقوع الشرط ، فهي غالبا ما تأتي في الحكم النادر الوقوع أو غير المقطوع به ، بخلاف (إذا) فإنها تستعمل للتحقيق والقطع ، وإن المتكلم جازم بوقوع الشرط [4] .

ولعل هذا الاختلاف الدلالي بين الأداتين قديم قدم الفكر النحوي ، فقد نقل سيبويه عن الخليل قوله : إن ((الفعل في (إذا) بمنزلته في (إن) 000 فـ(إذا) فيما يستقبل

---

(1) النساء : 29 ، 30 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 139/1 .

(3) الشعراء : 49 .

(4) ينظر : الكتاب : 433/1 ، المقتضب : 56/2 ، دلائل الإعجاز : 118 .

بمنزلة (إن) فيما مضى ، ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتا معلوما ، ألا ترى أنك لو قلت : (آتيك إذا احمر البسر) كان حسنا ، ولو قلت : (آتيك إن احمر البسر) كان قبيحا ، فـ(إن) أبدا مبهمة)) [1] وكذلك ذهب المبرد إلى التفريق بين الأداتين فقال : ((إذا قلت : (إن تأتني آتيك) ، فأنت لا تدري أيقع منك إتيان أو لا 000 فإذا قلت : (إذا أتيتني) وجب أن يكون الإتيان معلوماً ، وتقول : (آتيك إذا احمر البسر) ، ولو قلت : (آتيك إن احمر البسر) كان محالا ؛ لأنه واقع لا محالة)) [2] ولذلك ((إذا قيل : (إذا احمر البسر فأنت طالق) وقع الطلاق في الحال عند مالك ؛ لأنه شيء لا بد منه 000 وهذا هو الأصل فيهما)) [3] .

فمن ورود (إذا) دالة على تحقق وقوع الأمر وتيقنه ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلاةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلاةَ إِنَّ الصَّلاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً ﴾ [4] فلا شك في أن انتهاء الصلاة متحقق لا محال ، وأن اطمئنان المؤمنين بانتهاء القتال متحقق أيضا ، فجاءت الأداة (إذا) في كلتا الحالتين ؛ توافقا مع المعنى المقصود .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [5] فمجيء نصر الله والفتح متحقق ، ووقوع (إذا) كان دالا ومؤكدا هذا المعنى والسياق .

أما ورود (إن) فدالٌّ – كما ذكرنا – على ندرة الأمر أو عدم تحققه ، ولذا وردت في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [6] فلما كان حدوث القتال بين طائفتين من المؤمنين أو بغي إحداهما على الأخرى نادرا وردت الأداة (إن) مؤكدة ذلك المعنى لدلالتها عليه .

---

(1) الكتاب : 433/1 .

(2) المقتضب : 56/2 .

(3) البرهان في علوم القرآن : 360/2 .

(4) النساء : 103 .

(5) النصر : 1 .

(6) الحجرات : من الآية 9 .

ومن هذا الاستعمال أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [1] فورود (إن) للإيذان ((بأن الإطاعة بعيدة الوقوع من المؤمنين)) [2] .

ومن مواضع استعمال هذه الأداة أيضا هو وقوعها في صدر الشرط الذي ينفى جوابه ؛ للدلالة على أن فعل الشرط لا يتحقق ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا ﴾ [3] فوقوع (إن) تبعيد وتعجيز لِأَنْ يعدَّ أحدٌ نعمة الله ، وقد جاء ذلك متناسبا مع الجواب (لا تحصوها) .

هذه إذن هي دلالة (إن) ومواضعها ، ولكنها قد تأتي في مواضع الوجوب والتحقيق ، لتفيد المعنى دلالة خاصة ، ولتتوخى الدقة فيه ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [4] فبسبب من وقوع (إن) في موضع الوجوب الذي لا شك فيه دفع المفسرين إلى توجيه ذلك وما يتناسب من معنى مراد ، يقول الرازي : ((انتفاء إتيانهم بالسورة واجب ، فهلا جيء بـ(إذا) الذي للوجوب دون (إن) الذي للشك ، الجواب فيه وجهان :

الأول ، أن يساق القول معه على حسب حسبانهم ؛ فإنهم كانوا بعد غير جازمين بالعجز عن المعارضة لاتكالهم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام .

الآخر ، أن يتهكم بهم كما يقول الموصوف بالقوة الواثق من نفسه بالغلبة على من يقاومه : (إن غلبتك) ، وهو يعلم أنه غالبه ؛ تهكما به)) [5] .

وقد ترد الأداتان ضمن سياق واحد عام ، مما يدعو إلى إعمال الفكر واستنباط ما تومئ إليه كل أداة ضمن سياقها الخاص ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا

---

(1) آل عمران : من الآية 149 .

(2) روح المعاني : 87/4 .

(3) إبراهيم : من الآية 34 .

(4) البقرة : 23 .

(5) التفسير الكبير : 121/2 ، وينظر : الطراز : 298/3 – 299 .

لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَه ﴾ [1] فورود (إذا) في مجيء الحسنات ، و ورود (إن) في إصابة السيئات ((دليل على تحقق الأولى وغلبتها على الثانية ، إذ هي نادرة الوقوع ، وفي ذلك تعريض بأن نعم الله كانت متكاثرة لديهم ، وأنهم كانوا معرضين عن الشكر)) [2] وهذا إنما يزيد في أن لكل أداة موضعا خاصا .

أما ما ذهب إليه الزمخشري من أن الأداتين سواء في الدلالة ، أو أنه المح إلى استبدال أداة مكان أخرى ، وذلك في تفسيره قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً ﴾ [3] إذ قال : ((إن حقه أن يجيء بـ(إن) لا بـ(إذا))) [4] وقد قاس ذلك على قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ﴾ [5] وقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ [6] فلا أرى أنه يقصد الاستبدال حقيقة ، بل هو أراد القياس أو المقابلة بين الآيات ، أما المساواة ، فلا ينبغي القول بها ، بل الذي ينبغي هو اعتماد هذا الاختلاف اللفظي لاكتشاف المعنى فيه ، ولذا رد الرازي عليه ، إذ لا يرى إمكان إحلال حرف محل آخر فقال : ((واعلم أن هذا الكلام كأنه طعن في لفظ القرآن وهو ضعيف ؛ لأن كل واحد من (إن) و (إذا) حرف شرط ، إلا أن حرف (إن) لا يستعمل إلا فيما لا يكون معلوم الوقوع 000 أما حرف (إذا) فإنه يستعمل فيما كان معلوم الوقوع 000 فها هنا لما كان الله تعالى عالما بأنه سيجيء وقت يبدل الله فيه أولئك الكفرة بأمثالهم في الخلقة ، وأضدادهم في الطاعة لا جرم حسن استعمال حرف (إذا))) [7] .

---

(1) الأعراف : من الآية 131 .
(2) التحرير والتنوير : 65/9 .
(3) الإنسان : 28 .
(4) الكشاف : 20/4 .
(5) محمد : من الآية 38 .
(6) إبراهيم : من الآية 19 .
(7) التفسير الكبير : 261/30 .

حروف العطف (الواو وثم والفاء)

وقف النحاة عند حروف العطف وتبينوا دلالاتها ، إذ وجدوا في (الواو) دلالة على مطلق الجمع [1] ، وفي (الفاء) دلالة على الترتيب والتعقيب [2] ، وفي (ثم) دلالة على الترتيب والتراخي [3] .

ولعل هناك تشابها عاما يربط بين هذه الحروف من حيث إمكان العطف بها على سبيل الجمع سوى أن في (الفاء) و(ثم) دلالة زمنية محددة ، ولذا صارت (الواو) أم حروف الباب ؛ لسعة معناها ، ولكن وقوع أحد الحرفين الآخرين يحقق فضل دلالة لا تكون بغيره ، وذلك لتقييد دلالتهما زمنيا ، بخلاف (الواو) ، فإنها مبهمة الزمان .

وعلى هذا الأساس ، فإننا سنتناول هذين الحرفين لنتبين انطباق دلالتهما الزمنية من جهة ، وما يمكن أن يوظفا لمعان ودلالات في السياق من جهة أخرى .

- (**ثم**) فهي تفيد الترتيب والتراخي –كما ذكرنا – ((والتراخي لا يعني المهلة الزمنية فقط ، بل عموم البعد والتباين ، سواء أكان ذلك في الزمان أم في الصفات أم في غيرها)) [4] .

فمن دلالتها على البعد في الزمان ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ۞ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [5] فمضمون الآيتين تصوير خلق الله أولا وآخرا ، ولا يخفى ما بين الخلقين بداية وإعادة من بعد في الزمان ، فجاءت (ثم) تناسبا مع هذا المعنى ، ولا شك في أن هذه الدلالة لا تضطلع بتأديتها (واو أو فاء) .

وقد تفيد (ثم) دلالة على البعد بين الصفات بعدا معنويا ، فضلا عما تحققه من معنى نحوي وذلك بجعل الجملة مستقلة عما قبلها دون احتمال كونها حالا ؛ لأن (الواو) قد يوهم كونها حالا فيتغير المعنى ، وهذا يتبين في قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 354/2 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 39/3 .

(2) ينظر : الكتاب : 304/2 ، المقتضب : 10/1 ، مغني اللبيب : 161/1 – 162 .

(3) ينظر : الكتاب : 218/1 ، المقتضب : 10/1 .

(4) معاني النحو : 234/3 ، وينظر: شرح الكافية في النحو : 338/4 .

(5) العنكبوت : 19 ، 20 .

وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۞ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ [1] فإن لوقوع (ثم) في كلا الموضعين دلالتين : الأولى في البعد المعنوي بين الصفات ، والأخرى في معنى النحو والإعراب .

فأما الدلالة الأولى ، فإن (ثم) تشير إلى البون الشاسع بين عظمة الخالق وانحطاط الكافرين ، إذ على الرغم من أن الله خلق أعظم ما في الوجود من أرض وسماوات ونور وظلمات التي يجب على كل ذي عقل أن يعلمها ويؤمن بخالقها ، بيد أن الذين كفروا يعدلون عن هذا الخالق إلى آلهة أخرى ، ولعل (ثم) هنا قد صورت الفرق الكبير بين ما قبلها وما بعدها .

وما يقال عن الآية الأولى يقال عن الآية الأخرى ، فخلق الإنسان من طين وتحديد أجله هو من بدائع الخالق – جل وعلا – غير أن الكافرين يمترون ويجحدون .

أما الدلالة الأخرى ، فإن هذا الحرف ينفي ويقطع أن تكون الجملة بعده حالا ، بخلاف ما لو وقع (الواو) موقعه فإنه قد يوهم أنه تعالى خلق السماوات والأرض حال كون الكافرين يعدلون ، وهذا يتنافى وما في الآية من معنى .

ثم إن هذا الحرف قد يدل على (التهويل والتعظيم والتفخيم) بخلاف (الواو) ، ولعل هذا مفاد من دلالته على البعد في الزمان ، ذلك أننا أفدنا هذا المعنى من خلال قياس الحرف على بعض الألفاظ التي وضعت أصلا للدلالة على البعد ، نحو اسم الإشارة (ذلك) ثم هو يخرج عن أصل وضعه للدلالة على التفخيم والتعظيم .

ويمكن القول ، إن أبرز مواضع هذه الدلالة هو وقوع (ثم) عاطفة بين جملتين ؛ إحداهما تأكيد للأولى لشأن عظيم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۞ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۞ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ [2] وقد وقف المفسرون عند هذه الآيات ، فرأوا في (ثم) دلالة على تفاوت الرتبة ، وأن الثانية أبلغ من الأولى ، ((فكأنه قيل : قتل بنوع ما من القتل لا بل قتل بأشده وأشده ، ولذا ساغ العطف فيه مع أنه تأكيد)) [3] ويمكننا أن نزيد على

---

(1) الأنعام : 1 ، 2 .

(2) المدثر : 18 ، 19 ، 20 .

(3) روح المعاني : 123/29 ، وينظر : الكشاف : 649/4 ، البحر المحيط : 374/8 .

ذلك أيضا ، بأن هذا تكرير لمزيد من الغلظة عليه * ؛ لما قاله من كلام في أمر الرسول ﷺ والقرآن الكريم ، ولا شك في أن وقوع (ثم) عاطفة لهذا التكرير منحت المعنى تهويلا ، وبيان ذلك أن استبدال (الواو) بها لا يعطي ذلك المعنى ولا يؤدي ما في الآية من نظم وتركيب .

وشبيه بهذا قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [1] فالتكرير هنا ((للتأكيد و(ثم) للدلالة على أن الثاني أبلغ كما يقول العظيم لعبده أقول لك ثم أقول لك لا تفعل 000)) [2] ولا يخفى ما فيها من دلالة على التهديد والتهويل .

وعلى أساس من هذه الدلالة المجازية يمكن تخريج بعض المواضع التي وردت فيها (ثم) خلافا لأصلها في الدلالة على التراخي ، وبعبارة أخرى ، فإن وقوعها مناقضة لدلالتها على البعد في الزمان ، يمكن أن يكون لغلبة دلالة التعظيم والتفخيم فيها ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ﴾ [3] فإن تقييد الفعل (يتوبون) بالجار والمجرور (من قريب) يوجب في ظاهر النحو إيقاع حرف دال على التعقيب ، بمعنى وجوب أن تكون التوبة عقب السوء بلا مهلة ، ولكن وقوع (ثم) في الآية هنا أعطى دلالة على تفخيم التوبة وتعظيم شانها .

أما تخريج بعض المفسرين ذلك على أنه ((إيذان بسعة عفوه تعالى)) [4] فلا أراه متحققا هنا ، من حيث مجيء التعبير بصيغة القصر ، فتوبة الله كانت على التائبين من قريب قصرا ، وليس في الآية هنا ما يشير إلى غير ذلك ، وفضلا عن ذلك فإنها أعقبت بآية تنفي التوبة على المتأخرين عنها أو الكفار ، وذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ [5] .

---

* هو الوليد بن المغيرة . وكان تفكيره وتقديره ، أنه قال : (ما هو إلا ساحر ؛ وما هذا الذي يقوله إلا سحر يؤثر) فنزلت هذه الآيات دعاء من الله عليه . (ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 73/19 ، لباب التأويل : 176/4) .

(1) التكاثر : 3 ، 4 .

(2) ينظر : الكشاف : 792/4 ، البحر المحيط : 508/8 .

(3) النساء : من الآية 17 .

(4) روح المعاني : 239/4 .

(5) النساء : 18 .

- (**الفاء**) ذكرنا أن هذا الحرف يفيد الترتيب والتعقيب ، بمعنى أن المعطوف بها لاحق بما قبلها بغير مهلة أو بمدة قريبة [1] ، ومن دلالتها أيضا أنها تجعل ما بعدها بحكم السبب لما قبلها ، وبيان ذلك كله في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ۞ فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [2] فالمعطوف بـ(الفاء) هنا - (فإذا هم مبلسون فقطع دابر القوم) - لاحق بما قبلها بغير مهلة ، وهو كـ(النتيجة) لها ، أي فبسبب أخذ الله إياهم بغتة أصبحوا مبلسين فانقطع دابرهم ، وفضلا عن ذلك فإن دلالة (الفاء) هنا جعلت الصلة اللفظية قوية بين أجزاء الكلام ، ولعل هذه المعاني ما كانت لتتحقق إلا بـ(الفاء) .

وكذلك تدل (الفاء) على الاتصال والاستمرار من دون انقطاع ومن غير فتور [3] ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ [4] فوقوع (الفاء) بين الجمل المتعاطفة التي تمثل كل منها مرحلة من مراحل الغيث ، يؤكد أن كل مرحلة مع سابقتها من دون انقطاع أو فتور ، وفي هذا دلالة على الإعجاز العلمي في القرآن .

وبعد الوقوف على هذين الحرفين تحسن الموازنة بينهما من خلال بعض شواهد القرآن التي يتناوب فيها كل من الحرفين (ثم) و(الفاء) بحسب دلالتيهما ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ۞ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ۞ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ۞ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ۞ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ۞ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾ [5] فقد وقع كل من (ثم) و(الفاء) على وفق مقتضى الحال ، فـ(الفاء) في قوله : (من نطفة خلقه فقدره) دليل على أن تقدير الله الإنسان يكون بغير مهلة أو بمدة قريبة ، سواء كان هذا التقدير يعني أطوار الجنين نطفة ثم

---

(1) ينظر : الكشاف : 66/2 ، معاني النحو : 226/3 .

(2) الأنعام : 44 ، 45 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 92/8 ، شرح قطر الندى : 333 .

(4) فاطر : 9 .

(5) عبس : 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 .

علقة 000 حتى تم خلقه ، أو يعني تقدير الرزق والعمل والأجل ، وشقي هو أو سعيد [1] .

أما قوله : (ثم السبيل يسره) أي ((ثم سهل له طريق الخروج من بطن أمه)) [2] فقد وقع فيه (ثم) دلالة على مكث الجنين في ذلك القرار حينا من الزمن ، أما قوله : (ثم أماته فأقبره) فقد وقع (ثم) مع (الإماتة) ؛ لأن من الناس من يطول عمره ، فوضع على هذا الأساس ، أما (الإقبار) ، فوقع معه (الفاء) لاقترانه بعد الموت ولا يكون فيه مهلة بل إسراع ، وأخيرا ، فإن وقوع (ثم) واضح في قوله (ثم إذا شاء أنشره) إذ النشر يعني البعث والإحياء .

حروف النفي

هناك حروف عدة موضوعة للنفي ، وهناك تشابه عام واختلاف جزئي في المعنى بينها ، فهي وإن جمعت تحت معنى واحد عام هو (النفي) ، إلا أن لكل حرف مزية معنوية يتميز بها من غيره ، وعلى أساس من هذا ، فإنه لا تناوب بين هذه الحروف ، بل إن مصطلح الإيثار هو الأقرب إلى التباين في استعمالها ؛ ذلك أنه مصطلح يصح وضعه على هذا النمط من الحروف ، بخلاف التناوب ، فإنه لا يصح إلا بين الحروف المختلفة في الوظيفة أو الدلالات . ويحسن ابتداء معرفة دلالات الحروف النافية ، وما تدخل عليه .

- (**إن**) تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية مقترنة بـ(إلا) غالبا ، وتأتي من دونها أيضا [3] ، وهي تفيد تأكيد النفي [4] ، فمن دخولها على الجملة الاسمية ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [5] ومن دخولها على الجملة الفعلية ما جاء في قوله تعالى : ﴿

---

(1) ينظر : مختصر تفسير ابن كثير : 600/3 .
(2) الجامع لأحكام القرآن : 216/19 .
(3) ينظر : مغني اللبيب : 22/1 - 23 .
(4) ينظر : التعبير القرآني : 137 - 138 .
(5) الملك : من الآية 20 .

إِنْ أَرَدْنَا إِلّا الْحُسْنَى ﴾ [1] ومن ورودها من دون (إلا) ما جاء في قوله أيضا : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [2] .

- (**لا**) ((أقدم حرف نفي في العربية)) [3] ، وهي لـ(الإطلاق) ، من حيث استعمالها في حالات النفي كافة ، إذ تدخل على الفعل المضارع والماضي لفظا والمستقبل معنى ، فلا تقيده بزمن ، فضلا عن دخولها على الأسماء [4] .

- (**لم**) حرف جزم ، لنفي المضارع وقلبه ماضيا [5] .

- (**لما**) حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا [6] أيضا ، فهي كـ(لم) من هذه الجهة ، غير أنها تفارقها من جهات أخرى ، ومنها :

- أن منفي (لما) مستمر النفي إلى الحال ، ومنفي (لم) يحتمل الاتصال نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً ﴾ [7] والانقطاع نحو قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾ [8] .

- أن منفي (لما) متوقع ثبوته ، بخلاف منفي (لم) فهو حاصل وواقع ، فمعنى قوله تعالى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ [9] أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم إياه متوقع ، ومعنى قوله : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [10] ((أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد)) [11] أما

---

(1) التوبة : من الآية 107 .
(2) الأنبياء : من الآية 109 .
(3) معاني النحو : 580/4 ، وينظر : التطور النحوي : 115 .
(4) ينظر : البحر المحيط : 208/3 ، معاني النحو : 580/4 .
(5) ينظر : مغني اللبيب : 277/1 .
(6) ينظر : م . ن : 278/1 - 279 .
(7) مريم : من الآية 4 .
(8) الإنسان : من الآية 1 .
(9) ص : من الآية 8 .
(10) الحجرات : من الآية 14 .
(11) الكشاف : 570/3 .

المنفي بـ(لم) فهو واقع ، نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا ﴾ [1] فـ(العوج) منفي عن القرآن بثبوت ودوام .

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي ، فهما سواء في نفي المتوقع وغيره ، فمثال المتوقع أن تقول : (ما لي قمت ولم تقم ، أو ولما تقم) ، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء : (لم تقم ، أو لما تقم) [2] .

- (**لن**) حرف (نصب ونفي واستقبال) [3] ، وفيه دليل على تأكيد النفي وتخليص الفعل للاستقبال [4] ، ولكن ابن هشام نفى أن يكون هذا الحرف مفيدا لتأكيد النفي أو تأبيده إذ قال : ((ولا تفيد (لن) توكيد النفي 000 ، ولا تأبيده ، وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها بـ(اليوم) في [قوله تعالى] : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً ﴾ [5] ولكان ذكر (الأبد) في [قوله أيضا] : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ [6] تكرارا ، والأصل عدمه)) [7] .

- وفي تقديري – أن الرأي الأول هو الراجح خلافا لابن هشام ؛ وذاك لوقوعها مفيدة تأكيد النفي وتأبيده في غير موضع من القرآن نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [8] فقد نفي الفعل في الجملة الاعتراضية بالحرف (لن) ليزيدها تأكيدا وتأبيدا في النفي ، ولا يصح القول بغير ذلك .

أما ما ذكره ابن هشام من آيات تأكيدا لمذهبه ، فلن أراها تقوم له دليلا ، بل على العكس من ذلك ، فإن فيها دليلا على إفادة النفي تأكيدا وتأبيدا ؛ ذلك أن تقييد النفي بـ(اليوم) في الآية الأولى هو تأكيد بحد ذاته على تضمنها دلالة التأبيد ؛ لأن المعنى المقصود هو إرادة أبد ذلك اليوم ، ولو ألغي هذا التقييد لأفادت الأداة أن نفي كلام (مريم)

---

(1) الكهف : 1 .
(2) ينظر : مغني اللبيب : 277/1 - 279 .
(3) ينظر : حروف المعاني : 8 ، معاني الحروف : 100 ، مغني اللبيب : 284/1 .
(4) ينظر : معاني النحو : 567/4 .
(5) مريم : من الآية 26 .
(6) البقرة : من الآية 95 .
(7) مغني اللبيب : 284/1 .
(8) البقرة : من الآية 24 .

معهم سيكون أبدا ، وهو غير مراد ، وأما الآية الأخرى ، فلفظة (أبدا) فيها من باب التأكيد ، ولا مشكل فيه عند النحاة .

- (**ما**) تعد هذه الأداة غير مختصة ؛ لدخولها على الأسماء والأفعال [1] ، فمن دخولها على الأسماء ما جاء في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ [2] ومن دخولها على الأفعال ما جاء في قوله أيضا : ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ [3] .

ومن هنا يتبين ما في هذه الحروف من دلالات خاصة ، وهذا هو السر في كثرتها ، إذ لو كانت تلك الحروف بمعنى واحد لكان أحدها مغنيا عن الأخرى .

ويمكن القول ، إن ما وجدناه سلفا من دلالات مختلفة ، ومن تباين في استعمالها هو جانب من الإيثار بين هذه الحروف ، فإن لوقوع حرف دون آخر أثرا بارزا في وضع المعنى بوضوح وبيان .

ولعل ذلك يبدو واضحا في بعض الآيات المتشابهات إلا من اختلاف حرف النفي فيها ، ومن ذلك ما جاء بين قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۞ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [4] وقوله أيضا : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۞ وَلا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [5] فإن تشابه الآيتين سوى من اختلاف حرفي النفي فيهما يوجب فرقا في المعنى ، هذا الفرق إنما يكون من اختلاف دلالة كل من الحرفين ، فلقد ذكرنا آنفا فضل (لن) تأكيدا وتأبيدا في نفيها على (لا) ، وأن (لن) لنفي المستقبل ، بخلاف (لا) التي لا تقيد منفيها بزمن ، وهذا إنما ينطبق على المعنى الذي وردت ضمنه كل أداة ، فلما كانت دعواهم في الآية الأولى : ((بالغة قاطعة ، وهي كون الجنة لهم بصيغة الخلوص ، بالغ

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 303/1 .

(2) يوسف : من الآية 31 .

(3) البقرة : من الآية 272 .

(4) البقرة : 94 ، 95 .

(5) الجمعة : 6 ، 7 .

في الرد عليهم بـ(لن))) [1] ولما كانت دعواهم في الآية الأخرى ((قاصرة مترددة ، وهي زعمهم أنهم أولياء الله ، اقتصر على (لا))) [2] هذا من حيث الدلالة المعنوية ، وأما من حيث الدلالة الزمنية ، فإنه لما كان الوارد في الآية الأولى ((جوابا لحكم أخروي يستقبل ناسبه النفي بما وضع من الحروف لنفي المستقبل ، ولما كان الوارد في الآية الأخرى جوابا لزعمهم أنهم أولياء لله من دون الناس ، وذلك حكم دنيوي ووصف حالي لا استقبال فيه ، ناسبه النفي بـ(لا) لنفي ما يأتي من غير تخصيص)) [3] .

ومما جاء من اختلاف بين الأدوات مع متشابه الآيات هو الاختلاف بين الأداتين (ما) و (إن) وذلك بين قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [4] وقوله أيضا : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ۞ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ ۞ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۞ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [5] وموضع الشاهد بين الآيتين هو مجيء (ما) في الآية الأولى (ما هي إلا حياتنا الدنيا) ومجيء (إن) في الآية الأخرى (إن هي إلا حياتنا الدنيا) وإذا ما علمنا أن الأداة (إن) أبلغ في النفي من الأداة (ما) أدركنا حينها سر إيثار (ما) في الآية الأولى ، وإيثار (إن) في الآية الأخرى ، فإن التكذيب في الآية الأولى كان ضعيفا ، فناسبته الأداة (ما) ، بخلاف الآية الأخرى ، فإن التكذيب فيها كان شديدا ، فناسبته الأداة (إن) ، ومن دلائل ذلك التفريق هو :

---

(1) البرهان في متشابه القرآن : 32 .

(2) م . ن : 32 .

(3) ملاك التأويل : 84/1 .

(4) الجاثية : 24 .

(5) المؤمنون : 33 ، 34 ، 35 ، 36 ، 37 ، 38 .

- إسناد التكذيب والإنكار في الآية الأولى إلى ضمير الكفرة (وقالوا) ، في حين جاء الإسناد في الآية الأخرى إلى الكفرة صراحة وقد زاد عليهم صفات تزيد في تكذيبهم وإنكارهم (الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة) .

- خلت الآية الأولى من أي جدال بين الكافرين ورسلهم ، في حين وقع ذاك الجدال في الآية الأخرى ، مما يزيد هنا في قوة عنادهم وتكذيبهم .

- وخلت الآية الأولى أيضا من سخرية الكافرين ، في حين وقعت تلك السخرية في الآية الأخرى (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) .

- هناك استبعاد شديد في الآية الأخرى دون الأولى وهي قوله تعالى على لسانهم : (إن هو إلا رجل افترى على الله كذبا وما نحن له بمؤمنين) [1] .

(1) ينظر : التعبير القرآني : 137 - 138 .

الفصل الرابع

انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ

وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : التناوب بين المفرد والمثنى والجمع .
المبحث الثاني : التناوب بين التذكير والتأنيث .
المبحث الثالث : التناوب بين صيغ التكلم والغيبة والخطاب (الالتفات) .

تمهيد .

يقوم النحو العربي في كل أبوابه على أساس التعلق بين الألفاظ ، فلا يكون للفظة حكم نحوي إلا من خلال اقترانها بغيرها من الألفاظ ولزومها إياها ، ولعل ذلك يكون بارزا بين بعض الألفاظ أكثر من بعض ، نحو المبتدأ وخبره والتابع ومتبوعه ، والحال وصاحبها ، وبين الضمير وما يعود عليه أو بين المضاف والمضاف إليه ؛ وذلك لعدم استغناء أحدهما عن الآخر .

وعلى أساس من هذا ، أوجب النحاة وجود المطابقة بين هذه الألفاظ من حيث صيغ الإفراد والتثنية والجمع ، ومن حيث التذكير والتأنيث [1] ، بناء على كونها قرائن تثبت ذلك التلازم وتزيد فيه .

ومن هنا صار وقوع صيغة موقع صيغة أخرى أثرا بارزا في تغير البنية وخروجها عن أصلها لتأدية معان ودلالات ، وهذا ما جعلنا نعده شكلا من أشكال النيابة من جهة ، وضمن انعدام التطابق بين الألفاظ من جهة أخرى .

ويمكننا أن نعد شكلا آخر من أشكال النيابة في هذا الفصل وهو (الالتفات) ؛ ذلك أن التطابق ينعدم فيه من حيث الاختلاف في الغيبة والتكلم والخطاب ، فإذا كان الأصل في النحو العربي هو التطابق بين الجمل أو الألفاظ في هذه الصيغ أو الأحكام ، فإن الخروج عنها هو من قبيل التناوب فيما بينها ، إذ يقع اللفظ بصيغة دون أخرى ، وهو انعدام التطابق فيها أيضا .

ومن هنا صار عندنا ضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التناوب بين المفرد والمثنى والجمع .

المبحث الثاني : التناوب بين التذكير والتأنيث .

المبحث الثالث : التناوب بين الغيبة والتكلم والخطاب (الالتفات) .

---

(1) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 124 ، شرح ابن عقيل : 193/3 ، 207 ، 220 ، شرح الأشموني : 90/1 ، 254 .

المبحث الأول
التناوب بين المفرد والمثنى والجمع *

نيابة المفرد عن الجمع

لقد أشار أوائل النحاة إلى هذه النيابة ، إذ قال سيبويه : ((وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا ، والمعنى جميع ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام)) [1] نحو قوله [2] :

---

* إن وقوع المفرد موقع الجميع تدل عليه قرائن كثيرة ، منها انعدام المطابقة بين الألفاظ كما سيتبين في المتن ، ومنها بعض الأدوات النحوية الداخلة على الأسماء ، فإن الاسم معها مفرد لفظا ، غير أن دلالته هي المجموع . ومن ذلك (أل) التعريف المفيدة لاستغراق أفراد الجنس ، والدليل على ذلك ما وضعه النحاة من شرط لمعرفتها ، وهو أن تخلفها (كل) حقيقة أو مجازا . (ينظر : الفرائد الجديدة : 174/1 – 175) فيقال في لفظة (الإنسان) في قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ ۞ إِنَّ الْأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ 000 ﴾ (العصر : 1 ، 2 ، 3) (كل إنسان) فتبين أن المراد هو الجمع باستغراق الأفراد .

ومن تلك الأدوات أيضا (لا النافية للجنس) ، والدليل على أن اسمها – إن كان مفردا – يدل على الجميع ما وضعه النحاة لها من شرط يتمثل في إفادتها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله . (ينظر : شرح ابن عقيل : 5/2) وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ ﴾ (يونس : من الآية 107) فإن اسم (لا) في كلا الموضعين مفرد لفظا ومجموع معنى ؛ لأن (لا) نصت على استغراق نفي الجنس كله ، والمعنى هو أنه لا ينبغي وجود كاشف أي كاشف ، ولا راد أي راد لأمر الله ، فـ(نفي الواحد) هنا هو نفي الجميع بتنصيص .

وما من شك في أن هذا الشكل من النيابة يؤدي معنى بليغا ؛ وذلك أن وقوع المفرد وإرادة الجميع سواء أكان ذلك في استغراق أفراد الجنس أم في نفيه ، يفيد المبالغة في الاشتمال على المجموع من القليل إلى الكثير ، بخلاف وقوع اللفظ جمعا فإنه لا يدل بالضرورة على إرادة الإفراد .

(1) الكتاب : 209/1 . نفى سيبويه أولا وقوع هذا الاستعمال في الكلام ، ويعني به كلام الله تعالى ، ولكنه أثبت ذلك في الاستعمال نفسه إذ قال : ((ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسا ﴾ (النساء : من الآية 4) ، وقررنا به عينا ، وإن شئت قلت : (أنفسا وأعينا))) الكتاب : 210/1 .

(2) ورد هذا البيت غير منسوب إلى قائل في المصادر الآتية : الكتاب : 108/1 ، المقتضب : 172/2 ، المحتسب : 87/2 . وقد ورد اختلاف في رواية الشطر الأول من البيت ، إذ رواه الفراء في معاني القرآن : 307/1 : * **كُلُوا في نِصْفِ بَطْنِكُمُ تَعيشُوا** * .

ولا مشكل في هذا الاختلاف من حيث ثبوت موطن الشاهد في كلتا الروايتين ، وهو إيقاع المفرد موقع الجمع في قوله (بطنكم) .

كُلـــوا في بَعْـــضِ بَطـــنِكُمُ تَعُفُّـــوا فَـــإِنَّ زَمـــانَكُمْ زَمَـــنٌ خَمـــِيصُ

إذ أضيف اللفظ مفردا إلى الضمير الدال على الجموع ، فقال (بطنكم) ، وكان القياس أن يقول (بطونكم) ، إلا أن ذلك جاء توسعا ، أو تناسبا مع ما في البيت من تفعيلات .

على أن ذلك لم يكن من قبيل التوسع أو الجواز فحسب ما دام هناك جمع للفظ يمكن أن يقع مكانه ، فوقوع اللفظ بصيغة الإفراد بدلا من صيغة الجمع ذو أثر في المعنى ، وإذا أمكن تأويل هذه النيابة في البيت المذكور آنفا على أنها ضرورة شعرية ، فإنها في القرآن الكريم تأتي على وفق المعنى ، إذ لا يأتي لفظ في القرآن مكان لفظ مراعاة للشكل فقط ، من دون مراعاة المعنى أو المضمون .

ولعل أهم دلالة تحققها صيغة الإفراد هي الوحدة والقوة بناء على أن الواحد لا يخالف بعضه ، فإذا ما وقع اللفظ بصيغة الإفراد مع دلالته على الجميع فقد يدل على هذا المعنى ، فكأن الجميع صاروا واحدا في معتقدهم وقوتهم [1] .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [2] إذ وقع المبتدأ (هم) ضميرا دالا على الجمع ، بخلاف خبره (العدو) * فإن صيغته هي الإفراد ؛ ولعل السر في ذلك هو المبالغة في وصف عداوة المنافقين بشكل يجعل منها وحدة لا فرقة فيها ، وهذا قياس على ما ورد في حديث الرسول ﷺ { وَهُمْ يَدٌ على مَنْ سِواهُم } [3] من

---

(1) ينظر : المحتسب : 361/2 .

(2) المنافقون : من الآية 4 .

* يقول النحاة والمفسرون إن لفظ (عدو) يكون للمفرد والجمع ، لشبهه بـ(المصدر) كـ(القبول والولوع) . (ينظر : المقتضب : 173/2 ، البحر المحيط : 23/7 ، إرشاد العقل السليم : 248/6) . ومن حق المصدر أن يكون للمفرد والجمع .

ولكن مع ذلك فإن وقوعه مفردا وإرادة الجميع ذو أثر في المعنى ؛ لأن له جمعا ، بخلاف ما لو لم يكن له إلا صيغة واحدة ، فإن ذلك لا يستلزم التعليل والتأويل .

(3) ونص الحديث تاما : { المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم } . مسند أحمد بن حنبل : 122/1 ، 180/2 ، سنن النسائي : 19/8 .

حيث الاستعمال ، إذ وقعت لفظة (يد) في الخبر موقع الجميع للدلالة على ((أنهم متضافرون متعاونون ، لا يقعد بعضهم عن بعض ، كما لا يخون بعض اليد بعضا)) [1] .

وقد تعرف النيابة من خلال انعدام المطابقة بين المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر ، فإن الأصل فيهما أن يتطابقا أيضا ، فإذا ما اختلفا فذلك على سبيل النيابة لتأدية معنى مقصود وغرض مراد ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً ﴾ [2] أي أئمة [3] ؛ لأنه مفعول ثان ، والأصل فيه أن يتطابق مع المفعول الأول ، وهو ضمير الجمع المتصل بالفعل (اجعلنا) ، ولكنه جاء مفردا (إماما) ؛ ((لاتحادهم واتفاق كلمتهم ، قالوا واجعلنا إماما واحدا)) [4] وقد يكون هذا التعبير موافقا لمعنى (واجعل كل واحد منا إماما) ، وهذا يفيد المبالغة في التخصيص ، وقد يكون مناسبة لرؤوس الآي [5] .

وقد تكون جميع هذه الأغراض مقصودة ، ولا غرابة في ذلك ، فإن تركيبا واحدا في القرآن الكريم يكون وراءه المعنى الكثير ، وأحسب ذلك من (إيجاز القصر) ، القائم على قلة الألفاظ وسعة معانيها .

ومن انعدام المطابقة بين الحال وصاحبها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ [6] أي أطفالا ؛ لأن اللفظة في موضع الحال ، والأصل فيها أن تتطابق مع صاحبها وهو الضمير المتصل بالفعل (نخرجكم) وإنما ((حسن لفظ الواحد هنا ؛ لأنه موضع تصغير لشأن الإنسان ، وتحقير لأمره ، فلاق به ذكر الواحد ؛ لقلته عن الجماعة 000 وهذا إذا سئل الناس عنه قالوا : (وضع (الواحد) موضع الجماعة اتساعا في اللغة) ونسوا حفظ المعنى ، ومقابلة اللفظ به ، لتقوى دلالته عليه ، وتنضم بالنسبة إليه)) [7] .

---

(1) المحتسب : 361/2 .

(2) الفرقان : من الآية 74 .

(3) ينظر : مختصر تفسير ابن كثير : 642/2 .

(4) البحر المحيط : 517/6 ، وينظر : إرشاد العقل السليم : 231/6 .

(5) ينظر : م . ن : 517/6 ، 231/6 .

(6) الحج : من الآية 5 .

(7) المحتسب : 266/2 ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : 284 .

وقيل إن المعنى (نخرج كل واحد منكم طفلا) [1] أو أنه مصدر يقع للواحد والجميع [2] ، ولكن التوجيه الأول هو الأولى ؛ لإبرازه معنى موافقا لمعنى السياق ، ولأن هذا اللفظ متى ما ورد وأريد منه التصغير ورد مفردا ، ومتى ما ورد على غير ذلك ورد جمعا . فمن الأول ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ [3] ومن الآخر ما جاء في قوله أيضا : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ ﴾ [4] ولعل تباين المعنى واضح بين الآيتين .

وقد يكون هناك اختيار الإفراد بدلا من الجميع عن طريق عود الضمير على الواحد بعدما كان الظاهر يوحي بعودته على الجميع ، ولعل في ذلك غاية تتمثل في إفراد المتكلم وتمييزه ممن سواه لسبب من الأسباب .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۞ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [5] فكان الظاهر في جواب موسى أن يقع الضمير جمعا ؛ لأنه كان مع أصحابه – وقد استعملوا في كلامهم ذاك الضمير – ولكن جاء الضمير مفردا عائدا عليه ، دون من سواه في قوله : (إن معي ربي سيهدين) لفائدة تتمثل في أنه – عليه السلام – أدرك من أصحابه الخوف ، وأنهم قطعوا يقينهم وصلتهم بالله ، فأراد أن يخبرهم بأن الله معه من دونهم ؛ نتيجة لما قالوا ، وهو بمثابة الردع والزجر ، ولذا تقدم جوابَه حرفُ (كلا) الذي يفيد ذلك المعنى .

ولعل من المفيد أن نذكر آية أخرى ورد الضمير فيها على أصله ؛ لتأكيد ما ذهبنا إليه ، وهي قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [6] فقد جاء الاستعمال على أصله من وقوع ضمير المتكلمين (نا) على الاثنين ، وذلك لاختلاف الموقف بين هذه الآية

---

(1) ينظر : إعراب القرآن / للنحاس : 390/2 ، الكشاف : 6/3 .

(2) ينظر : المقتضب : 173/2 .

(3) النور : من الآية 31 .

(4) النور : من الآية 59 .

(5) الشعراء : 61 ، 62 .

(6) التوبة : من الآية 40 .

وسابقتها ، فإذا تخلى أصحاب موسى عنه في الآية السابقة ، فإن صاحب الرسول ﷺ لم يتخل عنه في الآية هنا ، فوقع الضمير موافقا لمقتضى الحال .

ويمكن القول هنا ، إن التوصل إلى معرفة إيثار الضمير على الضمير إفرادا وجمعا 000 موقوف على الدلائل النحوية أو اللفظية أو السياقية ، فإذا ما انعدمت تلك الدلائل ، فلا يوجد ما يسوغ القول بالنيابة أو الإيثار ، ولذا ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن الخطاب في قوله تعالى : ﴿ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى ﴾ [1] هو خطاب الجميع بالمفرد [2] ، ليس له من الدلائل شيء ، فخطاب السورة كلها خاص بالنبي ﷺ فليس هناك ما يدعو إلى تأويل آية في أنها خروج عن مقتضى ظاهرها .

وأخيرا ، يمكن الاستدلال على هذه النيابة من خلال انعدام التطابق بين المضاف والمضاف إليه إذ يقع المضاف بصيغة المفرد ، ويقع المضاف إليه بصيغة الجمع ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ [3] فقد ورد لفظ (ميثاق) بصيغة المفرد مع أنها مضافة إلى ضمير الجموع ، و((إنما قال : (ميثاقكم) ولم يقل : (مواثيقكم) ؛ لأنه أراد ميثاق كل واحد منكم)) [4] تأكيدا واهتماما بالتخصيص ، ولا سيما أن المقصود بـ(الميثاق) هو ((العهد المؤكد بيمين ونحوه ، والمراد به هنا العمل بأحكام التوراة)) [5] ، وقد يراد من صيغة الإفراد أيضا تأكيد وحدة الميثاق بينهم .

نيابة الجمع عن المفرد

يعد وقوع صيغة الجمع بدلا من صيغة المفرد جائزا لغة ونحوا ، ولا شك في أن له أثرا في المعنى ، ولم يكن الأمر مقصورا فيه على الجواز .

---

(1) الضحى : 4 .

(2) وهذا ما ذهب إليه الرازي إذ قال : ((لم قال : (وللآخرة خير لك) ولم يقل : (خير لكم) ؟ الجواب : لأنه كان في جماعته من كانت الآخرة شرا له ، فلو أنه سبحانه عمم لكان كذبا ، ولو خصص المطيعين بالذكر لافتضح المذنبون والمنافقون)) . (التفسير الكبير : 211/31) ثم يجب التنبيه على ما في هذا النص من كلام . فإنه لا يجوز أبدا في حق الله تعالى أن يقال : (لو أن الله عمم لكان كذبا) ؟ .

(3) البقرة : من الآية 63 .

(4) البحر المحيط : 243/1 .

(5) صفوة التفاسير : 64/1 .

فمن المعاني التي تؤديها تلك النيابة معنى (التعظيم والتفخيم) ، ولا سيما إذا استعمل المتكلم الواحد ضمير الجموع بدلا من الإفراد [1] ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [2] فضمائر الجمع تعود إلى واحد ، وهو الله – جل في علاه – وقد وقعت بتلك الصيغة ؛ لإفادة التفخيم والتعظيم .

ومع أن هذا المعنى هو المشهور ، بيد أنه لم يكن هو الوحيد ، فهناك معان أخرى تستبين من خلال السياق ، ولا سيما إذا كانت النيابة معروفة من انعدام المطابقة بين المتلازم من الجمل والألفاظ .

فمن انعدام المطابقة بين المبتدأ والخبر – وإن كان الخبر معنويا – ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [3] فالإخبار المعنوي هنا جاء بصيغة الجمع (فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين) مع عودته على المفرد في قوله تعالى (من آمن بالله واليوم الآخر) ولعل ذلك تعظيم لشأن الهداية فيه .

ومن انعدام المطابقة بين التابع والمتبوع ، كالصفة والموصوف ما جاء في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْناً آخَرِينَ ﴾ [4] فقد انعدمت المطابقة بين الموصوف وصفته (قرنا آخرين) إذ وقعت الصفة بصيغة الجمع بدلا من صيغة الإفراد ، وقد يكون الغرض من ذلك هو تناسب رؤوس الآي .

ومن انعدام المطابقة في موضع الحال وصاحبها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [5] فقد جاءت الحال بصيغة الجمع مع أن صاحبها مفرد ، ولعل من المفيد قبل التعقيب على ذلك أن نذكر الآية بعدها على سبيل الموازنة ، إذ جاءت الحال فيها على أصلها من التطابق مع صاحبها في الإفراد وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ

---

(1) ينظر : شرح الكافية في النحو : 8/2 .

(2) الحجر : 9 .

(3) التوبة : 18 .

(4) المؤمنون : 31 .

(5) النساء : 13 .

حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [1] فقد تكون الحكمة من مجيء الحال بصيغة الجمع (خالدين) في الآية الأولى ، ومجيئها بصيغة الإفراد (خالدا) في الآية الأخرى هي ((ما في صيغة الجمع من الإشعار بالاجتماع المستلزم للتأنس زيادة في النعيم ، وما في الإفراد من الإشعار بالوحدة زيادة في التعذيب ، وقيل 000 إنه لما ذكر في الأول جنات متعددة لا جنة واحدة ، وقال (يدخله) والضمير المنصوب في (يدخله) وإن كان مجموعا في المعنى ، فهو في اللفظ مفرد من حيث هو مفرد ، والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معا ، فجاء (خالدين) لرفع هذا الإبهام اللفظي ، فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وإن كان المعنى صحيحا ، أما الآية الثانية فذكر فيها (نارا) فناسبها الإفراد في (خالدا))) [2] .

ومن عود الضمير أيضا نتبين نيابة الجمع عن المفرد ، وذلك إذا عاد الضمير بصيغة الجمع على مرجعه ذي صيغة الإفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ۞ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ ﴾ [3] فبينا كان الحديث في جملة الشرط عن مفرد ، عاد الضمير عليه في جملة جوابه بصيغة الجمع ، وقد تكون فائدة ذلك هو الإشارة والدلالة على أن مضمون الجواب هو بمثابة الخبر المعنوي العام سواء للذي ضرب به المثل ، أو للمنافقين الذين ضرب لهم المثل ؛ وذاك لما بين هذا المضمون وحال المنافقين من شبه كبير ، فالمنافقون اشتروا الضلالة بالهدى ، والجواب هنا نص على ذهاب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ، فلا يخفى ما بين الطرفين من صلة وتشبيه ، فإن (الهدى والضلالة) طرفان متقابلان مع (النور والظلمات) ولعل وقوع الضمير بصيغة الجمع هو عنصر رابط ودال عليه .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [4] إذ انتقل الضمير من المفرد إلى الجمع في قوله : (فله

---

(1) النساء : 14 .

(2) حاشية يس على شرح التصريح : 140/1 .

(3) البقرة : 16 ، 17 .

(4) البقرة : 112 .

أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ولعل لهذا الانتقال علتين : إحداهما ، في الشكل ، تتمثل في مناسبة رؤوس الآي ، والأخرى ، في المضمون ، تتمثل في المعنى الذي اشتمل عليه هذا التعبير ، وهو عدم الخوف والحزن ، فإن الجماعة مما تبدده ، بخلاف المفرد ، فإنه مما يزيد فيه .

نيابة المفرد عن المثنى

وكذلك يقع اللفظ بصيغة المفرد بدلا من المثنى في المواضع التي ذكرناها آنفا ، ومن ذلك المبتدأ وخبره ، أو ما كان أصلهما كذلك كـ(اسم إن وخبرها) نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [1] فقد أخبر عن الاثنين بمفرد ، ولذلك وجوه عند أصحاب المعاني ومنها :

((– أن الرسول اسم للماهية من غير بيان أن تلك الماهية واحدة أو كثيرة ، و(الألف واللام) لا يفيدان إلا الوحدة لا الاستغراق ، بدليل أن تقول : (الإنسان هو الضحاك) ولا تقول : (كل إنسان هو الضحاك) ولا أيضا (هذا الإنسان هو الضحاك) ، وإذا ثبت أن لفظ الرسول لا يفيد إلا الماهية ، وثبت أن الماهية محمولة على الواحد ، وعلى الاثنين ثبت صحة * قوله : (إنا رسول رب العالمين) .

– أن الرسول قد يكون بمعنى الرسالة ، قال الشاعر [2] :

لَقَدْ كَذَبَ الواشُونَ ما فُهْتُ عِنْدَهُم بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُم بِرَسولِ

فيكون المعنى إنا ذوو رسالة رب العالمين .

– أنهما لاتفاقهما على شريعة واحدة واتحادهما بسبب الأخوة صارا كأنهما رسول واحد .

– المراد كل واحد منهما رسول)) [1] .

---

(1) الشعراء : 16 .

* أرى أن هذا التعبير (ثبت صحة قوله) لا يصح ولا يجوز مع القرآن ؛ لأن القرآن صحيح ، ونحن لا نثبت صحة قوله بقدر ما يجب أن نقف عند إعجازه أو تبيين معانيه ، وأرى أن الذي سوغ لبعض القدماء – ولا سيما الرازي – هذا التعبير هو ما كان في عصره من فرق وجماعات باطلة تعارض القرآن ، وتشكك بما جاء فيه .

(2) لم ينسب هذا البيت إلى قائل في : التفسير الكبير : 124/24 . ولم أجد له ذكرا في معجم شواهد العربية . ينظر : فصل اللام المكسورة : 299/1-325 .

ويمكن القول ، إن هذه الوجوه صحيحة ومحتملة إلا الأول فإنه ضعيف ؛ وذاك لأن صاحبه بنى توجيهه فيه على أمر لم يكن مثبتا ضمن السياق ، إذ هو يتحدث عن وظيفة (الألف واللام) في الكلمة ، والحقيقة أن لا وجود لهذين الحرفين فيها .

ويمكننا أيضا أن نزيد على ذلك وجها آخر نتبينه من خلال الموازنة بين هذه الآية وآية أخرى وقعت اللفظة فيها على أصلها ، وهي قوله تعالى : ﴿ فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ ﴾ [2] وأرى أن هذا الاختلاف راجع إلى المعنى والسياق .

فإن من غاية الإفراد – كما ذكرنا – التعبير عن الوحدة والقوة ، ولعلها هي المقصودة في الآية الأولى ؛ وذلك لارتباطها بما تقدمها من دلالات ، فلقد تقدم ما يدل على خوف موسى من فرعون بتأكيد وتكرار ، إذ قال تعالى حكاية عنه : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ۞ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ ۞ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ [3] ولذا هو الذي طلب من الله – عز وجل – أن يرسل معه هارون .

ولهذا ، جاء الجواب من الله – عز وجل – متضمنا معنى الوحدة والقوة ، من خلال تقدم الردع والزجر فيه ، ومن خلال استعمال ضمير الجمع بدلا من الإفراد بالنسبة إليه تعالى ، واستعمال ضمير الجمع بدلا من الاثنين بالنسبة إلى موسى وهارون ، وذلك في قوله : ﴿ قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ [4] ولهذا كله جاء الأمر بأن يقال عند فرعون : (إنا رسول رب العالمين) تعبيرا عن الوحدة والقوة بينهما لتبديد ذلك الخوف .

أما الآية الأخرى ، فقد جاءت ضمن سياق لم يذكر الخوف فيه بهذا الشكل والأسلوب ، بل ذكر بصورة عامة من دون تكرار وتأكيد ، وذلك في قوله تعالى حكاية عنهم : ﴿ قَالا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴾ [5] وكذلك لم يطلب موسى من الله – عز وجل – أن يرسل معه هارون ، بل كان الخطاب منذ البدء إليهما ، ولذا اختلف الجواب من الله – عز وجل – أيضا ، إذ لم يتقدمه ردع ولا زجر ، ولم يقع ضمير الجمع نيابة

---

(1) التفسير الكبير : 124/24 ، ينظر : البرهان في علوم القرآن : 240/2 .

(2) طه : من الآية 47 .

(3) الشعراء : 12 ، 13 ، 14 .

(4) الشعراء : 15 .

(5) طه : 45 .

عن أي ضمير ، بل وقع كل موقعه وذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَ لا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [1] .

ولهذا كله ، جاء الأمر بأن يقال عند فرعون : (إنا رسولا ربك) بوضع المثنى على أصله ؛ لأن الخوف لم يكن شديدا مثلما كان في الآيات هناك ، فلم تكن الوحدة والقوة لازمة أيضا ، ومما يعزز هذا قوله تعالى في هذه الآيات : ﴿ فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [2] بخلاف تلك الآيات فإنه لم يذكر فيها من هذا القبيل شيء .

ومن هذه النيابة أيضا عود الضمير بصيغة المفرد على متعاطفين ، إذ الأصل النحوي هو مطابقة الضمير لما يعود عليه [3] ، ولكنه قد يخرج عن هذا الأصل بوقوعه مفردا . وللنحاة في هذا رأيان :

الأول ، أنه يعود على أحدهما دون الآخر [4] .

الثاني ، أنه يعود على الاثنين ما دام في صيغته تشريك بينهما [5] .

ويمكن القول ، إن الرأي الثاني هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأن فيه وضوح المعنى من دون التماس التقدير ، وهو الأولى ، وفيه أيضا تخفيف وإيجاز ، ((فالعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصروا فخبروا عن أحدهما استغناء بذلك وتخفيفا لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر)) [6] .

ثم إن لهذا الأسلوب ما يمكن أن يقاس عليه من بعض الأساليب في هذا الباب ، وأعني به نيابة المفرد عن المثنى في صريح الألفاظ ، وشاهده ما ذكرناه آنفا في قوله تعالى : ﴿ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [7] إذ وقع خبر (إن) مفردا مع أن المقصود به اثنان .

---

(1) طه : 46 .

(2) طه : 44 .

(3) ينظر : شرح الأشموني : 54/1 .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 390/2 .

(5) ينظر : م . ن : 389/2 .

(6) مجاز القرآن : 258/1 ، وينظر : الحذف والتقدير في الدراسة النحوية : 177 .

(7) الشعراء : من الآية 16 .

وفضلا عن هذا وذاك ، فإن القول بالرأي الثاني يجعلنا نتوخى الدقة في إدراك المعنى وفهمه على وجه من البيان ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ [1] فبسبب من عود الضمير في قوله (أحق أن يرضوه) بصيغة الإفراد مع تقدم (الله ورسوله) عليه ، جعل النحاة في خلاف من رأيهم بين أن يكون الخبر (أحق أن يرضوه) عن لفظ الجلالة فحسب ، ويكون خبر (رسوله) محذوفا تقديره (كذلك) [2] أو أن يكون الخبر عن الاثنين ما دام في معناه تشريك بينهما [3] .

ولعل الرأي الثاني هو الراجح ؛ لما ذكرناه من وضوح معناه وإيجازه واختصاره ، فضلا عن المعنى المتوخى فيه ، فكون الضمير مفردا في قوله (يرضوه) دليل على أن إرضاء الله هو إرضاء الرسول فالإرضاء بينهما واحد ، ولا يصح أبدا إرضاء أحدهما دون إرضاء الآخر .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [4] فـ(الهاء) في قوله (يعظكم به) واحد ، بيد أن مرجعه اثنان (الكتاب والحكمة) أي القرآن والسنة ؛ وذاك ((لأنهما في مؤداهما وغايتهما شيء واحد ، فالسنة نابعة من الكتاب ، وصفة أخذت قوتها وسلطانها منه)) [5] .

---

(1) التوبة : من الآية 62 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 390/2 .

(3) ينظر : م . ن : 390/2 .

(4) البقرة : من الآية 231 .

(5) التفسير الوسيط : 682/1 .

نيابة المثنى عن الجمع *

لم يبرز هذا الشكل من النيابة بصورة واسعة كما هو الشأن في أشكال النيابة الأخرى ، إذ لم أجد من الشواهد عليه في باب انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ إلا عود الضمير بصيغة المثنى على الشيء المجموع ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [1] فالضمير المثنى في لفظة (بينهما) يعود على السماوات والأرض وهي جمع ؛ وذاك لأنه ((أريد ما بين الجهتين)) [2] .

نيابة الجمع عن المثنى

تبرز هذه النيابة كثيرا من خلال انعدام المطابقة بين المضاف والمضاف إليه ، إذ يضاف اللفظ بصيغة المجموع إلى لفظ بصيغة المثنى ، وقد أجاز النحاة ذلك ذاكرين له عللا وغايات ، فقد ذهب بعضهم إلى أن الفصاحة هي العلة والغاية ؛ إذ ذكروا أن قولهم : (ضربت

---

* هناك ألفاظ اتخذت من المثنى شكلا لها ، بيد أن الجمع منها هو المضمون ، وإنما جعلناها في الحاشية ؛ لعدم قيام التغيير فيها على علاقة بما يساندها أو يتعلق بها من ألفاظ ، ومنها قول العرب : (لبيك وسعديك) إذ ليس المراد هنا إجابتين ثنتين ، ولا إسعادين اثنين ، بل المراد هو الجمع . (ينظر : المحتسب : 278/2 - 279) . وإنما وقع اللفظ (مثنى) ؛ لضرب من التأكيد والمبالغة في عد الجموع ، وهذا ما وقف عنده النحاة إذ قالوا : ((اعلم أن التثنية في هذا الباب ، الغرض منها التكثير ، وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد منها اثنان فقط من المعنى الذي يذكر)) . (شرح السيرافي على كتاب سيبويه : 352/1 ، مطبوع في حاشية الكتاب) . وكذلك وقف اللغويون في تفسير اللفظة نفسها إذ قالوا : ((أي أنا مقيم على طاعتك 000 وكان حقه أن يقال لبا لك ، وثنى على معنى التأكيد ، أي البابا لك بعد الباب ، وإقامة بعد إقامة)) . (تاج العروس :184/4). وفي ذلك من التأكيد ما لا نجده في التعبير بصيغة الجمع لفظا ومعنى .

وقد وردت في القرآن الكريم ألفاظ بصيغة المثنى وإرادة المجموع نحو لفظة (كرتين) في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ۞ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ (الملك : 3 ، 4) . فإنه لم يقصد بها – أي لفظة كرتين – مرتين على وجه الحصر والقصر ، بل يقصد بها مرات كثيرة على وجه التكرار ، مرة بعد أخرى ، وذلك بحسب السياق بعده وهو قوله تعالى : (ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير) فهو دليل على كثرة النظر . (ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي : 62) .

ولعل غرض هذه النيابة تتفق مع الغرض الذي ذكرناه آنفا من المبالغة والكثرة والتأكيد ، وما ذاك إلا لتأكيد النفي في قوله تعالى : (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) الذي سبق الأمر بإرجاع البصر والاستمرار فيه .

(1) الشعراء : 24 .

(2) التفسير الكبير : 130/24 .

رؤوس الزيدين) أفصح عندهم من (رأسيهما) ثم عللوا لهذه الفصاحة بأن العرب كرهوا أن يجمعوا بين ثنتين في كلمة واحدة ، فصرفوا الأول إلى لفظ الجمع [1] ، وذهب بعض آخر إلى أن عدم اللبس في المعنى هو المسوغ لهذا التغيير [2] .

وقريب من ذلك ذهب المحدثون ، إذ ذكروا أن العلة هي ((الرغبة في تنويع الكلام وعدم السير على منوال واحد ، فهذا أكثر راحة في النفس وتبديدا للسامة التي تنشأ من جريان الكلام على وتيرة واحدة)) [3].

ويمكن القول ، إن هذا التعليل ليس على إطلاقه ؛ لأنه يهتم بترتيب اللفظ شكلا دون النظر في معانيه ، ولأنه يتحقق في شواهد دون أخرى ، فإذا أمكن تحقيقه في مثال النحاة المذكور آنفا ، فإنه لا يتحقق في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [4] ؛ لأن وقوع (أيدي) جمعا ليس كراهة توالي الأمثال بحسب التعليل النحوي القديم ، وليس تنوعا أو رفع السأم بحسب تعليل المحدثين ؛ وذاك لعدم وجود لفظ معه بصيغة المثنى لكي يصرف عنه هذا اللفظ إلى صيغة الجمع .

إذن فهناك غايات أخرى لتلك النيابة ، والذي أراه هنا أن وقوع اللفظ جمعا مع اتصال ضمير دال على المثنى به جاء مراعاة للفظ والمعنى على حد سواء . فأما مراعاة اللفظ فحققها لفظ الجمع (أيدي) من حيث إن السارق والسارقة لا يُعنى بهما اثنان مقصودان فحسب ، بل هو حكم يشمل أفراد هذا الجنس كله ؛ تبعا لدلالة (الألف واللام) في لفظ (السارق) على استغراق الأفراد .

وأما مراعاة المعنى ، فتتمثل في المبالغة والإحاطة بكل شيء يمكن أن يكون القصد متوجها إليه ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [5] فالخطاب كله بصيغة المثنى ، إلا لفظة (قلوب) فإنها بصيغة الجمع لتشمل كل شيء يسمى قلبا عند الإنسان ، وأعني بذلك أن القرآن قد يطلق لفظ (القلب) ، ويعنى به (العقل

---

(1) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 787/3 . شرح الكافية في النحو : 176/2 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 155/4 .

(3) أثر النحاة في البحث البلاغي : 107 .

(4) المائدة : من الآية 38 .

(5) التحريم : من الآية 4 .

) على وجه الخصوص ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [1] فالمعنيُّ بـ(القلب) هنا هو (العقل) ، وقد يطلقه أيضا ، ويعني به القلب الذي في الصدور ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [2] فصار هذا الاستعمال نظيرا للحمل على المعنى بمعنى أنه استعمال جاء موافقا لما في اللفظة من معان ودلالات .

وإذا ما علمنا أن الآية نزلت في معاتبة ثنتين من زوجات الرسول ، وأن معنى (صغت قلوبكما) زاغت ومالت عما يجب عليها من الإخلاص لرسول الله ﷺ [3] أدركنا حينها أن الغاية من وقوع الجمع هي المبالغة في ذاك العتاب ، وأن الزيغ والميل قد شمل القلوب والعقول .

وقد تكون الغاية هي التعظيم والتفخيم ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [4] فجملة الخبر (أولئك هم المتقون) دالة على الجمع ، مع أن مبتداه يخص اثنين ؛ وذاك لتعظيم شأنهما وتفخيم أمرهما ، من حيث رسوخ الصدق والتقوى فيهما .

وقد تكون في هذه النيابة مراعاة المعنى ليشمل كل مصدق بالرسول ﷺ ، فضلا عن مراعاة الشكل من حيث تحقيق التناسب للفاصلة مع غيرها .

---

(1) ق : 37 .

(2) الحج : من الآية 46 .

(3) ينظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن :161/14 ، الكشاف : 127/4 ، إرشاد العقل السليم : 174/5. وقد قرأ ابن مسعود (زاغت قلوبكما) . (الكشاف : 127/4 ، البحر المحيط : 290/8) . وأما جواب الشرط فمحذوف تقديره (فهو الواجب) وقد دل عليه قوله : (فقد صغت قلوبكما) أي مالت عن الواجب في مخالصة رسول الله ﷺ من حب ما يحبه وكراهية ما يكرهه . (ينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل : 1831-1830/3) .

(4) الزمر : 33 .

المبحث الثاني
التناوب بين التذكير والتأنيث

يقول ابن الأنباري : ((إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ؛ لأن من ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا)) [1] وعلى أساس من هذا ، تنبه النحاة إلى هذه الظاهرة وأولوها العناية والاهتمام ، ولعلنا نجد ذلك واضحا من خلال حديثهم عن العلاقة بين المسند والمسند إليه ، أو الألفاظ المتلازمة بوجه عام إذا ما اختلفت في التذكير والتأنيث ، فالأصل – عندهم – هو المطابقة بينها ، ولكن هناك من المواضع ما جاز فيه الخلاف ، هذا الخلاف هو ما نعنيه بالنيابة هنا ، وذلك لوقوع أحد الطرفين على خلاف أصله من التذكير والتأنيث .

التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الفعل والفاعل .

يقع التناوب تذكيرا وتأنيثا بين الفعل وفاعله كثيرا ، إذ يجوز في حالات وقوع الفعل بصيغة التذكير مع كون فاعله مؤنثا ، وذلك إذا فصل بينهما فاصل ، سواء أكان الفاعل مؤنثا حقيقيا أم مجازيا [2] ، ولعل لهذا أثرا بارزا في المعنى والسياق ، ومن هنا فإن المعيار الذي اعتمده قدامى النحاة من ترجيح بين حالة وأخرى لقي استدراكا من لدن بعض النحاة المحدثين ، ففي الحين الذي ذهب فيه صاحب الكتاب إلى أنه ((كلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : (حضر القاضي امرأة) ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل)) [3] استدرك عليه صاحب معاني النحو قائلا : ((والذي أراه أن هذا الكلام ليس على إطلاقه ، وإنما الذي يقرره المعنى ، فليس إثبات التاء في الحقيقي التأنيث أجود ، ولا إذا طال الكلام كان الحذف أجمل سواء أكان المؤنث حقيقيا أم مجازيا ، ودليلنا على ذلك كلام الله تعالى)) [4] ولا سيما فيما وقع فيه من آيات متشابهات سوى من الفعل تذكيرا وتأنيثا ، فإنه يلزم تفريقا في المعنى ، وبيانا في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا

---

(1) المذكر والمؤنث : 87 .

(2) ينظر : الكتاب : 235/1 ، المقتضب : 146/2 ، 148 ، شرح ابن عقيل : 87/1 .

(3) الكتاب : 235/1 ، وينظر : بدائع الفوائد : 125/1 .

(4) معاني النحو : 482/2 .

الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾ [1] وقوله من السورة نفسها : ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾ [2] فلقد تشابهت الآيتان سوى من الفعل فيهما ، إذ جاء في الأولى مذكرا ، وفي الأخرى مؤنثا مع تشابه الفاصل والفاعل بينهما ، وهذا إنما ينفي مذهب سيبويه ؛ لأنه لا يصح أبدا أن يقال إن إحدى الآيتين أحسن وأجمل من الأخرى ، فالقرآن كله حسن وجميل ، بل الصحيح والواجب فيه هو تبيين المعنى ، فهناك فرق فيه ، ولقد تتبعه أصحاب المعاني ، فرأوا أن تأنيث الفعل في الآية الثانية – وهي خاصة بقوم شعيب –كان بسبب من تكرار العذاب في آيات أخرى – تخص قوم شعيب أيضا – على اختلاف أنواعه وألفاظه ، وتلك هي (الرجفة * والصيحة ** والظلة ***) فأوثرت لذلك صيغة التأنيث معهم لتدل على تلك الألفاظ الخاصة بهم في هذه الآيات ، فقد ورد في التفسير : ((أن هذه الثلاث جمعت لهم لإهلاكهم واحدة بعد أخرى ؛ لأن الرجفة بدأت بهم فانزعجوا لها 000 فلما أصحروا نال منهم حر الشمس ، وظهرت لهم ظلة فتبادروا إليها ، وهي سحابة سكنوا إلى روح تحت ظلها ، فجاءتهم الصيحة فهمدوا لها ، فلما اجتمعت لهم ثلاثة أشياء مؤنثة الألفاظ في العبارة عن العذاب الذي أهلكوا به ، غلب التأنيث في هذا المكان على المكان الذي لم تتوال فيه هذه المؤنثات)) [3] ، ويعنون به الآية الأولى إذ ورد فيها الفعل مذكرا .

وأحسب هذا التوجيه سديدا ؛ وذاك لربطه الظاهرة بالمعنى والسياق ، فكأن تاء التأنيث التي اتصلت بالفعل أشارت إلى أشكال العذاب ومراحله وألفاظه التي وردت في آيات أخرى ، ولعل ذلك من قبيل الوحدة الموضوعية والمعنوية بين الآيات .

---

(1) هود : 67 .

(2) هود : من الآية 94 .

* وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْباً إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ ۞ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾ الأعراف : 90 ، 91 .

** وذلك في الآية التي نحن بصددها الآن .

*** وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلا تَتَّقُونَ ﴾ الشعراء : 177 ثم قال بعدها : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ الشعراء : 189 .

(3) درة التنزيل : 224 – 225 ، وينظر : بدائع الفوائد : 126/1 ، البرهان في علوم القرآن : 368/3 .

ومن ذاك الاختلاف ما جاء بين قوله تعالى : ﴿ فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ ﴾ [1] وقوله أيضا : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَة ﴾ [2] فقد وقع الفعل في الآية الأولى مذكرا ، وفي الأخرى مؤنثا ؛ ولعل لذلك صلة باللفظ والمعنى ، فأما اللفظ ، فيتمثل في كثرة حروف الفاصل في الآية الأولى دون الأخرى ، والحذف مع كثرة الفواصل أكثر ، وأما المعنى فيتمثل في ((أن (من) في قوله: (من حقت) راجعة إلى الجماعة وهي مؤنثة لفظا بدليل قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً ﴾ [3] ثم قال : (ومنهم من حقت عليه الضلالة) أي من تلك الأمم ، ولو قال : (ضلت) لتعينت التاء والكلامان واحد ، وإذا كان معناهما واحدا ، كان إثبات التاء أحسن من تركها ؛ لأنها ثابتة فيما هو من معناه ، وأما (فريقا هدى) فالفريق مذكر ، ولو قال : (فريقا ضلوا) لكان بغير (تاء) ، وقوله : (حق عليه الضلالة) في معناه ، فجاء بغير (تاء) وهذا أسلوب لطيف من أساليب العرب أن يدعوا حكم اللفظ الواجب في قياس لغتهم إذا كان في مرتبة كلمة لا يجب لها ذلك الحكم)) [4] .

ومن الحالات الأخرى التي يجوز فيها الفعل أن يقع بين التذكير والتأنيث هي كون فاعله جمع تكسير [5] ولكن هناك من النحاة من وضع قاعدة عامة في ذلك تنص على أن تذكير الفعل يدل على القلة ، بخلاف تأنيثه ، فإنه يدل على الكثرة [6] وهذه القاعدة إنما تمنح اللغة دقة في المعنى ، وتنفي في الوقت نفسه أن يكون هذا الجواز مفضيا إلى الاستعمال من دون تخصيص وتبيين .

ولقد جاء في القرآن الكريم من الأساليب ما انعدمت المطابقة فيها بين الفعل وفاعله تذكيرا وتأنيثا ، أو ورودهما على أصلهما متطابقين من دون تغيير ، فليس الأمر فيها لمجرد

---

(1) الأعراف : من الآية 30 .

(2) النحل : من الآية 36 .

(3) النحل : من الآية 36 .

(4) معترك الأقران : 471/3 .

(5) ينظر : الكتاب : 235/1 ، المقتضب : 146/2 .

(6) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 435/1 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 93/2 ، حاشية الصبان : 78/4 .

كون الفاعل جمع تكسير ، أو أنها من قبيل الحمل على الجواز فحسب ، بل إن ذلك لمراعاة الدقة في المعنى ، وللدلالة على انسجام لغة القرآن مع الواقع الخارجي والاجتماعي العام .

ومن ذلك ما جاء بين قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ [1] وقوله أيضا : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ [2] ففي الحين الذي كان الفاعل مؤنثا في الآية الأولى أسند إلى فعل بصيغة التذكير ، وفي الحين الذي كان الفاعل مذكرا في الآية الأخرى أسند إلى فعل بصيغة التأنيث ، وهذا قد يدل على أن عدد النسوة كان قليلا [3] ، ومما يعزز ذلك هو تقييدهن بالوصف بكونهن (في المدينة) فحسب . أما الأعرابُ ، فتأنيث الفعل معهم دليل على أن القول قد صدر عنهم جميعا ؛ لما يدل عليه التأنيث من الكثرة [4] ، ولذا لم يقيدوا بأية حال .

التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع المبتدأ والخبر .

وكذلك يقع التناوب تذكيرا وتأنيثا بين المبتدأ والخبر ، وإنما كانت هذه الظاهرة من النيابة ؛ لخروج البنية عن أصل وضعها ، أو بعبارة أخرى انعدام المطابقة بين هذين الركنين المتلازمين في الإسناد ، إذ قد يقع المبتدأ مؤنثا ، ويخبر عنه بخبر مذكر ، وكذلك العكس يجوز ، ولا يكون ذلك إلا لغرض في المعنى .

فمن الحالة الأولى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [5] فـ(السماء) مبتدأ وهي بصيغة التأنيث و(منفطر) خبرها ولكن جاء بصيغة التذكير ، وقد ورد التطابق في قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [6] وهذا ما دعا النحاة إلى توجيه المعنى في الآية الأولى لخروجها عن مقتضى الظاهر ، فقد زعم الخليل – رحمه الله – ((أن (السماء منفطر

---

(1) يوسف : من الآية 30 .
(2) الحجرات : من الآية 14 .
(3) ينظر : التعبير القرآني : 159 – 160 .
(4) ينظر : م . ن : 159 – 160 .
(5) المزمل : من الآية 18 .
(6) الانفطار : 1 .

به) كقولك : (معضل) للقطاة وكقولك : (مرضع) للتي بها إرضاع ، وأما (المنفطرة) ، فيجيء على العمل ، كقولك : (منشقة) ، وكقولك : (مرضعة للتي ترضع))) [1] .

وهذا التوجيه حسن ؛ لما فيه من إشارة إلى أن انفطار السماء ليس الآن ، بل هو في يوم القيامة قياسا على قولهم : (مرضع) للتي بها إرضاع ، ولا يعنون أنها ترضع الآن ، بل لمجرد أن بها إرضاعا ، بغض النظر عن زمن الحال أو الاستقبال ، ولعل الذي يعزز هذا هو وقوع التطابق تأنيثا في الآية الأخرى : (إذا السماء انفطرت) فإنها إخبار عما هي عليه السماء في يوم القيامة من انفطار حاصل ، تراه العيون .

وقد ذكر الزجاج وجها آخر ، وهو أن التذكير من قبيل الحمل على المعنى من حيث إن معنى السماء هو (السقف) [2] قال الله ﷻ : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفاً مَحْفُوظاً ﴾ [3] وهو توجيه قد يكون صحيحا أيضا ، ولكن التوجيه الأول هو الأحسن لتطابقه مع الدلالة الزمنية التي يقصدها المعنى .

وقد ينعدم التطابق بين ما كان أصلهما مبتدأ وخبرا ، كـ(اسم إن وخبرها) ، نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [4] فالأصل في النحو العربي أن يقع خبر إن (قريب) مؤنثا تطابقا مع اسمها (رحمة الله) وذلك للزوم التطابق بين المبتدأ وخبره – أو ما كان أصلهما كذلك – بيد أن تذكيره أوثر على تأنيثه في هذه الآية لعلل ووجوه بحسب ما يراه النحاة واللغويون ، ومنها :

– أن هذا الاختلاف من قبيل الحمل على المعنى ؛ لأن الرحمة والغفران والعفو والإنعام بمعنى واحد ، فقوله : (إن رحمت الله قريب من المحسنين) بمعنى إنعام الله قريب وثواب الله قريب ، فأجرى حكم اللفظين على الآخر [5] ؛ حملا على المعنى .

– أن هذا الاختلاف محمول على التأويل ؛ لأن تأويله هو ((أن رحمة الله ذات مكان قريب من المحسنين كما قالوا : (حائض ولابن وتامر) ، أي ذات حيض ولبن وتمر)) [1].

---

(1) الكتاب : 47/2 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 243/5 .

(3) الأنبياء : من الآية 32 .

(4) الأعراف : من الآية 56 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 344/2 – 345 .

قال ابن السكيت : ((تقول العرب : هو قريب مني ، وهما قريب مني ، وهم قريب مني ، وهي قريب مني ؛ لأنه في تأويل هو في مكان قريب مني . وقد يجوز أيضا قريبة مني وبعيدة مني ؛ تنبيها على معنى ، قربت وبعدت بنفسها)) [2] .

– أن المضاف اكتسب التذكير من المضاف إليه ، وهو لفظ الجلالة [3] .

ويمكن القول ، إن الاختلاف بين المبتدأ وخبره تذكيرا وتأنيثا هو الذي أفضى إلى تلك الوجوه ، ويمكن القول أيضا ، إن سر ذاك الاختلاف هو التوسع في المعنى ليشمل تلك الوجوه جميعها ، فهي جديرة بالأخذ والقبول .

فالوجه الأول ، يمكن قياسه على التضمين ، فمثلما يضمن الفعل المذكور معنى فعل آخر ليتناسب مع الحرف الذي يذكر معه ، فإن المبتدأ هنا يضمن معاني أخرى ليتناسب مع خبره ، فيكونان مقصودين بأوجز أسلوب ، وهذا ولا شك من محاسن اللغة ودقائقها وكمالها .

وأما الوجه الثاني ، فإنما ينقل الكلام من الحقيقة إلى المجاز ، وذلك بإعطاء (الرحمة) ظرف مكان ؛ مبالغة في وصفها ، وفي ذلك من البيان ما لا يخفى .

وأما الوجه الثالث ، ففيه إشارة إلى أن الله هو القريب من المحسنين أيضا ، وليست رحمته فحسب ، وفي ذلك تأكيد عظم شأن المحسنين وفخامة أمرهم .

وهناك وجوه أخرى ، ولكنها لا تهتم إلا باللفظ دون المعنى ومنها :

– أن تأنيث (الرحمة) ليس بحقيقي ، وما كان كذلك فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث عند أهل اللغة .

– أن (الرحمة) مصدر ، ومن حق المصادر التذكير [4] .

وبقي أن نذكر وجها أخيرا تأوله أحد الباحثين المحدثين ، إذ يرى أن تذكير الخبر كان بسبب من زيادة لفظ (الرحمة) ، والتقدير – عنده – هو (أن الله قريب من المحسنين) [5]

---

(1) التفسير الكبير : 136/14 .

(2) إصلاح المنطق : 593 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 49/3 – 50 .

(4) ينظر : المقتضب : 173/2 ، التفسير الكبير : 136/14 – 137 ، البحر المحيط : 23/7 .

(5) ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : 521/1 .

على أنني لا أرى لهذا التوجيه من الحقيقة شيئا ؛ لأنه لا ينبغي حمل لفظ صريح في القرآن على الزيادة أبدا .

ومن شواهد هذا الاختلاف أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ [1] فتذكير (الخاطئين) مع أنها خبر عن مؤنث هو للتغليب فحسب [2] وهو كثير في القرآن الكريم .

وأما الحالة الأخرى ، أي الإخبار عن المذكر بالمؤنث فقد ورد في القرآن أيضا ، ولكنه قد لا يكون بالضرورة إخبارا عن المبتدأ ، بل قد يكون إخبارا معنويا وذلك بأن يتقدم لفظ مذكر ثم تعود عليه جملة ذات طرفي تأنيث ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ۞ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ۞ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [3] فجملتا (هل هن كاشفات) و(هل هن ممسكات) بصيغة التأنيث مع كونهما إخبارا معنويا عن مذكر وهو في قوله : (ويخوفونك بالذين من دونه) أي الأوثان ، وقد ذكر بعض المفسرين أن المقصود من ذلك هو ((التنبيه على كمال ضعفها ؛ فإن الأنوثة مظنة الضعف ، ولأنهم كانوا يصفونها بالتأنيث ويقولون : اللات والعزى ومناة)) [4] ، ويجوز أيضا حمل هذا الاختلاف على المعنى ؛ بناء على أن معنى (الذين من دونه) هو الأوثان ، فهي مؤنثة على أساس لفظها .

ويمكن أن يكون غرض الصيغة نفي العقل عنها ؛ تحقيرا لشأنها ؛ وذاك لأن الصفة لا يشترط لجمعها جمع مؤنث سالما أن تكون لعاقل ، بل تجمع هذا الجمع صفات الجمادات

---

(1) يوسف : من الآية 29 .

(2) ينظر : الكشاف : 385/1 ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 48/1 .

(3) الزمر : 36 ، 37 ، 38 .

(4) التفسير الكبير : 273/26 .

نحو (راوسي شامخات) بخلاف جمع المذكر السالم ، فإن الصفة لا تجمع جمعه إلا إذا كانت لعاقل [1] .

التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الصفة والموصوف .

تعد (الصفة والموصوف) من المواضع التي لزم التطابق فيها لتلازمها في الكلام ، فإذا ما وقع اختلاف بينهما تذكيرا وتأنيثا فإنما هو من قبيل النيابة ؛ لتأدية غرض في المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِف ﴾ [2] فـ(الريح) مؤنثة ، ولكن وصفها جاء مذكرا ، ويجدر بنا قبل التوجيه أن نذكر آية جاء التطابق فيها ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَة ﴾ [3] ولعل الفرق بينهما يتمثل في أن التذكير تعبير عن القوة والشدة ، وأن التأنيث مظنة الضعف ، وإذا ما علمنا أن الآية الأولى جاءت واصفة عذاب المشركين ، أدركنا أن المبالغة في وصف ذلك العذاب هي المقصودة من هذا التذكير ، ومما يعزز ذلك قوله تعالى : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ [4] فحيث قصد العذاب بها جاء وصفها مذكرا ؛ مبالغة في وصفه .

أما الآية الأخرى فلم تكن الريح المسخرة لسليمان عليه السلام ريح عذاب ، بل هي ريح وصفها تعالى بأنها : ﴿ تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾ [5] فلم يكن ما يدعو إلى تذكير هذا الوصف مثلما كان الأمر هناك .

التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الضمير وما يعود عليه .

يعد الضمير وما يعود عليه موضعا لزم التطابق فيه تذكيرا وتأنيثا ؛ لأن الضمير بمثابة إعادة ذكر الشيء نفسه مرة أخرى ، فإذا ما وقع خلافا لأصله في هذا الباب ، كأن يكون مذكرا ومرجعه مؤنثا ، فإنما هو لغرض مقصود ومعنى مراد ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ ﴾

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 61/1 .

(2) يونس : من الآية 22 .

(3) الأنبياء : من الآية 81 .

(4) الذاريات : 41 .

(5) الأنبياء : 81 .

[1] فبينما كان لفظ الأنعام مؤنثا ، عاد الضمير عليه مذكرا ، في حين جاء الاستعمال على سبيل التطابق في آية أخرى ، هي قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [2] فالتطابق هنا حاصل بين الضمير وما يعود عليه ، وقد وجه المفسرون ذلك ولا سيما ما جاء في الآية الأولى ، اعتمادا على أحكام النحاة ، فالزمخشري وجه ذلك الاختلاف إلى أن لفظ (الأنعام) في الآية الأولى قد وافق معاملة المفرد الممنوع من الصرف الذي على وزن (أفعال) ، ولذلك أفرد الضمير مع تذكيره ، بخلاف ورود اللفظ نفسه في الآية الأخرى ، فإن معناه الجمع ، ولذلك ورد الضمير العائد عليه مؤنثا ، وهذا التوجيه معتمد على ما ذكره سيبويه حين قال : (((الأنعام) في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على (أفعال) كقولهم : (ثوب أكياش *) ، ولذلك رجع الضمير إليه مفردا ، وأما (في بطونها) في سورة المؤمنين ؛ فلأن معناه الجمع)) [3] وقد جوز الزمخشري أيضا في (الأنعام) وجهين آخرين : ((أحدهما : أن يكون تكسير (نعم) كـ(أجبال) في (جبل) والآخر : أن يكون اسما مفردا مقتضيا لمعنى الجمع كـ(نعم) ، فإذا ذُكِّرَ فكما يُذَكَّرُ (نعم) في قوله [4] :

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ يُلْقِحُهُ قَومٌ وَتَنْتِجونَهُ

وإذا أنث ففيه وجهان : أنه تكسير (نعم) ، وأنه في معنى الجمع)) [5] .

وهناك وجوه أخرى ، اعتمد فيها المفسرون أحيانا على ما ذكره النحاة أيضا ومنها : ((– أن لفظ (الأنعام) لفظ مفرد وضع لإفادة جمع ، كـ(الرهط والقوم والبقر والنعم) ، فهو بحسب اللفظ لفظ مفرد ، فيكون ضميره الواحد ، وهو التذكير ،

---

(1) النحل : 66 .

(2) المؤمنون : 21 .

* (الأكياش) ، ضرب من برود اليمن ، ويقال أيضا (أكباش) بالواحدة . (لسان العرب : 344/6) .

(3) الكشاف : 416/2 ، وينظر : الكتاب : 230/3 .

(4) هو لصبي من بني سعد ، اسمه قيس بن الحصين بن يزيد الحارثي . (ينظر : خزانة الأدب : 196/1 ، تنزيل الآيات من الشواهد من الأبيات : 554/4) .

(5) الكشاف : 416/2 ، وينظر : فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن : 309 .

وبحسب المعنى جمع ، فيكون ضميره ضمير الجمع ، وهو التأنيث ، فلهذا السبب قال هاهنا : (في بطونه) ، وقال في سورة المؤمنين (في بطونها))) [1] .

– قوله : (في بطونه) أي في بطون ما ذكرنا ، وقد استدلوا على ذلك الشيء [2] بنظائر له من القرآن ، مثل قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۞ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ ﴾ [3] أي ذكر هذا الشيء .

ومنها ، أن قوله (في بطونه) فيه إضمار ، و((التقدير : (نسقيكم مما في بطونه اللبن) ، إذ ليس المراد كلها ذات لبن ، وذلك (الأنعام) في آية (النحل) وإن أطلق لفظ جمعها فإن المراد به بعضها ، ألا ترى أن الذر لا يكون لجميعها ، وأن اللبن لبعض إناثها ، فكأنه قال : (وإن لكم في بعض الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه) ، أما في آية (المؤمنين) ، فقد أخبر عن النعم التي في أصناف النعم إناثها وذكورها ، فلم يحتمل أن يراد منه البعض كما كان في الأول ذلك)) [4] .

أما المحدثون ، فاعتمدوا قاعدة نحوية أيضا ، وهي أن (التذكير) دليل القلة ، و(التأنيث) دليل الكثرة ، فقالوا : ((وسبب ذلك أن الكلام في آية (النحل) على إسقاء اللبن من بطون الأنعام ، واللبن لا يخرج من جميع الأنعام ، بل يخرج من قسم الإناث ، وأما في آية (المؤمنون) فالكلام على منافع الأنعام من لبن وغيره ، فقد قال بعد قوله : (نسقيكم مما في بطونها) (ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون) وهذه المنافع تعم جميع الأنعام ذكورها وإناثها صغارها وكبارها ، فجاء بـ(ضمير القلة) ، وهو ضمير الذكور للأنعام التي يستخلص منها اللبن ، وهي أقل من عموم الأنعام ، وجاء بـ(ضمير الكثرة) وهو (ضمير الإناث) لعموم الأنعام ، فلما كانت الأنعام في الآية الثانية أكثر جاء بـ(الضمير) الدال على الكثرة)) [5] .

---

(1) التفسير الكبير : 64/20 .

(2) ينظر : المقتضب : 50/2 .

(3) عبس : 11 ، 12 .

(4) درة التنزيل : 268 ، وينظر : البرهان في متشابه القرآن : 234 – 235 .

(5) التعبير القرآني : 159 .

ويمكن القول ، إن هذه التوجيهات قد تكون صائبة ، ولكنها لم تضع فرقا فاصلا بين كل من الآيتين ، فمهما قيل من فرق فلم يكن فاصلا ؛ وذاك لتشابه اللفظ والمعنى بين الآيتين ، وهو في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ ولا نأتي بجديد إذا قلنا إن هناك فرقا جوهريا بينهما ، وهو أن وقوع الضمير مخالفا لمرجعه في الآية الأولى فيه تنبيه الذهن والنظر على ما ذكر بعده من أمر هو غاية في العلم والإعجاز ، وذاك يتمثل في (إخراج اللبن من بين فرث ودم خالصا سائغا للشاربين) ((أي يخلق الله اللبن وسيطا بين الفرث والدم يكتنفانه وبينهما برزخ من قدرة الله لا يبغي أحدهما عليه بلون ولا طعم ولا رائحة ، بل هو خالص من ذلك كله)) [1] فوقوع الضمير إذن على خلاف أصله كان تأكيد هذا الأمر وتنبيه الذهن عليه ؛ وذاك لما في تغيير الضمير من تشويق وتنبيه يستدعي إعمال الفكر وتهيئته لما يلقى عقبه من كلام .

أما الآية الأخرى ، فلم يذكر فيها ذلك الإعجاز ، ومن ثم انتفت الغاية من خروج الضمير عن أصله ، إذ وقع مطابقا لما عاد عليه .

التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع العدد والمعدود .

يعد العدد والمعدود (من ثلاثة إلى عشرة) من المواضع المهمة التي يكون التذكير والتأنيث لازمة من لوازمها ، إلا أن في هذا الموضع اختلافا عن المواضع الأخرى ، فإذا كان هناك التطابق هو الأصل النحوي فيها ، فإن انعدام التطابق هنا هو الأصل [2] ، ووقوع التطابق هو من قبيل النيابة ، وإنما جعلناه من هذا القبيل ؛ لخروج اللفظ عن أصل وضعه كما هو الشأن في أية نيابة في البحث هنا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرا ﴾ [3] فالظاهر أن يكون قوله (عشرا) مؤنثا ؛ لوجوب المخالفة بينه وبين المعدود الذي يقدر بحسب الظاهر بلفظة (أيام) ، ولذا ذهب النحاة إلى تقدير المعدود مؤنثا ليكون هذا الموضع متفقا وذلك الحكم النحوي ، فقد ذكر نحاة ، أنه إنما أنث العشر ؛ لأن المراد به (المدة) ، معناه وعشر مدد ، وتلك المدة كل

---

(1) الكشاف : 416/2 .

(2) ينظر : المذكر والمؤنث : 19 ، 624 .

(3) البقرة : من الآية 234 .

مدة منها يوم وليلة [1] ، في حين قدره آخرون بـ(الليالي) على أساس من تغليبها على الأيام ، وذلك أن ابتداء الشهر يكون من الليل ، فلما كانت الليالي هي الأوائل غلبت ؛ لأن الأوائل أقوى من الثواني ، قال ابن السكيت : ((يقولون صمنا خمسا من الشهر ، فيغلبون الليالي على الأيام إذا لم يذكروا الأيام ، فإذا أظهروا الأيام قالوا : صمنا خمسة أيام)) [2] .

ويمكن القول ، إن التوجيه الثاني أقرب إلى الصواب لغة ونحوا ؛ وذلك لاعتماده على أساس لغوي صحيح ، بخلاف التوجيه الأول ، فإن تقدير المعدود بـ(المدة) يبقى مبهما ؛ لإبهام هذه اللفظة ، وافتقارها إلى تبيين ما يزيل عنها ذلك الإبهام .

على أن المفسرين وجهوا ذلك توجيها بيانيا ، وهو ((أن هذه الأيام أيام الحزن والمكروه ، ومثل هذه الأيام تسمى بـ(الليالي) على سبيل الاستعارة ، كقولهم : (خرجنا ليالي الفتنة ، وجئنا ليالي إمارة الحجاج))) [3] وهذا التوجيه مقبول أيضا ؛ لصلته بالمعنى والبيان .

---

(1) ينظر : المقتضب : 159/2 ، التفسير الكبير : 126/6 .

(2) إصلاح المنطق : 330 .

(3) التفسير الكبير : 126/6 .

المبحث الثالث
التناوب بين صيغ التكلم والغيبة والخطاب
(الالتفات)*

الالتفات هو العدول عن أسلوب إلى آخر في الكلام ، وذلك بالانتقال من صيغة إلى أخرى في الصيغ النحوية الثلاث (التكلم والغيبة والخطاب) [1] وبعبارة أخرى وقوع صيغة مكان صيغة ، ولقد التفت أوائل النحاة [2] إلى هذه الظاهرة لكونها تقوم على أساس من النحو العربي ، وذلك من حيث الخروج عن مقتضى الظاهر فيه ، فإذا كانت القاعدة النحوية تنص على توحيد الأسلوب من قصده المتكلم أو توجهه نحو الغيبة أو الخطاب ، فإن الالتفات هو العدول عن هذا التوحيد في الأسلوب ، وذلك بوقوع لفظ الخطاب موقع لفظ الغيبة وبالعكس ، وبوقوع لفظ الغيبة موقع لفظ المتكلم وبالعكس أيضا ، ولعل هذا ما جعل الالتفات شكلا من أشكال التناوب أو انعدام التطابق في الكلام .

وتجدر الإشارة أولا إلى أن هذا الانتقال ((في حقيقته انتقال معنوي ، وليس لفظيا فحسب ؛ لما يتركه من أثر في النفس ، وليس مجرد تغيير الأسلوب)) [3] ولذا لقي مكانة عند أصحاب المعاني بوجه عام ، إذ عدوه أسلوبا ذا وظائف عدة تتمثل في ((تطرية وصيانة السمع من الضجر والملل لما جبلت عليه النفوس من حب التنقلات والسلامة من الاستمرار على منوال واحد)) [4] فضلا عن أنه أدخل إلى القلوب ، وأحسن في استدعاء إصغائها [5] .

---

* تجدر الإشارة أولا إلى أن (الالتفات) هو المصطلح الغالب هنا مع قصدنا التناوب بين الصيغ النحوية الثلاث ؛ وذاك لإيجازه من جهة ، واستعماله عند أصحاب المعاني من جهة أخرى .

(1) ينظر : التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : 284 ، الطراز : 132/2 ، البرهان في علوم القرآن : 314/3 .

(2) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 195/1 ، الأضداد : 134 .

(3) أثر النحاة في البحث البلاغي : 143 .

(4) الإتقان في علوم القرآن : 85/3 .

(5) ينظر : أنوار الربيع : 363/1 .

ويمكن أن نزيد على ذلك وظائف أخرى تخص المعنى بشكل رئيس ، كالتعجب والمبالغة والتعظيم والتفخيم مما يرشح هذا الأسلوب لأنْ يتجاوز بلاغة البديع إلى بلاغة المعاني والبيان ، وهذا ما نجده واضحا عند أصحاب المعاني [1] ، إذ يقول ابن جني مثلا : ((فليس ينبغي أن يقتصر في ذكره على الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بما ألف أصحاب البلاغة أن يردده وهو قولهم : (إن فيه ضربا من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ) ، وهذا ينبغي أن يقال إذا عري الموضع من غرض متعمد وسر على مثله تنعقد اليد)) [2] ولعل تبيان هذا يكون أكثر من خلال الوقوف عند شواهد الالتفات – أو هذا الضرب من التناوب – في كل قسم منه .

التناوب بين صيغتي الخطاب والغيبة

هو التحول بالكلام من الخطاب إلى الغيبة ضمن سياق واحد ، أي وقوع صيغة الغيبة بدلا من صيغة الخطاب ، سواء أكانت الغيبة بذكر ضميرها أم بذكر الاسم ظاهرا بعد ما سبق ذكر ضمير في الخطاب ، فمن الصيغة الأولى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ [3] وقد ذهب الزمخشري إلى أن هذا الالتفات يفيد المبالغة أو حكاية حالهم لغيرهم ، إذ قال : ((فإن قلت : ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة ؟ قلت المبالغة ، كأن يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها ويستدعي منهم الإنكار والتقبيح)) [4] ((لتناقض التصرف قبل الإنجاء وبعده)) [5] .

ولكن لي مع هذا التوجيه شيء من خلاف ، وذلك في قوله : (حكاية حالهم لغيرهم) فإن قصص القرآن كلها حكاية مع الآخرين وبأي أسلوب كان ، وإن القرآن لم يوجه

---

(1) ينظر : المحتسب : 145/1 ، الكشاف : 88/1 ، المثل السائر : 4/2 ، البلاغة تطور وتاريخ : 267 ، نحو المعاني : 185 .

(2) المحتسب : 145/1 .

(3) يونس : من الآية 22 .

(4) الكشاف : 338/2 .

(5) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 329/3 .

خطابا إلى أحد ثم ينصرف عنه ولما يتم ذاك الخطاب ؛ وذلك لانعدام غاية التذكير للمخاطب المقصود .

والذي أراه مناسبا ، هو وجود صلة بين الغيبة والمضي ، ومن ثم ، فإن هذا الأسلوب تصوير للخطب الماضي الذي وقع فيه هؤلاء المخاطبون ، وذلك بنقلهم إليه مباشرة عن طريق هذه النقلة في الأسلوب الذي حكى حالهم فيما مضى ؛ لما بين الغيبة والمضي من صلة – كما ذكرنا – .

ويمكن القول ، إن هذا التوجيه يشمل الخصوص والعموم ، فأما الخصوص ، فإنه يشمل المخاطب الأول المقصود ، أو كل مستمع مر بمثل هذه الحال ، وذلك من حيث نقله إلى الحال التي مر بها ؛ لبيان فضل الله ومنته عليه بإظهار التباين الشديد بين الحالتين قبل الإنجاء وبعده ، وأما العموم ، فإنه يشمل كل مستمع – بوجه عام – لهذا التعبير ، وذلك من حيث تصوير المشهد له بشكل يتناسب مع المضي لتأكيد الأمر والاهتمام به .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ ﴾ [1] فقد قال أولا : (قد كان لكم) بصيغة الخطاب ثم قال : (يرونهم) بصيغة الغيبة [2] ؛ وذلك لنقل فكرهم إلى واقع الحال الذي كانوا فيه ، فإن الأمر معجز وعظيم .

أما الصيغة الأخرى – وهي ذكر الاسم ظاهرا بعد تقدم ضمير في الخطاب عليه – فقد تفيد معاني عدة كـ(الاختصاص والتأكيد والتفخيم والتعظيم) ، وهي معان تستنبط من خلال ذكر ذلك الاسم الذي أوثر على الضمير ضمن السياق العام .

فمما جاء مفيدا الاختصاص قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [3] فبينما توجه الخطاب في بدء الآية إلى

---

(1) آل عمران : من الآية 13 .

(2) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 195/1 .

(3) الأحزاب : من الآية 50 .

النبي ﷺ واستمر الخطاب معه بذكر ضمير الخطاب العائد عليه إلى قوله : (هاجرن معك) عدل عنه إلى الغيبة بذكر الاسم ظاهرا في قوله : (إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي) ثم استأنف الخطاب من جديد في قوله (خالصة لك) وقد ذهب المفسرون إلى أن هذا إيذان ((بأنه مما خص به وأوثر 000 للدلالة على أن الاختصاص تكرمة له لأجل النبوة ، وتكريره تفخيم له وتقرير له لاستحقاقه الكرامة لنبوته)) [1] .

ولكن أرى في ذلك وجها آخر أمس بغرض الاختصاص الذي هو فيه ، وهو أن المعنى الذي جاء ضمن أسلوب الالتفات عبارة عن حكم شرعي خاص بالنبي ﷺ وكان قد سبق هذا الحكم حكم شرعي يمكن أن يفيد العموم ؛ لاشتراك جميع المسلمين مع النبي ﷺ فيه ، وهو وجوب الصداق لصحة عقد النكاح ، أما هذا الحكم المتمثل في أن تهب المرأة نفسها للنبي 000 فهو خالص له ، ولا يحق لأحد تشريك نفسه مع النبي فيه أبدا ، فكان هذا التصريح إنما يفيد التخصيص من هذه الناحية ؛ لئلا يذهب أحد في قياسه على ما تقدمه من حكم عام ، ومما يؤكد هذا قوله تعالى : (خالصة لك من دون المؤمنين) وقال بعدها أيضا : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ [2] .

وقد يفيد الالتفات التنبيه بمبالغة وتأكيد ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْراً وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ ﴾ [3] فلم يقل (ظننتم) بل صرح بصفة خاصة بهم وهي (الإيمان) ؛ تأكيدا في التنبيه عليها ، فإن التصريح بها ((دلالة على أن الاشتراك فيه مقتض أن لا يصدق مؤمن على أخيه ، ولا مؤمنة على أختها قول عائب ولا طاعن ، وفيه تنبيه على أن حق المؤمن إذا سمع قالة في أخيه أن يبني الأمر فيها على الظن لا على الشك ، وأن يقول بملء فيه بناء على ظنه بالمؤمن الخير (هذا إفك مبين))) [4] وكذلك أمكن هذا الالتفات من إظهار المؤنث معطوفا على الاسم الظاهر ، وذلك في قوله : (ظن المؤمنون والمؤمنات) تنبيها على ما بدر منهن من سوء في تلك الحادثة – حادثة الإفك – بخلاف ما لو وقع ضمير الخطاب فقيل : (لولا إذ سمعتموه ظننتم) ، فإن

---

(1) الكشاف : 550/3 .

(2) الأحزاب : من الآية 50 .

(3) النور : 12 .

(4) الكشاف : 53/3 .

التغليب سيكون هو العنصر الغالب فيه ، وإن تخصيص (المؤمنات) بالذكر سيكون معدوما .

ومن إفادته (التعظيم والتفخيم) ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً ﴾ [1] فلو جرى الكلام على الأصل النحوي لقيل (واستغفرت لهم) ولكنه أظهر لفظ (الرسول) في موضع الإضمار ((لخصوصية تتمثل في تفخيم شأن الرسول ﷺ وتعظيم استغفاره ، وتنبيه على أن شفاعة من اسمه الرسول بمكان)) [2] .

التناوب بين صيغتي الغيبة والخطاب

هو التحول بالكلام من الغيبة إلى الخطاب ، أي وقوع صيغة الخطاب بدلا من صيغة الغيبة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً ۞ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً ﴾ [3] فبينما كان الكلام في الغيبة ، عدل عنه إلى الخطاب بقوله (لقد جئتم) وفي ذلك ((تسجيل عليهم بالجرأة على الله والتعرض لسخطه وتنبيهٌ على عظم ما قالوا)) [4] وفضلا عن ذلك ، فإن في هذا الأسلوب إشارة إلى استحضار المشركين القائلين عند الله ؛ وذاك لقولهم عليه شيئا عظيما ، فكأن القول الذي تضمنه الالتفات هو حساب الله إياهم على ما قالوا ، ولا شك في أن حساب الحاضر أشد منه في حال الغياب .

ومن هذا الالتفات أيضا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ۞ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلاداً فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [5] فقد انتقل أسلوب الكلام من الغيبة إلى الخطاب ، وذلك في مطلع الآية الثانية ، وهي قوله : (كالذين من قبلكم) ولعل الغاية من هذه الآية

---

(1) النساء : من الآية 64 .

(2) ينظر : مجمع البيان : 68/3 ، الكشاف : 528/2 ، الانتصاف : 528/2 .

(3) مريم : 88 ، 89 .

(4) الكشاف : 44/3 .

(5) التوبة : 68 ، 69 .

هي (التحذير) على نحو ما ذهب المفسرون ، إذ ذكروا أن المعنى فيها ، هو قد سلكتم أيها المنافقون سبيل من كانوا قبلكم في الاستمتاع بالدنيا ، والكذب والباطل على الله ، فاحذروا أن يحل بكم من عقوبة الله مثل الذي حل بهم [1] ، مع أنهم أشد منكم قوة 000

فالغاية إذن هي التحذير ، ولا شك في أن أسلوب الخطاب يناسبه أكثر من غيره ؛ لما فيه من استدعاء وإصغاء في الاستماع أكثر من الأساليب الأخرى ، فضلا عن توجيه الخطاب نحوهم بأسلوب مباشر ، فإن هناك فرقا في الاستجابة بين أن يكون المرء حاضرا ويستمع إلى الكلام ، أو أن يكون غائبا وينقل الكلام إليه .

أما صيغة الآية الأولى ، فوقوع الكلام فيها بأسلوب الغيبة يفيد التحقيق من حيث إن ما وعد الله به هؤلاء المنافقين والكفار من العذاب أمر ثابت لا شك فيه ، فوضع الكلام بين الأسلوبين موافقا لمقتضى الحال .

التناوب بين صيغتي التكلم والغيبة

هو التحول بالكلام من التكلم إلى الغيبة ، أي وقوع صيغة الغيبة بدلا من صيغة التكلم ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ 000 وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ۞ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [2] فالأصل النحوي في السياق أن يقال : (إذ قلنا) بصيغة التكلم اتباعا لـ(اصطفيناه) ولكن عدل عنها إلى الغيبة بذكر الاسم صريحا لأكثر من سبب ، لعل أهمها : هو التعرض لعنوان الربوبية بذكر الفاعل صريحا (ربه) ((لإظهار مزيد اللطف والاعتناء بتربيته ، وكذلك جاء جواب إبراهيم عليه السلام على هذا المنوال فقال : (أسلمت لرب العالمين) ولم يقل : (أسلمت لك) ؛ للإيذان بكمال قوة إسلامه ، وللإشارة إلى أن من كان ربا للعالمين لا يليق إلا أن يتلقى أمره بالخضوع وحسن الطاعة)) [3] .

وقد يكون الالتفات عن طريق إظهار الاسم الموصول وصلته لذكر معنى مهم من خلالهما نحو قوله تعالى : ﴿ طه ۞ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ۞ إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى

(1) ينظر : مجمع البيان : 175/10 .
(2) البقرة : 130 ، 131 .
(3) صفوة التفاسير : 97/1 .

۞ تَنْزِيلاً مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى ﴾ [1] فقد وقع الاسم الموصول موقع الضمير في آخر آية ؛ لفوائد عدة نتبينها مما تضمنته جملة الصلة من معنى ، فهي من ناحية أولى تفيد تأكيد النفي الذي ورد في قوله تعالى : (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) وتأكيد النفي متأت من أن منزله هو خالق الأرض والسماوات العلى ، ومن كان ذلك منزله فلم يكن مصدر شقاء أبدا ، وهي من ناحية أخرى تفيد تعظيم القرآن ، ولعل لوصف السماوات بـ(العلى) أثرا في ذلك التعظيم ، وإذا ذهب المفسرون – من جهة – إلى أن هذا الوصف ((دلالة على عظم قدرة من يخلق مثلها في علوها وبعد مرتقاها)) [2] ((ولا يمكن وجود مثلها في علوها من غيره تعالى)) [3] فإني أراه – من جهة أخرى – وصفا لعظمة القرآن ، من حيث إن منشئهما واحد ، وإن غاية القرآن لم تكن هي الشقاء ، بل هي غاية ذات سمو وعلو وارتقاء .

وبهذا كله يتميز هذا الالتفات مما لو أعيد الضمير نفسه ، فإنه لم يكن ثمة فائدة فيه ، ولكان تكرارا لا وصف له سوى الإطناب .

التناوب بين صيغتي الغيبة والتكلم

هو التحول بالكلام من ضمير الغيبة أو الاسم الظاهر فيها إلى ضمير التكلم ، أي وقوع صيغة التكلم بدلا من صيغة الغيبة ، ولعل أهم معنى يحققه هذا التحول هو الاختصاص ، على وفق ما في هذا الضمير من دلالة على الانفراد – حتى ولو كان بصيغة الجمع – ولا سيما في مجيئه عقب أسلوب الغيبة ، فإن معنى الاختصاص يبرز فيه ويكون هو المقصود ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا ﴾ [4] فقد تحول الأسلوب من الغيبة إلى التكلم في قوله : (فأخرجنا) ؛ وذلك عناية بهذا الفعل لما فيه من الصنع البديع المنبئ عن كمال قدرة الله وحكمته ، وأنه مما اختص به تعالى ، ولا يقدر أحد على مثله [5] ، وقد جاء ذلك صريحا في

---

(1) طه : 1 ، 2 ، 3 ، 4 .

(2) الكشاف : 51/3 .

(3) البحر المحيط : 226/6 .

(4) فاطر : من الآية 27 .

(5) ينظر : صفوة التفاسير : 576/1 .

قوله تعالى – ومن الأسلوب نفسه – : ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [1] فالتحول من الغيبة إلى التكلم في قوله : (فأنبتنا) لـ((تأكيد معنى اختصاص الفعل بذاته ، والإيذان بأن إنبات الحدائق المختلفة الأصناف والألوان والطعوم والروائح والأشكال – مع حسنها وبهجتها – بماء واحد ، لا يقدر عليه إلا هو وحده ، ألا ترى كيف رشح معنى الاختصاص بقوله : (ما كان لكم أن تنبتوا شجرها))) [2] .

ولعل تأكيد الاختصاص بأكثر من أسلوب جاء تمهيدا لوحدانية الله في آخر الآية إذ قال : (أإله مع الله بل هم قوم يعدلون) .

وبعد هذا كله ، تبين أن الالتفات ظاهرة معنوية تأخذ من البنى النحوية وتحولاتها أساسا لها ، وأن سرها المعنوي لم يكن توسعا في اللغة أو لمجرد تحسين الكلام ، بل هي لأمر أعلى وغرض أسمى كما تبيناه سابقا في التوجيه .

---

(1) النمل : من الآية 60 .

(2) الكشاف : 155/3 .

النتائج

النتائج

في خاتمة هذا الدراسة توصلنا إلى نتائج عدة ، منها ما اتسم بالعموم ، إذ جاء في عموم الأطروحة ، ومنها ما اتسم بالخصوص ، إذ جاء في المادة المدروسة في المباحث أو الفقرات .

فمن النتائج العامة ما يأتي :

– إن بين النحو والمعنى صلة وأسبابا ، ولم يكن النحو مقتصرا على ما في أواخر الألفاظ من علامات .

– إن للنحاة اهتماما بالمعنى إلى جانب اهتمامهم بصنعة النحو والإعراب .

– إن البنى النحوية أساس في أداء المعنى الموافق للموقف أو المقام أو مقتضى الحال .

– إن معاني النحو تنقسم على قسمين رئيسين : أحدهما وظيفي ، قائم على الوضع الأول للألفاظ إسنادا وتعليقا ، والآخر ، معنى مزيد على الأول يتناسب مع الموقف والسياق ، وإنما جعلناه معنى نحويا ـ مع أنه منسوب إلى البلاغة كثيرا ـ لقيامه على تغير ذلك الإسناد والتعليق .

– هناك صلة بين المتغيرات النحوية وما ينشأ عنها من معنى بوجه عام ، وهناك وحدة معنوية بين شواهد القرآن القائمة عليها .

– إن تعليل المتغيرات النحوية ضمن المعنى والسياق هو الأوفق لها .

ومن النتائج الخاصة ما يأتي :

– إن التقديم والتأخير ينقسم من حيث اقترانه بالحكم النحوي ثباتا وتغيرا على قسمين : أحدهما ، يبقى اللفظ المقدم فيه على حكمه النحوي الذي كان عليه ، والآخر ، يتغير معه ذلك الحكم من باب إلى باب .

– وتبعا لذلك ، فإن القسم الثاني يفوق القسم الأول وظيفة ومعنى ؛ بناء على اجتماع تغييرين للفظ فيه : أحدهما في الموضع ، والآخر في الإعراب .

– إن مواضع الوجوب في التقديم تنقسم على قسمين من حيث أثرها في المعنى : قسم ، يكون الوجوب فيه أصالة فلا يؤدي سوى المعنى الوظيفي الأول ، وقسم آخر ، يكون الوجوب فيه فرعا ، وهذا هو الذي يؤدي المعنى الموافق لمقتضى الحال .

– إن جواز التقديم قد يكون نظيرا لوجوبه إن حصل في تأخير اللفظ لبس في المعنى ومشكل فيه .

– إن المعنى دليل على معرفة التقديم والتأخير ، وهو بذلك يشترك مع دلالة الرتبة وعلامة الإعراب ، وإنه دليل أيضا على التمييز بين الرتب تمييزا قد يخالف حكم النحو في بعض الوجوه ، ولكنه يوافقه في وجوه أخرى .

– إن تتبع المحذوف ـ من حيث المبدأ – أمر تقتضيه الصنعة ويطلبه المعنى على حد سواء .

– إن الحذف الواجب ينتهي إلى الرفض أو القبول ، تبعا لقيامه على الصنعة فحسب ، أو مراعاة المعنى معها . وهذا إنما يثبت للنحو اهتماما بالمعنى في الحكم على بعض مواضع الحذف بالوجوب .

– إن هناك اختلافا في التقدير نوعا وموضعا ، وإن التقدير الأمثل هو ما ناسب أحكام النحو ومعانيه ، فضلا عن مناسبة السياق .

– ليست العمدة هي الواجب تقديرها عند النحاة فحسب ، بل هناك عناصر متلازمة ، وفضلات واجب تقديرها – عندهم – أيضا ، بناء على حاجة المعنى إليه .

– ليس المعتمد في الوصول إلى المحذوف صنعة النحو والإعراب فحسب ، بل المعنى معتمد في ذلك أيضا .

– إن النكرة والمعرفة لا يتفاضلان في الاستعمال خفة وثقلا ، بل يتفاضلان في تكوين البنية شكلا ومعنى ، تبعا لاختلافهما في الدلالة والصفات .

– وإن تفاضلا قائم أيضا بين ضروب المعرفة نفسها ؛ بما لها من تباين في الشكل والمضمون .

– إن للقصر أساسا نحويا يقوم عليه ، وذاك يتمثل في وجود رتبتين متلازمتين منه إسنادا وتعليقا ، فضلا عن وجود أداة أو صيغة تجمع بينهما .

– إن تعدد طرق الحصر والقصر دليل على ثراء اللغة وتنوع صيغها ، وهي ليست من قبيل الترادف ، بل بينها فروق جوهرية في النحو والمعنى .

– إن من أقسام القصر ما هو قائم على النحو بشكل رئيس ، وذاك هو القائم على أساس الصفة والذات ، إذ يعتمد النحو على هاتين الصيغتين كثيرا .

– إن أحكام الوجوب انتقلت من النحو إلى البلاغة في تمييز مواضع المقصور من المقصور عليه ، وهذا الوجوب يمنح المعنى دقة وبيانا .

– إن الفصل والوصل عند البلاغيين صلة وامتداد لباب العطف عند النحاة ؛ وذاك لقيامهما على أساس واحد ، سوى أن الباب الأول مختص بين الجمل ، والآخر بين المفردات .

– إن للنحو والإعراب نصيبا كبيرا في التمييز بين الجمل فصلا ووصلا ، وإن إهمال هذين الموضعين أو تغييرهما إنما هو إهمال للمعنى أو تغيير له إلى حد النقيض .

– إن من مواضع الفصل ما لا يكون شاهد له من القرآن ، وذاك هو موضع انعدام المناسبة بين الجملتين ؛ بناء على تحقق المناسبة بين الآيات ، سواء أكانت بظهور أم بتدبر وخفاء .

– إن جملة الحال بحث قائم على مبدأ الفصل والوصل ؛ وذلك لاقترانها بالواو تارة وامتناعها منه تارة أخرى ، وإن الأساس المعتمد في الوصول إلى هاتين الحالتين هو النحو والمعنى .

– إن لنيابة الاسم عن الفعل دلالتين : إحداهما عامة والأخرى خاصة ، فأما الدلالة الأولى فتكمن في أنها لا تتحدد في أداء الاسم عمل الفعل وإجرائه مجراه فحسب ، بل إن فيها زيادة معنى ، لاختلاف الدلالة بينهما من تجدد إلى ثبوت ، ومن حدوث إلى استمرار .

– وإن وقوع الاسم بدلا من الفعل من شأنه أن يكون بنية جديدة لا تكون بغيره ، تبعا لعلاقة الاسم بغيره من الألفاظ .

– وإن التنوين في هذه الأسماء - إلا اسم الفعل - دليل على عملها دون إضافتها ، وإن وجوده أو انعدامه يعد تمييزا للمعنى بين حال وحال .

– وأما الدلالة الأخرى ، فتكمن في أن اسم الفاعل يحقق للبنية سمة الإيجاز ؛ بناء على دلالته على الفعل وفاعله في الآن نفسه ، وأن اسم المفعول يحمل - فضلا عن ذلك - معنى مركبا ، لاجتماع تغييرين فيه : أحدهما ، هو لفظه بحد ذاته ، والآخر ، هو أصله المشتق منه فهو فعل بني للمفعول ، وأما اسم الفعل ، فإن سمة المبالغة هي الغالبة عليه ، وأما المصدر ، فله حالتان ينوب فيهما عن الفعل : إحداهما ، بمعناها اللغوي القائم على وقوع لفظ محل لفظ ، وأخراهما ، بمعناها الاصطلاحي القائم على الحذف والإحلال .

– إن لنيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح دلالات عدة ، تنشأ من الأداة المصدرية أو الفعل المقترن بها .

– وإن لهذه النيابة أثرا نحويا في تكوين بنية لا تكون بغيره ، كـ(سده مسد المفعولين) في باب ظن وأخواتها ، بخلاف المصدر الصريح ، فإن وقوعه مفردا لا يحقق للبنية تمامها .

– إن نيابة بعض الأسماء عن المفعول المطلق لا تكون من قبيل الحذف والإحلال على نحو ما ذهب بعض النحاة ، بل هي نيابة تكون بوقوع لفظ مكان لفظ ؛ لأن غرض النيابة يتحدد باللفظ النائب دون إرادة ما ناب عنه من مصدر أو مفعول .

– لا يكون التناوب بين المشتقات طريقا إلى المجاز فحسب ، بل قد تراد الحقيقة من اللفظ نفسه أيضا ، وبعبارة أخرى ، فإن الحقيقة والمجاز قد يجتمعان في لفظ واحد طلبا للمعنى ومناسبة للسياق .

– إنه لا تنافي بين المصدر والخبر أو الصفة أو الحال إذا ما وقع موقع المشتق فيها ، بل الإتيان بهذه الرتب بلفظ المصدر دون المشتق يفيد ما يفيده المشتق مع زيادة فائدة ؛ فهو أقل مبنى وأتم معنى .

– إن نيابة المفعول به عن الفاعل تؤدي دلالات عدة ، ومنها بشكل رئيس هو القصد إلى المفعول .

– إن في الحروف دلالة ناقصة قبل دخولها البنية أو التركيب ، وإن هذا هو السبب في حصول التناوب بينها ، بحسب الأحوال الداعية إليه .

– إن الاستعارة والتضمين اللذين قال بهما البصريون في تخريج ما ظاهره نيابة ـ عندهم ـ هما في الحقيقة غرضان من أغراض التناوب بين الحروف .

– إن مصطلح الإيثار هو الأقرب في كثير من الأحيان من مصطلح النيابة إلى حروف المعاني الأخرى ، ولكن مع ذلك فإن استنباط الدلالات متحقق فيها ولا سيما إذا تشابهت البنى سوى من هذه الحروف .

– ليس بمستنكر في النحو العربي أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع ـ وكذلك الشأن بين الصيغ العددية الأخرى ـ ولكنه خروج عن الأصل لانعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ فيه .

– وليس بمستنكر أيضا أن يكون اللفظ بصيغة التذكير بدلا من التأنيث ، وكذلك العكس يجوز .

– إن الالتفات مقيس على انعدام المطابقة بين الألفاظ إفرادا وتثنية وجمعا ، وتذكيرا وتأنيثا ؛ وذلك لانعدام المطابقة فيه غيبة وتكلما وخطابا ، وهو بذلك ينتقل من علم البديع إلى علم المعنى والبيان .

المصادر

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم** .

﴿ أ ﴾

1- **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** ، د . خديجة عبد الرزاق الحديثي ، مكتبة النهضة – بغداد ، ط1/1965م .

2- **إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر** ، أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء (ت 1117هـ) ، دار الندوة الجديدة – بيروت ، (د . ت) .

3- **الإتقان في علوم القرآن** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني – القاهرة ، ط1/1967م .

4- **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، د . عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر – القاهرة ، 1970م .

5- **إحياء النحو** ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ، 1937م .

6- **أدب الكاتب** ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة – مصر ، ط4/1382هـ-1963م .

7- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان النحوي الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق : د . مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني – القاهرة ، ط1/1409هـ-1989م .

8- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم** ، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت 951هـ) مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده – القاهرة ، 1952م .

9- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الخانجي – مصر ، مكتبة المثنى – بغداد ، 1387هـ – 1959م .

10- أساليب بلاغية ، د . أحمد مطلوب ، دار غريب للطباعة ، وكالة المطبوعات – الكويت ، ط1/1980م .

11- أسباب النزول ، أبو الحسن بن محمد الواحدي (ت 468هـ) ، دار الهلال – بيروت ، ط2/1985م .

12- أسرار البلاغة ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني – القاهرة ، ط1/1991م .

13- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العربي العلمي – دمشق ، 1957م .

14- أسرار النحو ، ابن كمال باشا (ت 940هـ) ، تحقيق : د . أحمد حسين حامد ، دار الفكر – عمان ، (د . ت) .

15- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت 660هـ) ، مطابع دار الفكر ، الناشر المكتبة العلمية – المدينة المنورة ، (د . ت) .

16- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط1/1985م .

17- الإصابة في تمييز الصحابة ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار النهضة – مصر ، (د . ت) .

18- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، عبد الله بن السيد البطليوسي (ت 521هـ) ، تحقيق : د. حمزة عبد الله النشرتي ، دار المريخ – الرياض ، ط1/1399هـ – 1979م .

19- إصلاح المنطق ، ابن السكيت أبو يوسف يعقوب (ت 244هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – مصر ، ط3/1970م .

20- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت 316هـ) ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط2/1407هـ-1987م .

21- الأضداد ، محمد بن القاسم الأنباري (ت 327هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دائرة المطبوعات والنشر – الكويت ، 1960م .

22- الأطول (شرح تلخيص المفتاح) ، إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفرايني (ت 951هـ) ، الأستانة ، 1284هـ .

23- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ) ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني – بغداد ، 1977م .

24- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت 311هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية – مصر ، القسم الأول ، 1382هـ – 1963م ، القسم الثاني 1383هـ-1964م ، القسم الثالث 1384هـ – 1965 .

25- الأغاني ، أبو الفرج الأصبهاني (ت 360هـ) ، شرحه وكتب هوامشه : الأستاذ عبد أ. علي مهنا والأستاذ سمير جابر ، دار الفكر ، ط1/1407هـ-1986م .

26- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا ود . حامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ط2/1990م .

27- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د . فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1977م .

28- الأقصى القريب في علم البيان ، محمد بن أحمد التنوخي (ت 749هـ) ، مطبعة السعادة ، ط1/1327هـ .

29- الألسنية العربية ، د . ريمون طحان ، دار الكتاب اللبناني – بيروت ، ط1/1972م .

30- ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت 672هـ) بخط : يحيى سلوم العباسي ، مكتبة النهضة – بغداد ، 1404هـ – 1984م .

31- أمالي السهيلي ، أبو القاسم السهيلي الأندلسي (ت 581هـ) ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة – القاهرة ، ط1/1970م .

32- الأمالي الشجرية ، أبو السعادات بن الشجري (542هـ) ، دار المعرفة – بيروت ، (د . ت) .

33- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري (ت 683هـ) ، (مطبوع في حاشية الكشاف) ، دار الفكر ، ط1/1403هـ – 1983م .

34- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (577هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت ، 1987م .

35- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685هـ) ، دار صادر – بيروت ، (د . ت) .

36- أنوار الربيع في أنواع البديع ، علي صدر الدين بن معصوم المدني (ت 1120هـ) ، تحقيق : شاكر هادي شكر ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف ، ط1/1968 .

37- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني – بغداد ، 1983م .

38- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي (ت 337هـ) ، تحقيق : د . مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط4/1982م .

39- الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) ، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن أبي محمد عبد الرحمن القزويني (ت 739هـ) دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1/1405هـ - 1985م .

﴿ ب ﴾

40- البحر المحيط ، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي (ت 745هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2/1398هـ - 1978م .

41- بدائع الفوائد ، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت 750هـ) مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ، (د . ت) .

42- البداية والنهاية ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774هـ) ، دار الفكر ، (د . ت) .

43- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر - بيروت ، ط3/1400هـ - 1980م .

44- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت651هـ) تحقيق : د . خديجة الحديثي ود . أحمد مطلوب ، مطبعة العاني - بغداد ، ط1/1974م .

45- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت 688هـ) ، تحقيق : د . عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط1/1986م .

46- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ، 1383هـ .

47- البلاغة تطور وتاريخ ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ، 1965م .

48- البلاغة العربية في ثوبها الجديد ، د . بكري شيخ أمين ، مطبعة دار العلوم - لبنان ، ط1/1399هـ - 1979م .

49- بلاغة العطف في القرآن الكريم ، دراسة أسلوبية ، د . عفت الشرقاوي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ، 1981م .

50- البلاغة فنونها وأفنانها ، د . فضل حسن عباس ، دار الفرقان للنشر والتوزيع – الأردن ط1989/2م .

51- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية ، د. محمد حسين أبو موسى ، دار الفكر العربي – بيروت ، (د . ت) .

52- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة ، 1969م .

﴿ ت ﴾

53- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) ، شرحه ونشره : أحمد صقر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1981/3م .

54- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح الحموز ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط1984/1م .

55- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ) ، ج4 ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، مطبعة حكومة الكويت ، 1968م .

56- التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر – دمشق ، ط1402/1هـ-1982م .

57- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) تحقيق : محمد علي البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، 1976م .

58- التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالطوسي (ت 460هـ) ، تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملي ، مطبعة النعمان – النجف ، 1376هـ-1957م .

59- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن ، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت 651هـ) ، تحقيق : د . أحمد مطلوب ود . خديجة الحديثي ، مطبعة العاني – بغداد ، 1964م .

60- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان ، شرف الدين حسين بن محمد الطيبي (ت 743هـ) ، تحقيق : د . هادي عطية مطر الهلالي ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، ط1/1407هـ-1987م .

61- تجديد النحو ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف – القاهرة ، 1982م .

62- التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور (ت 1973م) ، مطبعة الدار التونسية للنشر ، (د . ت) .

63- تذكرة النحاة ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (745هـ) ، تحقيق : د . عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط1/1986م .

64- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي – القاهرة ، 1387هـ-1967م .

65- التسهيل لعلوم التنزيل ، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن جزيء الكلبي (ت 758هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط2/1393هـ-1973م .

66- التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، طبعها محمد حمدي البكري ، مطبعة السماح ، 1929م .

67- التعبير القرآني ، د . فاضل صالح السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، بيت الحكمة ، 1986-1987م .

68- التعريفات ، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت 816هـ) ، دار الشؤون الثقافية العامة – العراق ، 1986م .

69- تفسير القرآن العظيم ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ) ، دار ومكتبة الهلال – بيروت ، ط1/1986م .

70- التفسير القيم ، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت 750هـ) ، جمع : محمد أديس الندوي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الرائد العربي – بيروت ، ط1/1408هـ-1988م .

71- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، محمد الرازي فخر الدين المشتهر بخطيب الري (ت 606هـ) ، دار الفكر – بيروت ، ط3/1405هـ-1985م .

72- التفسير الوسيط ، د . محمد السيد طنطاوي ، دار الرسالة للطباعة والنشر ، ط3/1407هـ-1987م .

73- تلخيص البيان في مجازات القرآن ، الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن أبي أحمد الحسين بن موسى (ت 406هـ) ، مطبعة المعارف – بغداد ، 1375هـ – 1955م .

74- تنزيل الآيات من الشواهد من الأبيات ، شرح شواهد الكشاف ، الأستاذ محب الدين أفندي ، (مطبوع في آخر الكشاف) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط1/1403هـ – 1983م .

75- تهذيب الإيضاح ، عز الدين التنوخي ، مطبعة الجامعة السورية ، 1949م .

76- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن القاسم المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت 749هـ) ، شرح وتحقيق : د . عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط1/(د . ت) .

﴿ ج ﴾

77- جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) ، دار الفكر – بيروت ، ط الأخيرة/1408هـ-1988م .

78- الجامع الصغير في النحو ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق وتعليق : د . أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1400هـ – 1980م .

79- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، ضياء الدين بن الأثير الجزري (ت 637هـ) ، تحقيق : د . مصطفى جواد ود. جميل سعيد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1975م .

80- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ) ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، أبو إسحاق إبراهيم أطفيش ، دار الكاتب العربي – القاهرة ، ط3/1387هـ-1967م .

81- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د . فاضل صالح السامرائي ، منشورات المجمع العلمي العراقي – بغداد ، 1419هـ-1998م .

82- الجمل في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط1/1404هـ-1984م .

83- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن القاسم المرادي (749هـ) ، تحقيق : د. طه محسن عبد الرحمن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل ، 1976م .

84- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، أحمد الهاشمي ، المكتبة الكبرى – مصر ، 1960م .

85- جواهر الحسان في تفسير القرآن ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت 875هـ) ، مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت ، (د . ت) .

﴿ ح ﴾

86- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج الفاسي (ت 1269هـ) ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ، (د . ت) .

87- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري الدمياطي (ت 1287هـ) ، دار الفكر – بيروت ، 1978م .

88- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت 1230هـ) ، دار الطباعة المعاصرة – القاهرة (د . ت) .

89- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل المسماة (فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية لابن مالك في علم العربية) ، أحمد بن أحمد السجاعي (ت 1197هـ) ، المطبعة الميمنية – القاهرة ، 1325هـ .

90- حاشية السيد الشريف على الكشاف ، علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبو الحسن الحسيني الجرجاني (ت 816هـ) ،(مطبوع في حاشية الكشاف) ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت ، ط1/1403هـ – 1983م .

91- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) ، شهاب الدين الخفاجي (1069هـ) ، دار صادر – بيروت ، (د . ت) .

92- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين ، أحمد بن محمد الصاوي المالكي الخلوتي (ت 1241هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1360هـ-1941م .

93- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ) ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ، (د . ت) .

94- حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي ، أبو الفضل منصور بن الحسن بن علي القرشي الصدِّيقي الخطيب المعروف بالكازروني (ت 860هـ) ، (مطبوع في حاشية أسرار التأويل وأنوار التنزيل) ، دار الفكر ، (د . ت) .

95- حاشية يس على شرح التصريح ، يس بن زين الدين الحمصي العليمي (ت 1061هـ) ، (مطبوع في حاشية شرح التصريح على التوضيح) ، دار الفكر – بيروت (د . ت) .

96- حروف المعاني ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأصيل – الأردن ، ط1/1404هـ-1984م .

97- حسن التوسل إلى صناعة الترسل ، شهاب الدين محمود الحلبي (ت 725هـ) ، تحقيق : اكرم عثمان يوسف ، دار الرشيد للنشر – جمهورية العراق ، 1980م .

﴿ خ ﴾

98- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط2/1984م .

99- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ط4/1990م .

100- خصائص التركيب – دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، د . محمد أبو موسى ، دار التضامن للطباعة – القاهرة ، ط2/1980م .

﴿ د ﴾

101- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة حسان – القاهرة ، (د . ت) .

102- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د . فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الإرشاد – بغداد ، 1389هـ-1970م .

103- الدر المنثور في تفسير المأثور ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت ، ط2/1409هـ-1988م .

104- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت ، ط2/1393هـ-1973م .

105- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز ، محمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي (420هـ) دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ط1/1393هـ-1973م .

106- دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـ) تعليق وشرح : محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة القاهرة ، ط1/1389هـ-1969م .

107- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن الدئل (ت 69هـ) حققه وشرحه وقدم له : عبد الكريم الدجيلي ، ط1/1373هـ-1954م .

108- ديوان أبي تمام ، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ) شرح العلامة التبريزي (ت 502هـ) تحقيق : محمد عبده عزام ، دار المعارف – مصر ، (د . ت) .

109- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس بن جندل الأسدي (ت 7هـ) شرح وتعليق : د . م . محمد حسين ، مكتبة الآداب ، المطبعة النموذجية ، (د . ت) .

110- ديوان امرئ القيس ، أبو وهب بن حجر بن الحارث الكندي (ت 80 ق.هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط4/1377هـ-1958م .

111- ديوان الحماسة ، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ) شرح العلامة التبريزي (ت 502هـ) دار القلم – بيروت ، (د . ت) .

112- ديوان الحماسة ، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ) برواية أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الخضر الجواليقي (ت 540هـ) تحقيق : د . عبد المنعم أحمد صالح ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – بغداد ، 1980م .

113- ديوان الخنساء ، تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد (ت 24هـ) ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط5/1388هـ-1968م .

114- ديوان ذي الرمة ، غيلان بن عقبة بن مسعود بن عبد مناة (ت 117هـ) ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، ط1/1384هـ-1964م .

115- ديوان زهير بن أبي سلمى ، ربيعة بن رباح (ت 13 ق.هـ) شرح وصنعة : أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب (ت 291هـ) ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، 1363هـ-1944م .

116- ديوان العجاج ، عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر (ت 90هـ) ، برواية الأصمعي وشرحه (ت 216هـ) ، تحقيق : د . عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس – دمشق ، (د . ت) .

117- ديوان النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية بن ضباب بن ذبيان (ت نحو 18 ق . هـ) ، شرح وتقديم : عباس عبد الساتر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط2/1406هـ-1986م .

118- ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط1/1367هـ-1948م .

﴿ ر ﴾

119- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، دار الإعتصام – القاهرة ، ط1/1979م .

120- الرسالة العذراء ، إبراهيم بن المدبر (ت 286هـ) ، تصحيح : د . زكي مبارك ، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط1/1931م .

121- روح البيان ، إسماعيل حقي البروسوي (ت 1137هـ) ، دار الفكر – بيروت ، (د . ت) .

122- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الثناء السيد محمود بن عبد الله الآلوسي (ت 1270هـ) ، دار الفكر – بيروت ، 1978م .

﴿ ز ﴾

123- زاد المسير في علم التفسير ، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن محمد بن علي الجوزي (ت 597هـ) ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، ط1/1964م.

﴿ س ﴾

124- السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت 324هـ) ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، ط2/1400هـ- 1980م .

125- سنن النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن بحر النسائي (ت 303هـ) ، شرح : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، دار الحديث – القاهرة 1407هـ – 1987م .

﴿ ش ﴾

126- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، المكتبة الثقافية – بيروت ، (د . ت) .

127- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت ، القاهرة ، ط16/1394هـ-1974م .

128- شرح أبيات سيبويه ، ابو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت 385هـ) ، تحقيق : د . محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز – دمشق ، 1396هـ-1976م .

129- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، علي بن محمد الأشموني (ت 900هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط1/1375هـ-1955م .

130- شرح ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (صاحب الألفية) (ت 686هـ) ، المطبعة العلوية – النجف ، 1342هـ .

131- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ) ، دار الفكر – بيروت (د . ت) .

132- شرح التلخيص في علوم البلاغة ، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن أبي محمد عبد الرحمن القزويني (ت 739هـ) ، شرحه وخرج شواهده : محمد هاشم دويدري ، دار الجيل – بيروت ، ط1402/2هـ-1982م .

133- شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972هـ) ، تحقيق : د . زكي فهمي الآلوسي ، الموصل ، (د . ت) .

134- شرح جمل الزجاجي ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق : د . علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب – بيروت ، ط1985/1م .

135- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) تحقيق : د . صاحب جعفر أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد ، 1982م .

136- شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الدماميني (ت 827هـ) ، (مطبوع في هامش حاشية الإمام الشمني) (ت 872هـ) ، المطبعة البهية – مصر ، (د . ت) .

137- شرح ديوان الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة بن مجاشع (ت 110هـ) ، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه : عبد الله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي ، ط1354/1هـ-1936م .

138- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1982م .

139- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د . ت) .

140- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق ، 1977م .

141- شرح عيون الإعراب ، أبو الحسن علي فضال المجاشعي (ت 479هـ) تحقيق : د. حنا جميل حداد ، مكتبة المنار – الزرقاء ، ط1/1416هـ – 1985م .

142- شرح الفصيح ، ابن هشام اللخمي (ت 577هـ) ، تحقيق : د . مهدي عبيد جاسم ، وزارة الثقافة والإعلام – بغداد ، ط1/1988م .

143- شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط11/1963م .

144- شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث – مكة المكرمة ، (د . ت) .

145- شرح الكافية في النحو ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1405هـ-1985م .

146- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق : د. هادي نهر ، مطبعة الجامعة (بمساعدة الجامعة المستنصرية) – بغداد ، 1397هـ-1977م .

147- شرح اللمع ، أبو القاسم عبد الواحد بن علي المعروف بابن برهان العكبري (ت 456هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، السلسلة التراثية – الكويت ، ط1/1404هـ-1984م .

148- شرح المختصر على تلخيص المفتاح ، سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني (ت 791هـ) ، طهران ، (د . ت) .

149- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) ، عالم الكتب – بيروت ، (د . ت) .

150- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت 807هـ) ، المطبعة البهية – القاهرة ، 1301هـ .

151- شرح ملحة الإعراب ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516هـ) ، تحقيق : د . فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع – الأردن ، ط1/1991م .

152- شرح الوافية نظم الكافية ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646هـ) دراسة وتحقيق : د . موسى بنّاي العليلي ، مطبعة الآداب – النجف الأشرف ، 1400هـ – 1980م .

153- شروح التلخيص ، وهي مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح (ت 791هـ) ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، ابن يعقوب المغربي وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت 777هـ) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي – مصر ، (د . ت).

154- شعر الراعي النميري ، عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل (ت 97هـ) ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي وهلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد ، 1400هـ – 1980م .

155- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت 770هـ) ، تحقيق : د . الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، دار الندوة – بيروت ، ط1/1406هـ-1986م .

156- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672هـ) ، تحقيق : د . طه محسن عبد الرحمن ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – جمهورية العراق ، 1405هـ -1985م .

﴿ ص ﴾

157- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) ، تحقيق : أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ، (د . ت) .

158- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب – مصر ، (د . ت) .

159- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) – بغداد ، 1980م .

160- صفاء الكلمة (من أسرار التعبير القرآني) ، د . عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ – الرياض ، 1403هـ-1983م .

161- صفوة التفاسير ، محمد علي الصابوني ، دار القلم – بيروت ، ط1406/5هـ-1986م .

﴿ ط ﴾

162- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي (ت 749هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1402هـ-1982م .

﴿ ظ ﴾

163- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د . طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1989م .

﴿ ع ﴾

164- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، د . خليل أحمد عمايرة ، جامعة اليرموك – اربد ، 1985م .

165- علم المعاني ، د . درويش الجندي ، مكتبة النهضة – مصر ، ط1381/2هـ-1962م .

166- علم المعاني ، د . عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ، 1974م .

167- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، أبو الحسن بن رشيق القيرواني (ت 456هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة – لبنان ، ط4/1972م .

168- عيار الشعر ، محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي (ت 322هـ) ، تحقيق : د. طه الحاجري ومحمد زغلول سلام ، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة ،1956م.

﴿ غ ﴾

169- غاية النهاية في طبقات القراء ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت 833هـ) عني بنشره : ج . براجستراسر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط2/1400هـ-1980م .

170- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري (ت 728هـ) ، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر ، ط1/1384هـ-1965م .

﴿ ف ﴾

171- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1379هـ .

172- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، أبو يحيى زكريا الأنصاري (ت 926هـ) ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم – بيروت ، ط1/1403هـ-1983م .

173- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط1/1350هـ .

174- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين ، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل (ت 1204هـ) ، دار الفكر ، (د . ت) .

175- الفرائد الجديدة ، تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : عبد الكريم المدرس ، وزارة الأوقاف ، التراث الإسلامي – جمهورية العراق ، 1977م .

176- الفعل زمانه وأبنيته ، د . إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط3/1403هـ-1983م .

177- فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت 429هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر ، ط3/1392هـ-1972م .

178- فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور ، د . رجاء عيد ، منشأة المعارف – الإسكندرية ، (د . ت) .

179- الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت 898هـ) ، تحقيق : د. أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق ، 1403هـ – 1983م .

180- في النحو العربي – نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي – بيروت ، ط2/1406هـ-1986م .

181- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ، د . خليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة – جدة ، ط1/1404هـ-1984م .

﴿ ك ﴾

182- الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، مطبعة نهضة مصر – القاهرة ، (د . ت) .

183- الكتاب (كتاب سيبويه) ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط2/1403هـ-1983م .

184- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت ، ط1/1403هـ - 1983م .

185- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت 599هـ) ، تحقيق : د. هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد ، 1984م.

186- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) ، تحقيق : د . عدنان درويش ومحمد المصري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ، 1975م .

﴿ ل ﴾

187- لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن) ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت 725هـ) مطبعة البابي الحلبي ، ط2/1375هـ-1955م .

188- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت 711هـ) ، دار صادر - بيروت ، 1968م .

189- لغة القرآن الكريم ، د . عبد الجليل عبد الرحيم ، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان ، ط1/1401هـ-1981م .

190- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب - بيروت ، ط2/1405هـ-1985م.

191- ليس في كلام العرب ، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، ط2/1399هـ-1979م .

﴿ م ﴾

192- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله المعروف بابن الأثير (ت 637هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ، 1358هـ-1939م .

193- المجاز في البلاغة العربية ، د. مهدي صالح السامرائي ، (ساعدت جامعة بغداد على نشره) ، دار الدعوة – سوريا ، ط1/1394هـ-1974م .

194- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت 210هـ) ، تحقيق : د. فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة – القاهرة ، ط2/1401هـ-1981م .

195- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548هـ) ، دار الفكر ودار الكتاب العربي – بيروت ، 1377هـ-1957م .

196- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ، 1386هـ .

197- مختصر تفسير ابن كثير ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774هـ) ، اختصار وتحقيق : محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم – بيروت ، ط2/1981م .

198- مختصر المعاني في علوم البلاغة ، سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني (ت 791هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد علي صبيح – مصر ، (د . ت) .

199- المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت 458هـ) ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر – بيروت ، مصور عن الطبعة الأميرية الكبرى – القاهرة ، 1321هـ .

200- المدارس النحوية ، د . خديجة عبد الرزاق الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ، ط2/1410هـ-1990م .

201- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت 710هـ) ، راجعه وضبطه وأشرف عليه : إبراهيم محمد رمضان ، دار القلم – بيروت ، ط1/1408هـ – 1989م .

202- المذكر والمؤنث ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط5/1406هـ-1986م .

203- المرتجل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت 567هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، 1392هـ-1972م .

204- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ) ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد ، 1983م .

205- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، دار الفكر – دمشق ، 1980م .

206- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد الذهلي الشيباني (ت 241هـ) ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، دار صادر – بيروت ، ط1/1389هـ-1969م .

207- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف ، محمد عليان (حاشية على الكشاف) ، (مطبوع في حاشية الكشاف) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، 1366هـ-1947م.

208- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد البديري الدمياطي (ت 1140هـ) ، تحقيق : هشام سعيد محمود ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد ، 1403هـ-1983م .

209- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، وزارة الإعلام – بغداد ، 1975م .

210- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ط1/1981م .

211- المطول على تلخيص المفتاح ، سعد الدين التفتازاني (ت 791هـ) – تركيا ، 1330هـ .

212- معاني الأبنية في العربية ، د . فاضل صالح السامرائي (ساعدت جامعة بغداد على نشره) ، ط1/1401هـ-1981م .

213- معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار النهضة – مصر ، 1973م .

214- المعاني في ضوء أساليب القرآن ، د . عبد الفتاح لاشين ، دار المعارف ، ط1978/3م .

215- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) ، ج1 ، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ط1980/2م ج2 ، تحقيق : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف ، (د . ت) ، ج3 ، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1972م .

216- معاني القرآن ، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ) ، تحقيق : د. عبد الأمير الورد ، عالم الكتاب – بيروت ، ط1985/1م .

217- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت 316هـ) ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط1988/1م .

218- معاني النحو ، د . فاضل صالح السامرائي (ساعدت جامعة بغداد على نشره) ، بيت الحكمة ، ج1وج2 ، 1986-1987م ، ج3وج4 ، 1991م .

219- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، ضبطه وصححه : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1408/1هـ-1988م .

220- معجم الشعراء ، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت 384هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، 1379هـ-1960م .

221- معجم شواهد العربية ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – مصر ، ط1392/1هـ-1972م .

222- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، د . أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1406هـ-1986م .

223- المغني في النحو ، منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت 680هـ) ، تحقيق : د. عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1/1999م .

224- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، حققه وفصله وضبط غرائبه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني – القاهرة ، (د . ت) .

225- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ) ، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، مطبعة دار الرسالة – بغداد ، ط1/1400هـ-1981م .

226- المفصل في علم العربية ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشره : محمود توفيق ، مطبعة حجازي – القاهرة ، (د . ت) .

227- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ) ، (مطبوع في حاشية خزانة الأدب) ، طبعة بولاق ، 1299هـ .

228- المقتصد في شرح الإيضاح ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـ) ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد ، 1982م .

229- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، (د . ت) .

230- مقدمة التفسير ، أبو القاسم الراغب الأصفهاني (ت 425هـ) ، المطبعة الجمالية – مصر ، ط1/(د . ت) .

231- المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني – بغداد ، (د . ت) .

232- المكتفى في الوقف والابتدا ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ) تحقيق : د . جايد زيدان ، مطبعة وزارة الأوقاف العراقية – بغداد ، 1403هـ1983م .

233- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل ، أبو جعفر أحمد بن الزبير الغرناطي (ت 708هـ) ، تحقيق : د. محمود كامل أحمد ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ، 1405هـ-1985م .

234- من أسرار اللغة ، د . إبراهيم أنيس ، مطبعة الأنجلو المصرية ، ط3/ (د . ت).

235- المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني (ت 249هـ)) ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، ط1/1373هـ-1954م .

236- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق : سدني جليزر ويفر هافن – الولايات المتحدة الأمريكية ، 1947م .

237- مواهب الرحمن في تفسير القرآن ، عبد الكريم محمد المدرس ، عني بنشره : محمد علي القره داغي ، ط1/1408هـ-1987، 1988م .

238- الموفي في النحو الكوفي ، صدر الدين عبد القادر بن عبد الله الكنغراوي (ت 1349هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ، (د . ت) .

﴿ ن ﴾

239- نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير السهيلي (ت 581هـ) ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع – الرياض ، ط2/1984م .

240- نحو القرآن ، د . أحمد عبد الستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، 1974م .

241- نحو المعاني ، د . أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1407هـ-1987م .

242- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) ، د. محمد حماسة عبد اللطيف - القاهرة ، ط1/1983م .

243- النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت 833هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، (د . ت) .

244- نظرية المعنى في النقد العربي ، د . مصطفى ناصف ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط1/1981م .

245- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت 885هـ) ، مطبعة حيدر آباد - الدكن ، 1970م .

246- نقول من شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ) ، (مطبوع في حاشية الكتاب) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط2/1403هـ-1983م .

247- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الكويت ، ط1/1987م .

248- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت 606هـ) ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ومحمد بركات حمدي أبو علي ، دار الفكر للنشر - عمان ، 1985م .

249- النهر الماد من البحر المحيط ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تقديم وضبط : بوران وهديان الضناوي ، دار الجنان - بيروت ، ط1/1407هـ-1987م .

250- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ) ، دار المعرفة - لبنان ، (د . ت) .

الأطاريح والرسائل الجامعية

1- البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ، محمد بن حمزة الكرماني (ت 505هـ) تحقيق : ناصر بن سليمان العمر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية أصول الدين في جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، مكتوب بالآلة الكاتبة .

2- الحذف والتقدير في الدراسة النحوية ، عائد كريم الحريري ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1386هـ-1967م .

3- ظاهرة الاستغناء في النحو العربي ، عبد الله صالح عمر بابعير ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1993 .

4- ظاهرة النيابة في العربية ، دراسة وصفية تحليلية عبد الله صالح عمر بابعير ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 1997م .

5- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ) ، تحقيق : خليل بنيان الحسون (رسالة دكتوراه) ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1976م .

6- المباحث النحوية واللغوية في تفسير أبي السعود ، علي ناصر محمد ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1993م .

7- المصادر في القرآن الكريم ، دراسة نحوية دلالية ، زينب كامل كريم ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2000م .

8- النظم في المنظور النحوي والبلاغي ، هدى محمد صالح الحديثي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1993م .

البحوث

1- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، مقالة للدكتور نعمة رحيم العزاوي ، في كتاب دراسات في اللغة ، رقم (1) في سلسلة كتاب المورد ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، 1986م .

2- الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين ، سلمان القضاة ، المنارة ، المجلد 1 ، العدد 1996/2م .

3- لماذا ظهر النحو في البصرة قبل غيرها من الأمصار العربية ، د . عبد الجبار علوان النايلة ، مجلة آفاق عربية – بغداد ، العدد / .

Grammatical structures and their effect on meaning

By
Ahmed Abdulla H. Al-Ani

A dissertation submitted to the council of the college of Arts – University of Baghdad in partial fulfillment of the requirements of the degree of the doctor of philosophy in Arabic language

Supervisor
Asst. prof. Dr.
Huda Muhammad S. Al-Hadeithy

2003 (A. D.) *1423 (A. H.)*

Abstract in English

Arabic grammar is not only concerned with the marks of parsing and voice but is also concerned with the meaning of speech and the intention of the speaker. This was one of the basic concerns of Arabic grammar ever since its inception. Sibawaih, for instance, classifies the parts. This is clear evidence on the relevance of the study of meaning to Arabic grammar.

The present study, therefore, seeks to identify the relationship between grammar and meaning.

This relationship has received less intention in modern linguistic studies. Traditional grammarians were mainly interested in correct articulation through the observation of the grammatical marks at the end of utterances (, i. e. , détente) .

The study also seek to shed lights on the treatment of meaning in traditional Arabic grammar and the treatment it received from the mujar Arabic grammarians.

The use of the phrase. ((grammatical structures)) in the title of the study rather than ((Grammar)) is meant to show the functionality of the grammatical structure in the orientation of meaning . That means that meaning is decided by the specific grammatical structure. hence the appropriate choice of the phrase ((and their effect in meaning)) which reveals the proportion between the utterance and its intention and situation . This ((effect)) then is relevant to intentionally . Although this kind of meaning is usually discussed in the context of rhetorics , it is mainly of grammatical nature . Like the functional meaning that arises from the syntactic combination of words , This type of meaning is also grammatical because it is based on the modification of this syntactic combination . Both types of meaning are, therefore, grammatically based. but the later is more relevant to the variables of this grammatical structure . The rhetorical dimension of the added meaning, however, derives from the adaptable nature of this meaning to suit the changing intentionally of the speaker that the functional meaning is not competent to communicate.

The study falls into two parts . That consists of several chapters each:

Part one m, entitled “ The conditions of grammatical structures,” consists of five chapters:

Chapter one is concerned with fronting delaying. It consits of two sections. The first deals with fronting for delaying and the second with fronting for fronting.

Chapter two is concerned with deletion and stating. It consists of three sections. The first deals with the deletion of subject or predicate,

The second deals with the deletion of correlated items such as the consequence clause, and the third is about the deletion of complementation such as the object and case.

Chapter three is concerned with the definite and indefinite. It consists of two sections: The first deals with the effect of concepts on the form and meaning of the grammatical structure, and the second deals with the effect of knowledge on the form and meaning of the grammatical structure.

Chapter four is concerned with shortening. It consists of two sections: he first deals with methods of shortening, and the second with the classification of shortening.

Chapter five: conjunction and juncture. It consists of three sections: The first deals with the topics of juncture, The second deals with the topics of conjunction, and the third deals with sentences devoid of conjunction and juncture. Emphases throughout this part was given to grammar and meaning.

Part two, entitled " Alternation in grammatical structures", deals with grammatical change that occurs through the substitution of utterance, either with each other or by positional substitution. As a pro-form. Part one dealt exclusively with the positional change of utterances or their deletion or definition. In the second part change by substitution or alternation should be relevant to other adjacent uttereinas and to an actual chande in the grammatical structure. This chapter consists of four chapters.

Chapter one deals with noun substitution of verbs. It consists of four sections: the first deals with the case of subject participle, the third with verbal noun, and the forth with the infinitive.

Chapter two deals with the alternation of nouns. It consists of five sections: the first is about the alternation of the implied infinitive with the stated infinitive, the second with the alteration of some nouns with the infinitive object, the third with the alteration of derivatives, the forth with the alteration of the infinitive with derivatives in objectively or adverbial position, and the fifth with the alteration of the object with the subject.

Chapter three deals with the alteration of meanings. It consists of two sections: the first deals with the alternation in preposition and the second with the alteration in articles of negation or condition or interrogation. Chapter four deals with the look of concord between correlated utterances. It consists of three sections: the first is about alteration in the singular, dual, and the plural, the second with alternation in the feminine and the masculine, and the third with alteration in voice and discourse (i . e , grammatical shift) .

Emphasis throughout this part was given to the effect of grammar on meaning. The study has adopted the descriptive and analytical methods of

investigation in order to prove the grammatical rules and then to show their meanings.

Major among the general findings of the study are:

1) There is a relationship between grammar and meaning. Grammar is not only concerned with détente.

2) Traditional Arab grammarians show an interest in the study of meaning in addition to grammar and parsing.

3) Grammatical meanings are of two types: functional meaning which is the fixed meaning of the individual utterance, and added or contextual meaning which arises from grammatical combination of utterance.

4) The explanation of grammatical variables can best be done within the context of meaning.

Major among the particular finding of the study are:

1) Obligatory grammatical phases, according to the grammar – ians, are decided either by meaning or parsing such as in fronting, delaying, stating or deletion.

2) Fronting is obligatory when delaying causes ambiguity of meaning.

3) Concepts and knowledge are important in so far as they contribute to the formation f grammatical structures and their effect in meaning.

4) Shortening and conjugation are exclusively grammatically oriented.

5) Alternation is important in grammar and meaning whether it be in nouns and verbs or in meanings and other linguistic forms.